Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Med BOUDIAF-M'Sila
Med BOUDIAF University-M'Sila

مخبر الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية
Laboratoire des études linguistique théorique et pratique

مجلة المقري

للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية

مجلة علمية أكاديمية محكمة- نصف سنوية

العدد 1

الايداع القانوني : ديسمبر 2017

ISSN 2602-6201

العدد الأول

الرئيس الشرفي للمجلة

أ. د. كمال بداري – مدير الجامعة

مسؤول النشر

د قويدر شنان – مدير المخبر

رئيس التحرير

د/ سليمان بوراس

نائب رئيس التحرير

أ د / عبد المالك ضيف

هيئة التحرير

د ، محمد بن صالح

د ، خالد وهاب

د ، صالح غيلوس

د، الربيع بوجلال

د، مراد قفي

الهيئة العلمية

أ د ، محمد زهار	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
أ د عبد المالك ضيف	جامعة المسيلة
أ د لخضر روبحي	جامعة المسيلة
د عمار لعويجي	المركز الجامعي بريكة
د مصطفى بن عطية	جامعة المسيلة
د حورية زلاقي	جامعة المسيلة
د السعيد حمودي	جامعة المسيلة
أ د مولاي إدريس بن خويا	جامعة أدرار

الهيئة الإستشارية

زهار محمد	جامعة المسيلة
د بوزيد رحمون	جامعة المسيلة
د أحمد لعويجي	جامعة المسيلة
لبوخ بوجملين	جامعة باتنة
عدة قادة	جامعة تيارت
عبد الرحمان جودي	جامعة قالمة
تواتي عبد العزيز	جامعة المسيلة
الأمين ملاوي	جامعة بسكرة
نور الهدي حسيني	جامعة بسكرة
د رضا زلاقي	جامعة بومرداس
د بلقاسم جياب	جامعة المسيلة
براهم سمير	جامعة المسيلة
عمار بعداش	جامعة قالمة
باديس لهويمل	جامعة بسكرة
موسى سلامي	جامعة بومرداس
جلول دواجي عبد القادر	جامعة الشلف
بوشيبة بوبكر	جامعة الجلفة
مصطفى بن عطية	جامعة المسيلة
فتيحة شفيري	جامعة بومرداس
علي بن فتاشة	جامعة الجلفة
ياسر اغا	المركز الجامعي النعامة
ياسين بوراس	جامعة برج بو عريريج
عبد القادر قصباوي	جامعة المسيلة
بوشليق وهيبة	جامعة المسيلة
مقران شطة	المدرسة العليا سطيف
محمود بوستة	جامعة قسنطينة

المراسلات

مدير المجلة العلمية– المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية

جامعة المسيلة – ص، ب 166 : طريق إشبيليا– المسيلة

28001– –الجزائر.

الفاكس: 5559630 (213)

مخبر الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية

شروط النشر وقواعد التحكيم

المجلة العلمية المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، مجلة علمية محكمة ، متخصصة بالدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، لها شروط محددة للنشر كباقي المجلات العملية الدولية والوطنية، يجب على الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم الالتزام بها وهي:

أصالة العمل المقدم للنشر، بأن يكون أصيلا غير مستل من بحث ولا منشور في أي مجلة.

– يتراوح حجم البحث بين (10) و(20) صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.

– يكتب المقال بخط ببرنامج (WORD) و بخط (Simplified Arabic) حجم (14) للمتن و (12) للهوامش.

– كل العبارات أو الأسماء الواردة باللاتينية في البحث تكتب بخط Times New Roman حجم 10 .

– تكتب الآيات القرآنية كتابة عادية وتوضع بين قوسين مزهرين.

– الأشكال الواردة في المقال تكون على شكل صورة حتى لا تتغير من جراء التعديل.

– التهميشات تكون إجباريا آلية لا يدوية حتى يمكن للمنضد التعامل وفق ذلك.

– ترد المراجع والهوامش في آخر صفحة من البحث.

– التقيد بمنهجية البحث العلمي، وإرفاق المقال بالبيبلوغرافيا وقائمة المراجع مرتبة أبجديا.

– تعرض البحوث الواردة على الخبرة العلمية.

– للمجلة حق رفض نشر المقال، أو طلب تعديله بناء على تقارير المحكمين.

– المقالات التي تنشر تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

– لا ترد المقالات إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

ترسل الأعمال إلى العنوان التالي revue.elmakari@gmail.com

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع و الباحث	الصفحة
1	**الدّور الرّابطي لـ"أل" التعريف في الحديث النبوي الشريف** أ.عادل رماش جامعة محمد لمين دباغين"سطيف2"	13-1
2	مصطلح الإستراتيجية الخطابية: بين الدرسين الغربي الحديث والعربي القديم الدكتور: عمار بعداش. جامعة 8 ماي 1945 قالمة	22-14
3	**من بلاغة الإنتاج إلى بلاغة التّأويل** أ/ البشير عزّوزيّ، جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ، برج بوعريريج.	39-23
4	**أصول التداولية في التفكير البلاغي عند العرب** د/بلخير ارفيس جامعة المسيلة	61-40
5	**فهم النص القرآني من خلال المنهج الدلالي** الأستاذ: جمال شلباب جامعة المسيلة	72-62
6	**قضايا التّحليل التّداوليّ في الدّرس البلاغيّ العربيّ** أ: فاتح مرزوق، جامعة مولود معمريّ، تيزي-وزّو	90-73
7	**سياق الموقف عند علماء الأصول (أبو يعلى الحنبلي نموذجا)** الأستاذ: عبد العزيز تواتي جامعة المسيلة	104-91
8	**الدراسة الصوتية عند علماء التجويد** مهدي رفيعة جامعة سطيف2 : محمّد لمين دباغين.	124-105
9	**أرومة النموذج الوَظيفي في التراث اللّغوي العربي** ياسر أغا. المركز الجامعي النعامة	140-125
10	**التأليف المعجمي- المظاهر والتأصيل-** الدكتور: ياسين بغورة جامعة برج بوعريريج	152-141
11	**بنية المصطلح النقدي وأبعاده المعرفية** **ربيحة أعمارة جامعة: محمد لمين دباغين-سطيف02**	175-153
12	**المسألة اللغوية في الجزائر. مواقف وأفكار "خولة طالب الإبراهيمي"** نموذجا الأستاذ: مقران شطة المدرسة العليا للأساتذة . سطيف	184-176
13	**إشكالية ترجمة المصطلح اللّساني في الدراسات العربية** أ.حنان فلاح جامعة مولود معمري تيزي وزو	196-185
14	**أسلوبية القضايا الصرفية في كتاب "سر الفصاحة".** نور الهدى حسيني جامعة بسكرة	209-197
15	**تعليمية اللّغات بين معيارية اللّسانيات والتّجدد المنهجي.** صراع محمد جامعة أحمد زبانة - غليزان	226-210
16	**القاعدة النحوية بين اللغة و المنهج** د.الأمين ملاوي جامعة بسكرة	240-227

كلمة رئيس التحرير:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة والسلام على رسوله الكريم.

حمدا لك ربي يوافي نعمك ويكافي مزيدك على أن وفقتنا في **مخبر الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية** إلى هذا المولود الجديد الذي سميناه على بركة الله: **المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية**، وهو مولود يعنى بالدراسات اللغوية سواء ما كان نظريا منها أم ما كان تطبيقيا ، وهذا من أجل تقديم المزيد للبحث اللغوي في جامعتنا وفي الجزائر عموما .

وإننا إذ نفتح هذا الفضاء الرحب للبحث العلمي فإننا نحسب أنفسنا قد فتحنا للباحثين من أبناء الجزائر بابا يمكن أن ينشروا فيه مقالاتهم وأعمالهم الجادة التي تتناول الدرس اللساني النظري والتطبيقي والتي يخول لها التحكيم العلمي أن تكون بانية للمعرفة العلمية اللغوية .

إننا قد اخترنا لهذه المجلة هذا الاسم تيمنا بصاحبه، فهو ابن هذه المنطقة، وهو عالم الأدب واللغة وهو الذي يلفت أنظارنا إلى ذلك التاريخ الحافل بالقضايا اللغوية التي يناقشها الفكر اللساني الحديث اليوم، ولعلنا حينما نذكر هذه الشخصية نحرك في داخلنا تلك الرغبة في إحياء ذلك التراث الذي تجاهله بعضنا غرقا في فكر الآخر و انبهارا بما يأتينا من وراء البحر .

ولتكريس قواعد البحث الأكاديميّ، واستقطاب الكفاءات والطاقات العلميّة الواعدة، فإنّ مجلتنا قد فتحت المجالَ واسعا للباحثين والمهتمّين في علوم اللغة، ونأمل أن تتضافر جهودنا جميعا في سبيل الارتقاء بمجالات البحث الأكاديميّ اللساني في جامعاتنا الجزائريّة.

وقد استعانت المجلة في سبيل تفعيل الأبحاث التي تصلها وتحكيمها بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من داخل الوطن، وهم الذين أبدوا تعاونا وكرما علميّا حين اتصلت بهم المجلة، و ذلك رغبة منّا في أن نعطي الصبغة العلمية للأعمال المنشورة .

إننا ومولودنا يستقبل هذه الدنيا نأمل أن نكون عند حسن الظن بنا، حاملين لراية العلم، فاتحين لآفاق البحث ساعين إلى تقدم البحث العلمي في الجزائر، فإن كان ذاك فذلك ما أردنا و إن كان غير كان فإننا نسال الله العفو والعافية .

الدكتور سليمان بوراس

الدّور الرّابطي لـ"أل" التعريف في الحديث النبوي الشريف "دراسة تطبيقية في الأربعين النووية"

أ.عادل رماش

جامعة محمد لمين دباغين"سطيف2"

الملخص بالعربية:

تتعامل اللسانيات النصية مع النص على أنّه وحدة كلية ،لذلك ركزت بحوثها على الأسباب التي تؤدي إلى تماسكه وتلاحم أجزائه ، واشتغلت بتحديد أدوات اتّساقه وآليات انسجامه وإحالية ألفاظه وعباراته،ومن بين هذه الروابط الإحالية المحققة لهذا التلاحم ،نجد "أل" التعريف،لذا يهدف هذا المقال إلى بيان الدور الرابطي لـ"أل" التعريف ،ومدى تحقيقها اتساق وانسجام الحديث النبوي الشريف، من خلال الاقتراب من مدونة الأربعين حديثا النووية.

الكلمات المفاتيح بالعربية:

اللسانيات النصية، النص، الاتساق ، الانسجام،الإحالة، "أل" التعريف، أحاديث الأربعين النووية.

***Sommaire**:*

Textlinguistics deals with the text as an integral unit, that is why its researches focus on the reasons leading to the cohesion and coherence of its parts and concern on identifying tools of coherence ,mechanisms of cohesion and reference of its words and expressions.

Among the referential links which canrealize this coherence,we can name the definite article.أل/AL/

*The refore , this article aims at revealingitsrole in the binding and how it can realize cohesion and coherence inside the hadith especially in the corpus entitled"**The forty hadith of AL NAWAWI"***

الكلمات المفاتيح بالانجليزية:

Text linguistics ,text ,the cohesion, coherence ,reference the definite article.أل/AL/,The forty hadith of AL NAWAWi.

مفهوم "أل" التعريف:

تدخل "أل" التعريف على الاسم النكرة فتجعله معرفة، ولكي تكون للتعريف لابد أن يكون الاسم بعدها نكرة محتاجا إلى التعريف (1)"، وينسب إليها أنها من الأحرف المختصة وتتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره.

يعتبر سيبويه الألف في "أل" التعريف زائدة قدمت لإسكان اللام ،بخلاف ما ذكره"الخليل" من أنها ثابتة(2) ولخّص السكاكي الخلاف بين "سيبويه" و"الخليل" بشأن أصل اللام بقوله: " واللام على مذهب سيبويه تأتي للتعريف نحو: الغلام، والهمزة عنده للوصول ولذلك لا تثبت فيه، بخلاف "الخليل " فإن سقوطها عنده لمجرد التخفيف لكثرة دورانها."(3) ،"وزعم ابن مالك أنّه لا خلاف بين سيبويه و الخليل في أنّ المُعرِّف"أل" (4).

ومن صور" الربط بالإحالة الربط بأداة التعريف (أل)" (5) و قد عُدّت أداة التعريف من الظواهر المحققة للتّرابط والاتساق في النص، فقد اعتبرها "هاليداي" و"حسن" أداة التعريف The في الانجليزية من قبيل الوحدات الاشارية المحايدة ولها نوعان من الإحالة: إحالة مقامية تتحدّد بالسياق المقامي أو بالدلالة على الجنس أو بالعرف، وإحالة مقالية وبعدية(6) ،فالدور الأساسي لـ "أل" التعريف هو التحديد والإحالة، التي تخضع لقيد دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه(7)و"أل" التعريف وردت في أحاديث الأربعين النووية ثلاثة وأربعين ومائتي مرة (243) وتنقسم إلى قسمين: عهدية وجنسية، نعرضهما كما يلي:

1 – "أل" العهدية:

تفيد تحديد شيء في النص معهود عند المخاطب، "حيث تؤدي إلى عملية ذهنية في المتلقي تتم بالانتقال من الاسم النكرة إلى الاسم المحلى بالألف واللام، فبقولك (رجل) تعني واحدا ممن يقع عليه هذا الاسم، أما قولك (الرجل) فهو تذكير المتلقي بشيء تقدم ليعود إلى ذهنه ما عهده من أمره"(8)، وهي على ثلاثة أنواع:

1-1- ذات العهد الذكري:

وهو أن يتقدم مصحوبَ "أل" ذكر في الكلام حقيقة أو تقديرا نحو قوله:{ اللهُ نورُ السَّمَاواتِ والأَرضِ مثلُ نُورِهِ كَمِشكاةٍ فِيهَا مِصبَاحٌ المِصبَاحُ في زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كوكبٌ دريٌّ ....}النور: 35

في البداية تقدم ذكر الاسم النكرة (مصباح) ذكرًا حقيقيا في النص، ثم جاء ذكرها بعد اقترانها بأداة التعريف "أل" ولذا تسمى عهدية ذكرية لأنّ ما اتصلت به معهود بما سبق ذكره في النص.

وحسب صاحب "المغني" فإن ضابط العهد الذكري أن يسُدَّ الضمير مَسَدَّ "أل" مع مصحوبها(9) كقولك: (كتبتُ كتابًا ثم أهديتُ الكتابَ) نلاحظ أن الاسم المقترن ب"أل" التعريف جاء في درج الكلام لا في مُفتتحِه، وقد اقتضى الحال هنا الإظهار بـ "أل" بدل الإضمار وهذا يكون لغرض التعظيم أو البيان أو تجنب اللبس، ويجوز هنا تعويض مصحوب "أل" بضمير الغائب فتقول: (كتبت كتابا ثم أهديتُهُ)، حيث سد الضمير المتصل (هاء الغائب) مسد "أل" مع مصحوبها فكانت "أل" فيه من محققات ربط الجملة بسابق الكلام وصحة حلول ضمير الغائب محل المعهود عهدا ذكريا يدعم قيامها بالدور الرابطي لكونه هو أيضا من أسس الترابط فـ "أل" هنا تجاوزت فائدة تعريف الشيء المعهود ذكره لدى المخاطب إلى الربط بين نكرتين النّكرة الثانية هي الضمير والنكرة الأولى هي مرجع الضمير، منبهة إلى أن مدلول ما دخلت عليه هو مدلول النكرة السابقة المماثلة لها في لفظها، الخالية من "أل"، وهنا تكون قد حققت الربط المعنوي بين الجملتين، والاتساق الدلالي في النص.

جاءت "أل " العهد الذكري في المدونة خمس عشرة مرة، ومثالنا:

عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رصي الله عنه قال: حدّثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق: " إِنّ أَحدكُم يُجمعُ خَلقُهُ في بَطنِ أُمِّهِ أَربعينَ يَومًا نُطفةً، ثُمّ يَكُونُ عَلَقةً مِثلُ ذَلِكَ، ثم يَكونُ مُضغَةً مِثلُ ذَلكَ، ثُّمَّ يُرسَلُ إِليهِ الملكُ، فَينفُخُ فيهِ الرُّوحَ، ويُؤمَرُ بِأربَعِ كَلِماتٍ: بِكَتبِ رِزقِهِ وَأَجلِهِ وعَملِهِ، وشَقِيٌّ أو سَعيدٌ، فو الَّذِي لاَ إِلهَ غَيرُهُ، إِنَّ أَحدَكُم لَيعملُ بِعملِ أَهلِ الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونَ بَينَهُ وَبَينهَا إِلاَّ ذِراعٌ، فَيسبِقَ عَليهِ الكِتابُ فَيعملَ بِعملِ أَهلِ النَّارِ فَيدخُلهَا، وَإِنَّ أَحدَكُم لَيعمَلُ بِعمَلِ أَهلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونَ بَينهُ وبَينهَا إِلاَّ ذِراعٌ فَيسبِقَ عَليهِ الكِتابُ، فَيعملَ بِعملِ أهلِ الجنّةِ فَيدخُلَهَا." (10) رواه البخاري ومسلم

فلفظ (الكتاب) قد سبق ذكره في النص، والكتاب إما مضاف لمحذوف في المعنى أي مضمون الكتاب أو بمعنى اسم المفعول: أي "المكتوب" و"أل" في الكتاب للعهد الذكري لتقدمه في قوله " يكتب رزقه.." (11) فصار الرابط اللفظي "أل" يثير لدى المتلقي معرفة خلفية عن الكتاب" بناءً على ما تم تقديمه في بداية النص فنلاحظ أن هذه الأداة "أل"

ساهمت في ترابط وتماسك تراكيب النص وهي في كل مواضعها منه قد جعلته كتلة واحدة تدفع لدلالة واحدة هي أن كل ما يعمله العبد مقدر عليه ومكتوب وأنه لا ينفع حذر مع قدر.

ويبدو جليا دور "أل" العهدية الذكرية في الإحالة إلى سابق في النص والدلالة عليه، ذلك أن أصل الإحالة الربط بالضمير، والضمير يصح أن يسد مسد "أل" العهدية عهدا ذكريا مع مصحوبها، فالمحيل هو أداة التعريف مع مصحوبها (الكتاب) والمحال إليه هو المتقدم ذكره (يؤمر بأربع كلمات، بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد) وقد تقدم ذكر المحال إليه نكرة كما تقدم ذكره معرفة عند تكرار لفظة (الكتاب) وهكذا يتحقق الاتساق النصي من خلال إحالة "أل" مع مصحوبها إحالة داخلية قبلية.

والمتلقي حين يقرأ النص لا يذهب تأويله إلى أن هذا "الكتاب" هو كتاب في أي علم من العلوم مثلا ولا القرآن الكريم، بل يبقى تأويله محليّا وهو "الكتاب" الذي يكتب عند ولادته ويضم (رزقه، وأجله، وعمله

وشقي أو سعيد) أي قدره وصحيفة أعماله، وهذا التأويل حصل بفضل "أل" ومصحوبها التي قيدت هذا التأويل عن طريق الإحالة إلى ما تقدم ذكره في النص وهذا ما يسمى (مبدأ التأويل المحلي) الذي" يضمن عدم إنشاء سياق أكبر مما هو ضروري لضمان الفهم الصحيح للخطاب وتحقيق انسجام النص". (12)

1-2- ذات العهد الذهني:

وهو أن يتوافر في ذهن المخاطب معرفة سابقة أو خلفية عن مصحوب "أل" التعريف ولا يشترط ذكرها في الكلام، كقولنا: (يقل الماء في الصحراء وتشتد الحرارة فيها) ففي هذا المثال أسماء معرفة بـ"أل" مصحوبها معهود دون أن يتقدم له ذكر في سابق المقال، فالماء والصحراء، والحرارة من الأشياء المعهودة المألوفة بالنسبة للمخاطبين عهدا يقوم على سابق المعارف والعرف.

وتحدث سيبويه عن "أل " التعريف بالعهد الذهني للمخاطب بقوله: وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تُذَكِّرُهُ رجلا قد عرفه، فتقول: الرجل الذي أمره كذا وكذا، ليتوهم الذي كان عهده ما تذكره من أمره"(13) أما المعرفة السابقة التي تصلح لتعريف النكرة فتختص بالمتلقي لأنه هو الذي يحكم في النهاية على نجاح عملية التواصل من عدمها، وهو ما يسمى في نحو النص ب"المعرفة الخلفية للعالم" أي أن "يكون للمخاطب سابق معرفة بالشيء تساعده على تأويل النص تأويلا مقبولا يحقق انسجامه". (14)

وأغلب "أل" العهدية كانت في المدونة من العهد الذهني أي قرابة خمس وسبعين ومائة مرة (175) لأنّ الألفاظ التي ارتبطت بها معروفة وتكررت كثيرا مثل: الله، الجنة، النار، الصلاة، الزكاة، الصوم، الحج، الخير الشر السماء، الأرض، ...الخ، ومن أمثلة ذلك:

عَن أَبي مَالِكٍ الحَارِثُ بنُ عَاصِمٍ الأَشعَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: "الطَّهورُ شَطرُ الإيمانِ، وَالحَمدُ للهِ تَملأُ الميزَانَ، وَسُبحَانَ اللهِ وَالحَمدُ للهِ تَملآنِ أَو تَملأُ مَا بَينَ السَّمَاواتِ وَالأَرضِ وَالصَّلاَةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرهَانٌ، وَالصَّبرُ ضِيَاءٌ، وَالقُرآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَو عَلَيكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغدُو، فَبَائِعٌ نَفسَهُ فَمُعتِقُهَا أَو مُوبِقُهَا"(15) رواه مسلم.

فهذا الحديث الشريف يعد أصلاً من أصول الإسلام، "اشتمل على مهمات من قواعد الإسلام"(16) فكل الألفاظ (الطهور، الإيمان، الله، الميزان، السماوات، الأرض، الصلاة، الصدقة، الصبر، القرآن، الناس) معهودة في ذهن المتلقي ومعروفة بحكم العرف والدين، لذا فأداة التعريف "أل" المقترنة بها هي "أل" العهدية الذهنية وهي تحيل إلى مراجع كلها خارج النص، أي أنّ "أل" ومصحوبها يحيلان إحالة خارجية تفيد في انسجام النص وتفسيره وفهمه فدلت بذلك على تقدم مصحوبها دون أن يكون له ذكر في الكلام، أي أنها صرفت النظر إلى شيء سابق يعلمه المخاطب، ولكن هذا الشيء غير مذكور في نص الكلام، وهي بذلك تشبه المتكلم والمخاطب من حيث أنها تحيل في غالب الأحيان إحالة إلى خارج النص.

1-3-ذات العهد الحضوري:

وهي ليست للرّبط، حيث يُشترط أن يكون مصحوب "أل" حاضرا وقت الكلام، وهو حاصل من المقام الذي ينشأ فيه القول: مثال: (ناولني الكرسي) تقولها للمخاطب في مكان معين فيه كرسي واحد، فالكرسي معروف في المقام ولم يسبق ذكره، ف "أل" هنا عهدية حضورية وليست ذكرية أي مقامية وليست مقالية.

ونقل ابن هشام أن "أل" العهدية الحضورية لا تقع إلا في المواضع التالية: (17)

في اسم الزمان الحاضر نحو (الآن، اليوم...) مثل: "اليوم أكملت لكم دينكم" المائدة 53

بعد أسماء الإشارة نحو (جاني هذا الرجل)

بعد "أي" في النداء نحو (يا أيها الرجل)

بعد إذا الفجائية نحو (خرجت فإذا الأسد)

نلاحظ أن "أل" في المنادى هي للعهد الحضوري، كون المنادى في النداء الحقيقي هو المخاطب، فهو حاضر في النداء و "أل" في اسم الزمان الدال على زمان التخاطب، رغم أنك تحس بوجود صيغة الغائب فيها إلا أنه غلب عليها معنى التخاطب وصُرف معهود "أل"

إلى العهد الحضوري أما "أل" المقترنة باسم الإشارة وإذا الفجائية فإنها تحتمل العهد الحضوري مثلما تحتمل العهد الذكري وهذا بحسب سياقها.

فما خلص للعهد الحضوري لـ "أل" في المنادى وأسماء الزمان الدالة على زمان التخاطب لا يمكن أن يكون لها دور رابطي، أما "أل" بعد إذا الفجائية واسم الإشارة، فإنها قد تقوم بدور الربط بين الجمل متى كان مصحوبها قائما على العهد الذكري.

ولم ترد "أل" العهد الحضوري في مدونتنا إلا مرة واحدة، في المثال التالي:

عَنْ عُمرَ رَضيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: بَينمَا نَحنُ جُلوسٌ عِندَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ و آلهِ وسَلَّم ذَاتَ يومٍ، إِذْ طَلَعَ عَلينَا رَجُلٌ شَديدُ بَياضِ الثِّيابِ، شَديدُ سَوادِ الشَّعرِ، لَا يُرَى عَليهِ أَثرُ السَّفرِ، وَلَا يَعرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَ آلهِ وَسَلَّمَ، فَأَسنَدَ رُكبتيهِ إِلى رُكبتيهِ، ووضعَ كَفَّيهِ عَلَى فَخِذَيه وَقالَ: يَا مُحمَّدُ أَخبرنِي عَن الإِسلامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: " الإِسلاَمُ أَنْ تَشهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحجَّ البَيتَ إِنْ اسْتَطعتَ إِليهِ سَبيلًا"، فَقَالَ "صَدَقتَ"، قَالَ: فَعَجِبنَا لَهُ يَسأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخبرنِي عَن الإِيمانِ، قَالَ: " أَنْ تُؤمِنَ بِاللهِ وَملَائِكَتِهِ، وكُتبِهِ وَرُسُلِهِ، واليومِ الآخِرِ، وَتُؤمِنَ بِالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ،"، قَالَ: صَدَقتَ، قَالَ: فأَخبرنِي عَن الإِحْسانِ: قَالَ: " أَنْ تَعبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لم تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ" قَالَ: فَأَخبرنِي عَن السَّاعَةِ، قَالَ: "مَا المسؤولُ عَنهَا بِأعلمَ مِنَ السَّائِلِ" قَال: فَأخبرنِي عَن أَماراتِهَا: قَالَ:" أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَن تَرَى الحُفاةَ العُراةَ العالةَ رعاءَ الشَّاءِ يَتَطَاولُونَ فِي البُنيانِ"، ثُمَّ انطَلَقَ فَلَبِثتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لي: " يَا عُمَرُ أَتَدرِي مَن السَّائِلُ؟" قُلتُ: اللهُ ورسولُهُ أَعلَمُ قَال: " فَإِنَّهُ جِبريلٌ أَتَاكُم يُعَلِّمُكُم دِينَكُمْ " (18) رواه مسلم.

ففي حديث جبريل الطويل هذا، كان جبريل عليه السلام يسأل و النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجيبه في كل مرة حتى وصل إلى السؤال عن الساعة فرد عليه الصلاة والسلام على سؤاله بقوله: "ما المسؤول عنها بأعلم من السائل" فكانت "أل" المقترنة بـ (السائل) من العهد الحضوري لأنها تشير إلى جبريل عليه السلام فهو "المُخَاطَب" والنبي صلى الله عليه وسلم هنا هو "المخاطِب"فوجود المخاطَب أثناء الحديث دليل على أنّ "أل" هنا للعهد الحضوري، فهي لم تؤد دور الرابط وإنما قام مقامها بالربط والإحالة في النص وجود المخاطَب.

2- أل الجنسية:

وهي ليست للربط أيضا، وتدخل على نكرة فتفيد معنى الجنس، ولا يُرَادُ بها واحد معين من أفراد الجنس كما في العهدية، ولذلك ليس لها معهود بل لها مدخول في ثلاث حالات.(19)

أ –استغراق جميع أفراد الجنس، ولها ثلاث علامات:

–أن تعوض ب (كل) حقيقة، نحو قوله تعالى: {وخُلقَ الإنسانُ ضعيفاً} النساء 28. أي كل جنس دون استثناء.

– صحة الاستثناء من مدخولها نحو: { إنَّ الإنسانَ لفي خُسرٍ} العصر: ٢.، أي كل جنس الإنسان في خسر باستثناء الذين آمنوا.

– وصفه بالجمع نحو: {.... أو الطِّفل الّذينَ لم يظْهروا على عوراتِ النِّساءِ } النور: ٣١، فالطفل مفرد لكن اقترانه ب "أل" الجنسية جعله يوصف بالجمع ويستغرق جميع جنس الأطفال.

ب – استغراق جميع خصائص الأفراد، وعلامته أن يخلفها (كل) مجازا لا حقيقة نحو:{ ذلكَ الكتابُ لا ريبَ فيه } البقرة: ٢ أي (الكتاب الكامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب).

ج – تعريف الماهية والحقيقة والجنس، ولا يخلفها (كل) حقيقة ولا مجازا نحو: { وجعلناَ منَ الماءِ كلَّ شيء حيٍّ } الأنبياء: ٣٠، أي متعلقة بنوع الجنس فلا يجوز قولنا : وجعلنا من ماء كل شيء حي.

وتحدث سيبويه عن استعمالات "أل "الجنسية في قوله "...واعلم أنك لا يجوز أن تقول (قومك نِعمَ صغارهم وكبارهم) إلا أن تقول (قومك نِعمَ الصغار والكبار) و (قومك نِعمَ القوم)، وذلك إن أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح...، وما أضاف إليه وما أشبهه نحو (غلامُ الرَّجلِ) إذا لم تُرِد شيئا بعينه."(20)

ونلاحظ من هذا القول انتقال حكم المضاف إليه إلى المضاف، فما أضيف إلى ما اتصلت به "أل" الجنسية يكتسب منه الإطلاق لا التعيين، وبالتالي فالإضافة لا تكون ذات دور رابطي إلا إذا كانت "أل" في المضاف إليه قائمة على العهد المقالي الذكري أو الذهني.

والمعرف ب "أل" الجنسية يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، وهو ما يفرقه عن اسم الجنس النكرة الذي يدل على مطلق الحقيقة، مثال : (تراب، لبن...)"، لذلك اعتبر النحاة "أل" الجنسية لتعريف العهد أيضا لأن الأجناس أمور معهودة في الأذهان بالعرف."(21)

ذكرت "أل" الجنسية في المدونة ثمان وأربعين مرة (48)، منها:

عَنْ أبي هُريرَةَ رَضيَ اللهُ عَنهُ عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ نَفَّسَ عَن مُؤمِنٍ كُربَةً مِن كُرَبِ الدُّنيَا، نَفَّسَ اللهُ عَليهِ كُربَةً مِن كُرَبِ يَومِ القِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيهِ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمنْ سَتَرَ مُسلِمًا سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَونِ العَبدِ مَا كَانَ العَبدُ في عَونِ أَخيهِ...."(22) رواه مسلم.

فجاءت لفظة (العبد) مقترنة بـ "أل" الجنسية لأنها تفيد استغراق الكلام في خصائص العباد، وواضح أنها لم تؤدي دور الربط النصي.

3- أل النائبة عن الضمير:

هذا النوع ذكره الكوفيون وتبعهم في ذلك "ابن مالك"(23)، وعده ابن هشام رابطا من روابط الجملة بما هي خبر عنه، لأن العربية قديما كانت تستخدم "أل" للربط بدلا من الضمير(24)، وذكرها "تمام حسان" بقوله: " وقد يتحقق الربط ب "أل" التي يعاقبها الضمير وهي الدالة على الجنس المقيد بمضاف إليه مقدر أغنت عنه "أل" كما في قوله تعالى:{وَ أَمَّا من خافَ مقامَ ربِّهِ ونهى النّفسَ عن الهوى فإنَّ الجنَّةَ هيَ المأوى }النازعات: ٤٠ – ٤١، أي نهى نفسه عن هواها فإن الجنة هي مأواه."(25)

فنلاحظ أن مصحوب "أل" النائبة عن الضمير لم يسبق له ذكر في النص، فهي ليست من العهد الذكري وتحتمل أن تكون جنسية أو ذات عهد ذهني، غير أن إمكانية تعويضها بالضمير هو ما يجعلها نائبة عنه.

وقد وردت "أل" النائبة عن الضمير في مدونتنا أربع مرات منها المثال التالي:

عَنْ عُمرَ رَضيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: بَينمَا نَحنُ جُلوسٌ عِندَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ و آلهِ وسَلَّم ذَاتَ يومٍ، إِذْ طَلَعَ عَلينَا رَجُلٌ شَديدُ بَياضِ الثِّيابِ، شَديدُ سَوادِ الشَّعرِ، لَا يُرَى عَليهِ أَثرُ السَّفرِ، وَلَا يَعرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ، فَأَسنَدَ رُكبتيهِ إلى رُكبتيهِ، ووضعَ كَفَّيهِ عَلَى فَخِذَيه وَقالَ: يَا مُحمَّدُ أَخبرنِي عَن الإِسلامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: " الإِسلاَمُ أَنْ تَشهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحجَّ البَيتَ إِنْ اسْتَطعتَ إِليهِ سَبيلًا"، فَقَالَ "صَدَقتَ"، قَالَ: فَعَجِبنَا لَهُ يَسأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخبرنِي عَن الإِيمانِ، قَالَ: " أَنْ تُؤمِنَ بِاللهِ وَملَائِكَتِهِ، وكُتبِهِ وَرُسُلِهِ، واليومِ الآخِرِ، وَتُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ،"، قَالَ: صَدَقتَ، قَالَ: فأَخبرنِي عَن الإِحْسانِ: قَالَ: " أَنْ تَعبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لم تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ" قَالَ: فَأَخبرنِي عَن السَّاعَةِ، قَالَ: "مَا المسؤولُ عَنهَا بِأعلمَ مِنَ السَّائِلِ" قَالَ: فَأخبرنِي عَن أَماراتِهَا: قَالَ:" أَنْ تَلِدَ

الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَن تَرَى الحُفاةَ العُراةَ العالةَ رعاءَ الشَّاءِ يَتَطَاولُونَ فِي البُنيانِ"، ثُمَّ انطَلَقَ فَلَبِثتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لي: " يَا عُمَرُ أَتَدرِي مَن السَّائِلُ؟" قُلتُ: اللهُ ورسولُهُ أَعلَمُ قَال: " فَإِنَّهُ جِبريلٌ أَتَاكُم يُعَلِّمُكُم دِينَكُمْ" (26)رواه مسلم

ففي هذا الحديث الطويل سأل جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، فعدد له النبي صلى لله عليه وسلم أركانه، حتى، "وتؤمن بالقدر خيره وشره" فـ"القدر" "أل" فيه عوض عن المضاف إليه أي (تقدير الله) أي أن تؤمن بتقدير الله الأمور وإحاطته بها علما"(27)، وبهذا تكون "أل" المقترنة بلفظ (القدر)نائبة عن الضمير ومؤدية وظيفته في الربط عن طريق الإحالة الداخلية القبلية أو إلى سابق، فيتحقق الاتساق الدلالي للنص وهو الإيمان بالقضاء والقدر من عند الله وحده.

إنّ "أل" التعريف أساسية في التمييز بين التعريف والتنكير ولقد رأينا أنها تتعلق بعملية ذهنية عرفانية للمخاطب دور أساسي فيها، فلكل "أل" تعريف مصحوب يكون إمّا معهودا في اللام العهدية وإمّا مدخولا في اللام الجنسية، والمعهود إمّا ذكري أو ذهني أو حضوري والمدخول إمّا استغراق خصائص الأفراد وإمّا الماهية والحقيقة والجنس.

والعلماء لم يقفوا عند حدود الحديث عن وظيفة "أل" في نقلها الاسم من النكرة إلى المعرفة، بل تجاوزوا ذلك إلى النظر على أنها أداة رابطة ربطا يشبه ربط الإحالة بالضمير من حيث إنها تشير إلى شيء سبق ذكره على أنهم قصروا وظيفتها الرابطية على "أل" العهدية عهدا ذكريا أو ذهنيا و"أل" النائبة عن الضمير، وأما الجنسية وذات العهد الحضوري فليستا كذلك، على خلاف ما يراه الباحث "محمد الشاوش" بأن "أل" التعريف المؤدية للربط النصي هي ذات العهد الذكري فقط أما "أل" ذات العهد الحضوري أو الذهني و "أل" الجنسية فهي أدوات تؤدي دور التعريف فقط والتعريف مظهر من مظاهر الربط النصي وليس مؤسسا له. (28)

وتم استعمال "أل" التعريف بمختلف أنواعها في المدونة قرابة ثلاث وأربعين ومائتي مرة (243) وفيما يلي دائرة نسبية توضح تركيز أحاديث الأربعين النووية على استعمال "أل" ذات العهد الذهني لتحقيقها التماسك النصي أكثر من بقية الأنواع ولأن الخطاب في أساسه عملية ذهنية.

نسب "أل" التعريف في أحاديث الأربعين النووية

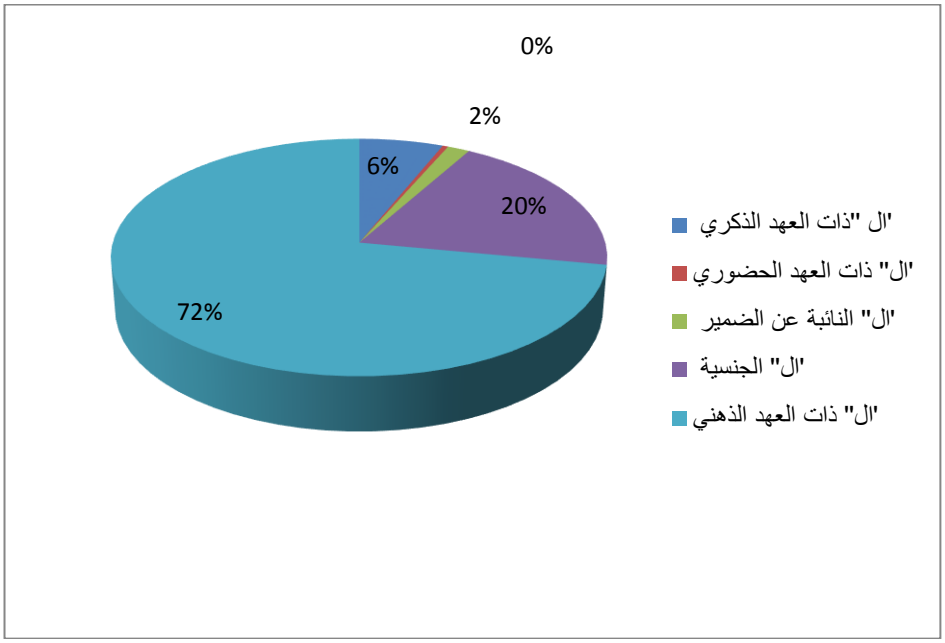

خاتمة :

وختاماً ومن خلال تتبعنا لورود "أل" التعريف في مدونتنا، وجدناها تحقق الترابط النصي، من خلال اتفاق الإحالة بين الاسم المعرف وعنصر آخر متقدم عليه أو متأخر، فهي أداة رابطة تشبه الضمير من حيث إنها تشير إلى شيء سبق ذكره، غير أنّ وظيفتها الرابطية تقتصر على "أل" العهدية عهدا ذكريا أو ذهنيا و"أل" النائبة عن الضمير أما الجنسية وذات العهد الحضوري فليستا كذلك وتساهم "أل" العهدية عموما في إثارة آلية من آليات الانسجام وهو مبدأ التأويل المحلي الذي يبعد المتلقي عن كل تأويل لا ينسجم مع السياق النصي، خصوصا "أل" العهد الذهني التي انفردت بنسبة كبيرة من ترددها في النص (72 %)، فهي تهيئ الوسط النصي للمتلقي من أجل استحضار " المعرفة الخلفية للعالم" التي تساعده على التأويل الصحيح للنص والانسجام معه.

الهوامش:

[1] – صالح الكشو: مظاهر التعريف في العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،صفاقس، تونس، دط ، 1997، ص 71.

(2) – أبو البشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ): الكتاب علق عليه ووضع حواشيه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت،1999،ج4، ص 147.

(3) – أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي(ت 626 هـ) :مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.، ص 116.

(4) – ذكر ابن مالك أنّ الهمزة عند الخليل أصلية ،وعند سيبويه زائدة،وقال بعد ذلك :والصحيح عندي قول الخليل –وهو القول بأنّ المُعَرِف هو أل برمّتها،وأنّ الهمزة حرف أصلي يعني أنّ الموضوع للتعريف هو أل ،لا اللام بشرط زيادة الهمزة– ويدل لصحته أربعة أمور :

الأول:أنّه يلزم على القول بزيادة الهمزة تصدير حرف زائد في كلمة ليست أهلاً للزيادة ،وهي حرف التعريف .

الثاني:أنّه يلزم عليه أيضا أن توضع كلمة واجبة التصدير –أي الوقوع في أول الكلمة –على حرف واحد ساكن ،مع العلم بأنّ الحرف الساكن لا يبدأ به ،لأنّ ذلك مخالف للحكمة التي عهدت من العرب في استعمالهم.

الثالث:أنّه يلزم عليه أيضا افتتاح حرف من حروف المعاني بهمزة وصل زائدة ،وهذا ما لا نظير له.

الرابع:أنّ هذه الهمزة مفتوحة لزوما ،وهذا ما لا نظير له في كلام العرب ،ينظر:ابن هشام الأنصاري:شرح قطر الندى و بل الصدى،تح:محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبةالعصرية،بيروت ،لبنان،ط1997،2،هامش صفحة:134.

(5) – حسين رفعت حسين: الموقعية في النحو العربي، عالم الكتب،القاهرة، ط 1، 2005،ص282.

(6) – محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس،نحو النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001، ج1، ص 128.

(7) – ينظر محمد خطابي: لسانيات النص – مدخل إلى انسجام الخطاب – المركز الثقافي العربي، "، الدار البيضاء، بيروت،ط1، 1991م ، ص 17.

(8)–أحمد عفيفي: نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1 2001م. ، ص 114.

(9)–عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري،(761–708هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت 1969.، ج1، ص 50.

(10)–يحي بن شرف النووي (ت676هـ): الأربعون النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، دار الإمام مالك للكتاب،الجزائر، ط 2، 2012.، ص8.

(11)–حسني عبد الجليل يوسف: إعراب الأربعين حديثا النووية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط 2، 2008، ص 58.

(12) – بروان ويول: تحليل الخطاب، تر و تعليق : محمد لطفي الزليطني و منير التريكي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، 1418هـ–1997م ، ص 72.

(13)– سيبويه: الكتاب، ج2، ص05.

(14)– براون ويول: تحليل الخطاب ص72.

(15)–الأربعون النووية، ص 29.

(16)–يحي بن شرف النووي، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ابن دقيق العيد، محمد بن صالح العثيمين: شرح الأربعين النووية، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، دط، 2010، ص 130.

(17) – ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 50.

(18)–الأربعون النووية، ص 5.

(19) – رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت 686هـ) : شرح كافية ابن الحاجب، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1998،1، ج1، ص 24.

(20) – سيبويه: الكتاب، ج2، ص 177.

(21)– ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 51.

(22) – الأربعون النووية، ص 45.

(23) – أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان،ط1، 1992، ص 198.

(24) – ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2، ص 577.

(25) – تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب،القاهرة، مصر، ط2، 2005، ص 94.

(26) – الأربعون النووية، ص 5

(27) – حسني عبد الجليل يوسف: إعراب الأربعين حديثا النووية، ص 34.

(28) – ينظر تفصيل ذلك: محمد الشاوش: أصول تحليل الخطب، ج2، ص 595

القائمة الببليوغرافية :

أوّلاَ: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانياً: المصادر و المراجع:

1- أبو البشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ): الكتاب علق عليه ووضع حواشيه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت،1999.

2- أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي(ت 626 هـ) :مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2000.

3- أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان،ط1، 1992،

4- ابن هشام الأنصاري: 1- شرح قطر الندى و بل الصدى،تح:محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبةالعصرية، بيروت ،لبنان، ط1997،2 .
2- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت 1969.

6- أحمد عفيفي: نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1 2001م.
7- بروان ويول: تحليل الخطاب، تر و تعليق : محمد لطفي الزليطني و منير التريكي، منشورات جامعة الملك سعود الرياض، 1418هـ-1997م .
8- حسني عبد الجليل يوسف: إعراب الأربعين حديثا النووية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط 2، 2008
9- حسين رفعت حسين: الموقعية في النحو العربي، عالم الكتب،القاهرة، ط 1، 2005 .
10- يحي بن شرف النووي (ت676هـ): الأربعون النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، دار الإمام مالك للكتاب،الجزائر، ط 2، 2012 .
11- محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس،نحو النص، جامعة منوبة المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001 .
12- محمد خطابي: لسانيات النص – مدخل إلى انسجام الخطاب – المركز الثقافي العربي، "، الدار البيضاء بيروت،ط1، 1991م .
13- صالح الكشو: مظاهر التعريف في العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،صفاقس، تونس، دط 1997 .
14- **رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت 686هـ)** : شرح كافية ابن الحاجب، تقديم إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1998 .
15- **تمام حسان**: الخلاصة النحوية، عالم الكتب،القاهرة، مصر، ط2، 2005.

مصطلح الإستراتيجية الخطابية: بين الدرسين الغربي الحديث والعربي القديم

الدكتور: عمار بعداش
جامعة قالمة

- الملخص:

تتأسس هذه المقالة معرفيا، على طرح عام هو شمولية التفكير اللغوي، وانبناؤه على بنى علمية إنسانية كبرى، تؤمن بأن الحضارات ومخرجاتها، لا تقبل التشظي، من حيث المنشأ والمآل.

ومن ثمة ارتأينا أن نردد النظر العلمي المنصف في مؤلفات بعض علمائنا من أمثال الجاحظ، والجرجاني لنسخلص، جهودا أغمطها باحثونا المحدثون، تتصل بالدرس التداولي ومنظومته المصطلحية، وإن اقتصر مقالنا على مصطلح محوري في التفكير التداولي، ألا وهو مصطلح الإستراتيجية الخطابية، وهو ما لم يحل دون التعريج على بعض ما دار في فلكه من مفاهيم مساوقة له، كالمقام والسياق، الخطاطة وما إليها، من المصطلحات، التي سنحاول أن نبسطها في ثنايا المقال الآتي.

-الكلمات المفتاحية:

التداولية- الإستراتيجية الخطابية – التراث العربي- الخطاطة – التفكير الغربي.

-Résumé :

Titre de l'article: Le terme stratégie rhétorique, entre les cours occidentale moderne, et Anciens Arabes..

Cet article est basé cognitivement sur l'idée générale de l'extensive de la pensée linguistique. et son information sure les grandes structures scientifiques et humanitaires qui croit que les civilisations et leur source ne pas accepter la division de leur origines et leur sorts. Et puis nous avons trouvé que nous réitérons les études scientifique impartial de certains chercheurs de la littérature let que AL-jahid et AL-jerjani pour dessiner les efforts qu'il a caché par nos chercheur moderne.lie à leçon délibérative et son système terminologique même notre article limite par expression primordial dans la pensée délibérative est le stratégie rhétique terme et ce qui

n'est pas résolu sons approche certains de ce qui se passait dans les concepts que nous allons essayer simplifié dans l'article suivant.
Les mots-clés: pragmatique-stratégie rhétorique-patrimoine Arabe-calligraphe-la pensée occidentale.

تأطير:

لا بد أن نذكّر أولا – قبل توصيف الإستراتيجية الخطابية – بما لهذا المصطلح من خطر كبير في مجال الدرس التداولي عموما؛ فهو البوتقة التي تتفاعل فيها مختلف مكونات الخطاب بوصفه ثمرة اجتماع عناصر متعددة، ومجال تمظهر أدوات لغوية وآليات خطابية منتقاة، ويوصل تتبع هذه الآليات إلى معرفة الكيفية التي تعامل بها المرسل مع المرسل إليه (احترام / إهانة)، (إقناع / تسلط، تنازل عن الموقع الاجتماع / تعال...الخ).

ويرمي الخطاب من خلال وظيفتيه الكليتين (التعاملية والتفاعلية) إلى مقاصد محددة، قد يشي بها شكل – الخطاب – كما قد يغيبها.

يسمح فعل التغييب للغة بأن تصبح شكلا ودالا يقود – بدوره – إلى مدلولات ضمنية، مضمرة، لا تدرك إلا بتفعيل المعطيات السياقية، والعلاقات التخاطبية والافتراضات المسبقة، وهنا يبرز دور المرسل في ما يضعه من خطط محكمة (إستراتيجيات)، يتوسل بها إلى مقاصده وأهدافه، فيسم – اطرادها – الإستراتيجيات – الخطاب بسمة تتنامى شيئا فشيئا حتى تغدو ظاهرة لافتة لها أنساقها اللغوية وأدواتها الخاصة بها.

وفيما يلي محاولة لتتبع حياة هذا المصطلح في منابته المعرفية المختلفة:

1- مفهوم الإستراتيجية في ضوء اللغويات الحديثة:

ارتبط مصطلح(Stratégie) بالمجال العسكري الحربي عموما وبفن قيادة عمليات جيش مسلح على مسرح الفعل خصوصا، ثم درج في استعمالات مختلفة، سياسية، واقتصادية (تجارية)، وأدبية، ... بحيث اكتسب معنى عاما يدل على كل عمل منسق لأجل تحقيق هدف ما، فيقال: إستراتيجية انتخابية، إستراتيجية تجارية، إستراتيجية سياسية [1].

ثم انتهى به المطاف إلى المجال الأدبي، فظهر في استعمالات بعض اللسانيين، والنقاد جنبا إلى جنب مع نظرية الألعاب اللغوية لـ(فيتجنشتاين) ثم السيميائية...

أدرجه سعيد علوش في معجم (المصطلحات الأدبية المعاصرة) مفهوما قائما على ثلاثة أبعاد هي أنه:

أ) مصطلح مقتبس من نظرية اللعب، ودخل إلى السيميائية ليغطي حقلا إشكاليا يعتبر محيطه مبهما.

ب) مقرون بالسرديات، فميز بين (السّتراتيجية الخطابية)[2] المتعلقة بفاعل العبارة، كطريقة لإقامة خطاب البنيات السردية، وبين (الستراتيجية السردية) التي تستهدف إقامة مسوَّدَات سردية، تُمَكِّن من توليد الخطابات.

قصد بذلك الإشارة إلى إنشاء هذا المصطلح، وتبنيه من قبل حقول معرفية أخرى، منها (التداولية) التي تبدو في تلميحه إلى بداياتها المضطربة، و(حقلا) من حقول السيميائية يعتبر محيطا مبهما.

ج) اقتصاره على السرديات، وتوظيفه ضمن أطرها المصطلحية من خلال مفهوم البرمجة بمعناها الواسع للسردية المعقدة في تكوينها للموضوعات القيمية، وإقامة فاعلين ممثلين يتكفلون بإنجاز برامج سردية ملحقة "[3].

ثم فسر المسودة السردية*[4]، بأنها خُطاطة يتم بموجبها تصور السرد، وتسجيل كتابة عمل ما، دون اعتمادها[5].

ولنحتفظ بمصطلح (خطاطة) الذي سنعود إليه بعد أن نوجد تعريفا، نطمئن إليه لمصطلح (إستراتيجية).

– يرى (ميشال فوكو) أن (الإستراتيجية) مصطلح له معانٍ تتعدد بتعدد السياقات التي ترد فيها، وهي عنده على ثلاثة تصورات:

أولا : للتدليل على اختيار الوسائل المستخدمة للوصول إلى غاية معينة والمقصود بذلك هو العقلانية المستخدمة لبلوغ هدف ما.

ثانيا : للتدليل على الطريقة التي يتصرف بها أحد الشركاء، في لعبة معينة تبعا لما يعتقد أنه سيكون تصرف الآخرين ولما يخال أن الآخرين سيتصورون أنه تصرفه هو؛ باختصار، الطريقة التي نحاول بها التأثير على الغير.

أخيرا للتدليل على مجموع الأساليب المستخدمة في مجابهة ما لحرمان الخصم من وسائله القتالية، وإرغامه على الاستسلام... وعليه تتحدد الإستراتيجية باختيار الحلول الرابحة[6].

نستشف من تعريف (فوكو) السابق، ارتكاز مفهوم (الإستراتيجية) على خطوات منتظمة لبلوغ هدف محدد، بعضها ذهني، وبعضها لغوي، وبعضها الآخر سلوكي. وهي خاضعة

لاعتبارات السياق، وما يتيحه من وسائل وظروف، ولذلك عرفتها الموسوعة العسكرية بأنها: "علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع"[7].

فهي علم بالنظر إلى ما يجب معرفته من قواعد ضمن مفهوم "اللعبة"[8]الفتجنشتانية المتفرعة إلى: قواعد اجتماعية، وقواعد استبدالية وقواعد نحوية، وكذلك الحال مع كل "لعبة" أخرى، إذ لا بد أن تنطلق الإستراتيجية من قواعد علمية، ثابتة تبنى عليها مهارات فردية، تجعلها ناجحة عند فرد من الناس، وغير ذلك عند سواه وهي بهذا المعنى ومن هذا الوجه (فن) بكل ما تعنيه الفنية من براعة في الأداء، والتقمص والإيهام والتحايل.

يمكن أن نسجل –إذن– أن مفهوم الإستراتيجية، مفهوم دخيل على مجال الدراسة اللسانية والأدبية، إلا أنه سرعان ما وجد له مقعدا في منظومتها الاصطلاحية، وهو مصطلح حفلت به المعاجم الغربية في مجالاتها المختلفة، ذو بعدين متجانسين هما: البعد الذهني، والبعد المادي، وكلاهما متعلق بمجال حيوي، مؤطر له هو السياق، فالإستراتيجية –عموما– هي تطويع للقواعد – قواعد أية لعبة كانت – مع عناصر السياق المسوّر لها، ومنه صارت فعلا كثر استعماله في ميادين معرفية وحضارية مختلفة منها ميدان الدراسات اللسانية التداولية، وحقل تحليل الخطاب عموما، فهي بهذا المعنى مصطلح عابر للتخصصات[9].

و هو ما يقتضي منَّا الإجابة عن سؤال مفترض، حول مؤدى هذا المصطلح في ارتباطه بالخطاب؟

2) الإستراتيجية والخطاب:

ينحو "مفهوم الإستراتيجية" في الخطاب، منحى غير بعيد عن المسارات التي سبق ذكرها، لولا اشتغاله أكثر على صور مخصوصة، وعلاقات محددة، مرتبطة باللغة، وقواعدها، وما يدخل ضمن حيزها.

ففي مجال التداولية المعرفية– التي تَمْتَحُ*[10] من علم النفس المعرفي رؤاها وقواعدها– "تعرف الإستراتيجية بأنها سلسلة العمليات التي تعكس الاختيارات المتخذة لأجل الوصول إلى هدف معين"[11] بأقل جهد وأيسر تكلفة، وأوجز مدة.

وفي الدراسات المنتمية[12] إلى مجال تحليل الخطاب نجد تعاريف متعددة، تشترك جميعها في التمركز حول ثلاثة عناصر هي:

1)المرسل (الفاعل)، المتلفظ بالخطاب.

2) الهدف، الممكن أو في حكم الممكن.

3) المحيط، (السياق)، مجموع الإكراهات، أو المساعِدات الممكن استثمارها.

فلا يكون الخطاب استراتيجيا إلا إذا كان المتلفظ به، مخططا له، واعيا بالشروط الموضوعية والذاتية المحيطة به، محققا لميزة التنظيم في استعماله للغة.

فالإستراتيجية الخطابية وفق هذا التصور "عبارة عن المسلك المناسب الذي يتخذه المرسل للتلفظ بخطابه من تنفيذ إرادته، والتعبير عن مقاصده، التي تؤدي لتحقيق أهدافه من خلال استعمال العلامات اللغوية وغير اللغوية، وفقا لما يقتضيه سياق التلفظ لعناصره المتنوعة، ويستحسنه المرسل"[13].

فإستراتيجية الخطاب – إذن – شكل من أشكال (التحبير) الذي لا يصدر إلا عن روية، وتبييت للأفكار والمشاعر، وتجييش للصور والانفعالات، وتخطيط محكم يستشعر كل هذه الأطراف المؤثرة، وغير المؤثرة في عملية التخاطب ليجعل لكل منها، حظا، ودروا، ومقدارا، تحدده القوة العاقلة، حتى لا يحيد عن الهدف المخطط له.

وهنا يطفو إلى السطح مجددا، مصطلح (الخَطاطة) الذي يشرحه(غريز Grize) في الفقرة الآتية بقوله :" بإمكاننا أن نقول إن التخطيط يعرض موضوعات الفكر التي يشترك المتحاورون في بنائها، لا تبنى هذه الموضوعات من فراغ، وهي في الواقع تستند إلى مجموعة من المعارف المشتركة، التي تتميز بمظهرين أساسيين؛ أولهما هو كونها، ليس فقط مشتركة، ولكن كل طرف يعرف بأن الآخر يعرف كذلك، وثانيهما هو كونها موجودة بشكل دائم، وذات طبيعة اجتماعية"[14].

فمفهوم التخطيط عند (غريز) قائم على التشارك، والتبادل، والتفاعل، والوعي، وهو رسم بياني، ذهني، أولي قابل للتنفيذ من قبل (فاعل) كفءٍ واعٍ بما هو موجود حوله، هدفه دفع المرسل إليه، إلى تبني فكرة أو التخلي عنها، أو القيام برد فعل أو سلوك، في إطار المصلحة المشتركة، ولا يخفى ما لهذا المفهوم من ارتباط بالكفاءة التي يجب أن يتمتع بها هذا الفاعل، المنفذ " للخطاطة الخطابية"[15].

3) الإستراتيجية الخطابية في تراثنا العربي:

قبل أن نجاري المنهجية العلمية، ونبحث في مفهوم (الكفاءة) أو(الكفاية) أو(القدرة التواصلية) – على اختلاف معهود في الاصطلاح عليها – لا بد أن نحيل متلقي هذه الصفحات إلى عباب زاخر من التعاريف في فلك البلاغة والنقد، خصوصا، وعلوم اللغة

والأدب عموما، والتي تحمل في طياتها، إشارات قيّمة إلى انتهاج الخطيب العربي (أي متكلم اللغة العربية)،خططا خطابية قبل تصدره المجالس، أو اعتلائه أعواد المنابر، وقد سأل معاوية بن أبي سفيان، صحار بن عياش العبدي (40 هـ) عن سر بلاغته وقومه، فأجابه بما يوحي إلى التحبير، والتدبير، والتخطيط ، والإعداد المسبق، قبل التلفظ قائلا:" شيء تجيش به صدورنا، تقذفه على ألسنتنا "[16]، ولا شك أنه يقصد بالتجييش استيفاء المعاني حقها من التمحيص، والتدبر، والترتيب في النفس قبل "قذفها" على الألسنة، ولا يخفى ما لهذا التوصيف المبكر من دلالة على وعي الخطيب العربي بقيمة التخطيط قبل ممارسة الفعل الخطابي، ولذلك كانوا يؤثرون الصمت قبل الخطبة، وكأني بهم يقتصدون في الكلام، ويقرونه، ويستجمعون جهدهم قبل التلفظ به، زيادة في فرص إصابة المعاني والغايات، ولو أردنا تتبع ذلك في مؤلفاتنا التراثية، لجمعنا سفرا عظيما، ينوء بالعصبة أولي القوة، ولكن سنكتفي بالإشارة دون العبارة، تماشيا مع مقام البحث، من خلال طرق بابَيْ علَمَيْن من أعلام البلاغة والنقد، هما:(الجاحظ) و(عبد القاهر الجرجاني).

أ) بين الإستراتيجية والبغية عند الجاحظ:

أما (الجاحظ) فقد جمع في كتابه (البيان والتبيين) فأوعى، وكاد يأتي على كل ما له صلة "بالكلمة" من مبدئها إلى منتهاها، وإن كان الشاهد – في هذا المقام – استعماله مصطلح (البُغية) في رسالة (المعاش والمعاد) حين يقول:"...واجب على كل حكيم أن يحسن الارتياد لموضع البغية، وأن يبين أسباب الأمور ويمهد لعواقبها، فإنما حمدت العلماء بحسن التثبت في أوائل الأمور واستشفافهم بعقولهم ما تجيء به العواقب..."[17].

وهو هنا يقصد "بالبُغية" الهدف أو الغاية من كل عملية فكرية، فوسم في هذه العبارة "منتجا عقليا كاملا [...] وانظر بدقة إلى العبارة الأخيرة (واستشفافهم بعقولهم ما تجيء به العواقب) تجدها تعبيرا عن عملية "التخطيط" وما التخطيط؟ هو رسم لخطة السير رسما يمكنك منذ البدء معه معرفة النتائج "[18]قبل وقوعها ثم إن التخطيط السديد – حسب الجاحظ– ما راعى فيه صاحبه الواقع، لا الأوهام تماما كما دعا إلى ذلك، (غريز) عندما أقصى الموضوعات التي تبنى على "فراغ" والتي لا تستند إلى ما أطلق عليه "المعرفة المشتركة".

ب) بين راسل(russel) والجرجاني:

وأما (الجرجاني)عبد القاهر، فإذا قرأنا كتابيه (أسرار البلاغة) و(إعجاز القرآن) "أدركنا كم هي قوية تلك الصلة التي تنظم، الجرجاني في أوائل القرن الحادي عشر (توفي 1078) وبرتراند رسل في القرن العشرين (توفي 1970) فالفكرة عندهما واحدة من حيث الأساس وهو أن المعنى كائن في طريقة الترتيب..."[19].

ولولا هذا الترتيب لخرج الكلام من " كمال البيان إلى مجال الهذيان [...] وفي ثبوت هذا الأصل، ما تعلم به أن المعنى الذي كانت له هذه الكَلِمُ بيت أو شعر أ فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة. وهذا الحكم – أعني الاختصاص في الترتيب– يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المترتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل"[20].

فحصول الكلام لا يكون إلا عبر مسلكين؛ مسلك ذهني، محكوم بقوانين عقلية، منطقية، تقدم وتؤخر المعاني بحسب ما تقتضيه في ذاتها، وبحسب ما تفرضه علاقتها بما حولها من عالم الأشياء، أي بحسب (السياق)، و مسلك ثانٍ مادي، وهو صورة المعنى اللفظية، التي تقع عليها الحواس، وتطالها الأحكام والقواعد، قواعد النحو وغيره، وهذا – لعمري – هو "الإستراتيجية الخطابية" وكون هذه الإستراتيجية، "تعتمد على كفاءة الإنسان التداولية، وصناعتها لخطابه فإنه يلتمس الناس في مستواها، والتفاوت في مكان المزية في خطاباتهم"[21] على حد تعبير الجرجاني.

إن سعي المرسل إلى توظيف إستراتيجية معينة، لا يتم إلا إذا امتلك قدرة أو قوة تواصلية تتجاوز قوته اللغوية، إذ لا يتم له بلوغ "بغيته" بتعبير الجاحظ، بسوى حشد ملكات هي جوهر جهاز التواصل وهو ما اصطلح عليه بالقوة (الكفاءة) التواصلية (التداولية).

خاتمة:

لا يسعنا في ختام هذه المداخلة، إلا أن نذكر بمنهجنا الذي ارتضيناه في تسويغ الربط بين الثقافتين: الغربية، والعربية، القائم على إبراز المقولات العربية في خضم الإدراج السياقي للمقولات والنظريات الغربية الحديثة، تهيئة للمتلقي العربي، وتيسيرا له وهو يتلقى النظرية الغربية باستحضار النموذج العربي وتهيئته لاستقبال النظرية العربية باستحضار النموذج الغربي.

إن هذا المنهج – حسب رأينا– هو المنهج المثمر المنصف، الذي من شأنه أن يؤتي أكله في التعامل مع الثقافات كلها، سواء الغربية منها والشرقية، وهو المنهج الذي يشهد له

تاريخ الحضارات جميعا، ولا شك أن القراءة المنصفة لتراثنا العربي الإسلامي نفسه تفرزه وتعلي خطره، وما يضير هذه المداخلة لو أخذت به وهي تتحسس مفاهيم هذا العلم الوافد الذي تعرف منه وتنكر.

هوامش البحث

1-Charaudeau(Patrick) et Maingueneau(Dominique), Dictionnaire d'Analyse du Discours, Seuil ,Paris, France,1éd,2002,p :548.et voir aussi :Dictionnaire Encyclopédique 2000 , Larousse, Bordas/her,1999,pp :1499-1500.et v :Youssef M.Reda :AL-Kamel AL-Kabir plus :Dictionnaire du Français Classique Contemporain ,Français-Arabe,1271: مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت – لبنان، ص

2- هذه صورة تعريبه للمصطلح الفرنسي ''STRATEGIE''

3- علوش (سعيد): معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت (لبنان)، وسوشبريس، الدار البيضاء (المغرب)، ط1985،1، ص ص:109-110.

[4]– المقابل العربي الذي اختاره للمصطلح الفرنسي ''Schéma narratif'' وهو أقرب ما يكون – في رأيي – لمعاني مادة [خط ط] في اللغة العربي، ينظر: الجوهري(أبو نصر إسماعيل بن حماد): تاج اللغة و صحاح العربية، تح: عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط1987،4، مجلد3، ص:368. ويؤديه بصورة أدق مصطلح (خطاطة)أو(مخطط).

5- علوش (سعيد): معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة: ص:112.

6- دريفوس(أوبير) ورابينوف (بول): ميشيل فوكو (مسيرة فلسفية)، تر: جورج أبي صالح، مع مراجعة وشرح: مطاع الصفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت– لبنان، دط، دت، ص:200.

7- الأيوبي (هيثم وآخرون): الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، دط،1981، ج1، ص:66.

8- ينظر: بلخير (عمر): تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003،
ص ص:10- 11.

9 - ينظر: طلحة (محمود): تداولية الخطاب السردي، دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي، عالم الكتب الحديث، إربد -الأردن، ط2012،1، ص:139.

10 - كثيرا ما يُجْرَى بهذا المصطلح مجرى اشتقاقه من مادة[م ت ح]إلا أنه في عرف محللي الخطاب مشتق من اسم المُحِّ، وهو خالص كل شيء، و منه المُحَّة، صُفرة البيض. ينظر: المسدي: الأسلوبية و الأسلوب، ص:148.

11 - السرتي(زكريا): الحجاج في الخطاب السياسي المعاصر، عالم الكتب الحديث، إربد -الأردن، ط2012،1 ص:252.

12- ينظر مثلا: الشهري: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت– لبنان، ط1، 2004، ص ص55، 56، والسرتي :الحجاج في الخطاب السياسي، ص ص:252، 253: فقد أوردا جلَّ التعاريف المتبناة من قبل محللي الخطاب.

13- الشهري: ص:62.

14- JEAN-BLAISE GRIZE : logique naturelle, et représentations sociales, Invited Lecture Presented at the 1st International Conférence on Social Représentation, Ravello, Italy, 1992, p :3.

15 - نقترح استعمال هذا المصطلح بدل (الإستراتيجية الخطابية)، لما له من نسب عريق في معاجمنا العربية، ولكفاءته في أداء ما يصبو إليه المخاطب / المرسل من مرامٍ وأهداف وما يحيل إليه من حيثيات، وظروف محيطة بالخطاب منذ وهلته الأولى، مذ يكون خاطرا إلى أن يصير شكلا، له خصائصه المميزة له.

16 - الجاحظ : البيان والتبيين: تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1960م. ج1، ص:96.

17- الجاحظ: مجموع رسائل الجاحظ، تح: محمد طه الحاجري، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، دط، 1983، ص:122.

18- زكي نجيب محمود: المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري، دار الشرق – بيروت– لبنان، ط3، 1981، ص ص: 152، 153، 154.

19- نفسه، ص: 248.

20- الجرجاني (عبد القاهر): أسرار البلاغة، راجعه وعلق عليه، عرفان مطرجي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت– لبنان، ط1، 2006، ص:16.

21- الشهري: إستراتيجيات الخطاب، ص:61.

من بلاغة الإنتاج إلى بلاغة التّأويل دراسة في بلاغة الإقناع

أ/ البشير عزّوزيّ

جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ، برج بوعريريج.

الملخّص:

نتناول في هذا البحث قضيّة توسيع مفهوم البلاغة، من بلاغة النّصّ/ الإنتاج إلى بلاغة التّأويل، ونقصد ببلاغة الإنتاج فنون البلاغة المختلفة التي يستعملها المنتِج لأغراض مختلفة تخدم دلالة النّص. وإذا كان الإطار العام الذي يحدّ البلاغة هو إطار الوضوح والإفهام/ الإقناع، حيث يُقصى كلّ ما ينافي هذين الشّرطين من دائرة البلاغة، فإنّ التّأويليّة التي عانت من تعسّف التّأويل وتكلّف الفهم تقترح نموذجاً يَحتكم إلى الإيضاح والإفهام/ الإقناع، حيث نسمّي كلّ تأويل واضح مدعومٍ بالدّليل والحجّةِ تأويلاً بليغاً، لتتحرّر البلاغة من بوتقة النّص إلى رحاب التّأويل، وسنعرض في هذا البحث شيئاً من أدوات الإقناع في البلاغة العربيّة، ونظيرتها في عمليّة التّأويل، لننتهي في الأخير إلى أنّ عمليّة التّأويل ما هي إلّا كتابة تتوخى ما تتوخّاه الكتابة الأولى من الوضوح والإقناع.

الكلمات المفاتيح:

النّص؛ البلاغة؛ التّأويل؛ بلاغة التّأويل، الإقناع؛

Summary:

In this paper, we address the issue of expanding the concept of rhetoric, the rhetoric of the text / production to the eloquence of interpretation, and we mean by production of eloquence; arts of various rhetoric used by the producer for different purposes serving significance of the text. If the general framework, which limits the rhetoric is the framework of clarity and comprehension / persuasion, where he eliminated everything contradicts with these two conditions of rhetoric circle, the exegetical, which suffered from the arbitrariness of interpretation and the cost of understanding suggests a model invoked clarification and comprehension / persuasion, where we call each interpretation clearly supported by the evidence and argument

eloquent interpretation, so rhetoric be liberated from the crucible of the text to the fold of interpretation, and we will show in this research a bit of persuasion tools in Arabic rhetoric, and its counterpart in the interpretation process, to finish in the latter that the interpretation process is only writing which envisages what the first writing does of clarity and persuasion .

***Keywords**:*
Text; rhetoric; interpretation; eloquence, persuasion.

تهدف البلاغة إلى أمرين: الوضوح والتّأثير/الإقناع، فبحسن القول تستمال القلوب وتتحقّق الغايات، ممّا يبيّن أنّ فنون البلاغة المتعدّدة لا تعدّ غاية المتكلّم وهدفه، وإنّما هي وسيلة تسخّر لنيل المطالب وبلوغ المآرب، والدّليل على هذا أنّ المتكلّم إذا جعل الأشكال البلاغيّة منتهى لسانه فإنّه يقع في الزّخرف الذي يوهن القول، والذي يعدّ تهمة جاهدت البلاغة للتخلّص منها زمناً طويلاً، وما العودة المبهرة إلى البلاغة في الأعوام الأخيرة إلاّ وعي تامّ بدورها الاقناعيّ ، فإذا رجعنا إلى النّظرة المعاصرة للمفاهيم البلاغيّة وجدنا أكثر الدراسات تجعلها أدوات حجاجيّة بامتياز، لما تحويه من صبغة فلسفيّة ودلالة عقليّة، تزيد القول قوّةً وتثريه دلالةً وتغنيه معنىً، ومن المفاهيم التي انعقد الاجماع على صفتها الحجاجيّة حسن التّعليل الذي يخترع في الشّاعر علّة خيالية دليلا على صحّة دعواه، والمذهب الكلاميّ الذي يقتفي فيه الشّعراء آثار علماء الكلام في طريقة الكلام والاحتجاج له، وهكذا في التّشبيه التّمثيليّ والتّغاير والمشتقّ وغيرها.

وإذا كان تسخير مفاهيم البلاغة كأدوات إقناعيّة من طرف المنتج للنصوص والخطابات أمرا يكاد ينعقد الاجماع عليه، فإنّ البلاغة المعاصرة التي ألقت بظلالها على غالب فروع المعرفة لتربط الصّلة الوثيقة بالتأويل، تعتبر المداخل البلاغية من أهم آليات التّأويل التي تندرج ضمن ما يسمّى بالدّوائر القرائيّة الصّغرى، فالاحتكام إلى البلاغة في عمليّة التّأويل أمر ضروريّ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ المؤوّل لا يكون بليغا إلّا إذا توفّرت فيه كفاءات أهمّها الفهمُ بالآلة المناسبة والإفهامُ بتنسيق خطابه على الوجه الذي يجعله وسيطا بليغا بين النّص والقارئ، ثمّ تقيّد بمستويات لا يكون فيها مؤوّلا مُفَرِّطا ولا مفْرِطا بل معتدلا، عندئذ يمكن وصفه بالمؤوّل البليغ.

1- الإقناع في بلاغة الإنتاج:

اتّضحت أهمّيّة البلاغة في تحقيق الإقناع في سائر الخطابات الإنسانيّة، سواءً أكانت البلاغة مقصودةً مستغلّة في عمليّة الحجاج، أم كانت عرضيّة تزيد في القوّة الإقناعيّة والتّأثيريّة للخطاب، ولقد اشتهرت أساليب بلاغيّة عديدة تحوي طاقات حجاجيّة معتبرة، إلى درجة تسميتها بالاستدلال الحجاجي في البلاغة العربيّة:

حسن التّعليل: يعدّ التّعليل بمختلف ألفاظه وتراكيبه من الأدوات اللّغوية التي يستعملها المرسل لتركيب خطابه الحجاجي، وبناء حججه فيه، ففي النّحو نجد المفعول لأجله مفرداً أو جملة، وكلمة السّبب، ولأنّ، إذ لا يستعمل المرسل هذا التّراكيب إلاّ تبريراً أو تعليلاً لفعله ورأيه، بناء على سؤال يفترض تلقّيه أو تلقّاه فعلاً.[1]

أمّا في البلاغة فهو من أهّم أساليب الاقناع؛ وذلك لأنّ إظهار العلّة هو عين الحجّة، بل قد «تأتي العلّة بمعنى الحجّة، وفي هذا اختزال لقوّة العلاقة بينهما؛ خاصّة إذا جاءت العلّة لبيان الأسباب المقنعة بالمعاني المطروحة»[2]،ويستمدّ التعليل طابعه الحجاجي من أنّ المرسِل يسعى على إقناع المخاطب برأي اعتقده أو فعل اقترفه، كما يستمدّ حجاجيّته من كونه يربط بين النّتائج وأسبابها[3]،ويعرّفه الجرجاني بقوله «وهو أن يكون للمعنى من المعاني أو الفعل من الأفعال علّة مشهورة من طريق العادات والطّباع، ثمّ يجيء الشّاعر فيمنع أن تكون لتلك المعروفة، ويضع له علّة أخرى.»[4]فالشّاعر «يدّعي في الصّفة الثّابتة للشّيء أنّه إنّما كان لعلّة يضعها ويختلقها، إمّا لأمر يرجع إلى تعظيم الممدوح، أو تعظيم أمر من الأمور.»[5] فهو يخترع العلّة والمعلول والجامع بينهما في غرابة مع دقّة وتناسب تامّين، لذلك عدّ من الأساليب البلاغيّة التي تعتمد القدرة على الخلق والإبداع، فالشّاعر يروم إثبات الحقيقة بالخيال، ومكمن السّرّ في حجاجيّة هذا الأسلوب أنّه «يحوي اختلاف العلّة وادّعاءها والتلطّف بها حتّى تكون مناسبة تلائم الوصف، وهو أمر يحتاج إلى رهافة الحسن ودقّة النّظر، ولا يدركه إلاّ من له تصرّف في دقائق المعاني.»[6]وهذا الأسلوب كثير في الشّعر العربيّ، من ذلك:[7]

سَفَكَ الدِّمَاءَ بِجُودِهِ لَا بَأْسِهِ كَرَماً لِأَنَّ الطَّيْرَ بَعْضُ عِيَـالِهِ

إنّ العلّة التي أتى بها الشّاعر تخالف ما كان ينتظره المتلقّي، فالذي يقتل الأعداء إنّما يردّ كيدهم أو يريد أرضهم وديارهم وأموالهم، وهذه الحجّة التي تؤكّد شجاعة الممدوح يحتجّ بها المتنبّي كذلك لجود الممدوح الذي وصل إلى الطّيور الكاسرة التي تتغذّى على

أجساد العباد، والممدوح في نظره لولا جوع الطّير ودخولها تحت رحمته ورجاءه لما سفك دماً وما قتل نفساً، فانظر إلى وضاعة الأعداء في هذا التّعبير؛ دماء الأعداء أرخص من أمل الطّيور وأهون من سدّ رمقها. وممّا يشبهه:[8]

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِـــنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذِّئَابُ

<u>المذهب الكلامي</u>: هو انتحاء طريقة المتكلّمين في إثبات المواقف والاحتجاج للآراء، وقد اشترط ابن الأثير الثّقافة الموسوعيّة، فصناعة هذا الأسلوب موضوعة للخوض في كلّ معنى، وصاحب هذه الصّناعة يجب أن يتعلّق بكلّ علم وكلّ صناعة،[9] فهو أسلوب حجاجيّ يوظّفه المتكلّم لإقناع خصمه بالحجّة والبرهان، وهو من الأساليب الاستدلاليّة الحجاجيّة التي وظّفت في الدّرس البلاغيّ العربيّ القديم، والذي تمتزج فيه أساليب أخرى، بما يمنحه القوّة في الإبلاغ الحجاجي.[10] ويستمدّ المذهب الكلامي قوّته الحجاجيّة كذلك من أصله، وهو علم الكلام الذي وضع للدّفاع عن أصول الدّين بالبراهين والأدلّة العقليّة القاطعة، لذا تأثّر به كثير من البلغاء والشّعراء خاصّة من تؤهّله ثقافته لانتهاج هذا النّهج وإتقان هذه الصّنعة، من هنا تظهر قيمة المذهب الكلامي في الحجاج في الشّعر، وهذا لكون الشّاعر يجمع من الحجج أقواها ومن البراهين أشدّها حتّى لا يجد المحتج أو المنكر سبيلاً للإنكار، ويظهر فيه تعمّد اختيار الحجج واستغلال سائر المعارف.

<u>التّشبيه</u>: يحتلّ التّشبيه مكانة عالية ودرجة رفيعة بين فنون البلاغة، لما يطويه من قوّة الجمع بين المتناقضات والتّقريب بين المتباعدات، ممّا يكسب القول القوّة والثّراء الدلالي، فالعلاقات غير الظّاهرة تتمثّل فيما يسمّيه السّكّاكي (الجامع) الذي لا سبيل إلى تحقّقه إلاّ بإشراك المتلقّي في الخطاب عن طريق إعمال عقله واستفزاز خياله، وأنواع الجامع ثلاثة، فالنّوعان الأوّلان يشترك جميع النّاس في كيفيّة فهمهما، وهما:[11]

<u>1- الجامع العقليّ</u>: ويكون عن طريق: الاتّحاد في التّصور أو التّماثل في التّصور أو التّضايف، كالسّبب والمسبّب.

2- الجامع الوهميّ: ويكون عن طريق: شبه التّماثل بين المخبر عنه أو التّضاد: كالسّواد والبياض أوشبه التّضاد: كالسّماء والأرض، والأوّل والثّاني.

في هذين النّوعين يبرز دور المتلقّي غاية البروز، فعليه أن يسعى إلى إدراك هذه العلاقات عن طريق إعمال عقله وتحريك فكره، فإذا ذكر السّبب سعى إلى إيجاد المسبّب،

وإذا غابت العلّة وجدها عن طريق التفكّر في المعلول، وهكذا في التّماثل وشبهه وكذا في التّضاد، فعلى المتلقّي أن يملأ فراغ الخطاب عن طريق إيجاد وجه التّماثل أو شبهه بين الشّيئين أو الأشياء، أمّا في الجمع بين الأضداد فهو أيسر الأمور على المتلقّي لأنّ «الضّد أقرب خطوراً بالبال مع الضّد».[12]أمّا عن النّوع الثّالث؛ وهو الجامع الخياليّ: فيرى السّكّاكي أنّ النّاس يختلفون في إدراكه وتصوّره على اختلاف ثقافاتهم وطريق تعلّمهم وأشكال مِهَنهم ونوع نشاطهم، فالقمر يراه السّلاحيّ ترساً والصّائغ يصوّره سبيكة من الإبريز والمعلّم يشكّله رغيفاً أحمر يناله من بيت ذي مروءة.[13]ليتّضح في هذا النّوع من الجامع أنّ المعتبر فيه هو نوعيّة المتلقّي، لنصل في الأخير إلى أنّ الجامع بصفة عامّة –ومن منظور السّكّاكي– يقوم على المتلقّي بدرجة كبيرة حتّى تتحقّق سلامة العلاقات بين وحدات الخطاب، وكذا الدّلالة العامّة التي تنطوي تحت هذه العلاقات التي ينشئها المرسل ويحقّقها المتلقّي عن طريق إقامة العلاقة بين المتناقضين وإيجاد الجامع بين المتباعدين، ولا يدرك هذا إلاّ بتحريك آلة الفهم التي تتدخّل فيها الثّقافة المشتركة بين المرسل والمتلقّي لينفكّ لغز الخروج عن العالم الواقعي إلى عالم الخيال. وقد سجّل الشّعر العربيّ كثيراً من العلاقات الفريدة التي أقامها الشّعراء بصفة خاصّة في جمعهم بين المادّي والمعنويّ والحيّ والجماد والعاقل وغير العاقل، فيترك الشّاعر للمتلقّي كيفيّة الرّبط بين كلّ تلك المتباعدات، فيصبح غريباً في عالم هذا الخطاب، ولا يزيل هذه الغربة إلاّ عن طريق فكّ رموز هذه العلاقات الغريبة، ليكوّن نصّاً جديداً له فيه نصيب من الجهد الفكريّ والعناء العقليّ ليعتبر في النّهاية شريكاً في إنتاج الخطاب.

هذا بالنّسبة للجامع الوهميّ، أمّا الجامع الخياليّ فهو الأنموذج الفريد الذي يتجلّى فيه التّشبيه على اختلاف في البيئات وتنوّع في الثّقافات، والذي دعانا إلى التماس الصّفة الحجاجيّة للتّشبيه هو قضيّة الجامع، فالسّكّاكي مثلا يشدّد على ضرورة تحديد الجامع بين الأشياء الواردة في الخطاب، وهذا هو الذي يجعلنا نحقّق أصلاً هامّاً من أصول النّظريّة الحجاجيّة المعاصرة، هو الدّعوة التي يوجّهها المرسل للمتلقّي داعيًا إيّاه لتعاقد ضمنيّ يكمّل الخطاب ويحقّق الفهم المقصود من طرفه، ولا يتأتّى كلّ هذا إلاّ بسعي المتلقّي لتحديد الجامع الذي به يستقيم الكلام وينسجم الخطاب ويتحقّق التّواصل، وأكثر أنواع التّشبيه حجاجيّة التّشبيه الضّمني، لما يحمله في طيّاته من طاقة استدلالية لا يمكن لعقل أن يرفضها ولا يتسنّى لقلب أن يدفعها.

التّشبيه الضّمني (القيـــــاس التّـــداولي):

هو تشبيه يبنى في صورة غير معهودة، فطرفا التّشبيه لا يفهمان إلاّ من ضمن القول وسياق الكلام، وتعتبر صفة المشبّه به كالدّليل على الدّعوى التي يحتجّ بها وهي إثبات صفة ما للمشبّه[14]. وإذا سألنا عن دوره الحجاجي فهو يملك من القوّة ما جعل علماء الحجاج يعتبرونه استدلالاً، يتشارك فيه المرسل والمتلقّي، وممّا جعله يختلف عن تشبيه التّمثيل والتّشبيه المركّب هو أنّه تمثيلٌ حسّيٌّ مركّب يذكر للاحتجاج والاستدلال على صحّة مقولة المشبّه من أجل نفي إنكار المنكر لها وإقناعه.[15]ويسمّيه أبو هلال العسكري الاستشهاد والاحتجاج، ويعرّفه بقوله: «هو أن تأتي بمعنى ثمّ تؤكّده بمعنى آخر، يجري مجر الاستشهاد على الأوّل والحجّة على صحّته.»[16]فهو إذن ممارسة استدلالية يسعى فيها المتكلّم إلى الانتقال من حكم إلى آخر، معتمداً على الحريّة في اختيار ما يحتاجه من الألفاظ والتّراكيب والصّور، متجاوزاً في ذلك كلّ الحدود والعلاقات التي تراعي متغيّرات الوضع اللّساني، ومتغيّرات المحيط المعرفي الذي يكتنف المتخاطبين، ومن أبرز ذلك الصّور والاستعارات، التي يبنى فيها القياس من المعروف إلى اللّامعروف[17]. إذن فالقياس التّداولي يربط بين موضوعين (مقيس ومقيس عليه) أو ظاهرتين أو فكرتين هما في الحقيقة ينتميان إلى مجالين في التّداول متباعدين، ليتم الرّبط عن طريق علاقة القياس التي تتّصف بالمغايرة لا المجانسة، ممّا يجعلها تحافظ على وجوه الاختلاف بين الطّرفين في العمليّة ذاتها، وفي الوقت نفسه تسعى إلى إذابة الفروق وتثبيت وجوه التّشابه والتّقارب بينهما[18]. ولا تكمن قيمة القياس التّداولي في حمل الخبر لمن لا يعلمه، وإنّما في محاولة التّأثير في سلوك المخاطب عن طريق القيمة الفكرية التي يحملها والتي تؤدّي به إلى الاقتناع بمضمون القول عملاً به أو كفّاً عنه.[19]

ويقوم هذا الاستدلال في الشّعر العربي على علاقة التشابه والتّماثل بمختلف أشكاله، ولنا في ذلك أمثلة تكتفي ببيت المتنبّي:[20]

فَإِنْ تَفُقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَـزَالِ

لقد استدل المتنبي على احتمال وجود شخص شريف بقامة سيف الدولة وسط الأنام السفلة والمنحطين واعتبر ذلك أمرا طبيعيا، ليس بالاقتصار على إثبات هذه الواقعة في حد ذاتها. بل بالربط بينها وبين حدث آخر غير متعايش معه داخل المكان وغير متعاقب معه داخل الزمن، بل بالربط بين حدثين متباينين ولكنهما متشابهان. إن كون سيف الدولة رفيع

الطبيعة، لا ينبغي أن يدهشنا، إذ إن هناك ما يناظر هذا في الطبيعة. إن المسك الرفيع أيضا يوجد في مادة خسيسة وكريهة وهي دم الغزال. ويشترط في تحقيق هذه الاستدلال غايتَه أن يكون المخاطب ذا معرفة بطرفي العلاقة التّمثيليّة.

تحصيل الحاصل:

لم يسلم هذا الأسلوب من التّنقيص، ورمي مستعمله بعدم الفائدة، والحقيقة أن أيّ تركيب في خطاب ما لا يخلو من فائدة، فإذا كان تحصيل الحاصل «مجرّد إعادة قول، وآفة منطقيّة يتمّ عرض مقولة ما كحجّة ثمّ تكرّر بمفردات مختلفة لنصل في الأخير إلى ما قلناه سابقاً»[21]، فإنّنا يمكن أن نعترض على هذا القول بأنّ القدرة على صوغ حجّة واحدة بصيغ مختلفة وتراكيب متنوّعة هي في حدّ ذاتها حجّة، حيث يجعل المتلقّي في سيل من الحجج ووابل من الأدلّة، وهي في الحقيقة حجّة واحدة في أثواب مختلفة، وأبرز مثال على هذا بيت المتنبّي الذي قاله معاتباً سيف الدّولة:[22]

يَا أَعْدَلَ النَّاسِ إِلاَّ فِي مُعَامَلَتِي فِيكَ الْخِصَامُ وَأَنْتَ الْخَصْمُ وَالْحَكَمُ

إنّ المتنبّي في هذا البيت يكثّر الذّات بأوصاف مختلفة رغم وحدتها في الأصل، فهو يجعل سيف الدّولة ثلاث ذوات في لحظة التّلفّظ نفسها، فهو محلّ الخصام، والخصم والحكم، وفي هذا حجاج بأنّه أضعف من أن يأخذ حقّه منه، إذ ليس هناك – في نظره – قاض محايد أو قضيّة خارجة.[23]

المشتقّ:

يقصد بالمشتّق استخراج علّة من جنس اللّفظ تكون وسيلة للاحتجاج، ويرجع أصل هذا الفنّ إلى أبي هلال العسكريّ، إلاّ أنّ أنّه خصّه بالذّم فقط؛ أيّ أنّ الشّاعر يستخدم قدرته على الاشتقاق من اللّفظ في التّشاؤم والذّم[24]، غير أنّ الشّعر العربيّ يزخر بكثير من الأمثلة المتميّزة تظهر إبداع الشّعراء في التلاعب بالمشتقّات في سائر أغراض الشّعر، ولنا في ديوان المتنبّي من ذلك أمثلة كثيرة خاصّة في المدح، حيث نجده يستعمل أسماء العلم مثلاً استعمالات مميّزة واشتقاقات فريدة.

ومن أبرز الممدوحين الذين استغلّ أسماءهم في مدحهم بدر بن عمّار[25].استعمل الشّاعر لفظ البدر ليرسم منه صورة لبدر وهو الممدوح الذي لم يكن يوماً هلالاً، بل خلق كاملاً،

ومعناه أنّ الممدوح لم يصل هذه المنزلة بعد نقص كان فيه، بخلاف ما يعتري البدر، وفي هذا يقول المتنبّي:[26]

إِلَى البَدْرِ بْنِ عَمَّارَ الذِي لَمْ يَكُنْ فِي غُرَّةِ الشَّهْرِ هِلَالاً
وَ لَمْ يَعْظُمْ لِنَقْصٍ كَانَ فيهِ لِكُلِّ مُغَيَّبٍ حَسَنٍ مِثَالاً

وفي أغلب قصائد مدح بدر بن عمّار تكرار لاسمه بأوصافه ومشتقّات اسمه كما قدّمنا، وفي هذا فوائد عديدة أهمّها: أنّ المتنبي قد سنّ سنّة في المدح وهي التّخصيص أي إفراد الممدوح بهذا المدح فلا يمكن أن يمدح به أحد سواه، وهذا بخلاف المدح الذي قبله، ف « المتنبّي من الشّعراء القلائل الذين استطاعوا أن يهربوا من فخّ التّعميم في جزء من قصائدهم، فهو يحاول تخصيص مدائحه بتناوله الصفات الخاصّة في الممدوح والتي يختصّ بها دون غيره من الممدوحين»[27]، ومن أهم هذه الخصائص اسم الممدوح الذي لا يملكه سواه؛ فالاشتقاق من اسم الممدوح سيكون بمثابة الختم على القصيدة التي يقتنع الممدوح أنّها له وحده، وأنّه الجدير بها دون سواه، ممّا يجعله يغوص في القصيدة، ويتقبّل أفكارها ويستجيب لدعواها.

أمّا عن لقب (سيف الدّولة)؛ فقد استغلّه أحسن استغلال في أغلب مدحه، وطوّعه كيف شاء؛ فمن ذكره صراحة إلى استغلال مشتقّاته، حيث ولّد منه الدّلالات المدحيّة التي تخدم القصيدة وتعمّق في تأثيرها وتزيد من خصوصيتها. وسنورد بعض الأمثلة على سبيل الذّكر لا الحصر:[28]

إِنَّ الخَلِيفَةَ لَمْ يُسَمِّكَ سَيْفَهَا حَتَّــى بَلَاكَ فَكُنتَ عَينَ الصَّارِمِ
... وَإِذَا انتَضَاكَ عَلَى العِــدَا فِي مَعْرَكٍ هَلَكُوا وَضَاقَت كَفُّهُ بِالقَائِمِ

ومن شدّة الخصوصيّة التي فرضها الاشتقاق المتنوّع لكلمة السّيف ودلالاته، خُتم اسم سيف الدّولة على هاته القصائد وصارت تسمّى (السّيفيّات)[29].

<u>الاحتجاج العقلي:</u>

وهو ان يأتي الشّاعر بحجّة يشهد العقل على صحّتها، إذ لا يمكن دفعها لأنّها مما يدخل في باب الحجج القطعيّة التي مجال لإنكارها[30]، وقد استلهم هذا النّوع البلاغيّ من تعليقه على بيت المتنبّي الشهور:[31]

وَمَا التَّأْنِيثُ لِاسْمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ وَلَا التَّذْكِيــرُ فَخْرٌ لِلْهِلَالِ

هذه الحجّة التي أتى بها في سياق رثاء والدة سيف الدّولة التي يرى أنّها فاقت في أخلاقها كثيرا من الرّجال، «لأنّ الشّرف وغير الشّرف يثبت للأشياء من حيث أنفسها وأوصافها، لا من حيث مسمّياتها»[32]، ولو كثرت النّماذج من هذا القبيل لكان فضل النّساء على الرّجال لا ينكر، ولكنها واحدة في النّساء تفرّدت، وعن الرّجال فضّلت:[33]

فَلَو كَانَ النِّسَاءُ كَمَنْ ذَكَرْنَا لَفُضِّلَتِ النِّسَاءُ عَلَى الرِّجَالِ

ممّا سبق يتبيّن سلطان الأدوات البلاغيّة على النّفوس وقدرتها على التّأثير، غير أنّ هذا عرض موجز أشدّ الإيجاز، فالأدوات البلاغيّة على كثرتها تستحق وافر البحث، وما ذكرناه آنفاً ممّا انعقد الإجماع على صفته الحجاجيّة.[34]

2- بلاغة التّأويل:

التّأويل من المفاهيم التي أسالت الكثير من المداد عبر تاريخ الفكر الإنسانيّ السحيق، من لدن اليونانيّين مروراً بتميّز المسلمين وصولاً إلى الانفجار التّأويليّ المعاصر. وإذا كان التّأويل محاولةً واعيةً لكتابة نصّ على نصّ فإنّ هذه الكتابة اتّخذت أبعادا مهمّة جعلت من فعل التّأويل فعلا يتراوح فيه المؤوِّل بين وضعيات ثلاث؛ فتارة نرى المؤوّل مستسلماً لمراد المنتِج خاضعاً لسلطته، وتارة متمرّداً عن قصده باسطا يده على النّصّ ليقول ما يريد، وحيناً نرى المؤوّل معتدلاً متوازياً بين قصده وقصد صاحب النّصّ كاشفاً عن خباياه باحثاً عن درره دون حياد ولا ميل[35].وبما أنّ ثقافة المؤوِّل تفوق في كثير من الأحيان ثقافة المبدع أصبحت سلطة المؤوِّل ميزة كلّ فعل تأويليّ، ممّا أدى إلى تضخّم المعنى، وذوبان المبدع في بركان المؤوِّلين. لتأتي بلاغة التّأويل مناديةً بالتّأويل المعتدل البريء من الإفراط، السّالم من التفريط، فهي تعتبر المؤوّل واسطةً بين صاحب النّصّ والمتلقّي، لذلك ينبغي عليه الاجتهاد حتى يبلّغ المتلقّي معاني النّصّ في قوالب واضحة تلائم فكره وتناسب فهمه، حتّى لا يحتاج التأويل إلى تأويل آخر ونصير إلى دوّامة تأويليّة ضحيتها المتلقّي والمعنى معاً، لهذا تضع بلاغة التّأويل كفايات لا بدّ من توفّرها في المؤوّل:[36]

- **كفاية التّجميع**: وهي قائمة على الأخذ والحفظ والجمع من علوم وظيفيّة في عمليّة الفهم وبناء المعنى، فيتّخذها آليات تدعم تأويله وتقوّيه.
- **كفاية التّحقيق**: وتمكّنه من إرجاع المادّة المحفوظة إلى أسانيدها، والأقوال إلى أصحابها، توثيقاً لآلياته التّأويليّة.

- **كفاية التّأويل:**وتتمثّل في القدرة على استبانة المعاني الخفيّة، بالانتباه إلى الإشارات الخفيّة، واشتغال القريحة، وفيها يتفاضل النّاس بحسب المواهب.
- **كفاية التّنسيق:** وتتمثّل في الصياغة النّهائيّة للمعاني المتوصّل إليها، في تماسك وتناسق تامّين، وهي الصّورة التي يخرج بها المعنى إلى المتلقّي في وضوح لا يحتاج إلى تأويل.

تبيّن هذه الكفايات مركز المؤوِّل المهمَّ في عمليّة الإبداع، فهو الذي يغوص في النّصّ ليستخرج معانيه ودلالاته الثّاوية وراء بلاغة المنتِج، ويقدّمها إلى المتلقّي الذي قصر به الرّكب عن بلوغ عالم النّص، ومن هنا يرابط المؤوّل في ثغور النّص واسطةً بينه وبين المتلقي فاهماً مفهماً، متبيّناً مبيناً.

ومن هنا تظهر بلاغة التّأويل ممتطيةً تعريف الجاحظ للبلاغة: «**إنّ مدار الأمر على البيان والتّبيين، وعلى الإفهام والتّفهيم ... والمُفهِم لك والمتفهّم عنك شريكان في الفضل، إلّا أنّ المُفهِم أفضل من المتفهّم**»، يستخلص محمّد بازي[37]من نظرة الجاحظ إلى البلاغة الإشارات التّالية:[38]

- البلاغة وضوح الدّلالة؛ – البلاغة الإيجاز؛
- البلاغة تخيّر اللّفظ وحسن الإفهام؛ – البلاغة إيصال القصد؛
- البلاغة أن يسابق المعنى لفظه واللّفظ معناه؛ – البلاغة إفهام الحاجة على مجاري كلام العرب.

يتبيّن من خلال هذه الإشارات أنّ الهدف الأساس من البلاغة هو إيصال المقصود، والعمل على إقناع المخاطَب به في أوضح صورة وأبهى حلّة، وهو ما ترومه التّأويليّة البليغة؛ فكلا البلاغتين تهدفان إلى إيصال المعنى والدّفاع عنه، غير أنّ المعنى في بلاغة الإنتاج ملك للمنتج، أمّا في بلاغة التّأويل فهو معنى محصَّل من النّصّ المؤوَّل؛ أي معنى مقيّد بما يتيحه النصّ، وليس للمؤوّلِ أن يبتكر من المعاني إلّا ما استقاه من ينابيع النّصّ، زادُه في ذلك الآليات التّأويليّة المشروعة لأنّ «العمل التّأويليّ عمل تشغله أبعاد المعنى الغائر، وفي الآن نفسه تأسره حدود التّأويل»[39]، ولو جمح المؤوِّل عن هاته الحدودلانتهى به الأمر إلى جدل تأويليّ وجُرم تقويليّ خاصّة إذا تعلّق الأمر بالمقدّس من النّصوص والخطابات.

يتبيّن ممّا سبق أنّ بلاغة التّأويل تقف على شقّين أساسيين هما:[40]

أ- **بلاغة الفهم:** ولا تتحقّق إلاّ باعتماد العلوم الآلية الموصلة إلى ذلك، كالموهبة والبحث اللغويّ والنّحوي والصّرفيّ والبلاغيّ بفنونه الثلاثة، وكذا امتلاك الذّائقة المتكوّنة من تراكم المقروء.

ب- **بلاغة الإقناع:** بعد تحقّق الفهم لدى المؤوّل يسعى إلى تبريره وتعضيده بالأدلّة والحجج، ولعلّ النّاظر في التّراث التّأويليّ العربيّ والإسلاميّ يرى تلك الصّبغة الحجاجيّة الواضحة التي اصطبغ بها التّأويل، وفرضها هاجس السّيطرة على مسالك المعنى، وحمل المخاطبين على التّصديق بها والتّسليم لها، وإفحام المناوئين الحقيقيّين أو المزعومين.

إنّ التّأويل إذاً فعلٌ إقناعيٌّ يحتجّ فيه المؤوّل للمعنى الذي وقف عليه بفضل آلياته التّأويليّة، هاته الآليات التي هي آليات حجاجيّة في الوقت ذاته؛ وذلك أنّ النّص قد تجري عليه ممارسات تأويليّة كثيرة تؤدّي إلى «جدل تأويليّ حول تملّك الحقيقة الأصليّة المودعة في النّص»[41]، فإقناع المتلقي سواء أكان بسيطا أو خصماً مؤوّلاً مرهون بمدى كثرة الآليات التّأويلية/ الحجج التّأويلية،[42]ومدى إحكام القبضة عليها، وتسخيرها لعمليّة الفهم والإفهام.

- **آليات الإقناع في بلاغة التّأويل:**

لقد آل بنا التّأصيل لبلاغة التّأويل إلى الوقوف عند أساسين مهمّين تتأسّس عليهما، هما بلاغة الفهم وبلاغة الإقناع، فالمؤوّل إذ يبني خطابه التّأويليّ/ الإقناعيّ، يسخّر في ذلك «كلّ الآليات الخطابيّة والموجّهات المقاميّة المتاحة والمفترضة، ليجعل الحطاب التّأويليّ – بما هو خطاب مصاحب– رشحاً فاعلاً يثبت النّص، لا بل يعرّفه ويسمّيه»[43]، ليغدو الخطاب التّأويليّ محصّلة المعارف التي جمعها المؤوّل خدمة النّصّ، جاعلاً إياها آليات تأويليّة وأدوات حجاجيّة، وقد قسّمها محمّد بازي إلى قسمين: آليات داخليّة (نصّيّة) وأخرى خارجيّة، وسنستحضرها بإيجاز لضيق المقام:[44]

1- **الآليات التّأويليّة النّصّيّة:** وهي كلّ المؤشّرات النّصيّة الدالّة التي ينطلق منها الفعل التّأويليّ، بل هي مداخل النّصّ ومفاتيح المعاني، وأبروها:

- **المدخل اللّغوي:**الاهتمام باللّغة من ثوابت التّأويل، لأنّ النّص بمفرداته نسيج لغويّ، ولا بدّ للمؤوّل من امتلاك ذخيرة لغويّة تمكنّه من تمييز استعمال المفردات تواضعياً أو مجازاً، غريباً أو مألوفاً، وتعدّ هذه الآلية عمود القراءة التّأويليّة ونواتها.

- **المدخل الاشتقاقي:** بهذه الآليّة يتوسّع نظام التّأويل إلى توليد الدّلالات من الجذر اللّغويّ وفق قانون الاشتقاق.
- **المدخل النّحوي:** يعدّ هذا المدخل من أهمّ العناصر التّأويليّة خاصّة في الحضارة العربيّة الإسلاميّة، فالحالات الإعرابيّة هي الموجّه الأساس لعمليّة الفهم.
- **المدخل البلاغي:** ويتمثّل في الظّواهر البلاغيّة المختلفة التي لا يمكن لأي نص الخلوّ منها، وكثير من هذه الظّواهر تمتاز بانفتاح النّص على الاحتمالات التي لا ينبغي للمؤوِّل أن يسرف فيها.

وعلى هذا الأساس فإنّ التّأويل مشروط ومضبوط بقيود لغويّة متناسبة منسجمة لو تعداها فقد شرعيّته ودحضت حجّته، هذه القيود اللّغويّة هي التي تسهم في الدّفاع عن الفهم، وتحقيق أعلى درجات المقبوليّة.

2- **الآليات الخارجيّة:** وهي المعطيات التي لا تتدخّل في بنية النّصّ، ولكنّها تؤدّي دوراً بارزا في عمليّة الفهم ومساندتها، وأهمّ هذه الآليات:

- **المناسبات ومقام الخطاب:** هي الظّروف المشكّلة للنّصّ، والإحاطة بها تنير النّصّ وتساعد على تمثّله، إذ لا يمكن عزل النّصّ عن مقاماته ولنا في قضيّة **أسباب النّزول** دليل صارخ على شناعة عزل النّص عن سياقاته وظروفه.
- **النّصوص الموازية:** وهي كلّ الأشكال النّصيّة التي تُستدعى لتكمّل فعل الفهم وتعضّده وتدلّل عليه، ومن هنا تعتبر هذه النّصوص بمثابة الاستدلال على خطوات التّأويل المختلفة (الاستدلال على مسألةّ لغويّة أو نحويّة أو بلاغيّة).
- **المادّة الخبريّة:** تتمثّل في المادّة الخبريّة التي يوردها المؤوِّل لملء البياض وتوسيع المحتوى وتعضيده، لانّ استحضار هذه النّصوص يؤدّي إلى توجيه القراءة إلى بعض مقاصد الخطاب التي لم تدرك بالآليات السّابقة.

إنّ هذه الآليات التي ذكرناها بإيجاز شديد تمثّل العروة الوثقى لعمليّة التّأويل، ولو اختلّت واحدة منها لانفرط عقد التّأويل وفقد شرعيّته ووهن عظمه وضعفت حجتّه، ففي كلّ نصّ قرينة لا تدرك إلّا بواحدة من هاته الآليات، من الأصغر إلى الأكبر توجيها دقيقاً متناسباً.

ومن هنا يتأكّد الطّابع الحجاجيّ للتّأويل خاصّة في التّراث العربيّ الذي أدّى فيه الجدل التّأويليّ، وانعدام البلاغات إلى إثقال الأمّة بالجراح، ومن جهة أخرى تحرص بلاغة

التّأويل على إخراج الحجاج من قوقعة البرهان والاستدلالِ الصّوريِّ إلى رحاب اللّغة الطّبيعيّة التي تجعل منه ممارسةً تأويليّةً، ممّا يجعل من العلاقة بين التّأويل بوصفه خطابا حجاجيّاً والحجاج بوصفه ممارسة تأويليّة ضرورة راهنةتستحقّ الإفراد بالبحث والتّأليف.

وقبل ختام القول حول بلاغة التّأويل لا بدّ من الإشارة إلى أهمّيتها البالغة كبديل جديد في تحليل الخطابات من خلال النّظريّتين اللتين بُنيت عليهما (نظريّة التّساند التّأويلي، ونظريّة التّأويل التّقابلي)، فالنّظريّة الأولى نعتبرها فتحاً في عالم النّقد يزيح الغبار عن كثير من الخطابات التي بقيت مثقلة بالدّرر قروناً طويلة خاصةّ خطاب الشّرح وخطاب التّفسير.

أمّا نظريّة التّأويل التّقابلي فإنّها بديل مهمّ لتفجير النّص بالدّلالات عن طريق الإجراءات المّهمّة التي قدّمها المنظّر انطلاقا من اقتراح تعريف تقابليّ للنّصّ إلى تتبّع التّقابلات المشكّلة لعالم النّصّ والتي تكشف عن زوايا ظلّت خفيّة عن القارئ أعواماً مديدة.

وقد ثبتت لنا هذه الأهمّية من خلال توجيه الطّلبة إلى التطبيق على مدونات عربيّة مختلفة؛ سواء في خطاب التّفسير والشّرح أو النّصوص والخطابات المشكّلة للثّقافة العربيّة الواسعة.

خاتمة:

إنّ توسيع مفهوم البلاغة من بلاغة الإنتاج إلى بلاغة التّأويل أصبح لزاماً، خاصّة مع الإشارات المهمّة التي حملتها تعريفات المؤسّسين وأثبتتها نباهة المعاصرين، فالاتّزان في القول والخضوعُ للقوانين والحدود يجنّبنا عوَر التّواصل وخطر النّفور، لأنّ الفهم والإفهام غاية كلّ تواصل ومنتهى كلّ خطاب، وإذا كانت فنون البلاغة زينةَ القول وعنوانَ تأثيره فإنّ الإسراف فيها وهنٌ بيّن وتكلّف شيّنٌ جاهدت البلاغة لدرء فتنته ودفع تهمته قرونا كثيرةً. وقد رأينا اهتمام نظريات الإقناع بفنون البلاغة لما لها من أثر على النّفوس، وممّا رامَه البحثُ ورجاه ثمّ انتهى إليه توثيقُ الصّلة بين الدّرس اللّساني (بلاغي أو تداولي) بالتّأويل من خلال قضيّتي الإفهام والإقناع، فالتّأويل فعل بلاغيّ تداوليّ بكلّ دقّة لما يمتاز به من حوار واقعيّ أو متصوّر يهدف من خلاله إلى التّأثير الإقناع، ومن جهة أخرى يلفت البحثُ النّظرَ إلى قضيّة انعتاق الحجاج من اللّغة الصوريّة والقواعد البرهانيّة إلى اللّغة الطّبيعيّة وما تحمله من خصائص تجعل من النّصّ الحجاجيّ نصّاً قابلاً لتعدّد المعنى طالباً للتّأويل ملاذًا للفهم.

[1]–عبد الهادي بن ظافر الشّهري، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية**، دار الكتب الجديد المتّحدة، ليبيا، ط1، 2004، ص478، بتصرّف.

[2]–ناصر السّعيدي، **الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي (دراسة وصفيّة)**، متطلّب تكميلي لنيل الدّكتوراه في تخصّص البلاغة والنّقد، إشراف: محمّد إبراهيم شادي، جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعودية، 1426، ص 105.

[3]–ينظر: عبد القاهر الجرجاني، **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني جدّة، ط1، 1991، ص ص 277–278.

[4]–ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشّهري، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية**، ص481.

[5]–الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص 296.

[6]–محمّد الواسطي، **أساليب الحجاج في البلاغة العربيّة**، ضمن كتاب: **(الحجاج مفهومه ومجالاته)**، ج3، ص 147.

[7]–عبد الرّحمن البرقوقي، **شرح ديوان المتنبّي**، مكتبة نزار الباز، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط/، 2002، ج2، ص 909.

[8]–البرقوقي، ج1، ص 201.

[9]–ينظر: ابن الأثير، **المثل السّائر**، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة النّهضة، مصر، ط/، 1959، ج1، ص 48.

[10]–ينظر: رضوان الرّقبي، **الاستدلال الحجاجي التّداولي وآليات اشتغاله**، مجلّة عالم الفكر، العدد 2، المجلّد 40، أكتوبر–ديسمبر 2011، ص ص 76–77.

[11]–ينظر: محمّد خطّابي، **لسانيات النّصّ – مدخل إلى انسجام الخطاب** –، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء–المغرب، ط2، 2006، ص ص 120.

[12]– محمّد بن علي السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلميّة، بيروت، دت، ص 110.

[13]–ينظر: المصدر نفسه، ص 111.

[14]–ينظر: محمّد الواسطي، **أساليب الحجاج في البلاغة العربية**، ضمن كتاب **(الحجاج مفهومه ومجالاته) ج3**، ص148–149.

[15]–ينظر: المرجع نفسه، ص 150.

[16]–أبو هلال العسكري، **الصّناعتين**، تحقيق: علي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، 1986. ص 416.

[17]-ينظر: طه عبد الرّحمن، **تجديد المنهج في تقويم الـتّراث**، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء-المغرب، ط1، 1994، ص 185.

[18]-ينظر: طه عبد الرّحمن، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء-المغرب، ط2، 2000ص ص 107-108.

[19]-ينظر:المرجع السّابق، ص111.

[20]-البرقوقي، ج2، ص 737.

[21]-عمارة ناصر، **الفلسفة والبلاغة – مقاربة حجاجيّة للخطاب الفلسفي**-، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت-لبنان، ط1، 2009، ص 147. (الإحالة).

[22]-المصدر السّابق، ج 2، ص 1009.

[23]- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشّهري، **استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغويّة تداوليّة**-دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت – لبنان، ط/، 2004، ص 490.

[24]-ينظر: أبو هلال العسكري، **الصّناعتين**، ص 340.

[25]-محمّد الخبّاز، **صورة الآخر في شعر المتنبّي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص106.

[26]-البرقوقيّ، ص890 و 896.

[27]-محمّد الخبّاز، **صورة الآخر في شعر المتنبّي**، ص103.

[28]-محمّد الخبّاز، **صورة الآخر في شعر المتنبّي**، ص103.

[29]-المرجع نفسه، ص 111.

[30]-ينظر: الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص ص 347.

[31]-البرقوقي: ج2، ص 735.

[32]-المصدر السّابق، ص 348.

[33]-البرقوقي، ج2، ص 735.

[34]-للتّوسّع ينظر: مقالنا حول **الاستدلالي البلاغي**، مجلّة الآداب واللّغات، برج بوعريريج، العدد5، ديسمبر2016، ص ص 136-155.

[35]-ينظر: محمّد بازي، **التّأويليّة العربيّة، نحو نموذج تساندي في فهم النّصوص والخطابات**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص ص 150- 153.

[36]-ينظر: محمّد بازي، **التّأويليّة العربيّة**، ص ص 44-45. و علي الشّبعان، **الحجاج والحقيقة وآفاق التّأويل**، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2010، ص 463-465.

[37]–**محمّد بازي هو صاحب نظريّة التّأويليّة البليغة من خلال أطروحة التساند ونظريّة التّأويل التّقابلي، خاصّة في كتابيه: (التّأويليّة العربيّة --نحو نموذج تساندي في فهم النّصوص والخطابات–) و (نظريّة التّأويل التّقابلي – مقدّمات لمعرفة بديلة بالنّصوص والخطاب–).**

[38]–ينظر: محمّد بازي، **نظريّة التّأويل التّقابلي**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص ص 178–179.

[39]–علي الشّبعان، **الحجاج والحقيقة وآفاق التّأويل**، ص 473.

[40]– ينظر: محمّد بازي، **نظريّة التّأويل التّقابلي**، ص 66. و: علي الشّبعان، **الحجاج والحقيقة وآفاق التّأويل**، ص 482.

[41]–المرجع نفسه، ص 477. وأكثر النّصوص جدلاً تأويليا النّصوص الدّينيّة، فباختلاف الفرق والمذاهب كثر التّأويل، والرّصيد التّأويليّ الموروث عن الأسلاف شاهد على هذا الجدل.

[42]–للتّوسع في آليات التّأويل وتساندها يرجى الرّجوع إلى كتاب **(التّأويليّة العربيّة)** لمحمد بازي، حيث أفاض في التّفصيل فيها والتّمثيل لها من خلال تطبيقه على موروثين تأويليين هما **(تفسير الزّمخشري)** و**(التبيان في شرح الدّيوان)** للعكبري، ومن خلالهما بيّن دور التّحكّم في الآليات التّأويليّة في استنطاق النّصوص وشرعنة هذا الاستنطاق.

[43]- علي الشّبعان، **الحجاج والحقيقة وآفاق التّأويل**، ص 474.

[44]–ينظر: محمّد بازي، **التّأويليّة العربيّة**، ص ص 159 وما بعدها.

المصادر والمراجع:

–ابن الأثير، **المثل السّائر**، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة النّهضة، مصر، ط/، 1959.

–حافظ إسماعيل علوي، **الحجاج مفهومه ومجالاته**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط/، 2010، ج3.

–حمو النّقاري، **منطق الكلام؛ من المنطق الجدلي الفلسفي إلى المنطق الحجاجي الأصولي**، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.

–طه عبد الرّحمن، **تجديد المنهج في تقويم الـتّراث**، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء–المغرب، ط1، 1994.

–ـــــــــــــ، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء–المغرب، ط2، 2000.

–عبد الرّحمن البرقوقي، **شرح ديوان المتنبّي**، مكتبة نزار الباز، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط/، 2002.

-عبد القاهر الجرجاني، **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني جدّة، ط1، 1991.

-عبد اللّطيف عادل، **بلاغة الإقناع في المناظرة**، منشورات ضفاف، بيروت – لبنان، ط1، 2013.

-عبد الهادي بن ظافر الشّهري، **استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغويّة تداوليّة–**، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت – لبنان، ط/، 2004.

-أبو عليّ الحسن بن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده**، دار الجيل، بيروت، ط/، دت، ج2.

-علي الشّبعان، **الحجاج والحقيقة وآفاق التّأويل**، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت– لبنان، ط1، 2010.

-عمارة ناصر، **الفلسفة والبلاغة – مقاربة حجاجيّة للخطاب الفلسفي–**، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت– لبنان، ط1، 2009.

-محمّد بن علي السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلميّة، بيروت، دت.

- محمّد بازي، **نظريّة التّأويل التّقابلي،مقدّمات لمعرفة بديلة بالنّصّ والخطاب**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013.

-_____ **التّأويليّة العربيّة، نحو نموذج تساندي في فهم النّصوص والخطابات**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.

- محمّد الخبّاز، **صورة الآخر في شعر المتنبّي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

-محمّد خطّابي، **لسانيات النّصّ – مدخل إلى انسجام الخطاب** –، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء– المغرب، ط2، 2006.

-أبو هلال العسكري، **الصّناعتين**، تحقيق: علي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، 1986.

-الرّسائل الجامعيّة:

-ناصر السّعيدي، **الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي (دراسة وصفيّة)**، متطلّب تكميلي لنيل الدّكتوراه في تخصّص البلاغة والنّقد، إشراف: محمّد إبراهيم شادي، جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعودية، 1426.

-المجلاّت:

- مجلّة عالم الفكر، العدد 2، المجلّد 40، أكتوبر–ديسمبر 2011.

أصول التداولية في التفكير البلاغي عند العرب

د/بلخير ارفيس
جامعة المسيلة

مقدمة

لقد صادف الدرس الغوي الحديث منذ نشأته العديد من الإشكالات المعرفية التي أثبت أمرين:الأول قصور النظرية المقدمة وعدم قدرتها على فهم اللغة.

الثانية :ضرورة البحث عن الآليات الكفيلة بمحاصرة المعنى وتحديد الدلالة.

ولهذا، فقد مر الدرس اللغوي الحديث في مسيرته للبحث عن اللغة وعن فهمها بمراحل ثلاثة تشكل كل مرحلة ضلعا من أضلاع مثلث، قد يتحول في أي وقت ما إلى مربع أو خماسي أو غيرها.

لقد أبانت الدراسات اللغوية في اهتمامها بالدال وبنيته عن قصور فضيع في فهم العملية اللغوية ،بل حتى لما تم استدعاؤها للاشتغال على الأعمال النقدية في المرحلة البنيوية وجدت نفسها عوضا أن تبحث عن الدلالة وإفصاحها غارقة في البنية وحدودها؛ وهو ما جعل أغلب الدارسين والنقاد يتهمونها بالعقم؛ ففهم اللغة وإضاءة النص لا يمكن أن يتأتيا من خلال الهياكل الجامدة والقوالب الراكدة

لقد أدت الانتفاضة على الدال إلى الاهتمام بالمدلول، بل جعله بؤرة الدراسة.وكان لعلم العلامات دور كبير؛ حيث ركز على المدلول وما يمكن أن يؤول إليه،ولما تم استدعاؤه إلى الدرس النقدي أصبحنا نتكلم عن لا نهائية المعنى ،وأصبحت كل قراءة إساءة قراءة.ورغم تطرفه هذا، إلا أنه لم يستطع تفسير بعض الأفعال اللغوية. فمثلا عندما يقول الأستاذ :الجو حار .يقوم أحد الطلبة بفتح النافذة. فما علاقة قول الأستاذ بسلوك الطالب؟

لقد أدت الإشكالية السابقة إلى طرح العديد من التساؤلات حول ماهية اللغة والكيفية الحقيقية لإدراكها،وبصورة عاجلة تم اقتراح الاعتماد على أغراض المتكلم ومقصديته .وهو ما يعرف في الدرس اللغوي الحديث بالبعد التداولي في دراسة اللغة

إن الأخذ بمقصدية المتكلم من أجل فهم العملية اللغوية،لم يكن إبداعا على الإطلاق فهو في حقيقة الأمر يمثل مرحلة من مراحل دراسة اللغة في العالم الغربي، بيد أنه في التراث العربي واضح وجلي، بل لقد استفاض الدارسون العرب في دراسة هكذا قضايا لفهم لغتهم وتفسير

تراثهم،بل إن جل ما يطرحه الدارسون الغربيون ليجد له الأثر المباشر في التراث العربي وإنما الاختلاف في كيفية الطرح أو الترجمة فقط

ولهذا فإن هذه المداخلة ستحاول الإجابة على الإشكالية التالية:إلى أي مدى يمكن الكشف عن جذور التداولية وآلياتها في الدرس البلاغي عند العرب،؟ما حدود التطابق وما أبعاد الاختلاف؟

ومحاصرةً لهذه الإشكالية، ستكون محاور هذه المداخلة كالآتي:

المحور الأول:تأصيل مفاهيم التداولية بين العرب والغرب

المحور الثاني:آليات التداولية بين اوستن وغرايس

المحور الثالث:تأصيل بعض مباحث التداولية في الدرس البلاغي عند العرب.

المحور الأول: تأصيل مفاهيم التداولية بين العرب والغرب

لغة:أ-**عند العرب**:أصل الكلمة مشتق من المادة اللغوية"دول"،وقد ورد في معجم مقاييس اللغة أنها تدل على شيئين:"أحدهما يدل على تحول الشيء من مكان إلى آخر،والآخر يدل على ضعف واسترخاء،فقال أهل اللغة:اندال القوم؛إذا تحولوا من مكان إلى آخر.ومن هذا الباب،تداول القوم الشيء بينهم:إذا صار من بعضهم إلى بعض.والدولة والدولة لغتان.ويقال:بل الدولة في المال،والدولة في الحرب،وإنما سميا بذلك من قياس الباب،لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا على ذاك،ومن ذاك إلى هذا"[1]

وجاء في أساس البلاغة :"دالت له الدولة،ودالت الأيام بكذا،وأدال الله بني فلان من عدوهم:جعل الكثرة لهم عليه،والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم.ويقال:الدهر دول وعقب ونوب.وتداولوا الشيء بينهم،أي مرة لهذا ومرة لذلك،والماشي يداول بين قدميه؛أي يراوح بينهما"[2]

جاء في لسان العرب":تداولنا الأمر؛أخذناه بالدول وقالوا دواليك ؛أي مداولة على الأمر...ودالت الأيام ؛أي دارت.والله يداولها بين الناس،وتداولته الأيدي:أخته هذه مرة وهذه مرة،وتداولنا العمل والأمر بيننا ،بمعنى تعاوناه فعمل هذا مرة وهذا مرة"[3]

وقد ورد أصل هذا المصطلح في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى:" وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ "[4]

ومعناها:"تداولها:نصرفها بين الناس،نديل تارة لهؤلاء ،وتارة لهؤلاء،كقوله وهو من أبيات الكتاب

فيوما علينا ويوم لنا ويوما نساء ويوما نسر"[5]

وإذا نظرنا إلى صيغة التداولية وجدناها على صيغة تفاعلية،من صيغة تفاعل، التي تدل على المشاركة، وهو ما تحمله لفظة التداولية؛إذ إن هناك إجماعا على أن معناها التحول،والتنقل من جهة إلى أخرى، متطلبا في الوقت ذاته على الأقل طرفين كي يحدث بينهما التفاعل وتتم بينهما المشاركة.وهو"حال اللغة متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع،ومتنقلة بين الناس،يتداولونها بينهم،ولذلك كان مصطلح "تداولية أكثر ثبوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى:الذرائعية،النفعية،السياقية"[6]

ب-عند الغرب:

إن أصل مصطلح pragmatique في اللاتينية pragmaticus وفي الإغريقية pragmaticos، وإنهما ليشتركان في الأصل pragma والتي تعني الفعل،ثم أصبحت بفعل اللاحقة تطلق على كل ما هو عملي أو واقعي[7]

"وتنسب الموسوعة البريطانية أول استعمال لها إلى المؤرخ الإغريقي بولبيوس(118 ق م) وقد أطلق هذه التسمية على كتاباته التي تعني آنذاك تعميم الفائدة العملية ولتكون منبرا تعليميا،ومنها اشتقت اللغة الإنجليزية جميع المفردات التي ترتبط بكلمة" practice" وأهمها:practicalالتي من رحمها ولدت ما يسمى بالفلسفة الذرائعية أو البراغماتية pragmatismالتي ذاع صيتها في القرن 19 وبشكل خاص في أمريكا"[8].

وقد وضع الدارسون العرب عدة ترجمات لها منها:النفعية،الذرائعية،التخاطب،والتداولية وهذا الأخير هو الأكثر انتشارا،وقد وضعه طه عبدالرحمان حيث يقول:"وقد وقع اختيارنا من 1970 على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي"براغماتيقا"لأنه يوفي المطلوب حقه،باعتبار دلالته على معنيين :الاستعمال والتفاعل معا،ولقي من ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم"[9]

غير أننا نلحظ أن ترجمته هذه قد نزعت لتقريب المفهومين معجميا ونأت بنفسها عن تحديده موضوعاتيا؛فالتداول وإن نزع إلى التفاعل والاستعمال ،فإنه لا ينزع إلى اللغة وحدها؛فالتفاعل والمشاركة يتجاوز اللغة إلى أشياء أخرى كالمناصب والوظائف والأعمال

ولهذا؛نجد أن احد الباحثين ينتقد هذه الترجمة ،فيقول:أفضل ترجمة مصطلح(pragmaticus) بعلم التخاطب،وليس بالتداولية ، أوالنفعية،أو الذرائعية كما يفعل عدد من اللسانيين العرب توهما منهم بأن(pragmaticus)و(pragmatism)شيء

واحد،والواقع أن المصطلح الأول يطلق على الدراسات التي تعنى بالمعنى في السياقات الفعلية للكلام،وهم ما يتفق مع معناها الحرفي،وهو علم الاستعمال.وإذا نظرنا إلى تراثنا البلاغي والأصولي فسنلحظ أن الاستعمال –الذي يقابل الوضع عادة–يطلق على النشاط الذي يقوم به المتكلم في عملية التخاطب؛ولذا فإن ترجمة (pragmatics) بعلم التخاطب أنسب في رأيي من الخيارات التي اطلعت إليها حتى الآن، أما(pragmatism)فهي مدرسة فلسفية ظهرت في أمريكا تذهب إلى أن الفكرة النظرية لا تجدي نفعا مالم تكن لها تطبيقات عملية.وعلى الرغم من صلة منهجية بين المجالين والمصطلحين تكمن في التقليل من شأن المجرد والعناية بما هو عملي وسياقي ومحقق فعلا،فإن اهتمام الحقل المسمى (pragmatism)يقتصر على اللغة خاصة،في حين يعنى الحقل الآخر بالفلسفة،وإن امتدت آثاره في السياسة وعلم الاجتماع وغيرها"[10]

ونجد أن ما يطرحه هذا الباحث هو الأقرب تقبلا في الأوساط الطلابية والباحثين،وهو ما يثبته الواقع الميداني،ونحن نرى في هذا المضمار أن استعمال علم الخطاب أو التخاطبية أقرب بكثير إلى فهم المتلقين لجذور هذا العلم وما يتبناه،وهو ما يمكنهم من تقبله أولا، ثم التأصيل له في تراثنا العربي ثانيا والمساهمة فيه بإثرائه أو اتخاذ موقف منه في الأخير،خصوصا وأن الساحة المعرفية في مجال النقد واللغة قد عرفت انفجارا ضخما هز أركان العديد من المصطلحات وأبدلها أثوابا تنزع بها إلى الحداثة وما بعدها أكثر من نزعتها إلى تراثها.

كما أن البراغماتية في جانبها الفلسفي"فأحسن ترجمة لها هي النفعية أكثر من الذرائعية وهو ما هو متداول حتى في الحياة اليومية حيث نقول براجماتي أو نفعي أما إذا قلنا: ذرائعي فإن هذا المصطلح لن يفهمه إلا الخاصة من ذوي الاختصاص أو المهتمين بشؤون الفكر والفلسفة.

جـ:اصطلاحا:يعود استعمال التداولية إلى الفيلسوف الأمريكي شارلز موريس charles moris عام 1938؛حيث وزع الرسوم اللغوية حسب المخطط التالي:الجانب النحويsyntaxويعنى بعلاقة الرموز اللغوية ببعضها البعض،الجانب الدلايsemanticsويعنى بالرموز اللغوية وعلاقتها بالأشياء التي تدل عليها،والجانب البراغماتي pragmaticsويعنى بعلاقة الرموز اللغوية بالمتلقي،وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية المرافقة لاستعمال هذه الرموز وتوظيفها"[11]

وبصنيعه هذا،يكون شارلز موريس قد جعل التداولية جزءا من علم العلامات؛فهي في نظره "تعالج العلاقة بين العلامات ومستعمليها"[12]

لقد أخرج شارلز موريس البحث اللساني من بوتقة البنية الجامدة عند البنيويين،والمتكلم المثالي عند التحويليين؛كونهما قد عجزا عن تفسير اللغة،خصوصا ما تعلق منها بالآداء الفردي وما يتعلق به توجه كلامه وتحديد مقصوده، فجعل الاستعمال المعيار الوحيد القادر على فهم اللغة،وهذا الاستعمال خاضع في ذاته للعديد من الظوابط التخاطبية والنفسية والاجتماعية ،أو ما يعرف بصورة مختصرة بالسياق.

إن أغلب التعريفات التي اطلعنا عليها في هذا المضمار لا تخرج عن الإطار العام الذي تبناه موريس، ولكنها تنزع على الأقل إلى الشرح أو التحليل أو التفصيل،وهو ما يسهل من عملية استيعاب هذا العلم ونشره، ويمكننا أن نذكر في ها المقام ما يلي:

يعرف بيل التداولية بقوله:"دراسة الارتباط الضروري لعملية التواصل في اللغة الطبيعية بالمتكلم والسامع بالمقام اللغوي وبالمقام غير اللغوي وارتباطها بوجود معرفة أساسية وبسرعة استحضار تلك المعرفة"[13]

وهذا التعريف في حقيقته تفصيل لما طرحه موريس

وعرفها آخر بقوله"الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة،وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية"[14]

والجديد في هذا التعريف هو استحضاره التعابير الرمزية لقضايا المجاز وإمكانية تحديدها في العملية التواصلية.

ويرى آخرأن التداولية تختص"بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم أو الكاتب ويفسره المستمع أو القارئ ؛لا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة،التداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم،التداولية هي دراسة المعنى السياقي...التداولية هي دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال"[15]

وهناك تعريف يدخل في تفصيله حد رحم العملية التواصلية فيقول:"التداولية محاولة للإجابة عن أسئلة كالتالي:ماذا نصنع حين نتكلم؟ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدنا بكذا،بينما يظهر واضحا أن في إمكانه ذلك؟فمن يتكلم إذن؟وإلى

من يتكلم؟من يتكلم ومع من؟من يتكلم ولأجل من ؟كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟"[16]

ولقد استفاد الدارسون العرب فبنوا لأنفسهم تعريفات استقوها مما قدمه غيرهم، فنجد مثلا مسعود صحراوي يعرفها بقوله:"علم جديد للتواصل،يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال،ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"[17]

لقد اقتبس مسعود صحراوي هذا التعريف مما ذكره فرانسيس جاكF.Jacque حين يقول:"التداولية تتطرق إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا"[18]

وإذا قمنا بتفكيك هذا التعريف نجد ما يلي:

أن اللغة كظاهرة خطابية: تعني دراسة منشئ الخطاب انطلاقا من معتقداته ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشاركه ي العملية التخاطبية.

وكونها تواصلية : يقتضي الإلمام بالوقائع الخارجية،ومن بينها الظروف الزمانية والمكانية.

وكونها اجتماعية: يقتضي دراسة الظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة .

انطلاقا مما سبق،نجد أن دراسة اللغة تداوليا يعني الاستعانة بترسانة من العلوم: كاللسانيات، النحو النحو الوظيفي،علم الدلالة،اللسانيات النفسية، اللسانيات الاجتماعية،اللسانيات النصية وتحليل الخطاب:

علاقتها باللسانيات التعليمية

إن هذه المفاهيم تشترك جميعا لتشكل إحدى لبنات الدرس البلاغي القديم فقط، كون هذا الأخير قد تجاوز هذه المفاهيم إلى حدود التكلم عن قضايا أعمق من الاتصال والفهم والإفهام.

وحتى لا نغرق الدرس اللغوي الحديث بمفاهيم الدرس اللغوي القديم يمكننا أن نوجز بعض التعريفات التي قدمت للبلاغة العربية،ونرى مدى احتوائها مثل هذه المفاهيم

-تعريف عمرو بن عبيد(144هـ) بقوله "تخير اللفظ في حسن الإفهام"[19]

يشير هذا التعريف إلى أمرين: الأول اختيار اللفظ،والثاني الإفهام ،وهما أمران مترابطان ،بل ينبغي أن يخضع فيهما الأمر الأول للثاني.

وإذا أخذنا بميزان هذا التعريف كان علينا أن نصنف الكلام البليغ وفق مستويين:

المستوى الأول متعلق بالسامع ومدى فهمه لكلام المتكلم.

المستوى الثاني متعلق بالمتكلم ومدى اختياره الألفاظ التي تؤدي غايته في عملية الإفهام تلك.

ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

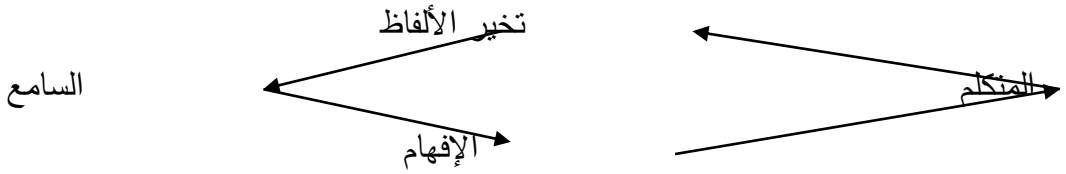

وإذا تحقق هذان الشرطان كنا قد حكمنا عن الكلام وفق هذا التعريف بأنه كلام بليغ.

2- تعريف ابن المقفع حيث يقول:"البلاغة اسم لمعان تجري في أمور كثيرة،فمنها ما يكون في السكوت ومنها ما يكون في الاستماع ومنها ما يكون في الاحتجاج ومنها ما يكون جوابا ومنها ما يكون ابتداء ومنها ما يكون شعرا ومنها ما يكون سجعا ومنها ما يكون خطبا ومنها ما يكون رسائل،فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة"[20]

لو حاولنا أن نمحص هذا التعريف فإننا سنجد الآتي:

البلاغة في السكوت:وهنا يتبادر إلى الذهن أننا نتكلم عن بلاغة الكلام فكيف يمكن للسكوت أن يكون بلاغة؟

والإجابة على هذا الأمر بسيطة،فالمقصود بالسكوت ليس معناه أن يكون الإنسان صائما عن الكلام ونطلق عليه في الأخير أنه بليغ،بل المقصود بالسكوت أثناء عملية الكلام في لحظات معينة يفرضها سياق الكلام،ولهذا قالت العرب "السكوت عن الأحمق جوابه" كما أن "السكوت علامة الرضا".

أما بلاغة الاستماع فمعنى هذا أن يختار اللحظات التي يتطلبها الاستماع،فيفهم المعنى ويدرك المغزى ليتسنى له الرد ويتاح أمامه الجواب ولهذا قالت العرب "حسن الكلام من حسن الاستماع"

وأما أن تكون البلاغة في الاحتجاج،فهذا أمر ليس بالمتاح أمام الجميع إذ لا يقدر عليه إلا من أوتي من علم المناظرة وسوق الكلام باعا يمكنه من الرد والجواب في المقام الذي يتطلبه ذلك الأمر

وأما أن تكون البلاغة جوابا،فهذا يعني اختيار الجواب المناسب في اللحظة المناسبة، ومن هنا كان جواب الحكيم أحد فصول البلاغة العربية[21]

وأما أن تكون البلاغة شعرا أو خطبا أو رسائل،فهذه صنوف في الكلام اعتادت العرب أن يبلغ بها عن أغراضها،و لكل صنف منها مقام خاص يتطلبه .

وأما قول ابن المقفع:" فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة" فيشير إلى ميزان البلاغة عنده وهو أمران:

الأول هو الإشارة إلى المعنى .

والثاني الإيجاز بالقدر الذي يحتاجه ذلك المعنى.

وإذا تحقق هذان الأمران كان الإنسان وفق هذا التعريف بليغا.

ومن خلال تعريف ابن المقفع نستنتج أنه قد ركز على جانبين:الأول عقلي يتمظهر في السكوت والاستماع والإشارة، والآخر إجرائي مرتبط بالآداء الكلامي، يتمظهر في الاحتجاج والجواب والخطب والشعر.

وورد تعريف البلاغة في المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية ما مفاده"البلاغة حسن البيان وقوة التأثير[22]

أما الرماني فيعرف البلاغة بقوله:إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ23

إن الرماني يضع لميزان البلاغة أمرين:الأول وصول المعنى إلى المخاطب(المتلقي)

والثاني أن يختار له اللفظ الأنسب والأحسن.

ويعد تعريف الخطيب القزويني من أهم التعريفات التي تقف ندا للند،معا ما تطرحة التداولية،بل قد تجاوزها في كثير من الأشياء فيقول: مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته[24]

يحتوي كلام القزويني على ثلاث عتبات لغوية يجب الوقوف عندها وتحليلها، وهذه العتبات هي :الكلام،الحال،والفصاحة .

فالكلام يقتضي متكلما ومستمعا ،أو متكلما ومخاطبا أو بعبارة أخرى باثا ومتلقيا.

الحال وهو قسمان:إما لغوي؛ فمقام التنكير ليس مقام التعريف مثلا.

أو مقامي؛ إذ مقام الحزن ليس كمقام الفرح.

أما الفصاحة : وهي ما لم تدرجه التداولية في الحسبان فهي ترتبط بأمرين:

أولا بالمتكلم وبطريقة آدائه.

الثاني بالكلام وطريقة بنائه.

ويمكن تفصيل هذا التعريف بالمخطط التالي:

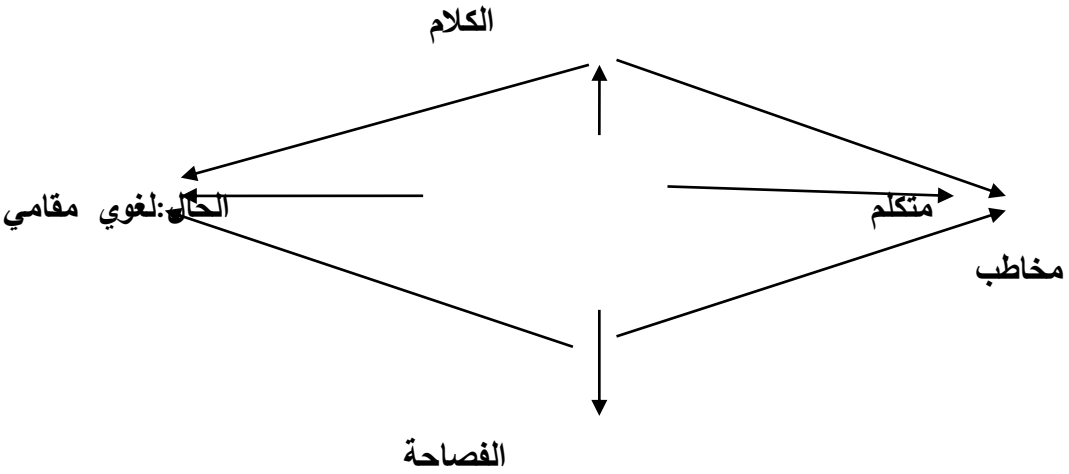

وحتى لا نغوص كثيرا–كون المقام لا يكفي –فإننا سنكتفي بالتعليق على بعض ما طرحه أوستن من خلال أطروحة الفعل اللغوي وما تبناه بعده سورل .

المحور الثاني:آليات التداولية بين اوستن وغرايس

لقدتميز فكر أوستن بثلاث مراحل:

أ–المرحلة الأولى:حيث بنى أوستن فلسفته اللغوية على دعامتين:

الأولى:انتقاده لفلاسفة اللغة الوضعيين الذين ضيقوا مجال دراسة اللغة في حصرها في مجال الوصف[25]؛إذ الدراسة اللغوية تنحصر عندهم في الجمل الوصفية التي تخضع لمعيار الصدق والكذب انطلاقا من مخالفتها للواقع أو مطابقتها له،أما غيرها من الجمل غير الوصفية(الإنشائية)فقد استبعدت من الدراسة لأنها لا تطابق واقعا أو تخالفه

وبدلا من هذا فقد ميز أوستن بين صنفين من الجمل [26].

1–الجمل الوصفية constativeالتي تخضع لمعيار الصدق والكذب

2–الجمل الإنجازية performativeهي التي لا تخضع لمعيار الصدق والكذب وتشكل فعلا لغويا،ومثاله:أعلن رسميا عن افتتاح الجلسة؛ فهذه الجملة لا تصف واقعا ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب،كما تحتوي على معين يتحقق مباشرة بعد الانتهاء من تلفظها

ولهذا فمكمن الفرق بينهما في أمرين:الأول:أن الجمل الوصفية تصف حدثا دون فعل،أما الجمل الإنجازية فتنجز قولا وفعلا في الوقت نفسه.

الثاني:أن الجمل الوصفية تخضع لمعيار الصدق والكذب،أما الجمل الإنجازية فتخضع لمعيار النجاح والفشل والمربوطين بمدى موافقة شروط إنجازها

ففي المثال السابق :ينبغي حتى يتحقق فعل الافتتاح أن يكون المعلن عن افتتاح الجلسة رئيسا أو من ينوب عنه

ونظرا لأن فشل ونجاح الجمل الإنجازية مربوط بشروط إنجازها ،فقد حاول أوستن أن يصوغ جملة من المعايير والتي يمكن تصنيفها قسمين:

أ-المعايير المقامية:وهي بدورها مقسمة على ثلاث فئات حيث يؤدي إخلال الفئة الأولى أو الثانية إلى عدم نجاح الفعل،أما مخالفة الفئة الثالثة فيؤدي إلى إنجازه ولكن بطريقة سيئة ويمكن تفصيل ذلك كالآتي:

الفئة الأولى:وفيها شرطان:1-أن يكون هناك اتفاق عرفي أومؤسساتي أثناءعملية التبليغ

2-أن يتم تطبيق هذا الاتفاق بواسطة أشخاص مناسبين

وإذا رجعنا إلى مثالنا؛فإننا نجد أن افتتاح الجلسة حيى يتحقق له أمران:

الأول:هناك عرف مؤسساتي على أن بداية أي أشغال جلسة ينبغي أن يعلن عن افتتاحها

الثاني:أن يكون الافتتاح من قبل المسؤول الأول أو من يخوله للإنابة عنه في ذلك

الفئة الثانية:وفيها شرطان:1-أن يقوم كل طرف في العملية التبليغية بدوره بشكل صحيح

2-أن يضل الموقف ثابتا غلى نهاية إنجاز الفعل

وإذا أسقطنا هذين الشرطين على المثال السابق فإننا نجد:

أ- أن يقوم الحاضرون بالقيام بجلساتهم

ب-أن يبقوا حتى نهاية الأشغال

الفئة الثالثة:وفيها شرط واحد:وهو افتراض وجود نية مسبقة لدى منفذ الفعل اللغوي ليؤدي فعله بصورة مرضية

المعايير اللغوية:وهي تختص بأمور شكلية في ذات اللغة ومنها

1-ضرورة انتماء فعل الجملة الإنجازية إلى فئة الأفعال الإنجازية مثل:وعد ،سال ،أمر

2-أن يكون فاعل فعل الإنجاز المتكلم ذاته.

3-أن يكون مبنيا للمعلوم

4-أن يكون متصرفا في الحاضر

وإذا اختل احد هذه الشروط تتحول الجملة الإنجازية إلى جملة وصفية

ففي المثال السابق لو قلنا أعلن عن افتتاح الجلسة بصيغة المجهول لم يكن هنا إنجاز المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة بمجموعة من التساؤلات طرحها اوستن حول مجمل المعايير التي اتخذها في مدى كفايتها في التفريق بين الفعل الإنجازي والفعل الوصفي؛بعبارة أخرى تساءل عن مدى إمكانية إخضاع الجمل الوصفية لمعايير النجاح والإخفاق،ومدى إمكانية إخضاع الجمل الإنجازية لمعايير الصدق والكذب

مثال ذلك:لو حذر الطالب "أ " الطالب " ب "بأن الطالب "ج " سيسرق هاتفه النقال مثلا ثم يتبين أنها إشاعة،فهنا يكون التحذير خاضعا لمعيار الصدق والكذب

وبعد تمحيص اوستن للعديد من الجمل توصل إلى أن معايير النجاح والإخفاق مرتبطة بالصدق والكذب،والعكس صحيح،وهذا ما جر عليه تبني الطرح الذي لا يفصل بين ما هو وصفي وما هو إنجازي؛ فكل الجمل اللغوية قول وفعل في الوقت ذاته

كما قام أوستن بتمحيص المعايير المقالية ووجد عدم كفايتها أيضا.فيمكن مثلا استبدال احد أفعال الإنجاز بآخر ومثاله

أعدك بأنني سأزورك غدا

سأزورك غدا

فكلاهما إنجازيتان رغم أن الثانية لم تحتو على فعل الإنجاز"وعد".

ومن هنا؛ فإن الأساس في تحديد القوة الإنجازية هو السياق بصورة عامة سواء أكان مقاميا أومقاليا ومثاله ما يلي:الجو ممطر،فسياق هذه الجملة هو الذي يحدد قوتها الإنجازية ،فإذا كانت هذه الجملة موجهة من الأم لأبنائها فيعني عدم الخروج من البيت.،أما إذا كانت إلى الزوج الذاهب للعمل فتعني ضرورة أخذ المطارية.وغيرهامن التأويلات المقامية

ومن هنا فقد صهر أوستن مفهوم الوصف والإنجاز في مفهوم واحد سماه الفعل اللغوي،وهو الذي سيشكل المرحلة الثالثةمن تفكيره

المرحلة الثالثة:

تسمى هذه المرحلة بمرحلة "الفعل اللغوي" ومفاده"حين أتلفظ أو أقول كلاما ما،فأنا أحقق أو أنجز حقيقة فعلا ما"[27]

وعليه فإن أي متلفظ لجملة يقوم بإنجاز ثلاثة أنواع من الأفعال اللغوية

1-فعل القول act locutoire وهو التلفظ بجملة دالة على فعل لغوي، أو بعبارة أخرى، هو"عملية قول شيء ما"[28]ويكون على ثلاثة مستويات:

أ-مستوى الفعل الصوتي acte phonitiqueويشمل مجموع الأصوات المتلفظ بها.

ب–مستوى الفعل التركيبي acte phatique وهو بناء الجملة وتركيبها انطلاقا من قواعد اللغة التي تنتمي إليها.

ج–مستوى الفعل الدلاليacte rhetiqueويعني أن تحيل تلك الجمل إلى معان مرتبطة بالمتكلمين

2–فعل الإنجاز acte illocutoire وهو كما عرفه "أوستين" الفعل الخاص والمحدد (L'acte spécifique)الذي يقصد المتكلم إلى تحقيقيه أو إنجازه من وراء إنتاجه ملفوظا معينا داخل مقام تخاطبي محدد[29]، ويمكن أن نصطلح عليه في موضوع التواصل بـ "الرسالة."

وهو مرتبط بالسياق وقصد المتخاطبين من مقول الجملة.

ومن هنا؛فإن لكل فعل لغوي قوة إنجازية تحدد غرض المتكلم ،ولا يمكن استخلاصها إلا انطلاقا من السياق الذي ترد فيه

3–فعل التأثيرacte perlocutoire والمقصود به رد فعل المخاطب على فعل القول؛إذ أصل فعل القول أن يحدث أثرا في المتلقي كالفرح أو الحزن أو غيرها من الأغراض إذ "لكل فعل تواصلي (acte de communication) نتائج معينة، كأن نتعلم كيفية التحليل أو التأويل، أو التركيب هذا من جهة، ومن جهة ثانية فمن الممكن اكتساب عادات أو معتقدات جديدة، أو تغير تلك التي كنا نمتلكها من قبل، ومن جهة ثالثة، يمكن اكتساب حركات جديدة"[30] ويكون الفعل التأثيري نتيجة مقصودة ومتوقعة من قبل المتكلم، وفي هذا الصدد يقول "أوستين" :" إننا يمكن أن نتكلم بهدف إثارة ردود الفعل.... وسأسمي مثل هذا الفعل بالفعل التأثيري".[31]

وإذا حاولنا أن نطبق أسس المرحلة الثانية على هذا المثال: المتنبي هو أشعر العرب

فإننا نجد ما يلي:

أ–بالنسبة لفعل القول:المتنبي هو أشعر العرب،يتكون مما يلي:

الفعل الصوتي:ويتمثل في مجموع الأصوات مفردة ومركبة التي يثيرها لسان المتكلم

الفعل التركيبي ويتمثل في بناء وهيكل الملفوظ ككل :اسم وضمير ثم صيغة مبالغة ثم اسم،وقد تم تركيبها وفق أسس وقواعد اللغة العربية

الفعل الدلالي:وهو إعلام المخاطب كون المتنبي أشعر العرب

ب-بالنسبةلفعل الإنجاز وهو مرتبط بالسياق ،فيكون خبرا عاديا لمخاطب يجهل أشعر العرب،ثم يكون قلبا إذا كان المخاطب يعتقد أن أشعر العرب غير المتنبي،وقد يكون تعيينا إذا اعتقد المخاطب الشراكة بين المتنبي وغيره في أشعر العرب

ج-بالنسبة لفعل التأثير:فإن هذا الملفوظ سيحدث أثرا على المخاطب وذلك بتوجيهه لأشعر العرب وهو المتنبي ،فيذهب ويتقصى أخباره ويتتبع أشعاره إذا أراد تقليده.

ومثاله أيضا:إني مشغول،فقد يقصد بها إنجاز فعل الإخبار عن الشغل فيكون بذلك فعل إنجاز،وقد يقصد بها حث المستمع عن البحث عن شخص آخر فتكون فعل تأثير.

وبعد دراسته للأفعال الغوية ،قام أوستن بتصنيفها في خمسة فصائل وهي[32]

أ-الحكميات les verdictifsوهي التي تدل على الحكم مثل:حكم،قيم ،برأ

ب-المراسياتles exercitifs وهي التي تدل على الممارسة مثل نصح أعلن

ج-الوعديات:lescommissifsوهي التي تدل على العهد

د-السلوكيات les conductifsوهي ما يعبر به المخاطبون عن مواقفهم تجاه سلوكات الآخرين كالشكر والتعزية والاعتذار وغيرها

هـ-العرضيات lesexpositifsوهي ما يستعمل في عرض الأفكار وتقديم الحجج والبراهين أثناء الحديث مثل:أثبت،استنبط،أنكر وغيرها

مرحلة الفعل غير المباشر[33]

إن أهم شيء قدمه غرايس في تصوره للفعل اللغوي هو أنه في بعض الأحيان لا تدل الجمل على المحتوى الذي يحمله محتواها القضوي ؛بعبارةأخرى،يمكن إنجاز فعلين لغويين :أحدهما مباشر والآخر غير مباشر.فمثلا : إذا قال الأستاذ لطالب لم يحضر واجبه"بارك الله فيك"فيمكن فهم هذا الملفوظ خاليا من السياق الوارد فيه بواسطة العلامات اللغوية :الفعل بارك،وفاعله لفظ الجلالة وحرف الجر الموصول بكاف الخطاب على أساس انه دعاء له،غير أن حقيقة الأمر العكس،فهو يريد التوبيخ والتهديد وكل ما يحمل صيغة اللوم والعتاب.

غير أن فهم هذا السياق سيستلزم السياق الذي دار فيه الحوار،ولهذا أطلق غرايس على هذا المفهوم"الاستلزام الحواري" مميزا بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة،الأول يستخلص من الجوانب الشكلية للغة ،أما الثانية فتدرج المقام

لقد حاول غرايس أن يؤسس للضوابط التي تحكم الحوار اللغوي والآليات التي يتم بها الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللغوي غير المباشر،ولذلك وضع أربع قواعد أساسية تقع تحت مظلة مبدأ عام سماه "مبدأ التعاون" والذي مفاده"اجعل تدخلك مطابقا لما يقتضيه الغرض من الحوار الذي تساهم فيه،في المرحلة التي تتدخل فيها"وأما القواعد التي تتدرج ضمنه فهي:

1-قاعدة الكم:ويقصد بها الكم المعلوماتي المطلوب لإنجاح الفعل اللغوي ،وينقسم بدوره قسمين:

أ-أن تتحقق الإفادة المطلوبة

ب-بأن لا يتجاوز تلك الإفادة

2-قاعدة الكيف:ويتعلق بالصدق في العملية الحوارية وهي فرعان:

-لا تقل ما يخالف اعتقادك

-لا تقل مالا تستطيع إثباته

3-قاعدة الورود:ويعني عدم الخروج عن الموضوع والتقيد بموضوع الحوار

4-قاعدة الكيفية :وهي شروط اجتماعية وأخلاقية واجتماعية ومنها

أ-الوضوح وتجنب اللبس والغموض

ب-التركيز

ج-أن يكون منظما

د-أن يكون مؤدبا

وعلى ها الأساس فإن التزام جملة ما لمعنى مغاير لمعناها الحرفي لا يتم إلا بإرضاء الشروط التالية

-احترام مبدأ التعاون بين المتخاطبين والقواعد المنبثقة عنه

-فرضية إدراك الشخص المخاطب المعنى المستلزم

-قدرة المخاطب على الإدراك والاستنتاج

-مراعاة المقام سواء أكان لغويا أم غير لغوي

-الأخذ في الاعتبار الخلفية المعرفية للمتخاطبين

-مراعاة المعنى العرفي

وانطلاقا من هذا فإن المعاني تنقسم قسمين

أ-المعاني الصريحة وتشمل:

-محتوى القضية ويشمل معاني الوحدات اللغويةفي الملفوظ مضمومة إلى بعضها

-القوة الإنجازية الحرفية :وتشمل مختلف المؤشرات

ب-المعاني الضمنية وهي قسمان

-معان عرفية:وهي المعاني المرتبطة بالجملة ارتباطا يجعلها لا تتغير مهما تغير سياقها

-معان حوارية أو سياقية :وهي التي تتولد أثناء العملية الحوارية وهي إما:ناتجة عن سياق خاص لطبقة مفاهيمية معينة وهذا ما سماه الاستلزام الحواري الخاص

أو معان عامة حيث لم تعد مرتبطة بسياق معين ،وهذا ما سماه غرايس الاستلزام الحواري المعمم

المحور الثالث: تأصيل بعض مباحث التداولية في الدرس البلاغي عند العرب.

سنأصل بعض مباحث التداولية وذلك بمقارنتها بما طرحته البلاغة العربية:

ففيما يتعلق بتقسيم الأفعال إلى وصفية وإنجازية،وكون الأولى تخضع لمعيار الصدق والكذب والثانية إنشائية لا تخضع لهما،ثم تدارك الأمر باعتبار أن بعض الأفعال الوصفية إنجازية،بعبارة أخرى،أنها لا تحتمل الصدق والكذب،فإننا في هذا المقام يمكن أن نقدم ما طرحته البلاغة العربية في حديثها عن الخبر والإنشاء

يرى سيبويه والفراء أن الخبر مقابل للاستفهام [34]،أما المبرد فيرى أن :الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب[35]

أما ابن فارس فيقول:أما اهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول :أخبرته أخبره،والخبر هو العلم.وأهل النظر يقولون:الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من

زمن أو مستقبل أو دائم[36]

كما أن الأصل في الخبر أن يلقي لأحد غرضين:

أ- إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة

مثل: انتصر المسلمون في غزوة بدر.

ب- إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم

مثل:"أنت تسهر كل يوم".

كما قد يخرج الخبر عن الوصفية فيكون إنجازيا ،وهو ما عبرت عنه البلاغة العربية بالأغراض البلاغية،ومنها **مثلا:**

– الاسترحام والاستعطاف ، مثل :

قول إبراهيم المهدي : أتيت جرماً شنيعاً وأنت للعفو أهلٌ

فإن عفوت فأهلٌ وإن قتلت فعدلٌ

فالشاعر لا يهدف من الخبر في البيتين السابقين ليس إفادتنا بارتكابه الذنوب ، بل الغرض البلاغي من الخبر هو الاسترحام والاستعطاف ؛ لعلّ ذنوبه وأخطاءه تُغفر.أو بعبارة هو طلب للمغفرة

–إظهار الضعف: كقوله تعالى على لسان سيدنا زكرياء عليه السلام ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا[37]﴾

–إظهار التحسر: كقوله تعالى على لسان سيدنا نوح عليه السلام ﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ[38]﴾

–الفخر: كقول الشاعر:

إذا بلغ الفطام لنا صبي تخر له الجبابر ساجدينا

–الحث على السعي والجد: كقول الشاعر:

وليس أخو الحاجات من بات نائما ولكن أخوها من يبيت على وجل

وقول شوقي :

وما نيـل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيـا غلابا

وما استعصى على قومٍ منال إذا الإقدام كانت لهم ركابا

فالغرض من الخبر في البيتين السابقين ليس الإخبار بشيء مجهول لنا ، بل الغرض البلاغي من الخبر هو تحريك الهمّة ، والحث على السعي والجد والاجتهاد ؛ للوصول إلى ما يصبو إليه شعبه.

كما أن للصيغ التركيبية أبعادا تداولية تفرض على السامع أن يفهمها وفق متطلبات ذلك التركيب ومنها

أ–التقديم والتأخير: **وقد** تكلم عبد القاهر الجرجاني عن التقديم والأخير وفصل فيهما تفصيلا يشفي الغليل ويبرئ العليل، ومن المواطن التي فصلها ما يلي:

–**الاستفهام بالهمزة:** يرى أن المسئول عنه مقدم لا محالة سواء كان اسما أم فعلا[39]

فإذا بدأت بالفعل كان الشك فيه مثل: أقلت .وإذا بدأت بالاسم كان الشك في الفاعل، مثل: أأنت قلت هذا، ففي هذه الحالة،أنت لا تشك في الفعل إطلاقا ،وإنما في فاعله، ولهذا تشير إلى الفعل بقولك هذا،وعليه لا يمكن أن يقال: أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله،كما لا يمكن أن يقال: أأنت قلت شعرا قط،وأأنت رأيت إنسانا.

وإذ تبين الفرق بينهما ،لزم هذا الفرق ما كان للتقرير"فإذا قلت: أأنت فعلت ذلك ،كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل"[40]وهذا الأمر هو ما تبناه قبله المبرد[41] والآمدي[42]

ومثاله قوله تعالى" قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ [43]" فهم لم يشكوا في كسر الأصنام وتحطيمها، وإنما في الفاعل الذي حطمها،وإلا لما كانوا أشاروا إليه بقولهم"هذا"،ولهذا كان جواب سيدنا إبراهيم" قَالَ بَلْ فَعَلَهُ

كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ[44] " ولو كان الفعل بالتقرير لكان الجواب:فعلت أو لم أفعل"[45]، وإذا قال:أفعلت ،فهو يقرره بالفعل من غير أن يردده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنه لا يدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقة،وإذا قال: أأنت فعلت ،كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره،ولم يكن منه في نفس الفعل تردد"[46]

كما يكون الاستفهام بالهمزة لغرض الإنكار والتوبيخ وهو"أن يكون الإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله"[47] مثاله قوله تعالى" أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا "[48] فهذا إنكار في الفعل. وقولنا لشخص: أأنت قلت هذا الشعر،إنكار منا على أن يكون منه إنكار ولم ينكر الشعر.غير أن له صفة يكون الإنكار أشد وأقوى وهو "أن يراد إنكار الفعل من أصله، ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل"[49]مثال ذلك: ردك على رجل يدعي أن قولا صدر من أحد أنت تعلم أنه لا يمكن أن يقول"أهو قال ذلك بالحقيقة أم أنت تغلط" تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أن ذلك القول قد كان من قائل،لينصرف الإنكار إلى الفاعل،فيكون أشد لنفي ذلك وإبطاله،ومثال ذلك أن تقول لأحد: أمحمد أمرك بالفعل أم علي ،فأنت لا تريد إثبات الفعل لمحمد أو علي ،وإنما تريد أن تضيق عليه ليقر بفعله.

الاستفهام مع الفعل المضارع: المضارع يعني الحال أو الاستقبال،فإذا كان المقصود الحال"كان المعنى أن تقرره إما بالفعل، إذا بدأت بالفعل، وإما بكونه الفاعل إذا بدأت بالاسم،أما إذا كان المقصود بالمضارع الاستقبال كان المعنى منه الإنكار ،فإذا بدئ بالفعل أنكر الفعل ومثاله قول الشاعر:

أيقتلني والمشرقي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

وإذا بدئ بالاسم كان الإنكار متعلقا بالفاعل الذي كان إنه يفعل إني أفعل وأنت أردت أن تقول له ليس مثله بفعل أو ليس هو الذي يفعل

وغرض الإنكار"ليتنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع وعي بالجواب إما لأنه قد ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه"[50]

ومثاله:قوله تعالى" أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ وَمَنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ "[51] ليس إسماع الصم مما يدعيه أحد، فيكون ذلك للإنكار،وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه،وأن ينزل الذي يظن بهم أنهم يسمعون،أو أنه يستطيع إسماعهم،منزلة من يرى أنه يسمع الصم ويهدي العمي"[52]

والأمر ذاته بالنسبة للمفعول به،فقولك: أزيدا تضرب ،إنكار منك بأن يكون زيد بمثابة من يضرب ،ومنه قوله تعالى:" قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا" .[53] فهو إنكار من أن يكون هناك ولي غير الله،وهو مالا يؤديه القول: "قل: أأتخذ وليا غير الله" وذلك"لأنه حصل بمعنى التقديم قولك،أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ وأيكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك"[54]

وأما إذا كان "يفعل" لفعل موجود؛ فإن المعنى ينقسم بين الإقرار أو الإنكار ومثالة" أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ[55] "

-التقديم والتأخير مع النفي

يأخذ التقديم والتأخير مع النفي المعنى نفسه،فالذي يقدم؛ يكون أصل الكلام مبنيا عليه،فعندما تقول: ما فعلت، نفيت فعلا عن نفسك لم يثبت أنه مفعول، أما إن قلت: ما أنا فعلت، فقد نفيت عن نفسك فعلا ثبت أنه مفعول. وإذا استقام هذا المعنى؛ وجدنا أنه لا يمكن أن نقول: ما أنا قلت شعرا قط ،أو "ما أنا قلت هذا،ولا قاله أحد من الناس".غير أن سعد الدين التفتازاني أجازه" إذا قامت قرينة على أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص،كما إذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين،أحدهما أنك قلت هذا القول،والثاني أنك تعتقد أن قائله غيرك،فيقول لك :أنت قلت لا غيرك، فتقول له: ما أنا قلته،ولا أحد غيري. قصد إلى إنكار نفس الفعل،فتقدم المسند إليه ليطابق كلامه...وهذا إنما يكون فيما يمكن إنكاره،كما في هذا المثال،بخلاف قولك :ما أنا بنيت هذه الدار ولا غيري فإنه لا يصح"[56]

ويكون الأمر نفسه مع المفعول به، فإذا قلت :ما ضربت زيدا ،نفيت أن يكون معك ضرب على الإطلاق، أما قولك: ما زيدا ضربت، فيعني أن وقع الضرب منك ثابت، غير أنه ليس على زيد، وإنما على شخص آخر،وإذا كان ذلك كذلك، لم يجز القول:"ما زيدا ضربت،ولكني أكرمته"

وما يجري على المفعول به، يجري على الجار والمجرور، فإذا قلت :ما أمرتك بهذا ،يعني أنه لم يكن من أمر، أما إن قلت: ما بهذا أمرتك ،ثبت أنك أمرته بشيء غير الذي قام به.

كما أن هناك العديد من مباحث البلاغة العربية التي لا يمكن فهمها إلا بالاعتماد على مقاصد المتكلمين،ومثال ذلك:الفروق في الخبر،الوصل والفصل،التورية وغيرها...وهو ما يؤهلها للوقوف بندية مطلقة في وجه كل ما تطرحه التداولية الحديثة

خاتمة:

من خلال كل ماتم طرحه يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

إن المفاهيم التي يطرحها الدرس اللغوي الحديث عموما والتداولية خصوصا محاولة منه في فهم اللغة واستكناه تفاصيلها ليجد له الأثر المباشر في كل ما يطرحه الدرس البلاغي الحديث ، والاختلاف يكمن في أمرين:

1-اختلاف الآليات التي يعتمدها كل طرف؛فإذا حكم على البلاغة بالمعيارية،فإن هذا الانتقاد يمكن إسقاطه على ما أتى به السكاكي الذي أغلق بمفتاحه الفضاء الرحب للبلاغة وخندقها في زاوية الصواب والخطأ، أما البلاغة الحقيقية والتي أكمل بناءها عبد القاهر الجرجاني ،فإنها تتجاوز المفاهيم التداولية الحديثة،كونها امتدت إلى ما بعد مقاصد المتكلمين،وهي العتبة الأخيرة التي توقفت عندها التداولية.

2-يمكننا أن نقول إن الاختلاف الثاني شكلي،فهولا يتعدى مجرد التسميات،حيث إن ما تطرحه لفظا ليجد له المعنى المناسب في كل ما تتبناه البلاغة العربية،فمثلا:الاستلزام الحواري هو جزء من المقام ،ومبدأ التعاون ومقصد المتكلم كلاهما يدخل في الأغراض البلاغية،وهم ما تم التعمق فيه إلى أبعد حد.

والنتيجة الأخيرة هي أن الدرس اللغوي الحديث وفي مرحلته الثالثة-مرحلة التداوليات-قد وصل إلى بداية الطريق التي سلكتها البلاغة العربية،ولهذا فعلينا الإقرار أن مشواره طويل،والوصول إلى ما وصلت إليه البلاغة العربية ليس بالأمر اليسير.

الهوامش:

1 ابن فارس،معجم مقاييس اللغة،تح:عبد السلام هارون،دار الجيل،ط1991،2،ج2 ص314
الزمخشري،أساس البلاغة،تح:محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية،1988،ج1 ص 3032
ابن منظور،لسان العرب،دار صادر بيروت،مج11،ط3، 1994،ص 2533،251
سورة آل عمران 1404
الزمخشري،الكشاف،دار المعرفة للطباعة ،بيروت،ج2 ص 4355
خليفة بوجادي،في اللسانيات التداولية،بيت الحكمة،العلمة،الجزائر ط1، 2009 ص 1486
7 ينظر: أوكسفةرد
دنجا طوبيا كوركيس ،البراغماتية الفائدتية،جامعة جدار للدراسات العليا،الأردن ص 58، 598
طه عبد الرحمان،في أصول الحوار وتجديد علم الكلام،المركز الثقافي العربي، ،المغرب ط2000،2 ص 279
محمح محمد يونس علي،مدخل إلى اللسانيات ،دار الكتاب الجديد،بيروت،لبنان ط1، 2004، ص 10210
شاهر الحسن،علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية،دار الفكر للطباعة والنشر،عمان ط2001،1 ص 15711
فرنسواز أرمينكو،المقاربة التداولية،تر:سعيد علوش،مركز الإنماء القومي،1986 ص 812
امبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة،تر:أحمد الصمعي،المنظمة العربية للترجمة ص 45513
فان ديك،النص والسياق،تر:عبد القادر قنيني،افريقيا الشرق،بيروت، ط2000،1 ص 27314
جورج بول،التداولية،تر:قص العتابي،الدار العربية للعلوم،لبنان،ط1(1431،2010) ص 1915
فرنسواز أرمينكو،المقاربة التداولية،ص 0716
مسعود صحراوي ،التداولية عند العلماء العرب،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت ط1، 2005 ص 2917
18 فرنسواز أرمينكو،المقاربة التداوليةص 12
19 الجاحظ ، البيان والتبيين ،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط7(1418هـ،1998م) ج 1ص114
20الجاحظ ، البيان والتبيين ج1 ص115،116
المقصود بجواب الحكيم.هو إجابة السائل بأكثر مما يسأل عنه لأن حاجته لا تتم إلا من خلال هذه الزيادة.21
22شوقي ضيف وآخرون،المعجم الوسيط ،مكتبةالشروق الدولية،ط4(1425هـ، 2004م) ، ص70
23 الرماني،النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل ص75،76
24 القزويني :الخطيب ، الإيضاح ، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان ط1(1424،2003) ص20
25 ينظر: صلاح اسماعيل، :يلحتلال إ ةسردم دنع يوغللا دروفسك،ريونتلا راد ،ط1 تورير 1993
26 J.L. Austin, quand dire c'est faire, traduction et introduction de Gilles lane, (1970) Edition du seuil, Paris p54

27 J.L. Austin, quand dire c'est faire p68

28 Ibid. p109

29 Ibid. p113

30 Devito Joseph.A,1938, les fondaments de communication humaine,P 11.

31 J.L. Austin, quand dire c'est faire p114

32 Ibid. p89

33 Paul Grice (1979), Logique et conversation, communication (1979)p103

34 انظر :سيبويه،الكتاب، تح:عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة ط3(1408ه، 1988م) ج1ص119.الفراء،معاني القرآن ، عالم الكتب،بيروت،ط3 (1983.1403) .ج1 ص335

35 المبرد،المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة،القاهرة،(1994 ،1415) ج3ص89

36 ابن فارس ،الصاحبي في فقه اللغة العربية،تحقيق أحمد حسن بسج،دار الكتب العلمية،بيروت، ط1،(1997،1418).ا ص179

37 مريم4

38 الشعراء117

39 عبد القادر حسين ،أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب،القاهرة،1998ص85

40عبد القاهرالجرجاني،دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ، مطبعة المدني ،مصر،ط3(1413،1992) ص113

41ينظر :المبرد:أبو العباس محمد بي يزيد، الكامل ،تح:محمد أحمد الدالي،مؤسسة الرسالة،ط2(1412،1992) ، ج1ص277

42ينظر :الآمدي،الموازنة ، تحقيق :السيد أحمد صقر،دار المعارف،القاهرة،ط4، 2009. ص191 .190.189

43الأنبياء63

44الأنبياء63

45 عبد القاهرالجرجاني،دلائل الإعجاز 113

46 نفسه ص114

47 ن م ، ن ص

48 الإسراء40

49 عبد القاهرالجرجاني،دلائل الإعجاز 115

50 نفسه ص 119

الزخرف4051

52 عبد القاهرالجرجاني،دلائل الإعجاز 120

53 الأنعام 14

54 عبد القاهرالجرجاني،دلائل الإعجاز 122

55 يونس99

56 التفتازاني:سعد الدين بن عمر، المطول ،تح عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية، مصر، 2007ص 19

فهم النص القرآني من خلال المنهج الدلالي

الأستاذ: جمال شلباب

جامعة المسيلة

الملخص:

إنّ فهم مراد الله تعالى من خلال الخطاب القرآني لا يتأتّى إلا بمعرفة اللغة فاللغة تحمل في طياتها معاني ومقاصد قريبة وبعيدة، ولا يحق الخوض في تحديد المعاني لمن لا يعرف لهجات العرب والمصطلحات الخلافية بين المفسّرين، ومن ثم السياقات المحيطة بها ومعرفة أسباب النزول، وغيرها.

بعد ذلك يتسنى للمتلقي معرفة المعاني التي تؤدي إلى الفهم الصحيح للخطاب القرآني، والوقوف على دلالة ومقاصد القرآن الكريم من خلال اجتهادات المفسِّرين.

إنّ موضوع علم الدّلالة هو دراسة المعنى، وقد بدأ البحث عنه منذ أن حصل للإنسان وعي لغوي، وقد اهتمّ اللّغويون العرب وعلماء الأصول بدراسة المعنى ووضعوا قواعد وأصولاً لاستنباطه، وتواتر استعمال مصطلح الدّلالة في التّعبير عن المعنى المستنبط من النّصوص والألفاظ، وكان ذلك بالخصوص في كتب الأصوليين.

الكلمات المفتاحية:

النّص – القرآن – المنهج – الدّلالة – النّص القرآني – المنهج الدّلالي.

Résumé :

La compréhension de Mourad Allah à travers le discours coranique ne peut se faire que par la connaissance de la langue, la signification et la finalité des significations de ceux qui ne connaissent pas les dialectes arabes et les termes controversés entre les interprètes, et ensuite les contextes qui les entourent. Et d'autres.

Après cela, le destinataire peut connaître les significations qui mènent à la bonne compréhension du discours coranique, et identifier la signification et les buts du Saint Coran à travers la jurisprudence des interprètes.

Le sujet de la sémantique est l'étude de la signification, et a commencé à la chercher depuis que l'humain a acquis une

connaissance linguistique, s'est intéressé aux linguistes arabes et les spécialistes des actifs étudient le sens.

Et ils établissent des règles et des principes pour le développement et la fréquence de l'utilisation du terme signification dans l'expression du sens dérivé des textes et des mots, en particulier dans les livres des fondamentalistes.

les mots clés:
Texte - Le Coran - Approche - Significatif - Texte coranique - Approche sémantique

نص البحث:

إنّ فهم النّص القرآني يحتاج من المتلقي أن يكون مزودا بعدة إجرائية تمكّنه من فهم بعض مقاصده ومعانيه، ذلك أنّ "القرآن خطاب ناطق بلغة بشرية وجار في مقوله على لسان السّنن العربي في أجلى تمظهراته البيانيّة، وهو من جهة ثانية لا يمكن أنْ يتماهى في مرجعية ذهنية أو إبداعية بشرية محدّدة. من هنا ينفصل الحبل الموصل إلى إمكانية اكتناه طبيعة هذا الخطاب الإبداعية وأصولها ومصادرها"[1].

إنّ ثمّة معان عميقة لا متناهية كامنة في الدلالة القرآنية تتجاوز الإفصاح ويتضمنها الإفهام "لما قد علم من أن إفهام القرآن أضعاف إفصاحه، بما لا يكاد ينتهي عده، فلذلك يكثر فيه الخطاب عطفا، أي من غير مذكور، ليكون الإفصاح أبدا مشعرا بإفهام يناله من وهب روح العقل في الفهم: كما ينال فقه الإفصاح من وهبه الله نفس العقل الذي هو العلم"[2].

فعلى مستوى التّبيين والفهم، فإنّ قانون اللّسان العربي هو أساس الفهم، إذ الوحي معان يحملها وعاء اللّسان العربي، كما كانت عليه في عهد الرّسول ﷺ وفي المقاصد العامّة لله تعالى في خلقه، ولمناسبات التنزل القرآني ما ينير السبيل، في تبيّن المراد الإلهي.

أمّا التّحول الدلالي فقد أعطى للمفردة اللّغوية معنى مغايرا إذا جاءت في سياق ما بما يؤكّد أنّ السّياق مسألة ضرورية وحاسمة في مجال اللّغة، حيث يسمح لنا بالحديث عن الأشياء، ويمكننا من تحديد ودراسة العلاقات الموجودة بين السّلوك الاجتماعي والكلامي في

استعمال اللغة، ولا تتحدّد معاني الألفاظ إلا بتراصفها تلو بعضها، فتأخذ معناها بما هو قبلها وبعدها، فالكلمة مجردة وخارج السّياق، لا معنى لها.

لذا بيّن عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) أهمية السّياق في إضفاء الطابع الجمالي على الكلمة فقال: « وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، كلفظ الأخدع في بيت الحماسة للصمّة القشيري من [الطويل] :

تلفّتُّ نَحْوَ الحيِّ حتَّى وجَدتُنِي وَجِعْتُ مِن الإصْغاءِ لِيتًا وأخْدَعَا

وبيت البحتري من [الطويل]:

وإنّي وإنْ بلّغَتْنِـــي شَـرفَ الغِنَى وأعْتقْتَ مِن رقِّ المطامعِ أَخْدعِي

فإنّ لها – الأخدع – في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثم إنّك تتأمّلها في بيت أبي تمّام من [المنسرح]:

يا دَهرُ مِنْ أخْدَعيْ فقدْ أضْجَجَت هَذَا الأنامَ مِنْ خُرْقُك

فتجد لها من الثّقل على النّفس ، ومن التنغيص والتّكدير، أضعاف ما وجدت هناك من الرّوح والخفّة ومن الإيناس والبهجة »[3] .

وقد أكّد زعيم المدرسة اللندنيّة **فيرث** على الوظيفة الاجتماعيّة للّغة، ولهذا بيّن أنّه لا ينكشف المعنى إلاّ من خلال وضع الوحدة اللغوية في سياقات مختلفة وتبعا لذلك فإنّ معنى الكلمة يتحدّد تبعا لتعدّد السّياقات التي تقع فيه[4].

فمصطلح السّياق يشير إلى « مجموع ما يحيط بالنّص من عناصر مقاليّة ومقاميّة توضّح المـراد وتبيّن المقصود »[5].

وأولُ من تنبّه إلى دور السّياق في دراسة المعنى هو الإمام الشّافعي (ت204هـ) رحمه الله .

ففي كتابه " الرّسالة " عنْون أحدَ أبوابه بقوله: "باب الصنف الذي يبيّن سياقه معناه"[6] تناول فيه آيات جرى فيها تحديد معنى بعض الألفاظ التي لها أكثر من معنى بالسّياق مشيرا

بذلك إلى أنّ السّياق يمكن أن يستعمل لتحديد المعنى المراد بالمشترك من الألفاظ القرآنية وهو بذلك ينصّ على السّياق بلفظه لا بمعناه[7] .

ومن لوازم الفهم السّليم للخطاب، العلم بالقرائن المرتبطة به جملة وتفصيلا والتي تشكّل سياقه، "ابتداء بالسياق الصوتي، ومرورا بالسياق الصرفي، والنحوي والمعجمي وانتهاء بالسياق الدلالي"[8] .

ففهم النّص القرآني له علاقة بمعرفة السياق، لذا أولت مناهج النقد الحديثة اهتماما كبيرا به وبدلالاته، لما يشكله من دور مهم في المساعدة على فهم دلالات النص وفتح مغاليقه. "فقد وجدت هذه المناهج أن إدراك ما يقوله النص أو ما يسكت عن قوله، رهين بتمثّل السّياق الذي قيل فيه، لهذا كان السياق هو مفتاح الدلالة الذي ينبغي أن يلمّ به كل ناقد رام إلى تحليل بنياته الدلالية. وليس أدل على أهمية السياق في مقاربة هذه البنيات من كونه يضطلع بأفعال تترجم بعمق أهميته البالغة في تحديد الدلالة، وتوضيح المعنى"[9].

ويتضح المعنى من خلال السياقات المحيطة به حتى لكأنّ المتلقي يعيش الحدث أو يراه بأم عينيه، وهذا ما يصطلح عليه بدلالة المعاني والألفاظ، وهنا نجد أن حازما القرطاجنّي (ت٦٨٤ هـ) يقرر حقيقة فيقول: "إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكل شيء له وجود خارج الذهن وأنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه ، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك، أقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصورة في أفهام السامعين وأذهانهم"[10].

ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى: ((**فنبذناه بالعَرَاءِ وهو سَقِيمٌ وأنبتنَا عليهِ شجرةً مِن يقطينٍ**))[11].

كان يونسُ عليه السلام قد خرج من بطن الحوت سقيما، "لأنّ أمعاء الحوت أضرّت بجلده بحركتها حوله، فإنّه كان قد نزع ثيابه عندما أريد رميه في البحر ليخف للسباحة ... وأنبت الله شجرة من يقطين لتضلله وتستره"[12].

هنا يرى المتلقي الصورة واضحة جلية ويستطيع تشخيص اللفظ للصورة الذهنية عند إدراكها بما يحقق الدلالة المركزية التي يتعارف عليها الاجتماع اللغوي، أو العرف العام بما يسمّى الآن الدلالة الاجتماعية أو اللغوية .

وبالرّجوع إلى ما سبق يتبيّن أنّ فهم النّص القرآني يرتبط بما تحمله الألفاظ من دلالات لأنّها هي التي تكشف عن أعيان المعاني، وعن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها وعن خَاصِّها وعَامِّها، ويمكن إجمال خصائص مهمة في الدلالة تتجلىٰ في ظواهر بيّنة أهمّها:

الظاهرة الأولى :

إن اختيار القرآن للألفاظ في دلالتها إنما جاء متناسقاً مع مقتضيات الحال وطبيعة المناسبة، وقد يكون ذلك التناسق صادراً لجهات متعددة تؤخذ بعين الاعتبار لدى تجديد القرآن لمراد الاستعمال في الحالات الوصفية والتشبيهية والتمثيلية والتقديرية ممّا نستطيع التّنظير له بما يلي :

أ . ما أراد به القرآن صيغة معينة لحالة معينة تستوعب غيرَها ولا يستوعبها غيرُها فإنه يعمد إلى اختيار اللفظ الدقيق لهذه الغاية فيتبناه دون سواه من الألفاظ المقاربة أو الموافقة[13] كما في قوله تعالى : ((**وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ**))[14].

ذكر الشيخ الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الآية أنّه: "في أول ظهور النور يلوح السراب كأنّه الماء الراكد أو البحر، وكلما اشتد الضياء ظهر في السراب ترقرق كأنّه ماء جار"[15].

وكلمة "الضّمآن" تطلق على الرجل العطشان عطشا شديدا، وهي تحمل دلالات خاصة لا يسدّ مسدها كلمة أخرى، فلو جاء بدلها مثلا: " كلمة الرائي، لأنّ الرائي قد يرى السّراب من بعيد وهو ليس بحاجة إليه، فلا يتكلف إلا الخداع البصري أما الظمآن فإنه يكد

ويكدح ويناضل من أجل الوصول إلى الماء، حتى إذا وصل إليه وإذا بما حسبه ماءً قد وجده سراباً ، فكانت الحسرة أعظم والحاجة أشد ولم يبرد غليلاً ولم يدرك أملاً"[16].

ب- ما أراد به القرآن الاتساع المترامي ، فإنه يختار له الألفاظ الدالة على هذا الاتساع بكل شمولية واستيعاب،كقوله تعالى :

((وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ))[17].

فسنجد عمومية الألفاظ وشموليتها مما يتناسب مع عمومية المعاني وتطاولها ويتواكب مع استقرار كل الجزئيات وعدم تناهيها، وهذه الألفاظ في هذه الآية هي : دابة الأرض ، الله ، رزقها ، مستقرها ، مستودعها ، كل ، كتاب.

" وإنّما نظم الكلام على هذا الأسلوب تفننا لإفادة التنصيص على العموم"[18]

ثم إنّ تلك الألفاظ في تراصفها وتقاطرها تفيد عموماً لا خصوص معه وتتجه نحو الإطلاق فلا تقييد ، كما سنرى :

- الدّابّة تستوعب مجموعة عامة مركبة من خلق الله مما دبَّ وهب ودرج من الإنس والجن والطير والأنعام والوحوش والهوام وكائنات لا نعرفها ، ومخلوقات لا نتصورها أرأيت عمومية وشمولية كهذا في دلالة لفظ واحد عليه مع عدم إمكان حصر ملايين النسمات في ضوئه.
- والأرض هذه الكرة الفسيحة بجبالها ووهادها ومفاوزها وأشجارها أنهارها وآبارها داخلها وخارجها ، ظاهرها وباطنها كلها عوالم مترامية الأطراف واسمها الأرض هذا اللفظ البسيط الساذج المتداول ، ولكنها بقاع العالم وأصقاع الدنيا ومحيطات الكون[19].

إنّ آية واحدة من كتاب الله ترتفع بنا إلى المستوىٰ الدلالي المتطور في جملة ألفاظها ، فكيف بسورة منه يا ترىٰ وأين موقعنا من آياته وسوره كافة.

إنّ رؤية الجرجاني للفظ بوصفه وحدة دلالية يتأسس النص على مبدأ اختيارها والمفاضلة بينها لتتحقق خصوصية الأداء اللغوي، جعله يصل إلى مفهوم "المعنى" "و

معنى المعنى"، هذا المفهوم الذي تبناه في العهد الحديث لعلم اللغة العالمان **أوجدان** Othman **و ريتشاردز** Richards اللذان اشتركا في تأليف كتابهما الشهير "معنى المعنى"[20].

الظاهرة الثانية:

تكون الألفاظ منضمة إلى المعاني، بحيث لا يتحقق المعنى المراد إلا بهذا اللفظ دون سواه.

ليس في القرآن مهمة لفظية على وجه ، ومهمة معنوية على وجه آخر بل هما مقترنان معاً في أداء المراد من كلامه تعالى دون النظر إلى جزء على حساب جزء غيره

وهنا يجب أن ندرك أن من متطلبات المنهج الدلالي في فهم النص القرآني أن نعرف أنّ الدلالة القرآنية تفرض على المتلقي فهم المعنى بناء على نسق الألفاظ التي تراصفت ضمن وحدات لغوية، فهْما يبدأ من إدراك ظواهر الدلالة القرآنية إلى أقصى ما تحتمله هذه الدلالة من احتمالات مؤيدة، ثم يتجاوزها إلى ما وراء ذلك من إفهام.

ومثال ذلك في القرآن الكريم: ((**حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ**))[21]، "وحقيقة الزيارة الحلول في المكان حلولا غير مستمر، فأطلق فعل الزيارة هنا تعريضا بهم بأن حلولهم في القبور يعقبه خروج منها"[22]، وهذا الاستعمال يوحي بدلالة قد لا ينبئ عنها ظاهر اللفظ ومركزي المعنى بقدر ما يصوره إيحائي التعبير الدقيق، "ويبدو أن أعرابياً مرهف الحس قد التفت إلى هذا الملحظ الشاخص فقال حينما سمع الآية على فطرته الصحراوية ، وبوحي من بداوته الصافية قال : بعث القوم للقيامة ورب الكعبة ، فإن الزائر منصرف لا مقيم "[23].

ثمّ إنّ التعبير بالفعل الماضي في "زرتم" لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لأنّه محقق وقوعه مثل ((**أتى أمر الله فلا تستعجلوه**))[24].

"ويحتمل أن تكون الغاية للمتكاثر به الدّال عليه التكاثر، أي بكل شيء حتى بالقبور تعدونها"[25]، و "لا أدعي أن اتفاق الفاصلة عند الراء في كلمتي التكاثر والمقابر تفرضه طبيعة النسق القرآني في التعبير المسجوع كما يتخيل، بدليل أنه ينتقل منه فوراً إلى فاصلة تقف عند النّون دون التفات إلى الصيغة الأولى السارية في طريقها فيقول: ((**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**)) ، فإذا جاز له الانتقال بها جاز له الانتقال فيما قبلها مباشرة

كما هو ظاهر، بل إنّ هذا اللفظ « المقابر » يفرض نفسه فرضاً قاطعاً، وذلك أنّ هذا الإنسان المتناسي الطاغي المتكاثر بأمواله ولذاته، وهذا كله تكاثر قد يصحبه التفاخر والتنافر، إنّ هذا مما يناسبه "المقابر" [26] .

تقول عائشة بنت الشاطئ: "الذي أراه أن وراء هذا الملحظ البلاغي اللفظي ملحظاً بيانياً يتصل بالمعنى: فالمقابر جمع مقبرة ، وهي مجتمع القبور ... واستعمالها هنا ملائم معنوياً لهذا التكاثر ، دال على مصير ما يتكالب عليه المتكاثرون من متاع دنيوي فإنّ ... هناك حيث مجتمع القبور ومحتشد الرمم ومساكن الموتى على اختلاف أعمارهم ، وطبقاتهم ودرجاتهم، وأزمنتهم، وهذه الدلالة من السعة والعموم والشمول لا يمكن أن يقوم لفظ «القبور» بما هي جمع لقبر، فبقدر ما بين قبر ومقبرة من تفاوت يتجلى إيثار البيان القرآني «المقابر» على « القبور » حين يتحدّث عن غاية ما يتكاثر به المتكاثرون، وحين بلغت إلى مصيره هذه الحشود من ناس يلهيهم تكاثرهم عن الاعتبار بتلكم المقابر التي هي مجتمع الموتى ومساكن الراحلين الفانين"[27].

وفي قوله تعالى أيضا: ((**أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ**))[28]

فإنّ المتلقّي وهي تطالعه هذه الآيات تمر على خياله مناظر فنية، وكأنه يراها رأي العين، أو كأنها معروضة أمامه على شاشة تلفاز.

وإنّه ليتّضح في التّصوير القرآني في هذه الآية عظم الدّلالة من خلال هيأتين متقابلتين ونموذجين مختلفين، فبعد أن أوضحت الصورة الفنية الأولىٰ الشعاع الكاذب في السراب والالتماع الخلب في البيداء ، عقبت ذلك بنقيض الشعاع والالتماع وبعد تصوير الخيبة من الظفر بالسناء، عقبته بالظلمات المتراكمة بعضها فوق بعض والفوقيات المتراكبة طبقاً عن طبق فهي ظلمات في بحر لا قعر له، عميق غزير المياه، تحوطه الأمواج المتدافعة ، والسحب الثقال ، والظلمات المتعاقبة في ثلاثة مظاهر من ظلام الليل ، وظلام الغمام ، وظلام البحر حتى ليخطئه تمييز يده ، فلا يرىٰ ذلك إلا بعد عسر وحرج ، أو لا

يرىٰ ذلك أصلاً ، وأنىٰ له الرؤية ، وقد انغمس في ظلمات الكفر وارتطم بمتاهات الضلال فانعدمت الرؤية وانطمست البصيرة، فهو في شبهات لا نجاة معها ، ومن لم يقدر له الخلاص من الله فلا خلاص له"[29].

وهذا التركيب المؤلف من عدة ظواهر وكلمات يطلق عليه المصاحبة اللغوية والتي تعني الاقتران والموافقة بين شيئين، لها دور كبير في تكوين المعنى وبيان الدلالات.

وتحديد معنى اللفظ يكون مقروناً بذكر مصاحبه حتى يتضح معناه ، وقد يُلجأ إلى عقد مصاحبات لغوية فيها انزياح عن المألوف باعتماد المجاز وذلك أمر شائع؛ بل عليه تدور الفصاحة وفي ضوئه يعرف مدى أدبية النص.

ففي قوله تعالى: ((وإذ قال مُوسَى لقومِه يا قوْمِ إنَّكُم ظلَمتُم أنفسَكُم باتخاذكم العجلَ))[30] تبيّن أنّ هذا التراصف وتتابع الكلمات ومصاحبة لفظ للفظ، قد أعطى معنى، وهو أنّ مفهوم الخطاب يقتضي أن ظلم النّفس إنّما جاء بسبب اتخاذهم ما لا يؤمرون بعبادته واتباعه، ولو كانت الوحدات اللغوية على مستواها الأفقي قد تغيرت جزئيا أو لم تصاحبها كلمة " ظلمتم" وجاء بدلها صنعتم أو غيرها لما أدت نفس المعنى ولكانت دلالتها غير التي قيلت لأجلها.

ومن هنا تبين أنّ المنهج الدلالي له دور بارز في فهم النص / الخطاب القرآني لأنّه لا يتوقف عند البحث في دلالة المفردة القرآنية من الناحية اللغوية ولا حتى عند البحث على معناها في السياق القرآني ولكنّه يتجاوز ذلك إلى البحث عن معانيها المستمدة من نظام العلاقات الذي يحكمها، لتنتج مفاهيم متنوعة ولكنّها مترابطة فيما بينها في المجموعة الواحدة ومترابطة مع غيرها من المجموعات ذات الدّلالات المتنوعة.

الإحـــــالات:

1 – جمال شلباب: استراتيجية الإقناع في الخطاب القرآني –السور المكية أنموذجا– رسالة ماجستير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، بتاريخ: 21–2، 2016 ، ص أ.

2 – الحرالي، الحكم. تح: جورج كتورة، مجلة الباحث. بيروت العدد 3، أكتوبر 1978م، ص118.
نقلا عن: عبد الرحيم مرزوق: المنهج الدلالي: الأسس والمكونات قراءة في تفسير الحرالي المراكشي http://www.alquran.ma/Article.aspx?C=5693

3 – عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 2002، ص 121 .

4 – جمال شلباب: استراتيجية الإقناع في الخطاب القرآني – السور المكية أنموذجا– ص 24.

5 – إبراهيم أصبان: السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة، مقال ضمن مجلة الإحياء، دار أبي رقراق، المغرب، العدد 25، 2007، ص54 .

6 – إبراهيم أصبان: السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة ، ص54 .

7 – جمال شلباب: استراتيجية الإقناع في الخطاب القرآني – السور المكية أنموذجا– ص 25.

8– محمد محمد يونس علي: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1 2004، ص31.

9 – مصطفى شميعة: مقاربات النص والفهم قراءة في آليات إدراك المعنى في النقد الفينومينولوجي الحديث، نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 31 – 10 – 2011.

10 – حازم القرطاجني : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تح : محمد بن الخوجة ، الشركة الوطنية للنشر، تونس ، ط1، 1966 ، ص ١٨.

11 – سورة الصافات الآية: 146.

12 – محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج23، الدار التونسية للنشر، دط 1984ص177.

13 – محمد حسين علي الصغير: تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، دار المؤرخ العربي، لبنان، ط1، 1420ه، ص49.

14 – سورة النور، الآية 39.

15 – محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج18، ص 252.

16 – محمد حسين علي الصغير: تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقة في القرآن الكريم، ص50.

17 – سورة هود، الآية 06.

18 – محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج12، ص 05.

19 – ينظر: محمد حسين علي الصغير: تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقة في القرآن الكريم ص52.

20 – خديجة عنيشل: الدلالة بين المفهوم وإشكالية فهم النص، مقال ضمن: مجلة الأثر، العدد17، جانفي 2013، ص159

21 – سورة التكاثر، الآية 02.

22 – محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج30، ص 520.

23 – محمد حسين علي الصغير: تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، ص52.

24 – سورة الحجر، الآية 01.
25 – محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج30، ص 520
26 – محمد حسين علي الصغير: تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، ص55.
27 – عائشة بنت الشاطئ: التفسير البياني للقرآن الكريم، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص208.
28 – سورة النور، الآية 40.
29 – محمد حسين علي الصغير: الصورة الفنية في المثل القرآني– دراسة نقدية بلاغية، وزارة الثقافة والإعلام، دار رشيد، ص 281–282.
30 – سورة البقرة، الآية 53.

البيـــــبلوغرافـــــيا:

أولا: القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

ثانيا: المصادر والمراجع

1– إبراهيم أصبان: السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة، مقال ضمن مجلة الإحياء دار أبي رقراق، المغرب، العدد 25، 2007.
2– جمال شلباب: استراتيجية الإقناع في الخطاب القرآني –السور المكية أنموذجا– رسالة ماجستير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، بتاريخ: 21–2، 2016.
3– حازم القرطاجني : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تح : محمد بن الخوجة ، الشركة الوطنية للنشر تونس ، ط1، 1966.
4– الحرالي، الحكم. تح: جورج كتورة، مجلة الباحث. بيروت العدد 3، أكتوبر 1978م.
5– خديجة عنيشل: الدلالة بين المفهوم وإشكالية فهم النص، مقال ضمن: مجلة الأثر، العدد17 جانفي 2013.
6– عائشة بنت الشاطئ: التفسير البياني للقرآن الكريم، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1986.
7– عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 2002.
8– عبد الرحيم مرزوق: المنهج الدلالي: الأسس والمكونات قراءة في تفسير الحرالي المراكشي.
9– محمد محمد يونس علي: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1 2004.
10– محمد حسين علي الصغير: تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، دار المؤرخ العربي، لبنان، ط1، 1420هـ.
11– محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج23، الدار التونسية للنشر، دط 177.
12– محمد حسين علي الصغير: تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقة في القرآن الكريم، دار المؤرخ العربي، لبنان، ط1، 1420هـ.

13- محمد حسين علي الصغير: الصورة الفنية في المثل القرآني- دراسة نقدية بلاغية، وزارة الثقافة والإعلام، دار رشيد.
14- مصطفى شميعة: مقاربات النص والفهم قراءة في آليات إدراك المعنى في النقد الفينومينولوجي الحديث، نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 31 - 10 - 2011.

قضايا التّحليل التّداوليّ في الدّرس البلاغيّ العربيّ (التّقديم والتّأخير نموذجاً)

أ: فاتح مرزوق

ج/ مولود معمريّ، تيزي–وزّو

ملخّص البحث: شهد الدّرس اللّغويّ كثيرا من التّطورات، وبخاصّة ما تعلّق بعلوم اللّسان الحديثة؛ وذلك للتّعالق القائم بينها من منطلقات تأسيسّية، ومن العلوم الّتي اقتحمت الدّرس اللسانيّ اللّسانيات التّداوليّة وهذا العلم الّذي أرسى قواعده في البحث اللّغويّ في كلّ العلوم ومن العلوم التي تعلقّ بها علم البلاغة؛ حيث إنّه ينطوي تحت علم جليل وهو علم المعاني، ومن المباحث الّذي ارتكز عليها مبحث التّقديم والتّأخير؛ حيث طبّقت فيه آليات التّحليل التّداوليّ بشكل مسهب؛ كونه بابا عظيما يكشف لك عن قناع المعنى الخفيّ والتّداوليّة منطلقها نفسه؛ إذ تسعى لإيجاد التّفاعل التّخاطبيّ بين المتكلّم والسّامع.

من هذا المنطلق نرم الإجابة على الإشكالية الآتية: **ما منطلق دراسة المنهج التّداوليّ لآلية التّقديم والتّأخير؟ وهل ثمّة من علاقة وشيجة بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداولي لآلية التّقديم والتّأخير؟**

Summary:

The linguistic lesson witnessed many developments, especially those related to modern linguistics, because of the existing relationship between them from the foundations of the foundations, and the sciences that broke into the linguistic lesson of linguistics deliberative, and this science, which laid the rules in the linguistic research in all sciences and sciences attached to the flag It is a great door that reveals to you the mask of hidden and deliberative meaning from its own point of view. It seeks to find the interaction between the two senses, My interlocutor between the speaker and the sage.

From this point of view, we answer the following problem: What is the study of the deliberative method of the mechanism of submission and delay? Is there a relationship between the rhetorical lesson and the deliberative analysis of the mechanism of submission and delay?

كلمات مفاتيح: التّداولية، التّقديم والتّأخير، الدّرس البلاغيّ، القصدية، الغرض.

مقدّمة: شهد الدّرس اللّغويّ الحديث كثيرا من التّطورات؛ وذلك لمواكبة الحضارة في شتّى الدّراسات اللّغوية العربيّة منها والغربيّة؛ فامتدت الدّراسة اللّغويّة القديمة مع الرّكب الحضاريّ اللّغويّ الحديث، وإنّ المتمعّن في الدّرس العربيّ الحديث ليجدُ بعض شذراته ولمحاته في التّراث العربيّ القديم المبثوث في كتبِ القدماء نحوِها وبلاغتِها؛ لذا فقد عمل المشتغلون بالدّرس اللّغويّ الحديث على أن يستوردوا من مورد الدّرس القديم، في شتّى مباحثه؛ ومن المباحث الّتي اشتدّت دراستها في العصر الرّاهن الدّرس البلاغيّ من مختلف نواحيه وجوانبه من علم المعاني والبديع والبيان، والّتي كلّها تسعى إلى تحسين حلقة الحوار، والتّخاطب بين المتلقّي والمرسل، أضف أنّها تنشد التّفاعل بين المتخاطبين مراعاة إلى مُقام وسياقات يحويها الحوار أو التّخاطب بين طرفين أو الجماعة الكلاميّة، ولعلّ العلم الّذي سعى إلى تحقيق هذه الوظيفة اللّغويّة هي التّداوليّة، هذا العلم الّذي دارت عليه رحى الدّراسات في العصر الحديث؛ والّذي ربّما هو بذور وإشارات من الدّرس البلاغيّ القديم؛ الّذي سلّط جلّ دراسته على المخاطب، وكيفية التّخاطب والوسائل الّتي يتمّ من خلالها التّواصل وإقناع المتلقّي.

ومن الأبواب الّتي حواها علم المعاني باب التّقديم والتّأخير، هذا البابُ العظيم، والمسلك الجليل الّذي لقي عناية من لَدُن العلماء النّحويّين من خلال التّركيب، والبلاغيّين من حيثُ المعنى والغرضُ الّذي يؤدّيه وبخاصةٍ عند جهابذة البلاغة كعبد القاهر الجرجانيّ الّذي أحيا التّركيب، وأخرجه من ظلمات الدّلالة الصّفريّة إلى نور اللّمحة الدّالة على معاني ووظائف مختلفة، وكذا الجهبيذ البلاغيّ واللّذوعيّ الفحل الإمام السّكاكي وهو الأمر نفسُه الّذي سعت إليه الدّراسة التّداوليّة الحديثة من خلال جهود العالمين الفذّين: أوستين وغرايس؛ حيث قصدهما من ذلك معالجة التّفاعل التّخاطبيّ بين المتكلّم والسّامع.

ومن هذا المنطلق نرم الإجابة على الإشكالية الآتية: **ما منطلق دراسة المنهج التّداوليّ لآلية التّقديم والتّأخير؟ وهل ثمّة من علاقة وشيجة بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداولي لآلية التّقديم والتّأخير؟**

1. التّقديم والتّأخير في اللّغة والاصطلاح

– **لغـةً:** التّقديم في اللّغة من "قدّم"؛ أي وضعه أمام غيره[1]. والتّأخير مقابل التّقديم قال تعالى: ﴿يُنَبَّأُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة، الآية 13].

قال ابن منظور:"قدم: في أسماء الله تعالى المقدِّم: هو الذي يقدّم الأشياء ويضعها في مواضعها. وقدَّام نقيض وراء. وقدَمَهُم يَقْدُمُهُم قَدْمًا وقُدُومًا وَقَدِمَهُم، كلاهما: صار أمامهم، والقدَمَة من الغنم: التي تكون أمام الغنم في الرّعي.

– **اصطلاحًا:** هو التّغيير في التّرتيب الطبيعيّ لأجزاء الجملة؛ لغرض بلاغيّ كزيادة الاهتمام أو القصر أو التّشويق أو لضرورة شعريّة[2]. لكنّه لا يقتصر على علم البلاغة؛ بل هو مبحث مشترك بينه وبين النّحو؛ حيث نجده في الأوّل في علم المعاني، وفي الثّاني في موضوع المسند والمسند إليه.

ونستطيع أن نعدّه متغيّرًا أسلوبيًا في اللّغة؛ لأنّه عدول عن القاعدة العامّة؛ وذلك بتحويل الألفاظ عن مواقعها الأصليّة لغرض يتطلّبه المقام؛ إذ يكون هذا العدولُ بمنزلة منبّه فنّيّ يعمد إليه المبدع؛ ليخلق صورة فنيّة متميّزة؛ فالتّقديم إذًا" هو تبادل في المواقع، تترك الكلمة مكانها في المقدمة لتحلّ محلّها كلمة أخرى لتؤدّي غرضًا بلاغيًّا ما كانت لتؤدّيه لو أنّها بقيت في مكانها الّذي حُكّمت به قاعدة الانضباط اللّغويّ"[3].

وفيه يقول الزّركشيّ:" هو أحد أساليب البلاغة؛ فإنّهم أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق "[4].

ومن الملحوظ أنّ مفهوم التّقديم والتّأخير لم يتغيّر على مرّ العصور، ماعدا في شكل الصّياغة والمفردات المستحدثة؛ لكن الجوهر بقي ثابتا. وكمثال على ذلك نأخذ التّقديم عند خليل أحمد عمايرة؛ حيث يقول:" **هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مغيرًا بذلك نمط الجملة، وناقلا معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأوّل رابطة واضحة هي عنصر من عناصر التّحويل؛ بل هي من أبرز عناصر التّحويل، وأكثرها وضوحًا؛ لأنّ المتكلّم يَعمَد إلى مورفيم حقه التّأخير فيقدّمه أو إلى ما حقّه التّقديم؛ فيؤخّره طلبًا لإظهار وترتيب المعاني في النّفس**"[5]. وهنا استبدل الكلمة أو اللّفظة بمصطلح المورفيم.

إنّ التّعريفات السّابقة لهي منوطة بكلام العرب وبسَنِنهم خاصّة، أمّا إذا أردنا تعريفه من حيث هو أسلوب قرآنيّ، فإنّه حينئذ يكون أوسع من التّعريف السّابق، فقد أطلق التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم على القارّ في مكانه، كما أطلق على المزال[6]. وتناوله غير واحد من العلماء بالدراسة والتّحليل، وأفردت له دراسات تطبيقيّة خاصّة بسورة واحدة من القرآن، وهذا طبيعيّ، فهو كلام الله المعجز، وكلما تبحّرنا فيه وجدنا

لطائف جديدة بين ثناياه؛ فهو من أجمل الأساليب البيانيّة في القرآن، ومن أكثرها شيوعا فيه، لما له من قدرة عجيبة على نقل المعاني بدقّة، بفضل تركيبه المتقن.

1.مواضع التّقديم والتّأخير

1.1.التّقديم والتّأخير في الجملة الفعليّة: للجملة الفعليّة نمطٌ معيّنٌ أدركه العلماء في تركيب الجملة العربيّة؛ وهذا النّمط يقوم على عنصرين أساسيْن هما(المسند والمسند إليه) أو ما يُعرف (بالفعل والفاعل) مثل:(أنزل القرآن)، كونها يشكلان طرف الإسناد؛ لكن قد تعتري هذا النّمطَ تحويلاتٌ تبلبل تركيب الجملة المألوف؛ بحيث يكون هذا التّبلبل مبنيّا لغرض بلاغيّ، وقصديّة معيّنة يقتضيها السّياق والمقام، وليس سبهللة.

وقد أشار النّحاة إلى أوليّة التّراتب في الجملة الفعليّة [فعل+ فاعل]؛ حيث يتقدّم الفعلُ الفاعلَ وهو تراتبٌ أساسٌ ومنطقيٌّ عقليٌّ لا نبغي له حولا، وليس فيه مظِنّة؛ لأنّك إذا قدّمت الفاعل أضحى عندنا جملة اسميّة؛ وقد صرّح به ابن مالك في ألفيته:" **إنّ حكم الفاعل التّأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه، نحو قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول الزّيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدّما؛ بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتّقدير زيد قام هو، وهذا ذهب البصريّين، وأمّا الكوفيّون فأجازوا التّقديم في ذلك كلّه**"[7] ومن ثَمّ فالأمرُ بيّنٌ عند النّحاة؛ فقد بَنوْا قاعدتهم على قاعدة دون تعارض مسألة بمسألة، فالأمر بدهيّ مادام أنّ كلّ جملة بُدئت باسم؛ فهي جملة اسميّة، وكلّ جملة بدئت بفعل فهي فعليّة، كان لزامًا تقديم ذاك الاسم على الفعل؛ يستلزم خروج نمط الجملة الفعليّة نمط آخر، وهو الجملة الاسميّة، فبنية الجملة الفعليّة الأصليّة ثابتة في مكوّنها الرّئيس وهو الفعل؛ وإنّما التّغيير يتمّ في ما ورد بعد الفعل سواء أتعلّق بالفاعل أم بالمتمّمات/ المكمّلات ومادام أنّ الجملة الفعليّة تقوم على الفعل وهو مسند؛" **فالأصل في الجملة الّتي مسندها فعل أن يتقدّم الفعل نحو(يقدم أخوك) ولا يتقدم المسند إليه إلاّ لسبب"**[8] أمّا إذا عدلت عن التّراتب؛ فقد ولجت في باب من أبواب العدول المعنويّ، وهو التّقديم والتّأخير" **فقد دخلت في باب التّقديم والتّأخير ولابدّ أنّك فعلت ذلك لسبب اقتضاه المقام، ويدخل ذلك في باب العناية، والاهتمام الّذي تتعدّد أسبابه وأنواعه**"[9].

2.علاقة التّقديم والتّأخير بقضايا التّحليل التّداوليّ:

1.2. التّقديم والتّأخير والقصديّة/الغرض*: يعدّ التّقديم والتّأخير من الأفعال الإنجازيّة الّتي سعى التّحليل التّداوليّ على تحقيقها و تبنيها، لذا فإنّ قضيّة التّقديم والتّأخير من القضايا المهمّة؛ كونها ارتبطت بمقصديّة المتكلّم والغرض الّذي يريد أن يوصله للمتلقّي أو السّامع، ومن ثَمّ فأنت سوف تنحرف عن التّركيب المألوف المعروف في النّمط الجمليّ بغية غرض معيّن؛ كأن تقدّم الخبر عن المبتدأ؛ فهو انحراف أو تحويل نحويّ وفي الوقت نفسِه له مقصدٌ من ورائه يريد المتكلّم أن يصل إليه؛ ولا غروَ في ذلك فهذا هو المبتغى الّذي تسعى التّداوليّة لتحقيقه؛ لأنّها وببساطة تهدف على الاستعمال؛ فالمقاصد هي مركزُ التّفريق بين معنى ومعنى، من المعنى الّذي يقصده المتكلّم حتّى يصل إلى السّامع بأحسنَ جودة، وبأعلى مقام؛ لذا راح علماء التّداوليّة يقمّشون"عن الطّريق الّتي يبحث عنها المرسل لنقل مقاصده على المرسل إليه، وذلك بكل| الوسائل التّعبيريّة والغرضيّة"[10].

أوّلا: تعريف القصديّة: من الباحثين الذين عرّفوا القصديّة نجد"سيرل" حيث يقول:" القصديّة هي تلك الخاصيّة للكثير من الحالات والحوادث العقليّة الّتي تتّجه عن طريقها إلى الأشياء وسير الأحوال في العالم أو تدور حولها أو تتعلّق بها"[11]. أي أنّ القصديّة تتعلّق بما يحيط بالمرء من الأشياء وما يقوم به المرء في أعماله اليوميّة شريطة أن تكون القصديّة على نيّة، فإذا كان المتكلّم بصدد الكلام لابدّ أن يكون واعيا بما يقول وله غرض من كلامه، وإلا عدّ ضربا من الهذرمة والتّشدّق.

ثانيا:قصديّة التّقديم والتّأخير: يعدّ التّقديم والتّأخير آليّة من آليّات التّواصل بين المتكلّم والسّامع؛ فكلّما فهم السّامع للقصد المنشود من لدن المتكلّم وسهولته سيرد به حينئذ إلى مرتبة الفصاحة؛ فأنت إذا قدّمت فقد راعيت حينها اعتبارات للسّامع؛ لأنّ السّامع قد يطلب منك ذلك لتحقيق غاية تداوليّة مقصودة منه.وهنا أشير إلى أنّ المتكلّم لا بدّ أن يراعي قصد السّامع، كما أنّه يجب مراعاة قدراته؛ حتّى يستطيع فهمه؛ لذا في بعض الأحيان نسمع من" السّامع" عبارة (ماذا تقصد من كلامك؟) فهذا يدلّ على أنّه ما فَقِه مقصد المتكلّم؛ وربما هذا راجع لجهل السّامع بقواعد وضوابط اللّغة؛ ولا أدلّ على ذلك إلاّ ما أورده ابن هشام الأنصاريّ حين قال:" وإذا قلت:(لا تأكلِ السّمك وتشربِ اللّبن) بجزم الفعلين كنت تنهي السّامع عن أكل السّمك وشرب اللّبن في وقت واحد، أمّا إن قلت:(لا تأكلِ السّمك وتشربَ اللّبن) بجزم الأوّل ونصب الثّاني؛ فإنّك حينئذ تعبّر عن معنى آخرَ، فأنت لا تنهاه عن أكل السّمك، ولا عن شرب اللّبن؛ ولكن تنهاه* عن الجمع بين العمليتيّن في وقت واحد. وإذا

قلت:(لا تأكلِ السّمك وتشربُ اللّبن) بجزم الأوّل ورفع الثّاني؛ فإنّك تنهاه عن أكل السّمك، وتجيز له شرب اللّبن) "[12].

ومدار المثال الّذي ضربه لنا ابن هشام دليل على المتكلّم لا بد أن يختار آليات يتواصل بها مع السّامع؛ وحتّى يستطيع أن يتجاوب معه، كما أنّنا قد نجد السّامع أفصح من المتكلّم، ومن ثمّ وهنا سيلجأ إلى تأويلات لغوية؛ لأنّه لم يعتدها في خطاباته.

أضف إلى أنّا نفينا السّهو والتّمادي في العمل، وعليه فمقصديّة التّقديم والتّأخير ههنا مُفاده الإنفراد بذلكم الفعل وهو السّعي لإثراء هذا البحث ومن العلماء الّذين تنبّهوا لتداوليّة التّقديم والتّأخير من خلال مقصد المتكلّم السّكاكيّ حين قال:"يجب أن يكون السّامع مع وجود سعي في حاجته، وقد وقع خطأ منه في موجدة أو تفصيله فتقصد إزالة الخطأ؛ بل إذا قلته ابتداءً مفيدا أنّ وجود السّعي في حاجته منك غير منسوب بتجوّز أو سهو أو نسيان"[13].

ومن البلاغيّين الّذين أشاروا إلى تداوليّة التّقديم والتّأخير بمقصد المتكلّم ابن الأثير في كتابه المشهور"المثل السّائر"حيث تطرّق إلى مقصديّة التّقديم والتّأخير، وهو يتحدّث عن تداوليّة" تأخير الظّرف وتقديمه في النّفي" حيث يقول:" وأمّا الثّانيّ وهو تأخير الظّرف وتقديمه في النّفي.

ولعلّ الأمر الّذي أشار إليه "ابن الأثير" مهمّ جدا في التّحليل التّداوليّ، وهو أن تفهم سامعك ممّا يقوى على فهمه؛ فأنت إذا انحرفت عن الوظيفة الإبلاغيّة، فلا مردّ لك من المقصود الّذي تنشد أن تصل إليه؛ أضف إلى أنّك ستتعب سامعك في فهم القصد، فكلّما كان الكلام محددا وله غرض محدّد صادر من تكلّم محدّد، كلما كان الكلام أنفع وأنجع للسّامع، ومن ثَمّ تحقيق الغرض سيكون بلا ريب محدّدا؛ وهذا هو مفاد التّداوليّة مراعاة قصد المتكلّم والسّامع؛ ولعلّ ما يدل على أهميّة القصد في التّحليل التّداوليّ أنّها ترجمت على شتّى من المصطلحات ومن بينها "المقصديّة.

والجدير بالذّكر ممّا سبق أنّ مقصديّة التّقديم والتّأخير المنوط بالتّحليل التّداوليّ وهو التّبليغ ومراعاة قدرة المتكلّم إبّان العمليّة التّواصليّة يتقاطع مع مقصديّة وغرض التّقديم والتّأخير الّذي قمّش فيه البلاغيّون القدامى؛ فالتّقديم الّذي لا يُؤتي أكله وثُمره لا فائدة ترتضى منه؛ إذ" المقصود من الكلام إنّما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى؛ فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به"[14]

كما يؤدّي كذلك التّقديم والتّأخير وظائف تداوليّة تناسب ومقاصدها؛ كقولي مثلا:"ما جاءني طالب بل أستاذ" فالظّاهر هو تقديم المفعول به على الفاعل "زيد" كما أنّ الفعل سُبق

بنفي، وهنا تكمن تداوليّة هذا التّقديم مع مراعاة القصد من المتكلّم؛ فهو يقصد أنّه ينفي مجيء الطّالب ويثبت مجيء الأستاذ فمقصديّة التّقديم ههنا مع النّفي لها وظيفتها التّداوليّة وهي التّقرير و التّحقيق وتجريد العناية بالكلام على ما بعده أهمّ عند المتكلّم.

ومن بداهة نحارير البلاغة تفطّنوا إلى أن يُفرِقوا الوظيفة التّداوليّة للتّقديم والتّأخير وهي "الاختصاص/ التّخصيص" فرأوا أنّ هناك تخصيصًا بالإثبات، وتخصيصًا بالثّبوت؛ فتخصيص الإثبات أن تُثبت الحكم الواقع في التّقديم والتّأخير، أمّا تخصيص الثّبوت؛ أيْ صفة ثابتة لا تنفكّ عن معنى الجملة.ومن هذا يقول الشّريف الجرجانيّ:"...وأقول المراد تخصيص الإثبات لا تخصيص الثّبوت"[15] ثم عرج الشريف الجرجاني يبيّن تداوليّة هذا النّوع من التّخصيص، وما يحمله من مقاصد تداوليّة غير محبوكة في تخصيص الثّبوت إذ يقول:" لأنّ التخصيص بالذّكر حاصل بلا تفاوت، قدّم المسند إليه أو أخّر وغاية ما يقال في توجيهه: أنّ الضّمير لو كان مؤخّرا لاحتمل خَفُوف أن يكون مسندا إلى غيرهم؛ فإذا ذُكر الضّمير تخصّص الإثبات بهم بعد هذا التّوهّم. ولمّا قدّم تخصيص الإثبات به مجرّدا عن ذلك الاحتمال؛ فكان تخصيص الإثبات قد تقوّى بالتّقديم وازداد به"[16].

كما الْتمس العلماء مقاصد تداوليّة أخرى للتّقديم والتّأخير، وهي لسيت بعيدةً من التّخصيص وهو "الحصر" كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[هود،الآية ٩١] فتقديم الجار والمجرور [علينا] له أهمّية عند المتكلّم، بَلْه قصدَ تقرير الصّواب وردّ خطئه، وقد بيّن الشّريف الجرجانيّ الفارق بين قصديّة التّخصيص والحصر بقوله:" وذلك لأنّ التّقديم إنّما اقتضى الحصر، بناءً على ما ذكر من أنّ التّقديم يدلّ على أنّ المخاطب قد أصاب الحكم، وأخطأ في قيد من قيوده، فصار ذلك القيد أهمّ عند المتكلّم فقدّمه في الذّكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطئه"[17].

ممّا نخلص إليه في هذا الجزء أنّ الجملة بنوعيها مَهْما أضَفْت إليها في بنيتها السّطحيّة ينجلي مقصدها في البنية العميقة؛ فتداوليّة التّقديم والتّأخير تتعدّد مقاصده بتعدّد نيّة المتكلّم للقصد والغرض الّذي يريد وروده السّامع، والإبانة عمّا في نفسه؛ فإذا تحققّ هذا؛ تحقّق التّفاعل التّخاطبيّ بين الطّرفين.ومن هنا يتقاطع مَحور الاشتراك بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ في ظاهرة التّقديم والتّأخير من حيث الهدفُ وهو أنّ البلاغة راعت"الغرض والقصد والنيّة" بالنّسبة للمتكلّم لإفهام السّامع والتّداوليّة راعت القصديّة؛ لكي يتمّ التّفاعل بين الطرفين المتلقّي والمتكلّم.

2.2.التّقديم والتّأخير والاستلزام الحواريّ/التّخاطبيّ: انطلق غرايس لتعريف ظاهرة الاستلزام الحواريّ من أنّ اللّغة تدلّ في أغلبها على معان صريحة وأخرى ضمنيّة، تتحدّد دَلالتها داخل السّياق الّذي وردت فيه. هذه الظّاهرة سمّاها: الاستلزام الحواريّ[18] أو نظريّة التّخاطب.

من هذا المنطلق عرّف غرايس الاستلزام الحواريّ بقوله:"عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل: إنّه شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصفة حرفيّة"[19]. والملحوظ من هذا التّعريف أنّ المتكلّم في عمليّة التّخاطب قد يستلزم ويقتضي منه إتّباع نمط معيّن في كلامه حتّى يستطيع أن يفهم سامعه ويفيده؛ كأن يلجأ مثلا إلى التّقديم والتأخير في سياق معيّن؛ ذلك لأنّ المقام يقتضي منه ذلك، وبذلك تتحقّق الوظيفة التّداوليّة، ويتمّ التّواصل بين الطّرفين دون عوج وميَل.

ولقد كانت نقطة بدء غرايس من "أنّ النّاس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون؛ فجعل كل همّه إيضاح الاختلاف بين"ما يقال وما يقصد" [20]. ومدار كلام غرايس أنّه يركز على طرفي التّخاطب وهما(المتكلّم والسّامع)؛ أي ما يقوله وما يقصده من مآرب وأغراض. ومادام أنّ المتكلّم عنده مقصدٌ يريد أن يصل إليه؛ كان عليه لزاما أن ينتهج نمطا معيّنا في تخاطبه. فلا يمكن أن نتصوّر خطابا دون وجود عنصرين مهمّين؛" لذا لا يمكن أن ندّعيَ فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به خاصّة عنصر المتكلّم والمخاطَب"[21]. والأمر نفسه صرّح به أحمد العلويّ، وهو يبيّن أهميّة المخاطب في العمليّة التّخاطبيّة؛ حيث يقول:" الكلّ يعلم أنّ الخطاب يفترض وجود مخاطب قرب المخاطب وانتباه المخاطب، وهي كلّها شروط مكانيّة زمانيّة شخصيّة يجب أن تتوافر حتّى يمكن للمواضعات المسيطرة أن تعمل"[22]. ولمّا كانت للمتكلّم والمخاطَب أهميّة بالغة في إنجاح العمليّة التواصلية وتحديد الوظائف التّداولية القائمة بينهما إبان التّواصل وما يستلزم منهما راح غرايس يقسّم الاستلزام إلى قسمين اثنين: استلزام عرفيّ واستلزام حواري/ تخاطبيّ.

أولا: أقسـام الاستلـزام:

القسمِ الأوّلِ: الاستلزام العرفيّ: وهو ما تعارفت عليه جماعة معيّنة من دَلالات للألفاظ والعبارات؛ بحيث لا تخالف الوضع والسّياقات الّتي وضعت لها؛ كأن تستلزم الابتداء بالنّكرة إذا سبقت بالمسوّغات في العرف النّحويّ؛ فجعلوه حينئذ حكما قائما لا ينفكّ عن

تراتب الجملة الاسميّة؛ بحيث إذا خالفتها خالفت القاعدة، ومن ثمّ خالفت حتّى الاستعمال السّياقيّ؛ لأنّك ستزيغ إلى معنى آخرَ لا يبتغيه المقام.

وهنا أشير –من باب التّوضيح والتّلميح– بأنّ هذا النّوع من "الاستلزام أو الاقتضاء" معروف عند علماء النّحو والأصوليين خاصّة؛ كأن يتعارف علماء الأصول على تسمية القرآن"بالكتاب" فأنت إنْ قرأت كتابا أصوليّا ووجدت لفظة "الكتاب" فهي تقتضي القرآن الكريم. أو كما يقتضي العرف النّحويّ في أنّ الفعل المضارع يعرف بأحد حروف (أنيت).

وأعود وأقول:إنّ هذا النّوع يرد في مبحث التّقديم والتّأخير؛ بحيث إذا سمعه سامع ووعاه حاذق لا يستطيع أن يؤوّل فيه؛ لأنّ تقديمه معروف عرفيّا وحتّى ثقافيّا

القسمِ الثّانيّ: الاستلزام الحواريّ/ التّخاطبيّ: وهو جليٌّ بيّنٌ من خلال اسمه؛ أيْ ما يستدعيه السّياق؛ ومن بعد ذلك يجوز لي أن أخرق قاعدةً معيّنةً تفرضها الظّروف المحيطة بعمليّة التّواصل بين المتكلّم والمتلقّي؛ وتدخل ههنا آليّة التّقديم والتّأخير؛ وهي آليّة يفرضها سياق محدّد، وله غرض بلاغيّ ومقصد تداوليّ. ومن هذا القسم استطاع غرايس أن يستنبط مبدأ سمّاه: "مبدأ التعاونَ".

3.2. استلزاميّة تخاطبيّة التّقديم والتّأخير: سأحاول بيان استلزامية التّقديم والتّأخير من خلال مبدأ التّعاون الّذي رسمه غرايس والّذي يقوم على عنصرين أساسين في الحلقة التّخاطبيّة [المتكلّم والسّامع]، وهو مبدأٌ حواريٌّ عام يَشْمَل أربعة مبادئَ فرعيّةٍ هي:[23]

أ.مبدأ الكمّ: حيث يقول: اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه؛ وهذا المبدأ نلمحه في ظاهرة التّقديم والتّأخير، وبخاصّة في القرآن الكريم؛ حيث يعمد فيه إلى الإيجاز بالتّقديم والتّأخير، ويكون له بعدئذ وظيفة تداوليّة تستلزم التّخصيص والحصر؛ كأن تقدّم شبه الجملة من الظّرف كقوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق، الآية٤]. فمن خلال الآية نجد أنّ الظّرف[عندنا] تقدّم على المسند إليه[كتاب] وهو مبتدأ في الأصل وحقّ له التّقديم وقد تأخّر؛ فهذا التّقديم له وظيفة تداوليّة وهو استلزام حصر حفظ القرآن الكريم لله عزّ وجلّ دون غيره؛ لأنّ هذا التّقديم مرتبط بعلم الله؛ فهما كلمتان موجزتان في اللّفظ عميقتان في الدّلالة؛ دون زيادة أو نقصان. فالاستلزام الحواريّ يستدعي هذا التّقديم، أضف أنّ الاستلزام النّحويّ –إن صحّ القول– يستدعي ذلك؛ لأنّا نعرف مليّا بأنّه لا يجوز الابتداء بالنّكرة ما لم يفد، وإفادته لا بدّ أن تكون موصوفة، وها هو الشّرط

المستلزم قد تحقّق في الآية؛ فتحقّق الاستلزام الحواريّ مع الاستلزام التّركيبيّ الّذي يوصل للمعنى المنشود.

ب.مبدأ المناسبة:أي: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع، وهنا أشير إلى تداوليّة التّقديم والتّأخير؛ حيث يستلزم السّياق نوعا معيّنا من التّقديم والتّأخير، إذ إنّك لو قدّمت في غير موضع وأخّرت في غير موضع، فسوف تخلّ بالمعنى، والقصد المنشود، والمتتبّع القرآن الكريم يجد هذه الاستلزاميّة في مناسبة التّقديم والتّأخير؛ ليس في الجملة فقط؛ بل حتّى في المفردة؛ كتقديم [الغفور] على [الرّحيم] في القرآن الكريم عدا مرّة واحدة في سورة (سبأ) فقد تقدّم [الرّحيم على الغفور] فهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على أنّ هذا التّقديم حسن وجميل يستلزمه سياق معيّن؛ بحيث لا يتناقض بما قبله، ومن الّذين تنبّهوا لهذه الخاصّيّة المسبوكة، واللّمحة المكنونة، واللّمسة المسكوكة ابن القيّم في "بدائع الفوائد" حيث يقول:" أما تقديم (الرحيم) على (الغفور) في موضع واحد وهو أوّل[سبأ] ففيه معنى غير ما ذكره يظهر لمن تأمّل سياق أوصافه العلى، وأسمائه الحسنى في أوّل السورة سبأ: و﴿هُوَالرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴾[سبأ، الآية٢] فإنّه ابتدأ سبحانه السّورة بحمده الّذي هو أعمّ المعارف وأوسع العلوم وهو متضمّن لجميع صفات كماله ونعوت جلاله مستلزم له ، كما هو متضمّن لحكمته في جميع أفعاله وأوامره؛ فهو المحمود على كلّ حالة، وعلى كلّ ما خلقه ثمّ عقب هذا الحمد بملكه الواسع المديد فقال: ﴿ وَهُوَالْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [سبأ، الآية ١] ثمّ عقّبه بأنّ هذا الحمد ثابت له في الآخرة غير منقطع أبدا فإنّه حمد يستحقّه لذاته وكمال أوصافه"[24] والظّاهر من قول ابن الجوزيّة أن المناسبة تستلزم هذا التقديم وإن كان مرة واحدة كون المناسبة القرآنية تستدعي؛ ومن ثمّ فمبدأ المناسبة من خلال الوظيفة التداولية للتقديم ظاهرة جليّة في طبيعة أي لغة؛ وبخاصة لغة القرآن الكريم؛ فحيثما استلزم التركيب لتداولية المعنى كان المعنى تامّا والفائدة عامّة؛ فأنت لو قدّمت[الغفور]على[الرّحيم] لكان معنى غير ذلكم المعنى "لأنّ الملك بلا حمد يستلزم نقصا، والحمد بلا ملك يستلزم عجزا، والحمد مع الملك غاية الكمال"[25].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ استلزاميّة التّقديم والتّأخير تدلّ على وظيفة تداوليّة وهي الاهتمام بالمفضول؛ لأنّ ذلك يناسبه، ويتناسب مع معنى الكلام؛ وقد أشار إليه الرّاسخون في هذا الفنّ يقول ابن الأثير:" لأنّك إن قدّمت الأفضل؛ فهو في موضعه من التّقديم، وإن قدّمت المفضول فلأنّ مطلع الكلام يناسبه"[26]. ومدار كلام ابن الأثير؛ أي أنّك تقدّم بقدر ما يقتضيه السّياق، وترجى من خلاله الفائدة؛ لذا استعمل(إنْ) ولم يستعمل(إذا) أي للتوقّع وغير

محتمل؛ لأنّ المناسبة هي الّتي تجبر المتكلّم أن يسلك واديا من أودية فنون الكلام؛ بحيث يفهم السّامع المقصد من ذلك.

ج.مبدأ الطّريقة: أي كن واضحا ومحددا؛ فتجنّب الغموض، وتجنّب اللّبس وأوجز، ورتّب كلامك ومدار كلام غرايس في هذا المبدأ، هو إفهام السّامع بعبارات موجزة ومعاني جليلة وألفاظ فصيحة.ومن ثَمَّ فهذا المبدأ يقوم على ربط حلقة التّواصل ما بين المتكلّم والسّامع؛ لأنّك إذا لم تلتزم بهذه الصّفات: الوضوح وتجنّب الغموض واللّبس وعدم ترتيب كلامك بحسب ما يستلزمه التّخاطب؛ فقد خرجت حينها عن مستوى الفهم والإفهام.

والمتمعّن لهذه الخواص المعنويّة الّتي استلزمها غرايس في حلقة التّخاطب بين المتكلّم والسّامع لهي قرينة ومتقاطعة مع شروط الفصاحة المعهودة في التّراث البلاغيّ. ومن بعد ذلك فكلاهما يسعيان إلى تتبّع قواعد وضوابط يفهم منها الكلام السّليم من الكلام ما هو دون ذلك، ويدركه كلٌّ من المتكلّم والمخاطَب. وهنا تبرز تداوليّة التّقديم والتّأخير، ووظيفته الاستلزاميّة؛ فنحن في بعض المناسبات نستند إلى استلزامية التّقديم والتّأخير دونما أيّ شعور؛ كقولنا مثلا:"السّلامُ عليكم" ثم يجيب المخاطَب:"وعليكم السّلامُ"؛ فنلحظ من خلال الجملتين تقديما وتأخيرا؛ ففي الأولى تقدّم المبتدأ [السلام] وتأخّر الخبر الواقع شبه جملة من جار ومجرور[عليكم] وفي الثّانية تقدّم الخبر الواقع شبه جملة من جار ومجرور[عليكم] وتأخّر المبتدأ [السّلامُ] وقد ضربنا هذا المثال؛ لأنّه متداول في كلام العاديّ وفي حياتنا اليوميّة؛ لكن دونما أن نستقرئ سببه، ونعرف علّته.

أمّا قضيّة التّرتيب في الكلام الّتي أشار إليها غرايس، فهي واضحة في ظاهرة التّقديم والتّأخير لما لها من أهميّة بالغة في الواقع التّداوليّ؛ كأن يقدّم المتكلّم ذاته من باب الوظيفة التّداوليّة الّتي تفيد التّخصيص؛ وقد أشار سيبويه لهذا حين قال:" وإنّما كان المخاطِب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب على المتكلّم الذي هو أقرب على الغائب، فكما كان المتكلّم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطَب، كان المخاطب هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب"[27].

3.التّقديم والتّأخير في نظريّة التّضمين التّخاطبيّ: قلنا: إنّ نظريّة التّضمين التّخاطبي تسعى إلى التّحكّم في عمليّة الاتّصال بين المتكلّم والسّامع؛ مع احترام قواعد التّخاطب؛ أضف أنّنا أشرنا إلى التّضمين التخاطبي المجازيّ؛ هذا النّوع الّذي يخرج على النّمطية المألوفة في التّركيب، وهذا الخروج لا يرد عبثا، وإنّما بغية إيصال رسالة مفهومة

بين طرفي حلقة التّخاطب؛ بحيث إذا استعمل المتكلّم هذا النّمط من التّركيب والقواعد فَهِمَه السّامع.

ومن الآليّات الّتي يستند إليها المتكلّم حين كلامه آليّة" التّقديم والتّأخير" وهي نمط تركيبيّ يزيغ عن التّركيب المعروف في نمطيّة الجملة العربيّة؛ ومن بعد ذلك يأخذ هذا النّمط وظيفة تداوليّة، فقد أشار غرايس إلى أنّ من شروط التّضمين التّخاطبيّ أن يكون المتكلّم على وعي كافٍ من مقصود خطابه؛ وهذا الشّرط وقع تحقيقه في آلية التّقديم والتّأخير؛ وذلك من الأغراض التّداوليّة الّتي يحقّقها فأنا عندما أقول مثلا:[احفظ الشّعر يا هذا] ليس كقولي:[يا هذا احفظ الشّعر] فالتّقديم والتّأخير الواقع في الجملة مختلف بين الأولى والثّانية؛ فالمتكلّم على دراية بما يقول والسّامع لابدّ أن يكون كذلك؛ لأنّ السّياق الّذي وقع فيهما الخطاب بيّنٌ واضحٌ؛ فالأولى المقصد منها هو"الأمر بحفظ الشّعر وفي الوقت نفسه أمر فيه نوع من الازدراء في طلب الفعل؛ وكأنّني طلبت منه هذا الفعل مرارا فأبت نفسه بدليل أننا بدأنا بالفعل الّذي يدلّ على التّجدد في وقوع الفعل، عكس وتداوليّة التقديم والتأخير في الجملة الثّانية؛ فالمتكلّم قد بدأ بِنِداء بعده اسم إشارة؛ ومن ثَمَّ فالجملة فالتّقديم أدى وظيفة تداوليّة جديدة وهي لفت الانتباه بالنّسبة للسّامع بأن يحفظ الشعّر، أضف أنّ الجملة في سياق ندائها لم تكن في اسم عَلم وإنّما اسم إشارة [هذا] فدلّ على أنّ المتكلّم قد أخذ به الكَلُّ بنصح هذا الشّخص؛ فلم يَسْطِع ذكر حتّى اسمه.

ولكن من العجب العجاب أنّ تداوليّة التّقديم والتّأخير في نظريّة التّضمين التّخاطبيّ تعطيك نفسا عميقا وشعورا متدفّقا في العاطفة؛ لأنّها تراعي مقام السّامع، وهو يدري بهذه الرّفعة، وخير ما نستدلّ به قول الفرزدق حين رأى زين العابدين وهو قادم من الحجّ وسأل سائل من هذا؟ فقال أبياتا "تدل على رفعة هذا الرجل ومكانة شرفه وعلو نسبه وما دلّ على ذلك إلا [اسم الإشارة] التي سبك بها قصيدته:

هذا الّذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحلّ والحرمُ

هذا ابن خير عباد الله كلّـهم هذا التّقيّ النّقيّ الطّاهر العلمُ

إنّ هذه لهي براعة التّقديم؛ لأنّ المتكلّم على وعيٍ كافٍ بقيمة هذا الرّجل وبنسبه، فراح هذا التّقديم يؤدّي وظيفته التّداوليّة وهي الاهتمام بالسّامع، كما أنها تبيّن شعور المتكلّم وهو الفرزدق، وما وصفه به. وما زاده رفعة إلاّ تلك الأخبار الّتي تتوالى بعد اسم الإشارة[التقيّ، النّقيّ، الطّاهر، العلم]، فالشّاعر راح يضمّن حتى الجمادات في معرفة هذا الرّجل العظيمِ عظيمِ الصفات في قوله:" البيتُ تعرفُه" فالخبر وقع جملة فعلية؛ حيث تقدّم فيها [المبتدأ=

البيت] وتأخّر [الخبر= يعرفه وقع جملة فعليّة] ممّا يدلّ على أنّ هذا المعرفة مستمرّة ومتجدّدة وليست حينيّة عارضة.

وممّا تقاطعت فيه نظريّة التّضمين التّخاطبيّ وتداوليّة التّقديم والتّأخير ما قد رسمه غرايس في "دلالة المقول" حيث رأى بأنّ هذا النوع من الخطاب يتضمّنه موجود خارج الذّهن؛ ومن بعد ذلك فهي نسبة خارجيّة، وهذا النّوع من التّضمين قد تضمّنه التّقديم في بعض صوره كتقديم المفعول به لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت، الآية١٧] فأنت إذا نظرت إلى هذه الآية ستجد أن المفعول به تقدم وهو [ثمود] والفعل تأخر وهو[هَدى] فيسأل السّائل ما علاقة التّقديم والتّأخير بالتّضمين التّخاطبيّ؟ فنقول: نحن لا نستطيع أن نفهم الوظيفة التّداوليّة لهذا التّقديم إلاّ إذا عرفنا ما تعلّق بقوم ثمود؛ لأنّ تقديم المفعول[ثمود] ليس لوظيفة تداوليّة اختصاصية، بأن الله قد هدى قوم ثمود دون غيرهم؛ بل المراد شيء آخر، هو إثبات أصل الهداية، ثمّ الإخبار عن سوء صنيعهم، وما فعلوه من معصية، كما أنّهم ما أحبّوا الهدى بل العمى، فأتاهم الله من عذابه بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ فصلت:[الآية ١٧]. غير أنّك لو تدبّرت مواضعَ أخرى في هذا النّوعِ من التّقديم ستجد تضمينا تخاطبيّا آخرَ يتناسب مع السّياق الّذي وردت فيه لقوله تعالى: ﴿إِيَايَ فَاعْبُدُونِ﴾ العنكبوت: [الآية٥٦] فالتّقديم الوارد هنا هو المفعول به[إيّاي] وهو ضمير منفصل وتأخّر الفعل[فأعبدون] وهي ليست كسابقتها؛ فالمولى عزّ وجل يخاطب عباده المؤمنين؛ فربّ العزّة أضافهم لنفسه وهي إضافة تشريف؛ "أي إن ضاق بكم موضع فإياي فاعبدون"[28].

ونجد الزّمخشريّ في الكشّاف يُجْلِي قناع المعنى عن"الفاء" في قوله" فاعبدون" ويبيّن دلالة هذا التّقديم؛ حيث يقول:"والتقدير :فإياي فاعبدوا: فاعبدون، فإن قلت: ما معنى الفاء في (فاعبدون) وتقديم المفعول؟ قلت: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأنّ المعنى: إنّ أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة لي أرض فأخلصوها لي في غيرها، ثمّ حذف الشّرط وعوّض من حذفه المفعول، مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص"[29].

وممّا نلحظه من قول الزّمخشريّ إنّ هذا التّقديم والتّأخير يتضمّن قاعدة نحويّة تتناسب مع السّياق الّذي وردت؛ فالوظيفة التّداوليّة لهذا التّقديم تناسبت مع تركيب الجملة وهو الشّرط، كما أنّها أدّت وظيفة تداوليّة جديدة وهي"الإخلاص" فالفاء تفيد" الإخلاص" على قول الزّمخشريّ؛ وذلك بإخلاص العبادة لله الواحد الأحد؛ فانتقل معنى الحرف إلى وظيفة تداوليّة

جديدة تعلّق بتقديم المفعول في الجملة الفعليّة، وهذا هو"التّضمين التّخاطبيّ العرفيّ" الذي نادى به غرايس؛ كونه متعلّقاً بالقواعد النّحويّة ويدرك بالكفاية اللّغويّة، أضف أنّك لا بدّ أن تُعْمِل عقلك في ذلك؛ وإلاّ فإنّك لا تستطيع أن تصل إلى المعاني المقصودة. وهذا ليس بعزيز على غرايس وحدَه؛ فقد أشار إليه السّيد الشّريف الجرجانيّ؛ حيث رأى بأنّ هذا النّوع من التّراكيب لابدّ أن تستند إلى التأمّل إذ يقول:"يعرف بالتّأمل؛ وذلك لأنّ الكلام في أحوال متعلّقات الفعل: مِن ذكرِها وحذفِها وتقديمِها لا في أحوال الفعل، وأيضا كلّ واحد من الفاعل والمفعول، قيدٌ للفعل دون العكس"[30]. فالملحوظ من قول الشّريف الجرجانيّ أنّ التقديم من متعلّقات الفعل المهمّة الّتي تستدعي من المتكلّم التّأمّل وليس مجرد كلام استعمله حيثما شئت وكيفما أردت.

ولعلّ الشّيء يريد أن يرد إليه غرايس من خلال نظريّة، وهو مراعاة مقام كلّ من المتكلّم والسّامع وهنا يشترط أن يكون العقل حاضرًا من كلا الطّرفين؛ لأنّ التّقديم والتّأخير يلزمك ذلك وإلاّ فسوف يدخل اللّبس في التّقديم وتصبح لا فائدة تُرتَضى منه، وأضرب مثالا مهمًّا"ضرب عيسى موسى" ففي هذا المثال لا أستطيع أن أعرف الفاعل من المفعول؛ فقد قال النّحاة: إنّ في الجملة التباس بين الفاعل والمفعول؛ لأنّ الحركة غير بيّنة، ومن بعد ذلك نأخذ بالأولى في الرّتبة.

لكن نحن نقول:إذا كان المتكلّم يعرف"عيسى" ويعرف "موسى" بذاته أثناء عمليّة التّخاطب فقد ذهب الإشكال حينئذ، ونأخذ ما هو قارٌّ في ذهن كلٍّ من المتكلّم والسّامع وكفى. فيصبح بعدئذ المتكلّم يعرف[الضّارب من المضروب] والأمر نفسه للسّامع.وهذه هي"النيّة"الّتي قصدها عبد القاهر الجرجانيّ.

ولذلك فإنّ تداوليّة التّقديم والتّأخير تلزمك في بعض الأحيان أن تكون مع متكلّم بليغ، وإلاّ فكيف يفهم السّامع مقصدك، وإمّا أنّ المتكلّم ليس ببليغ؛ لأنّ الّذي يخاطبه ليس في مرتبة البلاغة، وفي هذا يقول السّكاكيّ:" إنّ المتكلّم إذا لم يكن بليغًا، لا يلتفت إلى ما يفهم من كلامه؛ لأنّه غير مقصود له"[31].

وقد أشار غرايس إلى هذا النّوع من التّواصل في العمليّ التّخاطبيّة؛ حيث سمّاه "مبدأ التّعاون" ويقوم على الحوار المفيد من مرتبتين متناسبتين في البلاغة؛ وأشير ههنا إلى قصّة عجيبة ذكرها الإبشيهي في كتابه"المستطرف"؛ إذ روى قصّة امرأة بليغة تكلّمت بالقرآن الكريم أربعين عامًا؛ حيث التقى بها عبد الله بن المبارك، فدار بينها كلام عظيم؛ فكلما سألها عن

مسألة إلاّ وأجابته بالقرآن الكريم فمن بين الأسئلة قال لها:" ألكِ زوجٌ؟ قالت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾[المائدة، الآية١٠١] فسكت"[32] فسكوتُ عبدُ الله بنُ المبارك عجيب من لا يقرأ هذه القصّة؛ فقد سألها بتقديم شبه الجملة والواقعة خبرًا [لك] وأخر المبتدأ [زوج] وما قال لها[هل] بل [أ] الّتي تفيد التّصوّر؛ لأنّه قد سألها مسبقا وعلم وأيقن فصاحتها وقوّة بيانها؛ فلما خوّلته الجواب فَهم فحوى الجواب؛ فسبحان الله إذا كانت المرأة فصيحة فعبد الله أفصح؛ وذلك كيف فهم مقصدها لو لم يكن محيطا بكتاب الله.

خاتمة: تضمّن هذا المقالُ" التّقديم والتّأخير بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ" هذا المبحث العظيم الّذي ارتبطت فيه نُقاط مشتركة ما بين التّراث والحداثة؛ أي الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ؛ وذلك كون أنّ البلاغة تركّز على قضايا مهمّة ورئيسة كالمقام ومراعاة ظروف المتكلّم، والأمر نفسه بادٍ في قضايا التّحليل التّداوليّ؛ لأنّ البغية الأساس تكمن في عنصري التّفاعل التّخاطبيّ وهما المتكلّم والسّامع.

من خلال هذا توصلّنا إلى النّتائج الآتية:

- ظاهرة التّقديم والتّأخير ظاهرة بلاغيّة مفادها تحقيق أغراض بلاغيّة يسعى إليها كلّ من المتكلّم والسّامع؛
- التقديم والتأخير من الآليات البلاغيّة التي تنصب حول مراعاة مقام الحال ومقاصد المتكلّم؛
- ظاهرة التّقديم والتّأخير ظاهرة بلاغيّة نحويّة تخضع لمتطلّبات النظم؛ فالنّظم الجليل يلزمك أن تتبّع في كلامك تقديم جملة وتأخيرها؛
- عولجت ظاهرة التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ بغية إفادة السّامع، ومراعاة مقاصد المتكلّم؛
- التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ ارتبط ارتباطا وثيقا بالنّظم؛ لأنّه أخرج التّركيب من بنيته السّطحيّة لبنيته العميقة التي تدلّ على مكنونها المعنويّ وما تحمله من سرائر إعجازيّة؛
- التّقديم والتّأخير نمط من أنماط الإنجازات الفعلية لعملية التّخاطب؛
- يؤدّي وظائف تداوليّة مختلفة كالاهتمام والتّشويق و الاختصاص؛
- الوظيفة التّداوليّة للتّقديم والتّأخير هي بيان مقصد المتكلّم؛ فإذا غاب المقصد من التّقديم والتأخير فلا جدوى ترتضى من وظيفته التّداوليّة؛

– يدخل التقديم والتأخير في نظرية الاستلزام الحواريّ؛ أي ما يستلزمه المقام عند لجوء المتكلّم إلى التقديم والتّأخير ؛ فإذا زاغ عن هذا النّمط؛ فكلامه ضرب من الهذرمة؛

– التّقديم والتّأخير آلية من آليات التّحليل التّداوليّ الّذي يلج ضمن نظريّة المقاصد؛ أي ما من متكلم إلا وله مقصد يريد أن يرد إليه؛ وهذا تقاطع مع الدّرس البلاغيّ القديم في المقولة المشهورة: " لكلّ مقام مقالٌ ".

– تختلف الوظائف التّداوليّة للتّقديم والتّأخير بِحَسب المقام والسّياق الذي ورد فيه؛

– التقديم في التّحليل التّداوليّ يُراعى مكتسبات السّامع، فالمتكلّم ليس همّه أن يتكلّم، وإنّما الكلام بغية الإفادة مع الإجادة، وهذا ما ركّز عليه سيرل؛ لمّا تكلّم على الأفعال الكلاميّة؛

– نَلْمَس من خلال ظاهرة التّقديم والتّأخير نُقاط التّقاطع بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ؛ فالدّرس البلاغيّ ينطلق من غرض التّقديم والتّأخير للمتكلّم، والتّحليل التّداوليّ ينطلق من المقصديّة للتّقديم والتّأخير للمتكلّم.

المصادر والمراجع

[1] – أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها، 1986، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ج 2، ص325

[2] – أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، م1، ص1785 .

[3] - هناء محمود شهاب، أثر التّرجمة في أسلوب التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم (اللّغة الإنجليزيّة أنموذجا)،العدد 02، 2010، مجلة التربية والعلم، م17، ص143 .

[4] - بدر الدّين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التّراث ج3، ص233 .

[5] – هناء محمود شهاب، أثر التّرجمة في أسلوب التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم(اللغة الإنجليزية أنموذجا)، ص 144.

[6] – خالد بن محمد بن إبراهيم العثيم، الأسرار البلاغية للتّقديم والتّأخير في سورة البقرة (دراسة تطبيقيّة)، رسالة ماجستير ص37.

[7] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة بن مالك،ج1، ص222–223

[8] – صالح فاضل السّامرائي، الجملة العربيّة تأليفُها وأقسامُها، ط2. الأردن: 2007، دار الفكر، ص34.

[9]– نفسه، ص34.

[*] - إنّ مصطلح "الغرض" معروفٌ في الدّرس البلاغيّ، وبخاصّة في علم المعاني؛ وذلك حينما نستخرج أسلوبا إنشائيّا نطرح سؤالا: "ما الغرض من هذا الأسلوب؟ فالمتكلّم إذا استعمل أسلوبا خبريّا مثلا، فهو

يقصد تقريرا أو توكيدا من كلامه، وهو مصطلح عربيّ محض يعرف بـ:"الأغراض البلاغيّة"، وهو يتقاطع مع مصطلح " المقصد/ القصديّة " الّذي يعدّ قضيّة من قضايا التّحليل التّداوليّ؛ وقد جمعتهما معًا بغية التّوضيح.

[10] – طه عبد الرحمن، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقليّ، ط1. المغرب، المركز الثّقافيّ العربيّ، ص190.

[11] – صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، القاهرة–مصر:2007، دار قباء الحديثة، 169.

[*] – القضيّة المهمّة من قول ابن هشام: هو التّركيز على السّامع بإفادته الغرض والمقصد المنشود، فقوله: " تنهاه" إنّما هو غرض بلاغيّ، يريد أن يرد إليه المتكلّم، وفي الوقت ذاته لابدّ أن يفهم السّامع كلام المتكلّم، لأنّه إذا لم يفهم قول المتكلّم فلا فائدة ترتجى من عملية التّخاطب. والحركة الإعرابيّة الّتي يستعملها المتكلّم هي الّتي تحدّد هذا الغرض، وعليه؛ فالسّامع ليس بمعزل عن فهم معاني هذه الحركات.

[12] – ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ص212 .

[13] – السّكاكي، مفتاح العلوم، ص 238.

[14] – ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر،ج2، ص 222.

[15] – السّيد الشّريف الجرجانيّ، الحاشية على المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم ، ص146.

[16] – نفسه، ص146.

[17] – نفسه، ص147.

[18] – مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، ص33.

[19] – صلاح اسماعيل، نظريّة المعنى في فلسفة بول غرايس، القاهرة: 2005، الدار المصريّة السعوديّة، ص78.

[20] – المرأة الصّالحة، الاستلزام الحواريّ في التّعبيرات المتضمّنة على الآيات القرآنيّة دراسة تحليليّة وصفيّة تداوليّة، بحث جامعي 2009، رقم القيد،153100110، ص32.

[21] – مقبول إدريس، البعد التّداولي عند سيبويه، العدد1، م33، سبتمبر، مجلة عالم الفكر،2001، ص261.

[22] – نفسه، ص261.

[23] – مقبول إدريس، البعد التّداوليّ عند سيبويه، ص 33– 34–35.

[24] – ابن القيّم الجوزية، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد عمران، م1، جدة، دار عالم الفوائد، ص138.

[25] – نفسه، م1، ص137.

[26] – ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر،ج2، ص226.

[27] – مقبول إدريس، البعد التّداوليّ عند سيبويه، ص265.

[28] – محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه، ط7. بيروت: 1999، دار ابن كثير، م7، ص17.

[29] – جار الله الزّمخشريّ، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، ط1. الرّياض: 1998، مكتبة العبيكان،ج4، ص558 .

[30] – السّيد الشّريف الجرجانيّ، الحاشية على المطوّل، ص227.

[31] – السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص332.

[32] – شهاب الدين محمد الأبشيهي، مختارات من المستطرف في كلّ فن مستظرف، تح: ناصر عبد الفتاح، مصر: 2005، مكتبة مصر، ص56.

سياق الموقف عند علماء الأصول
(أبو يعلى الحنبلي نموذجا)

عبد العزيز تواتي

جامعة المسيلة

الملخص:

لا تزال فكرة السياق قطبا أساسيا يدور حوله علم الدلالة، وتُكتشف به دلالات الألفاظ ومعانيها التي قصدها المتكلم، والتي ينبغي على السامع فهمها كما يريد المتكلم.

ولأهمية السياق فقد توجه إليه العلماء قديما وحديثا بالدراسة والبحث، وأسست لذلك نظريات وأبحاث في العصر الحديث تحاول أن تدرس السياق وتكتشف مكانته المتميزة في علم اللسانيات وعلم الدلالة على وجه الخصوص، ومن هذه النظريات ما سُمّي باسم السياق نفسه، وهي النظرية السياقية.

ولقد عرف الأصوليون قيمة السياق فيما هم منشغلون به من الكشف عن مدلولات الألفاظ بغية استنباط الأحكام الشرعية، وتكلموا عنه كثيرا، ولكنْ بمصطلحات عديدة من أشهرها: القرينة والدليل والدلالة والسياق وغيره.

وأدركوا أيضا تنوع السياق بين المقام والمقال، ومما سموا به المقام: الحال؛ تيقّنا منهم بأهمّيّته في الكشف عن المقاصد، وسنتعرّض في هذه المداخلة إلى سياق المقام أو سياق الموقف ودلالته، وكيف استغله علماء أصول الفقه في مباحثهم الأصولية، ونبيّن على وجه الخصوص ما جاء من ذلك عند الأصوليّ أبي يعلى الحنبلي من خلال أشهر كتاب له في علم الأصول، والموسوم بـ: العدة في أصول الفقه.

ونهدف من خلال موضوع المداخلة إلى التأكيد على أمرين هامّيْن: الأول أنّ فكرة السياق التي تمثّل محورا أساسيا في علم الدلالة لها جذورها الأصيلة في تراثنا اللغوي والفكري والفقهي، بفضل جهود علمائنا الأوائل، والهدف الثاني هو أن علماء الأصول قد ساهموا في كثير من المسائل والقضايا اللغوية، في تأصيلاتهم الفقهية، وذلك لارتباط اللغة بمهامّهم التي اضطلعوا بها في علم الأصول، من تقعيد للقواعد واستنباط للأحكام.

السياق لغةً: جاء في المقاييس:«السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو الشيء. يقال ساقه يسوقه سوقاً»[1].

وفي القاموس المحيط:« المنساق: التابع، والقريب، ومن الجبال: المنقاد طولا... وتساوقت الإبل: تتابعت وتقاودت»[2].

وفي المعجم الوسيط:«سياق الكلام. تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه»[3].

ونستنتج بهذه التعاريف للسياق المعاني اللغوية الآتية: الحدو، التتابع، الانقياد، التقاود.

اصطلاحا: لعل من أوائل من استعمل مصطلح السياق الإمام الشافعي(ت204هـ) رحمه الله تعالى في باب عقده بعنوان (الصنف الذي يبين سياقه معناه) من رسالته، إلا أنه لم يعرفه، بل تناول فيه آيات جرى فيها تحديد معنى بعض الألفاظ التي لها أكثر من معنى بالسياق[4]، كما استعملت مصطلحات أخرى قريبة في مفهومها من مفهوم السياق كمصطلح القرينة والحال والمقام والدليل وغيره.

ويدور مصطلح السياق في تراثنا العربي بين ثلاثة أبعاد[5]:

ـ السياق هو الغرض أي ما يقصده المتكلم من كلامه.

ـ السياق هو الظروف والمواقف والأحداث المحيطة بالنص، وأوضح ما يعبر عن هذا لفظ الحال ولفظ المقام.

ـ السياق هو ما يشمل سباق الكلام ولحاقه مما يساعد في توضيح الدلالة، ويعرف بالسياق اللغوي.

والقاضي أبو يعلى ـ مثل كثير من الأصوليين ـ استعمل مصطلح السياق دون أن يعرفه، وذلك في مناسباتٍ منها ما ذكره في مسألة المحكم والمتشابه مستدلاً على أن المتشابه هو ما افتقر إلى بيان وتأويل، حيث يقول: «يبين صحة هذا: قوله تعالى في سياق الآية»[6].

إن الألفاظ لكثرة معانيها المعجمية لا يمكنها أن تؤدي مهمتها الدلالية إلا إذا وردت في سياقات تكشف عنها وتوضح الدلالات منها، «فاللفظة المفردة لها دلالة قد تختلف إذا وردت في أسلوب، وحينئذ فالسياق وحده هو الذي يستطيع أن يبين المقصود من تلك الألفاظ»[7]، أي أن أهمية السياق تكمن في تبيين المقصود من الكلمة والكشف عن المراد منها، وذلك من

خلال معرفة ما يحيط بها من كلمات أخرى، وإدراك كل ما يساعد في تبيين المدلول المقصود من الكلمة.

وقد أخذ السياق مكاناً متميزاً في الدراسات الغربية الحديثة في إطار ما يعرف بالنظرية السياقية بزعامة فيرث Firth، حيث يرى فيرث «بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة»[8]، فمن أجل دراسة المعنى لا بد من تحليل السياقات والمواقف اللغوية وغير اللغوية المحيطة بالكلمة.

وَوفقاً لهذه النظرية فقد «حصل تطور هام في مفهوم السياق إذ لم يعد يقتصر على الجانب اللغوي في إيضاح دلالة الصيغة اللغوية، وإنما وجدت جوانب أخرى قد تنحسم معها الدلالة المقصودة للكلمة، كالوضع والمقام الذي يحدث فيه التواصل أو الملامح الفيزيولوجية النفسية للمتكلم التي تصاحبه»[9]، وهذه عوامل خارجة عن نطاق اللغة.

وبناءً على هذا فالسياق في مجمله له بعدان: داخلي أو مقالي، وهو بعدٌ سياقي لغوي، وبعدٌ خارجي أو مقامي غير لغوي، وهو سياق الموقف[10]، وقد شاع عند الأصوليين مصطلح القرينة أكثر، والجمهور منهم قسموا القرائن إلى قرائن مقالية وقرائن حالية، وهو تقسيمٌ قريبٌ من تقسيم المعاصرين للسياق، بما يدل على استفادة هؤلاء من تقسيم أولئك[11].

والقرينة هي« الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه..وهي قسمان: حالية ومقالية، وقد يقال لفظية ومعنوية»[12]، أي أنها تشير إلى المدلول من غير أن تُستعمل فيه.

السياق اللغوي (المقال) contexte linguistique :

مفهومه: هو أحد ركني السياق الكبيرين: السياق اللغوي وسياق الموقف، و يتم على ضوئه تحديد دلالة الكلمة المقصودة، وهو« يتأسس على وفق طبيعة التركيب، أو التشكيل، أو المكون النحوي (syntactic component) الذي ترد فيه المفردات حيث يعلق بعضها ببعض على وفق الأنظمة، القواعد، والضوابط المعتمدة في لغة ما»[13]، وبعبارة أخرى فالسياق اللغوي« يشمل ما يسبق أو يلحق به من كلام يمكن أن يضيء دلالة القدر منه(موضع التحليل) أو يجعل منها وجها استدلاليا»[14]، أي أن السياق اللغوي هو الكلام السابق واللاحق للكلمة والذي يبيّن دلالتها.

والوظيفة الأساسية للسياق اللغوي هي كونه« يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعا لتغيير يمس التركيب اللغوي، كالتقديم والتأخير في عناصر الجملة»[15]، وهذا يعني أن كل سياق معين بتركيب محدد يعطى دلالة خاصة، فقولنا مثلا: "زيد قائم" ليس كقولنا: "قائم زيد" في إعطاء وجه دلالي يتميز به عن غيره.

إن الأصوليين لم يتتبعوا دلالة الألفاظ حال انفرادها فحسب، بل تناولوا أيضا المعاني المفهومة من التراكيب بسياقاتها المختلفة، وقد تكون للفظة المفردة معان معجمية عدة تتأتى من الوضع الأول أو من ظاهرة التطور الدلالي، ولكنها تتحدد بمعنى واحد بمجرد انضمامها إلى تركيب محدد، وعند الأصوليين فـ« المعنى الإفرادي قد لا يعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهوما دونه»[16]، أي أنهم يهتمون بالمعنى الكلي للتركيب أكثر من اهتمامهم بالمفردة ومعناها المعجمي.

سياق الموقف (المقام) le contexte de la situation :

مفهومه: إن مما يقابل مصطلح "الموقف" في تراثنا العربي هو مصطلح المقام، فليس المقام إلا «ذلك الموقف الذي يتطلب نوعاً من الألفاظ، تجاورت بطريقة معينة كي تفي بالمراد»[17]، ولذلك شاعت عند العلماء العرب ولا سيما البلاغيين منهم مقولة: (لكل مقام مقال) أي: لكل موقف قدر يناسبه من الألفاظ وينسجم معه.

ويعتمد المعنى الدلالي على دعامتين أساسيتين هما: المعنى المقالي والمعنى المقامي؛ فالمقالي مشتمل على جميع القرائن المقالية، وهو مكون من المعنى الوظيفي أي السياقي، والمعنى المعجمي، وأما المعنى المقامي فيضم القرائن الحالية، وهو مكون من ظروف أداء المقال[18].

ويعني سياق الموقف «الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة. مثل استعمال كلمة "يرحم" في مقام تشميت العاطس:"رحمك الله"(البدء بالفعل)، وفي مقام الترحم بعد الموت"الله يرحمه"(البدء بالاسم). فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا، والثانية طلب الرحمة في الآخرة. وقد دل على هذا سياق الموقف إلى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم والتأخير»[19]، أي أن سياق الموقف هو المحيط الخارجي الذي يتطلب الكلام الملائم له.

وفي الدراسات اللغوية الحديثة، وفي إطار النظرية السياقية فإن سياق الموقف يشمل «كل ما يقوله المشاركون في عملية الكلام، وما يسلكونه، كما يشكل الخلفية الثقافية بما تتضمنه

من سياقات خبرات المشاركين»[20]، أي أنه يتضمن أقوال المشاركين وسلوكاتهم وخلفياتهم الثقافية.

ويرى فيرث صاحب النظرية السياقية «أن سياق الموقف مصطلح واسع لا يقتصر على السياقات اللغوية بل يشمل أيضا السياق الثقافي، وأقوال المتخاطبين وغير المتخاطبين، وأفعالهم، وكل الأشياء المتصلة اتصالاً وثيقاً بالقولة المستعملة»[21]، فهو بذلك شاملٌ لكثير من المجالات المرتبطة بالحدث الكلامي.

وقد كان علماء الأصول من السباقين في الاستفادة من السياق في فهم مراد الشارع، والإحاطة بالمقاصد من النصوص، وأقوالهم وتحليلاتهم تكشف عن وجود مفهوم السياق بنوعيه في أذهانهم، مما يوحي بتفطنهم «إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية لا بد فيها من ملاحظة السياقين اللفظي والحالي(المقامي) للوقوف على طبيعة النص دلالياً»[22]، وهو ما أدى بهم إلى استغلالهما استغلالاً جيداً من أجل فهم النصوص الشرعية وإصابة مراد الشارع منها.

وهذا أبو يعلى الحنبلي يستعمل لفظ"الحال" تارة ولفظ "دلالة الحال" طوراً آخر، وهو ما عُرف حديثاً بسياق الموقف؛ إذ يقول مثلاً في سياق مسألة اقتضاء الأمر المطلق للوجوب، مجيباً من يرى بالقرينة الملازمة الدالة على الوجوب: «وجواب آخر وهو: أن دلالة الحال ليست بعلة ملازمة للأمر حتى لا تخلو منها، وإنما تقارن بعض الأوامر»[23]، أي أن الأمر ليس دائماً مقترناً بموقف يجعله دالاً على الوجوب.

وفي موضع آخر يتناول أبو يعلى ما يرجع إلى إسناد الخبر في الترجيح بين الألفاظ، ويذكر أن منه مباشرة الراوي لما يرويه معللاً ذلك بقوله: «لأن المباشر أعرف بالحال»[24]، فهذه المباشرة من شأنها أن تضمن سلامة المعنى المنقول عن المروي عنه.

وفي موضع ثالث يقول: «فإنه ليس كل سامع للكلام يجب أن يضطر إلى قصد المتكلم، وإنما هو على حسب قيام دلالة الحال»[25]، فأبو يعلى في هذا النص يحيل إلى سياق الموقف مباشرة (دلالة الحال)؛ ففَهْم السامع لقصد المتكلم يكون على ضوء ما يطرحه الموقف من معطيات.

عناصره:

يرى فيرث أن عناصر سياق الموقف جزء من أدوات عالم اللغة، وهي عنده على النحو الآتي[26]:

ـ الصفات المشتركة المتعلقة بالمشاركين، وهذه الصفات نوعان:

أ ـ أحداث لغوية للمشاركين.

ب ـ أحداث غير لغوية للمشاركين.

ـ الأشياء ذات الصلة بالموضوع والتي تساعد في فهمه.

ـ تأثيرات الحدث اللغوي.

إن سياق الموقف حسب فيرث يتضمن أيضاً ما يعرف بالسياق الثقافي، وإن كان هناك من يفصله عنه، وهذا السياق الثقافي شامل لكل الفوارق بين المتكلم والسامع سواء كانت اجتماعية أو شخصية أو ثقافية[27]، و«على المتكلم أثناء تعبيره عن قصده، مراعاة قرائن الأحوال ومقامات الكلام وإصدار كلامه حسب المقتضى كي يضمن لقصده الوصول، وتحقيق الفائدة لدى السامع؛ لأن السامع يستند للمقام وقرائن الأحوال في كشف المعنى المقصود من الكلام»[28].

وقد عدد بعض الدارسين عناصر الموقف الكلامي، ومنها[29]:

1ـ شخصية المتخاطبين(المتكلم والسامع) وتكوينهما الثقافي، وكذلك شخصيات الحاضرين للموقف الكلامي وتأثيرهم على السلوك اللغوي، وسواء أكانوا مشاركين أم شهودا فقط.

2ـ العوامل والظواهر الاجتماعية، والتي لها علاقة بالخطاب والسلوك اللغوي كحالة الجو، والوضع السياسي وغيره، ويضاف إليها الانفعالات وكل ما يؤثر على الموقف الكلامي.

3ـ ما يحدثه النص الكلامي من آثار لدى المشتركين كالاقتناع أو الشعور بالألم أو الملل أو الارتياح إلخ.

وهكذا فـ« إن للظروف الحالية والملابسات المحيطة بالنص اللغوي، أو الخطاب الشرعي وزناً كبيراً، وأهمية بالغة في تحديد المعنى المراد منه، أي أن الكلام إذا أخذ معزولاً عن

المقام الوارد فيه لا يفيد المعنى المراد منه، وإنما الذي يفيد المعنى المقصود منه من بين كل المعاني المحتملة له هو المقام الذي ورد فيه»[30].

ولقد أولى الأصوليون ما أسموه القرائن الحالية اهتماماً بالغاً؛ وذلك للوقوف على المراد من الألفاظ في النصوص الشرعية بهدف استنباط الأحكام.

يقول الإمام أبو حامد الغزالي في طريقة فهم المراد من الخطاب: «وإن تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ. والقرينة إما لفظ مكشوف...وإما إحالة على دليل العقل...وإما قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتجنيس، يختص بدركها المشاهد لها، فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة، أو مع قرائن من ذلك الجنس، أو من جنس آخر، حتى توجب علماً ضرورياً بفهم المراد، أو توجب ظناً»[31]، فهذا نصٌّ في أثر السياق في دفع الاحتمال وتبيين المراد من الكلام، وذكرٌ لمجموعة من قرائن الأحوال التي تدخل فيما يسمى حديثاً بسياق الموقف.

والمتصفح لكتاب العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى الحنبلي يخلص إلى أن عناصر السياق الخارجي التي أشار إليها المصنِّف كثيرة، ولعل منها:

1ـ المتكلم أو المخاطِب:

يقول أبو يعلى:« فأما الخطاب المبتدأ من الله تعالى ومن الرسول صلى الله عليه وسلم ومن سائر المخاطبين إذا كان ظاهر المعنى بيّن المراد، فهو بيان صحيح»[32]، فلابد للخطاب من مخاطِب يكون هو القطب الأول للعملية الكلامية، وإذا كان كلامه ظاهر المعنى بيّن المراد فهو بيان صحيح.

ومن الممكن أن يكون من الحاضرين للعملية الكلامية شاهد أو ناقل ،كما هو الشأن عند الصحابة الذين حضروا المواقف مع النبي صلى الله عليه وسلم، ويقول القاضي في موضع آخر: «وأما ما يمكن استعماله على ظاهره وحقيقته، فلا يحتاج إلى البيان، إلا أن يريد به المخاطب بعض ما انتظمه، أو كان مراده غير حقيقته، فيحتاج إلى بيان المراد منه»[33]. وبالتالي فلابد من استجلاب القرائن إذا لم يظهر مراد المتكلم من كلامه، وهذا يؤكد الارتباط الوثيق بين العملية الكلامية وقصد المتكلمين.

2ـ السامع أو المخاطَب:

أورد أبو يعلى حديثا[34] عن ابن مسعود قال: سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إنك تحدثنا حديثاً، لا نقدر أن نسوقه، كما نسمعه، فقال: (إذَا أصَابَ أحَدُكُم المعْنَى فَلْيُحَدِّثْ)[35] ، ففي نص الحديث اعتراف الصحابي بعدم المقدرة على سوق كلام النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعه، فبيّن له النبي أهمية الحفاظ على المعنى وأنه شرط لكي يحدَّثَ عنه، وما يهمنا هنا هو تواجد القطب الثاني للعملية الكلامية وهو السامع أو المخاطَب، وضرورة تلقيه المراد من كلام مخاطبه؛ حتى تنجح العملية الكلامية.

وفي موضع آخر يقرر القاضي أبو يعلى أن اجتهاد الصحابي أولى من اجتهاد غيره، والسبب «أنه شاهد الرسول وسمع كلامه، والسامع أعرف بالمقاصد ومعاني الكلام»[36]، فالصحابي سامع من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، فقوله أو اجتهاده أقرب إلى الصواب من قول غيره. وعلى أساس أن الصحابة مخاطبون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالنصوص الشرعية، فقد تباينت رواياتهم لهذه النصوص، و« أحوال الصحابة في ذلك مختلفة، فمنهم من كان لا يتشاغل بذلك»[37]، وهذا يؤكد اختلاف أحوال المخاطَبين في المواقف الكلامية، وتأثير ذلك على السلوكات اللغوية.

3ـ الرموز والإشارات:

كثيرا ما تغني الرموز والإشارات عن الألفاظ في تأديتها للمعاني، و« الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه. وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط»[38]، والإشارات متباينة في وضوحها ودلالاتها عند الأفراد، «وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل، يكون إظهار المعنى. وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع»[39]، فالإشارة والرمز من العوامل المساعدة على إيصال المعاني للمخاطَبين، وهي داخلة في سياق الموقف.

ويحصل البيان عند الأصوليين بالفعل كما يحصل بالقول، ومن الفعل: الكتابة والإشارة، «والبيان الفعلي أقوى من البيان القولي، لأن المشاهدة أدل على المقصود من القول، وأسرع إلى الفهم، وأثبت في الذهن، وأعون على التصور»[40]، فالقول يُسمع والإشارة تُرى، وليس السمع كالبصر.

وقد ذكر القاضي أبو يعلى أن من البيان ما يكون بالإشارة والرمز، وضرب لذلك مثالاً عن قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ العَشْرِ) فعُلم أنه ثلاثون يوماً، ثم قال: (الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، وَخَنَسَ الإِبْهَامَ في الثَّالِثَةِ) فعُلم أنه تسعة وعشرون يوما)[41] ، وعن قوله تعالى ﴿**فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا**﴾**[مريم 11]** ، يقول أبو يعلى: «يعني: أشار إليهم، فقامت إشارته مقام القول في بلوغ المراد»[42]. فالإيحاء أو الإشارة أو الإيماء أو الرمز قد يكون بديلاً صالحاً عن اللفظ.

وكثيراً ما تعين الإشارةُ الكلامَ في الدلالة على معنى ما، يقول أبو يعلى في سياق حديثه عن قضية نشأة اللغة:« فإن قيل: كيف يعرف مراد النطق بالأصوات، وهو لم يسبق له التوقيف بمعرفة ذلك؟ قيل: يُعرف ذلك ضرورة عند قوله: رجل وإنسان، إذا تكرر ذلك وأتبعه بالإشارة إليه والإقبال عليه»[43]، أي أنه يُعرف معنى لفظ (رجل) أو (إنسان) بسياق لغوي هو تكرار اللفظ، وسياق غير لغوي هو الإشارة إليه والإقبال عليه، فيتضافر السياقان معا لمعرفة مراد النطق بالصوت.

4ـ الإحالة إلى العقل:

اختلاف العقول في درجة كمالها يوجب اختلاف أحوال المخاطِبين والمخاطَبين على السواء، وبالتالي اختلاف المواقف والتعبيرات الكلامية وتبليغ المقاصد، فإن «من لم يكمل عقله لا تكمل أحواله، ولم يبلغ جميع أغراضه، ومن الكاملِ [كذا] عقله بلغ أكثر أغراضه وأكمل أكثر أحواله»[44].

5ـ أسباب النزول:

الكشف عن أسباب النزول هو من اختصاص علماء التفسير، ويستفيد منه علماء الأصول في تبيين كثير من المقاصد، من ذلك ما أورده أبو يعلى بشأن نزول الآية: ﴿**استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم**﴾ **[التوبة 80]**، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد نزول هذه الآية: (قَدْ خَيَّرَنِي رَبِّي فَوَاللهِ لَأَزِيدَنَّهُمْ عَلَى السَّبْعِينَ) ، وفي رواية: (فَلَأَسْتَغْفِرَنَّ لَهُمْ)، فأنزل الله: ﴿**سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم**﴾ **[المنافقون 6]**، ذكر ذلك يحيى بن سلام(ت200هـ) في تفسيره عن قتادة(ت118هـ)[45] ، وهنا اتضحت الدلالة من لفظ

(السبعين) بمعرفة سبب النزول وهو من السياق الخارجي للآية، فإن «"سبعين مرة" غير مراد به المقدار من العدد بل هذا الاسم من أسماء العدد التي تستعمل في معنى الكثرة»[46]، بالإضافة إلى فائدة أخرى يدل عليها سياق ما أورده أبو يعلى من ذلك، وهي حجية دليل الخطاب، ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم ما يشير إلى أن« ما زاد على السبعين يخالف حكمه حكم السبعين»[47]، أي أنه يُفهم من قول النبي صلى الله عليه وسلم أن مغفرة الله تعالى تحصل من الاستغفار أكثر من سبعين مرة، وهذا هو دليل الخطاب أو مفهوم المخالفة، واستعماله من قبل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على حجيته.

ببليوغرافيا وقائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1. البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/1998م.

2. دلالة السياق، ردة الله الطلحي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم اللغة، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، 1418هـ، لم تنشر.

3. دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار الكتب، 1991م.

4. الدلالة السياقية ونظائرها عند الأصوليين وأهميتها في فهم مقصود الخطاب، (مقال)، ياسر عتيق محمد علي، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد35، جامعة عدن، 2012م.

5. دلالة السياق عند الأصوليين ـ دراسة نظرية تطبيقية، سعد بن مقبل العنزي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، تخصص أصول الفقه، قسم الدراسات العليا الشرعية، شعبة الأصول، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، إشراف: حمزة بن حسين الفعر، 1428/1427هـ ، لم تنشر.

6. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان.

7. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، 1994م.

8- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد سليمان الشقر، دار الرسالة العالمية.

9- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ/2004م.

10- المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس، دار المدار الإسلامي.

11- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

12- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس، دار الكتاب الجديد.

13- السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، متابعة تداولية، (مقال)، باديس لهويمل، مجلة المخبر، العدد9، جامعة بسكرة، 2013م.

14- العدة في أصول الفقه، أبو يعلى الحنبلي، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، ط3.

15- العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع الفنية.

16- علم الدلالة، أحمد مختار عمر.

17- علم الدلالة ـ أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ديوان المطبوعات الجامعية.

18- علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث.

19- علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية.

20- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الفكر.

21- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية.

22- شرح الكوكب المنير، أبو البقاء الفتوحي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان.

23- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية.

24- التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية.

الهوامش:

1 مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، مادة(سوق)، ج3، ص117.

2 القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الفكر، مادة(سوق)، ص806.

3 المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ/2004م، ص465.

4 ينظر: الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ج1، ص62.

5 ينظر: ردة الله الطلحي، "دلالة السياق"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم اللغة، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، 1418هـ، مج1، ص39. 557ص. لم تنشر.

6 العدة في أصول الفقه، أبو يعلى الحنبلي، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، ط3، مج2، ص688.

7 التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، ص111.

8 علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص68.

9 علم الدلالة ـ أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ديوان المطبوعات الجامعية، ص108.

10 ينظر: علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، ص215.

11 ينظر: سعد بن مقبل العنزي، "دلالة السياق عند الأصوليين ـ دراسة نظرية تطبيقية"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، تخصص أصول الفقه، قسم الدراسات العليا الشرعية، شعبة الأصول، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، إشراف: حمزة بن حسين الفعر، 1428/1427هـ ، ص88، 557ص.لم ينشر.

12 كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان، ج2، ص1315.

13 علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، ص215.

14 دلالة السياق، ردة الله الطلحي، مج1، ص40.

15 علم الدلالة ـ أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص109.

16 التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، أحمد عبد الغفار، ص113.

17 العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع الفنية، ص18.

18 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، 1994م، ص339.

19 علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص71.

20 المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس، دار المدار الإسلامي، ص120.

21 مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس، دار الكتاب الجديد، ص31.

22 علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر، ص224.

23 العدة في أصول الفقه، مج1، ص236.

24 العدة في أصول الفقه، مج3، ص975.

25 العدة في أصول الفقه، مج4، ص1187.

26 ينظر: المعنى وظلال المعنى، ص121.

27 ينظر: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار الكتب، 1991م، ص51.

28 "السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، متابعة تداولية"، باديس لهويمل، مجلة المخبر، العدد9، جامعة بسكرة، 2013م، ص167.

29 ينظر: علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، ص311.

30 "الدلالة السياقية ونظائرها عند الأصوليين وأهميتها في فهم مقصود الخطاب"، ياسر عتيق محمد علي، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد35، جامعة عدن، 2012م، ص311.

31 المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد سليمان الشقر، دار الرسالة العالمية، ج2، ص22و23.

32 العدة في أصول الفقه، مج1، ص105و106.

33 العدة في أصول الفقه، مج1، ص110.

34 العدة في أصول الفقه، مج3، ص969.

35 أخرجه الخطيب البغدادي، ينظر: العدة في أصول الفقه، مج3، ص969، (الهامش).

36 العدة في أصول الفقه، مج4، ص1187.

37 العدة في أصول الفقه، مج3، ص883.

38 البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/1998م، ج1، ص78.

39 البيان والتبيين، ج1، ص75.

40 شرح الكوكب المنير، أبو البقاء الفتوحي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، مج3، ص444.

41 أخرجه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ص490. وأخرجه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ص392.

42 العدة في أصول الفقه، مج1، ص125.

43 العدة في أصول الفقه، مج1، ص191.

44 العدة في أصول الفقه، مج1، ص100.

45 العدة في أصول الفقه، مج2، ص455و456.

46 التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية، ج10، ص278.

47 العدة في أصول الفقه، مج2، ص457.

الدراسة الصوتية عند علماء التجويد
- المسائل التركيبية -

الطالبة : مهدي رفيعة

جامعة سطيف2 : محمّد لمين دباغين.

ملخّص:

ترمي هذه الورقة إلى التعريف بالدراسة الصوتية عند علماء التجويد بوصفها حلقة من حلقات الدرس العربي، وتبيين قيمتها العلمية، حيث اتسمت بأصالة في المنهج وإتقان في التطبيق، ينسجم وخصوصية المادة المدروسة؛ أي: "كلام الله العزيز". كما ترمي إلى إبراز بعض ما كشف عنه الدرس الصوتي الحديث من مسائل فونولوجية هامة تنبئ عن وعي نظري وعمقِ تحليلٍ، من مثل مسألة: الأصل والفرع، والمماثلة، والمخالفة، وهي مسائل صوتية تدرس على مستوى المحور التركيبي.

Abstract:

This paper aims to introduce the phonetics of the scholars of Quran Recitation (Tajweed) as a link of the Arabic studies and to demonstrate its scientific value, as it was characterized by authentic method and proficient practice, which is concordant with the specificity of the studied material, namely the 'Holy Quran'. It also aims to highlight some of the important phonological issues revealed by the modern phonetics which predict a theoretical awareness and a depth of analysis, such as the question of principal, accessory, assimilation and dissimilation, which are phonologic issues, taught at the syntagmatic axis level.

- **الكلمات المفاتيح :** التجويد، الصوتية، الأصل، المخالفة، مسائل، التركيبي.

تمهيد: يعد علم التجويد، حلقة من حلقات الدرس الصوتي العربي، وهو علم يقوم، أساسا، على البحث في: المعرفة بكيفية إخراج "الصوت اللغوي" من مخرجه، وإعطائه حقَّه، ومستحقه؛ بهدف "تحسين تلاوة القرآن العظيم من جهة مخارج الحروف وصفاتها، وترتيل النّظم المبين بإعطاء حقّها من الوصل والوقف والمد والقصر والإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتفخيم والترقيق والتشديد والتخفيف والقلب والتسهيل ... وغير ذلك"[1].

ومن خلال هذا التعريف الوارد في "كشف الظنون" يتجلى للمتلقي التقسيم الثنائي لمسائل علم التجويد الموافق للتقسيم الحديث لمسائل علم الأصوات في مستويين: نطقي، وتركيبي. إذ يعالج الأول منهما– ومجاله علم الأصوات العام – مخارج الأصوت وصفاتها، ويختص الآخر – ومجاله الفونولوجيا[2] – بالأحكامَ أو الآثار الناشئة عن التجاورات الصوتية في السياقات اللغوية الخاصة بلسان معيّن، وتتحدد عيّنة هذا المجال في علم التجويد في: "كلام الله العزيز" –وهو سياق لغوي رفيع تتطلّب دراسته إجادة ودقة– وتتنوّع مسائله في هذا المستوى التركيبي، بين ما هو مقطعيّ، مثل: الإدغام، والإظهار، والإخفاء، والتفخيم، والترقيق، والتشديد والتخفيف، والقلب، والتسهيل، وما يعتبر تطريزي، مثل: الوصل، والوقف، والمد، والقصر.

ويتخصص هذا البحث، في الكلام عن بعض مسائل المحور التركيبي، وصفا وتعريفا، موزعة بين ثلاث تصنيفات، وهي كالتالي:

- أوّلا: تصنيف الأصوات اللغوية، إلى أصل وفرع.
- ثانيا: تصنيف صفات الأصوات إلى أصلية وعرضية.
- ثالثا: تصنيف المسائل الصوتية بين المماثلة والمخالفة.

أوّلا– تصنيف الأصوات اللغوية إلى أصل وفرع:

جدير بالذكر البدء بما يمكن اعتباره "مبادئ أوّلية" في بناء صرح علم التجويد، استنادا إلى بعض أسس نظرية الفونيم الحديثة، بحيث يتبيّن للقارئ ضمنيّة الوعي لدى علماء التجويد، للمفهوم الذهني للصوت اللغوي –عامّة– أو ما يُسمى بـ"الفونيم".

فحديثا تبلور مفهوم الفونيم في النظرية الوظيفية من مجموع ملامحه، والتي تجعله متميّزا بخصائص ماديّة تارةً، وتجريدية، أخرى.

فالفونيم، بوصفه مفهوما ماديّا، يُعد ناتج عملية تحليل صوتي للسان بشري معيّن، مضبوط بمدى تحققه الوظيفي على مستوى الدال، فهو لذلك: "أصغر وحدة صوتية ينتهي إليها التحليل"[3]، وأمّا بوصفه مفهوما تجريديّا، فهو: وحدة وظيفية تتمتّع بحزمة من الخصائص المميزة والتمييزية.[4] وهاتان الخاصتان هما أساس "الوظيّفية" و"الاستقلاليّة" التي تميّز بينها وبين الوحدات الصوتية الأخرى، وبينها وبين أنواعها الأدائية[5] كذلك.

والملاحظ –في حدود البحث– شبه إجماع لدى الدارسين الأوائل منهم خاصة، بعدم تطرّق علماء التجويد إلى مثل هذه المفاهيم النظرية في دراساتهم الصوتية، بسبب توجّههم إلى الممارسة والتطبيق العملي بصفة خاصّة، بالإضافة إلى اعتمادهم على المفاهيم الصوتية المبلورة عند علماء العربية مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه وغيرهم، وذلك ليس عيبا أو تفريطا منهم وإنّما هو امتداد لتلك الدراسات وتخصيص لجزء مستقل منها، فدراساتهم لم تأتِ مستقلّة، وإنّما هي حلقة من حلقات الدرس الصوتي العربي، وأمّا الدليل على وعيهم الضمني، بأصل المفهوم في المستوى التجريدي فهو: تطرّقهم إلى مسألة الأصل والفرع، في التمييز بين الصوت اللغوي وأداءاته، من خلال التفرقة بين صفاته الأصلية، ونظيرتها العارضة، وهو تقسيم نتج عن وعيهم بكينونة الصوت وتحققه في صور نطقيَّة مختلفة.

1 – الأصوات الأصلية:

اختلف علماء العربية في أصل الحروف، ومن ثم في عددها، على رأيين: فقائل بالتسعة والعشرين، وقائل بالواحد والثلاثين، والأوّل منهما: حكم البصريين بالاتفاق "فهم يجعلون الألف المدّية غير الهمزة، ويجعلون الواو والياء حرفين سواء كانا مدّيين أو لا"[6]؛ أمّا علماء التجويد، فقد قالوا بالرأي الثاني، لإدراكهم – بحسب أحد الدارسين– بأنَّ (الواو) و(الياء)، يختلف حالهما في السياق الصوتي المعيّن، فقد يأتيّان مدًّا، أو لِينًا صحيحين؛ ومن ثم، فمقتضى القياس – بحسب المرعشي – عدّهما أربعة، ومن ثم، تصير الحروف الأصلية واحدا وثلاثين".

ويرجع د. "أيمن سويد" علّة التّقسيم الأخير إلى قول "الخليل" باختلاف مخرج الصوت[7]، كونه مدّا أو غير مدّ؛ إلا أن الأفضل فيه، رأي القائل بمبدأ التّجاور، بحيث تُسْبَقُ (الواو) و(الياء) الساكنتان، بوصفهما حرفي لِيْنٍ صحيحيْن،

بحركة من غير جنسيهما، وهي (الفتحة)، على عكس المديّتين المسبوقتين وجوبا بحركة من جنسيهما(الضمّة، والكسرة)، في نحو: جِيءٌ/جَيْءٌ – سِيْمَ/ سَيْم – كِيْلَ/كَيْلٌ. فقد تغيّر معنى اللفظ، بتغير حركة ما قبل الصوتين، فالأولى منها أفعال ومقابلاتها مصادر. وفوق هذا كلّه هناك من يضيف تقسيما آخر، يمكن من خلاله عدّهما؛ أي (الواو والياء) ستّة حروف، مثلما هو واضح في قول أحدهم: "وإما أن تكونا غير مديّتين ولا لينتين وهذا إذا تحركتا نحو أَنْ يَأْتِيَ، ونحو وَوُضِعَ.".

وبغض النظر – عن هذه الاختلافات التقسيمية – يلحظ المتلقي تأمّل علماء التجويد في أصل المسألة الصوتية اللغوية، وما يؤكّد ذلك انتباههم إلى عدم تحقق بعض الافتراضات، الناتجة عن عمليات تقليبية، من قولهم : "أما الياء الساكنة المضموم ما قبلها ، والواو الساكنة المكسور ما قبلها فقد تقدم عدم ورودها فى القرآن ولا فى اللغة."[8] وهو دليل على تأمّلهم النظري في الفرضيات والممكنات، وإن لم يبسطوا القول فيها، فلخصوصية درسهم التطبيقي.

2- الأصوات الفرعية:

للأصوات الأصول فروع، وقد بيّن ابن الجزري، صحّة تلاوة القرآن الكريم بها، في بعض القراءات، كما بيّن ما هي هذه الفروع في قوله: " ولبعض هذه الحروف فروعٌ صحّت القراءة بها، فمن ذلك الهمزة المسهّلة بين بين فهي فرع عن الهمزة المحقّقة ومذهب سيبويه أنّها حرف واحدٌ نظرا إلى مطلق التسهيل، وذهب غيره إلى أنّها ثلاثة أحرف نظرا إلى التفسير بالألف والواو والياء، ومنه ألفا الإمالة والتفخيم وهما فرعان عن الألف المنتصبة، وإمالة بين بين لم يتعدّها سيبويه، وإنما اعتدّ الإمالة المحضة، وقال: التي تُمال إمالة شديدة كأنها حرف آخر قرُب من الياء. ومنه الصّاد المشمّمة وهي التي بين الصّاد والزّاي فرع عن الصاد الخالصة وعن الزّاي. ومنه اللاّم المفخمة فرع عن المرققة، وذلك في اسم الله تعالى بعد فتحة وضمة وفيما صحّت الرواية فيه عن ورش حسبما نقله أهل الأداء من مشيخة المصريين."[9]. ويستخلص من هذا التعريف خمسة أصوات فروع – باعتبار إطلاق سيبويه – وهي:

1 – الهمزة المسهّلة بين بين، وهي: فرع من الهمزة المحقّقة.

2 – 3 – ألفا : الإمالة والتفخيم، وهما: فرعان من الألف المنتصبة.

4 – الصّاد المُشمّمة، وهي فرع من الصّاد الخالصة ومن الزّاي.

5 – اللّام المفخّمة، وهي فرع من المُرقّقة.

وقد تُضاف إلى تلك الخمسة: النّون والميم المخففتان، والياء المشممة صوت الواو.[10] لتصبح ثمانية. وواضح أن مقياس التّجاور على المحور التركيبي له تأثيره الكبير في هذا النتاج التفريّعي، مثل اجتماع الهمزتين، وتأثر لام لفظ الجلالة لمجاورتها الفتحة والضّمة، وكلها لا تخرج عن قواعد التلاوة، في القراءات المختلفة.

أوّلا– تصنيف صفات الصوات اللغوي إلى أصلية وعرضية :

تعرّف الصّفة في أصل اللغة بأنّها: "ما قام بالشيء من المعاني الحسية والمعنوية، فالحسّية كالبياض والطول والمعنويّة كالعِلم."[11]، وأمّا في الاصطلاح فهي: "كيفيّة عارضة للحرف عند حدوثه في في المخرج"[12]؛ وتأتي إما لتمييز الصوت عمّا يشاركه في المخرج أو لتحسّين النطق به[13]، فهي بمثابة المحكّ والمعيار لنقائه وخلوصه من الشائب. والصفات سبع عشرة، وتصنف هي الأخرى، بحسب الأصل والفرع.

1–أصول الصفات وفروعها:

أ – الأصلية:

وهي ما يعبّر عنه بـ "حق الحرف"؛ أي صفاته الذاتية اللازمة له، والتي لا تفارقه بحال من الأحوال[14]، فبها يتميّز عن غيره، ويكتسب استقلاليته ووظيفته التمييزية لمعاني الكلام[15]. وهي نوعان ضدّية، ولا ضد لها. فذوات الأضداد عشرة؛ جمعها ابن الجزري في قوله[16]:

صفاتها: جهر ورِخو مستفل منفتح مصمتة، والضد قلْ
مهموسها: فحثّه شخص سكت شديدها لفظ: أجد قط بكتْ
وبين رخو والشديد: لِن عمر وسبع علوٍ: خص ضغط قظ حصرْ
وصاد ضاد طاء ظاءٌ: مطبقة وفرّ من لب: الحروف المذلقة

فهي إذًا، خمس في مقابل خمس: جهر وهمس، شّدة ورّخاوة وتوسط بينهما، استعلاء واستفال، إطباق وانفتاح، إذلاق وإصمات.[17]وأمّا التي لا ضدّ لها، فأشهرها – عندهم –: سبع، جُمِعت في قول الناظم:

صفيرها: صاد وزاي سين قلقلة: قطب جد، واللين
واو وياء سكّنا، وانفتحا قبلهما، والانحراف : صحّحا

في اللام والرا، وبتكرير جعل وللتفشي: الشين، ضادا: استطْل

فهي، إذا: الصفير، والقلقلة، واللّين، والانحراف، والتكرار، والتفشي، والاستطالة.[18]

ب – العَرضية:

وهي ما يعبّر عنه بـ "مستحق الحرف" وتعرض له أثناء التركيب، تارةً، وتنفك عنه أخرى، بحسب موضعه من الأصوات.[19] وهي إحدى عشر صفة: الإظهار، والإدغام، والتفخيم، والترقيق، والمدّ، والقصر، والتحريك، والإسكان، والسكت، والقلب، والإخفاء[20]، مجموعة في قول الناظم :

إظهار إدغام وقلب وكذا إخفا وتفخيم ورق أخذا

والمد والقصر مع التحرك وأيضًا السكون والسكت حكي

ويُصنّف هذين القسيمين إلى صنيفين آخرين، بحسب درجتي القوّة والضعف، ووظيفتي التمييز والتحسين، وتفصيله في ما يلي[21]:

2– قوّة الصفات وضعفها:

بيّن د.الحمد – في دراسة له– بأنّ المرجع الأوّل في قضية قوة الصّفة من ضعفها هم علماء التجويد، إذ هم أوّل من فصّل القول فيها، ومجمل القول فيها، ما يلي:

أ– **الصفات الضعيفة:**

ووسمُ الصّفة بالضعف ناتج عن كيّفية نطقها بالدرجة الأولى، ووقعها على السمع من حيث: الهمس، والرّخاوة، والاستفال، والانفتاح، والذلاقة، واللين. وهذه صفات إن كثرت، وزادت نسبتها على حساب مقابلاتها القويّة عُدَّ الصّوت ضعيفا.

ب – الصفات القويّة:

وتعمل بعكس الأولى، فما إن زادت نسبتها، وأربت على مقابلاتها عدَّ قويًّا[22]، وهي: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات، والصفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والغُنَّة.

وتتأثر نسبة الكثرة أو القلة، هنا، بتأثر الصوت بما يجاوره من أصوات أخرى في سياقه.

3– وظيفة الصّفات:

تصنّف الصفات بقسميها الأصلي والعرضي، بحسب وظيفتها في السياق الصوتي، فهي إمّا تمييزية للمعاني، أو مجرّد تحسينية لنغمة الصوت، ويعد المرجع الأول فيها – كذلك – إلى علماء التوجيد، حيث بيّن د. "جبر" في دراسته، **انفراد** علماء التجويد، بمعالجة هذا النوع المسائل، ومجمل القول فيها فيما يلي:

أ– الوظيفة التمييزية:

ورد في كتاب "نهاية القول المفيد" قول صاحبه: "ولولا الهمس الذي في السين لكانت زايا، وكذلك لولا الجهر في الزاي لكانت سيِّنًا، إذ قد اشتركا في المخرج والصفير والرخاوة والانفتاح والتّسفل، وإنَّما اختلافا في الجهر والهمس لا غير، فباختلاف هاتين الصفتين افترقا في السمع"[23]. وقد روى صاحب "معجم علوم القرآن"عن علماء التجويد وصيّتهم بتبيين نوعٍ من الحروف في مقابل أخرى على مستوى الكلمة بحيث يراعى تغيّر معناها، قبل إزالة أي صفة تمييزية عن أحد حروفها[24]. فقال: "إذا وقعت الظاء في كلمة تُشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر، وجب البيان للظاء لئلا ينتقل إلى معنى آخر، وذلك نحو قوله الله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وما كان عطاء ربك محضورا﴾؛ أي ممنوعًا، فهو بالظاء، فبيِّنه لئلا يشتبه في اللفظ بقوله: ﴿إنّ عذاب ربك كان محذورا﴾ فهذا بالذال من الحذر"[25].

ب– الوظيفة التحسينيّة:

والتحسين، صفة يُعنى بها: إضفاء نغمة وجرسًا موسيقيا خاصًا على الصوت دون أن يكون ذلك سببًا للتّمييز بينه وبين الأصوات الأخرى. وبالرغم من أن هذا التعريف يوحي بمجازية الوظيفة هنا، إلا أنّ الملاحظ تضمّنه لها على نحو خاص، مثلما هو واضح في صفة القلقلة، التي اعتنى بها علماء التجويد عناية خاصّة، فعرّفوها بأنّها: "صويت زائد يشبه النبرة"، وحددوا حروفها المعنيّة بها والمجموعة في عبارة (قطب جد)، والتي تتميّز بقلة الوضوح في التلاوة؛ بسبب اجتماع الشدة والجهر، ومنعهما جريان الصوت والنَّفَس فيها فلا تكاد تبين إلا بإحداث هذه النبرة، وأوضحوا مواضعها التي يجب أن تكون أبيّن فيها، مثل: الوقف.[26] وقد لاحظ بعض المحدثين هذا الشذوذ التصنيفي عند علماء التجويد، ومثّلوا لذلك بصفة الغنّة التي اعتبروها صويتا مميزا للنّون والميم في الإخفاء[27]، وبحروف الذلاقة ل، ر، ن التي لا يمكن التمييز بينها إلّا بالاعتماد على الصّفة المحسّنة لكل واحد منها[28]. وقد يبرّر ذلك اعتمادهم مقياسا معيّنا، ربّما وضّحته

المسألة الضدية حين قابلوا بين المميز من الصّفات والمحسّن منها، بناء عليها؛ فالمميزة هي ذات الأضداد، والمحسّنة هي التي لا ضدّ لها؛ وكما هو معروف فإنّه لا تخلو قاعدة من شاذ.

ثالثا- تصنيف المسائل الصوتية بين المماثلة والمخالفة

صنّف الأصواتيون المحدثون المسائل الصوتية بحسب الكيفيّة التي حدّثت بها عملية التأثير والتأثر، وأوضحوا أن هناك عمليات تعمل على التأثير بالتماثل، وأخرى على التأثير بالتخالف، فما التماثل وما التخالف، وما الإجرءات المصنّفة تحت كل واحد منها؟

1 – التماثل ومسائله:

التماثل أو المماثلة يُعنى بها تلك العملية الإجرائية القائمة على التعديل التكييفي لصفات الصوت اللغوي، والتي تكون نتيجة لمجاورته صوتًا لغويا آخر، يعمل على جذبه للتماثل معه، وقد يكون هذا التماثل كليّا كما قد يكون جزئيّا، ومن بين المسائل الصوتية التي عالجها علماء التجويد، والتي تدخل ضمن هذا المصطلح: الإدغام، والإقلاب، والإبدال، والتفخيم والترقيق.

1-الإدغام:

عرّفه ابن الجزري بقوله: "وأما الإدغام فهو عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفا واحدًا مشددا، وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يُراد إدغامه حرفا على صورة الحرف الذي يدغم فيه، فإذا تصيّر مثله حصل حينئذ مثلان، وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكما إجماعيا، فإذا جاء نصّ بإبقاء نعت من نعوت الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح، لأن شروطه لم تكتمل، وهو بالإخفاء أشبه، قال أبو الأصبغ: وقد أطْلَقَ عليه هذا الاسم بعض علمائنا، وهو قول شيخنا أبي العباس رحمه الله."[29] فابن الجزري هنا يصف عملية الإدغام بتقنيّة المماثلة بحيث يصيران صوتًا لغويا واحدًا مرّكبا، وقد أكّد على كلّيتها بالاجماع الاصطلاحي، الذي يخرج منه بمجرد الإبقاء على صفة من صفات الصوت المتأثّر، من الإدغام إلى الإخفاء، وهذا ما جعل بعض العلماء يسمون الإدغام إخفاء، فكأن هذا الأخير جزء من الأوّل؛ وإن كان الإجماع على فصلهما نوعين اثنين. وللإدغام شروط، بحسب المدغم والمدغم فيه، وموضعهما في الكلام، ومنها أنّه: يشترط – وجوبا – التقاء المدغم بالمدغم فيه، إمّا خطًّا ولفظا، أو خطًّا دون

اللفظ، ويمتنع كونه لفظا لا خطّا[30]، فالأول مثل (الهاءان) في "وتحسبونَه هيّنا" والثاني (النون) و(الراء) في "مِّن رَبّهم"، والثالث (النونان) في "أنَا نذير".

1– 2 – طبيعة الأصوات التي يجري عليها الإدغام:

حدّد علماء العربية شروط لطبيعة أصوات الإدغام، وبيّنوا بأنها لا تخرج عن هذه الثلاثة: التماثل، والتجانس، والتقارب، وتفصيلها كالتالي[31]:

- **فالتماثل:** أن يتحدّ الصّوتان مخرجا وصفة. مثل (الرّاءين) في "غفورٌ رَحيم".
- **والتقارب:** أن يتقارب الصوتان إما مخرجا، أو صّفة، أو كلاهما معا. مثل (التاء) و(الظاء) في "كانتْ ظَالمة".
- **والتجانس:** أن يتّفق الصوتان مخرجا ويختلفان صفةً، أو العكس. مثل (التاء) و(الدال) في نحو : "اَثْقَلَت دَّعَوَا".

1 – 3 – أقسام الإدغام:

ويؤخذ في ذلك اعتبارات عدّة، منها: الحركة، والدرجة، والصّفة:

أوّلا – الكبير والصغير:

ينعت الإدغام بالكبير إذا ما تم في المثيلين المتحرّكين، وبالصغير، إذا ما تمّ بين صوتين لا حركة تفصل بينهما، سواء في كلمة أو كلمتين[32]. وتختلف كيّفيّة الإدغام، لذلك، باختلاف حركة أول المدغمين، فإن كان ساكنا تتم بخطوة واحدة: يدغم الأوّل في الثاني مباشرة، وإن كان متحرّكا تتم بخطوتين: يُسكّن الأوّل ثم يُدغم في الثاني. أمّا إذا ما روعيت طبيعة الصوتين، فإنّها تتم مع المتقاربين أو المتجانسين، في حالة كون أولهما ساكن بخطوتين؛ أي يُقلب المدغوم إلى جنس المدغم فيه، ثم يتم إدغامه فيه، مثل (النون) و(اللام) في "مِن لَّدُنَّا"، ويُنطق بهما لاما مفتوحة مشدّدة. وفي حالة كون أوّلهما متحركا فتتم بثلاث خُطوات: قلب + تسكين + إدغام، ففي نحو "خَلَقَكُم" يتم النُطق بكاف واحدة مشددة بعد اللام.

ثانيّا– التام والنّاقص:

تتفاوت نسبة التأثير بين الصوتين المتجاورين، فمنها ما يصل إلى درجة التذويب، ومنها ما يُبقي على صفة من صفات المدغم للاستدلال بها عليه؛ ويسمى

الإدغام في الحالة الأولى بالتام: أين ينعدم المدغم ذاتا وصفة، ويكون ناتج التفاعل صوتًا واحدا مشدّدا، ويتجلى خاصّة، في إدغام النون الساكنة والتنوين في مثليهما وفي الراء، وكذلك في المتماثلين عموما والمتقاربين. في نحو: "إذ ظَّلَمُوا" التي تنطق ذالها ظاءً: (إظّلموا). ويسمى الإدغام في الحالة الثانية ناقصا، ومن أمثلته إدغام المفخّم في المرقق من المتجانسين والمتقاربين، والمستعلي في المستفل، والأغن في غيره، حيث تبقى صفة "الغنة" من إدغام النون الساكنة أوالتنوين في الواو والياء، ويبقى (الإطباق) من إدغام الطاء المهملة في التاء المثناة الفوقية في نحو "أَحطتُ"، كما يبقى (الاستعلاء) من إدغام القاف في الكاف في نحو "ألم نخلقكم"[33].

2 – الإخفاء:

ويعرّف بأنّه: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول للاستدلا ل بها عليه، وهو نوعان: شفوي وحقيقي.

أ– الشفوي:

ويتمّ فيه إخفاء الميم الساكنة قبل الباء، بسبب اشتراكهما في المخرج وتجانسهما في الانفتاح والاستفال؛ ولهذا ثقُل الإظهار، والإدغام، فعدل بهما إلى الإخفاء، الذي لا يصل إلى إعدام الميم كلية، وإنّما إضعافها وستر ذاتها، ومن أمثلته: "وهم بالآخرة" حيث تُلفظ ميم (هـمْ) السّاكنة من مخرجها الأصلي ما بين الشفتين، دونُ تحويل إلى الخيشوم، فتأتي مبعّضة مستترة الجوهر[34].

ب–الحقيقي:

ويتم فيه إخفاء النون الساكنة والتنوين، وجوبا، مع خمسة عشرة حرفا، مجموعة في قول الناظم[35] :

في خمسة من بعد عشر رمزها في كلم هذا البيت قد ضمّنتها:

صف ذا ثنا كم جاد شخص قد سما دُم طيّبا زد في تقى ضع ظالما

وينتج الإدغام الحقيقي بسبب اتصاف حال اجتماع النون الساكنة والتنوين مع أحد هذه الحروف، بالمتوسِّطة بين المباعدة والمقاربة[36]، وهي حال تثقل النطق إدغاما وإظهارا، ويُسمى حقيقيا، لتحققه فيهما أكثر من غيرهما.

3 – الإقلاب:

وأصله اللغوي تحويل الشيء عن وجهه، ويختّص بأحكام النُّون الساكنة والتنوين، مع (الباء) التي تليها؛ حيث تُقلبان ميما لتآخيهما معها في الغُنَّة، ومشاركتهما لها في المخرج.[37] ومثاله: (يُنْبِتُ) التي تلفظ (يُمْبِتُ) بمراعاة الغنّة للإستدلال بها على النّون.

4 – التفخيم والترقيق:

ويُعنى بالتفخيم امتلاء الفم بصدى صوت الحرف، فيخرج جسيمًا سمينًا وفي الصفة قويًا، وأمّا الترقيق، فيعنى به إنحاف ذات الحرف ونحوله في المخرج، وتضعيفه صفةً[38]. وتنقسم أحرف الهجاء، بالنسبة إلى هاتين الصّفتين، ثلاثة أقسام: المفخّمة دائما، وتسمى بالمستعلية، والمرقّقة دائما، والقسم الثالث: يتداول عليها الحالان بحسب موضعها من السياق وتأثّرها بما جاورها، وهي: الألف المدية، واللام، والراء[39]؛ فتأتي مرققة بمجاورتها للضعيف، وتأتي مفخّمة بمجاورتها للقوي، فمثلا: اللام في لفظ الجلالة لها حكمان متغايران:

أ–الترقيق: وذلك إذا سبقها كسر أصلي أو عارض، سواءٌ فُصل بينهما بساكن أو لا، وكذلك إذا ما تمّ وصل لفظ الجلالة بتنوين فيقلب سكونه كسرا تخلّصا من التقاء الساكنين. ومثاله: "بسمِ الله"، "يُنجِيْ الله"، "قومًا الله".

ب–التفخيم: ويأتي بها مغلّظة إذا ما تقدم لفظ الجلالة فتح، أو ضمّ، فُصل بينهما بساكن أو لم يُفصل، وكذلك في حالة الابتداء به، لتقدّم فتحة همزة الوصل على اللام.[40] وذلك في مثل: "قالَ الله"، "يعلمُهُ الله"، "سيوتينَا الله"، "وإذ قالوْا اللّهم"، "الله لا إله إلا هو".

فإذًا، كل المسائل السابقة، يمكن إدراجها ضمن مفهوم المماثلة الرّجعية والمتقدّمة، منها متصّلة ومنفصلة، تامّة وجزئية.

2– التخالف ومسائله:

يشترك مع التماثل، في كونه تعديل صوتي يخضع له الفونيم في تجاوره مع غيره في سلسلة الكلام، نتيجة لعملية التأثر والتأثير، ويفارقه بعكس عمله؛ إذ يعمل على إنشاء الخلاف بين الفونيمين المتماثلين[41]، وتعميقه في غيرهما.

وهو نوعان: متّصل، ومنفصل، فالمتّصل منه يكون في المتجاورين مباشرة دون فاصل بينهما، ويختص بالمضعّف على وجه الدّقة، أين تتم عملية التفكيك ويقلب أوّلهما إلى آخر مستقل ذاتا ومختلفا صفة. وأمّا المنفصل، فيكون بين متماثلين يفرّقهما فاصل، أين يتمّ معاملتهما كمتجاورين وإبدال الأوّل إلى آخر، أو حذفه، خاصّة مع أصوات العلّة الثلاثة أو المائعة[42]، وأكثر ما يكون عملها مع الحركات هو تسكينها.

وتكمن أهمّية المخالفة في أنّها أصل الوظيفة التمييزية في اللغات الطبيعية، ولولاها لما كانت هناك لغات مُبينة لمقاصد الأقوام، حيث تعمل على تحقيق التوازن الصوتي، بإبرازها للتقابل التمييزي بين الفونيمات، واستقلاليتها[43]، كما تعمل على تسهيل النُّطق وتخفيف ثقله الحادث بسبب تجاور ذوات الصفة والمخرج نفسيهما، وتحسين جرس الأصوات وتخفيفها على الأذن التي تنفر من اللفظة الثقيلة، على نحو ما فعل العربي مع لفظة (قيراط) التي أصلها (قرّاط) حيث أبدل (الياء) من مدغم (الرّاءين)[44]، وعلّل "العكبري" وجه الحُسن في ذلك، بتخفيف الثقل الزائد بسبب تضعيف (الرّاء) ذات الصفة التكرارية أصلا، حتى صارت في حكم الأربع[45]؛ ولذلك كلّه حَسُنَ التخالف.

وإذا ما تمّ النّظر إلى هذا النوع من العمليات، في دراسات علماء التّجويد، وجدنا أبرزها مسائل: الإظهار، والتليين، والتسهيل.

أ-الإظهار:

قال فيه ابن الجزري: "وأما الإظهار فهو ضد الإدغام، وهو أن يؤتى بالحرفين المصيّرين جسمًا واحدًا منطوقا بكل واحد منهما على صورته، موفّى جميع صفته، مخلّصا إلى كمال بنيته. وأما البيان فهو عبارة أخرى بمعنى الإظهار".[46] وأمّا القرطبي، فقد عرّفه من حيث أنَّه: "حكم يجب عند اجتماع حرفين تباعدا، إما في المخرج أو الخاصية، والأول منهما ساكن"[47].

وواضح اختلاف التعريفين فابن الجزري يتكلّم عن الحرف المدغم أو المضعّف، الذي يتم تفكيكه تقنية التخالف إظهار لصفات صوتيه وتبين استقلالهما بنيّة ووظيفة، كما ينبّه إلى قضية تعدد المصطلح للمفهوم الواحد. وأما القرطبي فقد وصف حال المتجاورين في غير المضعّف، وهما الذين قد تباعدا في إحدى خواصيهما، ولم يتم الفصل بينهما بحركة. ويصف كيفيّة الإظهار بقوله: "فأمَّا كيفيَّة

اللفظ بالمظهر فأن يكون قطعك مخرج الحرف المظهر بإسكانه وأخذك في الحرف المتحرِّك بعد في زمانٍ واحد من غير إبطاء يُوهم التشديد، ولا إزعاج يأخذ بك إلى الإقلال والتحريك، هذا مع إخلاص سكون الساكن وإشباع حركة المتحرِّك"[48]، والإظهار على هذا ثلاثة أقسام: مطلق، وحلقي، وشفوي، ويندرج تحت النوعين الأخيرين: أحكام النّون السّاكنة والتنوين والميم.

ب-الإظهار الحلقي:

وهو في الاصطلاح "إخراج النّون السّاكنة أو التنوين من مخرجهما من غير وقف ولا سكت ولا غُنَّة ولا تشديد في الحرف المظهر"[49]، ويكون إظهارهما مع أصوات الحلق الستَّة (أ، هـ، ع، ح، غ، خ) في مثل: "ينْئون"، و"غثاءً أحوى"، و"من هاد"، و"من عند"، و"من حكيم"، و"فسينغضون"، و"المنْخنقة"، و"عليمًا خبيرا".

ويوضّح ابن الجزري علّة الإظهار معها، بقوله: "والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن النون والغنة بَعُد مخرجهما عن مخارج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار ، الذي هو الأصل.".

ج-الإظهار الشفوي:

ويوجب فيه إظهار الميم السّاكنة قبل غير الباء والميم، وهي على ذلك ستّة وعشرون حرفًا، سواء أكان في كلمة أم في كلمتين[50]، نحو: "أنعمت"، "عليكم أنفسكم". وأشّد ما نبّه إليه المجوّدون هو وجوب الإظهار، والحذر من إخفاء الميم الساكنة مع (الواو) و(الفاء) خاصة، كما في قول العلامة الجمزوري[51]:

والثَّالثُ الإظْهارُ في البَقِيَّهْ من أحْرُف وسَمِّها شَفَويَّهْ
واحْذَرْ لدى واو وفَا أنْ تَخْتفي لقُرْبها والاتِّحادِ فاعْرف

بسبب قربها من الفاء مخرجا، واتّحادها مع الواو صفة، على نحو: "قُمْ فأنذر" ، و"هم وأزواجهم".

3 - التليين:

ويكون بـ"أن تجتمع واوان الأولى ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها طرفٌ، والثانيةُ متحرّكةٌ أوّلُ كلمة أخرى. أو ياءانِ الأولى منهما ساكنةٌ مكسورٌ ما قبلها آخر كلمةٍ وبعدها ياءٌ متحرّكةٌ في أوّلِ كلمةٍ أخرى فيكون العمل فيهما من موضع واحدٍ مع بقاءِ المدّ واللين وعدم التشديد المحيّز))[52]. كما في نحو: "وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ"،

فتقرأ "لـهُ وما أنفقتم"، فهنا اجتمع واوان، الأولى واو الوصل في الهاء وهي ساكنة قبلها ضمة، وبعدها واو مفتوحة، فهنا يكون اللين، بحيث يؤتى بالواو تامة، ولا يُتجاوز بها إلى إدغامها في أختها.

والتليين يختص بالواو والياء المديّتين، فيميزهما عن نفسيهما في حالة الصّحة، وباقي الأصوات. يقول القرطبي: "وهذا الذي ذكرنا من تليين في الواو والياء إذا كانتا حرفي مدّ ولين طرفًا: حكمٌ تمتازان به عن أنفسهما إذا لم تكونا حرفي مدّ ولين، ولم يكن فيهما مزيّة، وعن غيرهما من سائر الحروف الصّحاح إذا التقى منها حرفان مثلان أحدهما ساكن والآخر متحرك وجب الإدغام"[53].

4 – تسهيل الهمزة بين بين:

ويكون عند تجاور الهمزتين أين يحدث ثقل زائد عن الأوّل بسبب إخراج همزتين متتاليتين، والتسهيل له أربع طرق: التبديل، والحذف، والتخفيف، وما سمّي بـ "التسهيل بين بين، الذي يُعبّر عنه بـ: نشوء حرف بين همزة وبين حرف مد[54] مجانس لحركتها، ويبْسُط "الدّاني" كيّفيته بقوله: "والهمزة إذا سهلت وجعلت بين بين أشير إليها بالصّدر إن كانت مفتوحة، وإن كانت مكسورة جعلت كالياء المختلسة[55] الكسرة، وإن كانت مضمومةً جعلت كالواو المختلسة الضمة، من غير إشباعٍ. وتلك الكسرة والضمة هي التي كانت مع الهمزة، إلا أنّها مع الهمزة أشبع منها مع الحرف المجعول خلفاً منها."[56] كما في نحو: "أَأُنْزِلَ" يسهّل القراء الهمزة الثانية، بإخراجها صوتا ما بين الهمزة المحققة والواو المجانس لحركة الضّمّة.

الخلاصة:

وخلاصة القول في ما يميّز الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، في النقاط التالية:

1 – الإسهام الواضح في إغناء الدرس الصوتي العربي، وتثبيت مبادئه: مصطلحا ومفهوما وتحليلا، فقد تجلّت وفرة المصطلحات ذات الدرجة المصطلحية القوية،

2 – كينونة الوعي النظري بالتأمل الافتراضي في تجليات الصوت وصفاته، والكفاءة التصنيفية التي ميّزت بين الصوت وأداءاته: الأصل والفرع وما يميّز كل منهما، والصفات وتجلياتها: الأصلية منها والعرضية، ووظيفة كل منهما، وإمكانية تحقق الصوت من عدمه.

3 – اعتماد المنهجية العلمية من خلال الوصف الموضوعي للوضعيات الصوتية، في انسجام منهجي؛ لم يسجل عليه تناقضا مربكا في مساره، إلا بقدر ما تحتمله الطبيعة البشرية.

4– موضوعية المبادئ التي جعلتها تفرض نفسها في البحث الصوتي الحديث، باتفاقها مع أبرز مبادئ الفونولوجيا الحديثة: التجاور، التأثر والتأثير، والتصنيف: بين المماثلة، والمخالفة، والأصل والفرع، وغيرها.

5– إحكام تطبيق المبادئ على المادة، ما جعل منه محصّنا، يقبل التحديث والتطور دون التهالك.

ومن كل ما سبق، يوصي البحث بضرورة اعتماد "علم التجويد" كمادة أساسية أولية في الدرس الأكاديمي، لتخصص الصوتيات لأقسام علوم اللسان، وسيكون لذلك المكسب الكبير لتذليل صعوبة هذه المادة، الموسومة بالجفاف الفيزيائي، والافتقار الحيوي، بحسب ما تمّ ملاحظته في قاعات الدرس لدى الكثير من الطلبة.

هوامش

1 حاجي خليفة: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى،بغداد 1941م، ج1، 353.

2 حيث نشأ علم وظائف الأصوات مطلع القرن العشرين فهو علم حديث ناتج عن تطوّر الدراسات اللغوية الحديثة التي قامت على إثر نشر محاضرات دي سوسير، وكانت بدايته على يد "نيكولاي تروبتسكوي/ Nikolai Trubetzkoy" وبعد ذلك تمّ تطويره على يد "أندري مارتينيه/ André Martinet " و"رومان ياكبسون/Roman Jackobson" بالإضافة إلى مجموعة من اللسانيين المنتمين إلى حلقة براغ، ويتكوّن من علمين متكاملين: علم الأصوات العام (Phonitique)، وعلم الأصوات الوظيفي (Phonologie)، وقد شهد هذا المصطلح الأخير، كغيره من المصطلحات الوافدة اختلافا في تلقيه بتباين طرق ترجمته إلى العربية، فقد تنوعت مقابلاته العربية واختلفت، فمنها المعرب: فونولوجيا، والفونولوجي، ومنها المترجم: علم الأصوات التنظمي، وعلم النُّظم الصوتية، وعلم وظائف الأصوات، وعلم الأصوات الوظيفي، والصوتيات الوظيفية، ودراسة اللفظ الوظيفي، والتشكيل الصوتي، وعلم الأصوات التشكيلي، والنّطقيات والترجمة الأخيرة هي ترجمة مجمع اللغة العربية.

يُنظر في ذلك:

- دبة طيب: **مبادئ اللسانيات البنوية** دراسة تحليلية ابستيمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دت، د.ط، ص 164.

- الصيغ عبد العزيز، **المصطلح الصوتي في الدراسات العربية**، دار الفكر دمشق، 1998، ص213، 214.

3 الحاج صالح، عبد الرحمن: **مدخل إلى علم اللسان الحديث** الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة (النزعة البنوية ومذاهبها)، مجلة اللسانيات، العدد 7، 1997، ص 8.

4 يُنظر: الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، موفم للنشر2007، ج2، ص242، 243.

5 يُنظر: دبة ، مبادئ ، ص 172 ، 173.

6 الحمد، غانم قدوري: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1428هـ، 2007م، ص 149.

7 د. أيمن سويد: **برنامج اتقان التلاوة**، قناة إقرأ، على موقع اليوتيوب : ((https://www.youtube.com/watch?v=F8VKj2af7Zk)) تاريخ الدحول : 2/2/ 2017 م ، الساعة 20:26.

8 محمود بن علي بسّة المصري: **العميد في علم التجويد**، تح: محمد الصادق قمحاوى، دار العقيدة، الإسكندرية، ط1، 1425هـ، 2004 م.

9 ابن الجزري، شمس الدين: **النشر في القراءات العشر**، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دت، د.ت، ص201.

10 نفسه، ص 149. وكذلك: أبو الوفا، على الله بن علي: **القول السديد في علم التجويد**، دار الوفاء، المنصورة، ط3، 1424هـ، 2003 م، ص143.

11 صفوت محمود سالم: **فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد**، دار نور المكتبات، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1424هـ، 2003م، ص37.

12 نفسه.

13 ينظر: مقيدش عبد الكريم: **مذكرة في أحكام التجويد** (برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق)، مكتبة إقرأ، قسنطينة الجزائر، ط1، 2008، ص12.

14 العسس، عبد الفتاح الشافعي: **هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري**، مكتبة طيبة، المدينة المنوّرة، ط2، دت، د.ت، ص78.

15 فريال زكريا العبد: **الميزان في أحكام تجويد القرآن** ، دار الإيمان، القاهرة، دط، دت، ص69.

16 صفوت: فتح رب البرية، ص 3.

17 ينظر: العسس: هداية القاري، ص79. والحمد: الدراسات الصوتية، ص199، 204.

18 ينظر: العسس: هداية القاري، ص79. الحمد: الدراسات الصوتية، ص199، 257. صفوت: فتح رب البرية، ص44.

19 العسس: هداية القاري، ص78.

20 ابن بَلْبَان، محمّد بن بدر الدين بن عبد الحق الحنبلي: **بغية المستفيد في علم التجويد**، اعتناء: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية للطباعة، لبنان، ط1، 1422 هـ ،2001م، ص138.

21 الجرمي، إبراهيم محمد: **معجم علوم القرآن** (علوم القرآن، التفسير، التجويد، القراءات)، دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ، 2001م، ص177. وتفصيله: الحمد: الدراسات الصوتية، ص280 إلى 284.

22 الجرمي: معجم علوم القرآن، ص177.

23 نفسه، ص281.

24 نفسه، ص201.

25 نفسه.

26 ابن الجزري: النشر، ص 204.

27 حركات مصطفى: **الصوتيات والفونولوجيا**، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط1، 1418هـ، 1998م، ص54.

28 ينظر: جبر علاء محمد: **المدارس الصوتية عند العرب النَّشأة والتَّطور**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م ، ص118، 119.

29 ينظر:

- ابن الجزري: **التمهيد في علم التجويد**، تح: د.علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1، 1405 هـ، 1985م، ص 55.
- والجوسي، محمد مكي نصر، **نهاية القول المفيد في علم التجويد**، راجعه الشيخ طه عبد الرؤوف سعيد. مكتبة الصفا ط1، 1420هـ، 1999م، ص140.

30 العسس: هداية القاري، ص232.

31 الجوسي: نهاية القول ص140، والداني: التحديد ص101.

32 ينظر:

- الداني، عثمان بن سعيد، **التحديد في الإتقان والتجويد**، تح: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد ، ط1، 1407هـ، 1988م، ص101.
- و الشمسان، أبو أوس إبراهيم: **الإدغام (مفهومه وأنواعه وأحكامه)**، مجلة الإمام، العدد 25، المحرم 1420، ص8.
- والعسس: هداية القاري، ص232.

33 ينظر: جبر: المدارس الصوتية، ص 129. والعسس: هداية القاري ص254. الحمد: الدراسات الصوتية، ص354، 355.

34 الجرمي: معجم علوم القرآن، ص19.

35 سليمان بن محمد الجمزوري: **تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن**، تعليق: الشيخ علي محمد، دط، دت، ص4.

36 القرطبي، عبد الوهاب بن محمد: **الموضح في التجويد**، تح: غانم قدور الحمد، دار عمار ط1، 1421هـ، 2000م، ص 157.

37 ينظر: الداني: التحديد ص117. مقيدش: **مذكرة في أحكام التجويد**، ص37. جبر: المدارس الصوتية، ص131.

38 ينظر: ابن الجزري: النَّشر، ج2، ص90. والجرمي: معجم علوم القرآن، ص96. وجبر: المدارس الصوتية، ص131. وعبد الفتاح: هداية القاري، ص103.

39 مقيدش، مذكرة في أحكام التجويد، ص40.

40 نفسه، ص41.

41 يُنظر: الصيغ: **المصطلح الصوتي** ص279.

42 يُنظر:

- سهل ليلى: **تجليات ظاهرة التخالف الصوتي في اللغة العربية** مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعية . جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الرابع، جانفي 2009.
- برجشتسراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414 هـ، 1994م، ص33، 35.

43 ينظر: عمر أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، 1418هـ، ص384.

44 سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، ج4، ص239.

45 العكبري، عبد الله بن الحسين: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ، 1995م، ج2، ص316، 317.

46 ابن الجزري: التمهيد ص55.

47 القرطبي: الموضح، ص157.

48 نفسه.

49 الجرمي: معجم علوم القرآن، ص48.

50 الجرمي: معجم علوم القرآن، ص49.

51 الحفيان، أحمد محمود عبد السميع: **الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم** (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م، ص39،41. والعسس: هداية القاري، ص200.

52 القرطبي: الموضح ص 153.

53 نفسه، ص 156.

54 الجزري: التمهيد، ص56.

55 والاختلاس أن تأتي بثلثي الصائت، بحيث يكون المنطوق منه أكثر من المحذوف. يُنظر: الجرمي، المعجم ص 15.

56 الداني: التحديد ص 100.

ببليوغرافيا المقال :

الكتب المراجع:

1. ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، تحقيق: د.علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ، 1985م.
2. ابن الجزري، شمس الدين: النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دت، د.ط.
3. ابن بَلْبَان، محمّد بن بدر الدين بن عبد الحق الحنبلي: بغية المستفيد في علم التجويد، اعتناء: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية للطباعة، لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م.
4. أبو الوفا، علي الله بن علي: القول السديد في علم التجويد، دار الوفاء، المنصورة، ط3، 1424هـ، 2003م.
5. برجشتسراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ، 1994م.
6. جبر، علاء محمد: المدارس الصوتية عند العرب النَّشأة والتَّطور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م.
7. الجرمي، إبراهيم محمد: معجم علوم القرآن (علوم القرآن، التفسير، التجويد، القراءات). دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ.
8. الجمزوري: سليمان بن محمد: تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن، تعليق: الشيخ علي محمد، دط، دت .
9. الجوسي، محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم التجويد، راجعه الشيخ طه عبد الرؤوف سعيد. مكتبة الصفا ط1، 1420 هـ، 1999م.
10. حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد 1941م.
11. الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر 2007، ج2.
12. الحاج صالح، عبد الرحمن: مدخل إلى علم اللسان الحديث الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة (النزعة البنوية ومذاهبها)، مجلة اللسانيات، العدد 7، 1997.
13. حركات، مصطفى: الصوتيات والفونولوجيا، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1418هـ، 1998م.
14. الحفيان، أحمد محمود عبد السميع: الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ – 2000م.
15. الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1428هـ،2007م.

16. الداني، عثمان بن سعيد، التحديد في الإتقان والتجويد: تحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ط1407،1هـ، 1988م.
17. دبة طيب: مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستيمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دت، د.ط.
18. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. ط، 1408 هـ – 1988م.
19. صفوت محمود سالم: فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، دار نور المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط2، 1424 هـ – 2003م.
20. الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، دار الفكر دمشق ، 1998
21. العسس، عبد الفتاح الشافعي: هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنوّرة، ط2، دت.
22. العكبري، عبد الله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق ، ط1، 1416هـ 1995م.
23. عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1997 م . 1418 هـ.
24. فريال زكريا العبد: الميزان في أحكام تجويد القرآن ، دار الإيمان، القاهرة، دط، دت.
25. القرطبي، عبد الوهاب بن محمد: الموضح في التجويد، تحقيق: غانم قدوري حمد، دار عمار ط1، 1421هـ، 2000م.
26. محمود بن علي بسّة المصري: العميد في علم التجويد، تحقيق: محمد الصادق قمحاوى، دار العقيدة – الإسكندرية، ط1، 1425 هـ – 2004م.
27. مقيدش عبد الكريم: مذكرة في أحكام التجويد (برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق)، مكتبة إقرأ، الجزائر، ط1، 2008.

المقالات :

1. سهل ليلى: تجليات ظاهرة التخالف الصوتي . في اللغة العربية . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، جانفي 2009.
2. شمسان، أبو أوس إبراهيم: الإدغام . مفهومه وأنواعه وأحكامه . مجلة الإمام، العدد 25 ، المحرم 1420.

البرامج المشاهدة :

د. أيمن سويد: برنامج اتقان التلاوة، قناة إقرأ، موقع اليوتيوب: ((https://www.youtube.com/watch?v=F8VKj2af7Zk)).

أرومة النموذج الوَظيفي في التراث اللّغوي العربي قراءة إبستيمولوجية في الجهاز التداولي عند أحمد المتوكّل

ياسر أغا.

المركز الجامعي صالحي أحمد - النعامة –

ديباجة:

حقّقت اللّسانيات إنجازات نظريّة و إبستيمولوجيّة مهمّة، سواءً على مستوى المنهج والرّؤية، أو على مستوى تقنيات التّحليل وإجراءاته، و بفضل هذا الإنجاز العلمي تحوّلت إلى نموذج تمثيلي تتطلّع العلوم الإنسانية الأخرى إلى الاحتذاء به[1]، و هذا ما أبانَ عنه الفيلسوف الإناسي " كلود ليفي ستروس "، حينَ نشرَ مُصنّفه " الإناسة البنيويّة " سنة 1958 [2]، مُشيراً إلى أنّ اللّسانيات بفضل توجّهها العلميّ ستصبح جسراً تعبره كلّ العلوم الإنسانيّة الأخرى[3]، و بفضل المقاربة الإبستيمولوجيّة الّتي تهتمّ بصورة المعرفة اللّسانية بُغيَةَ تقويمها مِن جهة أسسها و مبادئها المصرّح بها، أو المسكوت عنها، أصبح للّغة دور مركزيّ أنتجَ وعياً متزايداً بالدّور الّذي تلعبه [4]و ذلك لتميّزها بالقَيْدَيْنِ؛ الأنطولوجي و الإبستيمولوجي، تبعاً لهذا الجِهاز المفهومي عرف البحث اللّساني تحوّلات نوعيّة كانت نتيجة الاهتمام بهذه الآلة المسؤولة عن التمظهرات اللّغوية، و لهذا يعدّ "السّؤال عن الكيفيّة الّتي استطاع بها الإنسان أن يطوّع جهازه اللّغوي ليجعله جهازاً مَرِناً نحو وظائف متعدّدة، سؤالاً إبستيمولوجياً بالأساس"[5] و مِن هُنا كانت ضرورة بناء نماذج لسانيّة لرصد مُختلف الظواهر اللّغوية، إضافةً إلى رصد بعض المفاهيم و التصوّرات و كيفيّة بنائها ذِهنيّاً و علاقة المقولات النّحويّة بها، و نجد مِن ضمن هذه النّماذج اللّسانية " نظريّة النّحو الوظيفي " الّتي ظهرت في الثّلث الأخير مِن القرن الماضي، الّتي أرسى دعائمها اللّساني الهولندي " سيمون ديك "، و تمّت صياغتها و نقلها إلى العالم العربي بفضل جهود اللّساني المغربي " أحمد المتوكّل " ، حيث اعتمدها مشروعاً له في تقديم بعض المقترحات لوصف العربية، و قد ظهر ذلك في نماذجه الّتي استحدثها مثل نحو الطّبقات القالبي، و النّموذج الموسّع، حيث حاولَ مِن خلالها إعطاء قراءة لسانية جديدة، على مستوى مِن العمق مُضيفاً تفسيراً لعديدٍ مِنَ قضايا اللّغة العربيّة منظوراً إليها مِن وِجهةٍ وظيفيّة.

أوّلا: التصوّر المُتوكّلي للنموذج الوَظيفي في التراث اللّغوي العربي.

لا يوجدُ فردٌ عاقلٌ اليومَ يُمكنه أن يُنكِر دورَ التّراث، و أهمّيته في الحفاظ على هويّة الشّعوب، لأنّه يُعدّ جزءًا مهمّاً في بناء المعرفة الإنسانيّة،" فلا غرابة أن تُعدّ قراءة التّراث تأسيساً للمستقبل على أصول الماضي بما يسْمَحُ ببعث الجديد عبر إحياء المُكتسب."[6] ونحنُ نعلم أنّ السّمةَ الغالبة على لسانيات التّراث*[7]؛ هي اعتمادها على تأويلٍ للنّصوص وِفْقَ قِرائيَةٍ تطرح مجموعةً مِن التقديرات على شكل حدوس، قصد البَرْهنة على نسَقَيْنِ مختلفين مِن حيث هي تصوّرات لغوية، لكلّ منهما قيمته المعرفيّة و سماته المنهجيّة، في ضوء مقاربةٍ من شأنها أن تطرحَ مجموعة مِن الأسئلة و الإشكالات العميقة، لتكشِف اللُّبس و ترفع الصّراع الوهميّ بين منظومتَيْن اشتركتا في دراسة مادةٍ لغويّة واحدة[8].

و لعلّ مِن مستلزمات الموقف العلميّ بمَوْقِعيّته المنهجية، و مفهوميّته الموضوعيّة، أنّنا حينما ندعو إلى إقامة حوارٍ معرفيّ بيْنَ تراث لغويّ وعلم ألسنيّ حديث، فإنّما نرومُ إلى تأسيس مقولةٍ واعية لا يمكن لأيٍّ معطى حضاريّ أنْ يحجب عنّا متطلّبات المعرفة العلميّة الرّصينة، و كذا شروط تحقيق الممارسة العلميّة السّليمة، و مِن وجْهةٍ علميّة "فإنّنا نصدر عن موقع منهجيّ هو القراءة المعاصرة الّتي تقتضي ضمنيّاً استيعابا مزدوجاً: طرفه الأوّل في التراث، و طرفه الآخر في العلم الحديث، و متى توفّرت المعادلة بِطَرفَيْها تسنّى إجراءُ القراءة الجدليّة الّتي هي بالضّرورة قراءةٌ نقدية واعيةٌ تستنِدُ أساساً إلى التّفاعل العضوي "[9] وهو ما اصطُلِحَ عليْه بالقراءة التّفاعلية؛ الّتي تروم صوْغَ النّظريات القديمة في قالبٍ جديد يتيحُ المقارنة بينها و بين الحديث مِن النّظريات، و ذلك لخلق نموذج لغويّ عربيّ أو نماذجَ عدّة تضطلع بوصف اللّغة انطلاقاً مِن النّظريات القديمةِ، بعد أن تُقَوْلَبَ و تُمَحّص في إطار النّظرية اللّسانية، و أن تحتكّ بما تفرّع و يتفرّع مِن نماذجَ لُغويّة، وذلك لتحديد الغايةِ المنشودةِ على الصّعيد الفكري و الحضاري معاً؛ ألا و هي إعطاء النّظرية اللّسانية العربية القديمة مكانتها اللاّئقة بها في إطار مراحل الفكر اللّغوي الإنساني، لخلق نوعٍ مِن التّفاعل بيْنَ الفكر اللّغوي العربي القديم، و النظريات اللّسانية الحديثة القائمة على الأخذ و العطاء والقرض و الاقتراض بينهما، لإنتاج مقولات لغوية جديدة مِن شأنها أن تُستثمرَ في الحقل الإبستيمولوجي اللّساني بشكلٍ عام.[10]

سنحاوِلُ أنْ نَرْسُم بعضاً مِن ملامِح القيميةِ الموضوعية، الّتي تجسّدت في المقاربة اللّسانية الّتي قامَ بِها أحمد المتوكّل، مِن خلال تصوّر لساني ساعَدَهُ في عملية بناء جهازٍ واصف يكْفُل التّمثيلَ الملائم للظّاهرة المرومُ رصدها، و هو ما اصطلحَ عليْه بـ:"النمذجة أوالنموذج"[11]، و هو تصوّر قائم بذاتّه على مفاهيم إجرائية متناسقة مِن حيث أصولها النّظرية و المنهجيّة، إذ تكفلها رؤية موضوعية في الوقت نفسه، و حريٌّ بنا في هذا المقام أيضاً أن نُعيد النّظر بخلفية الدّحض و برؤية التّقييم، في بعض الآراء الّتي يرى أصحابُها أنّ المقاربات اللّسانية باقتصارها على الدّراسات النّمطيّة المُتّصلة بالتراث اللّغوي القديم دُونَ سواه، لا تخدُم تطوّر اللّسان العربي بل تمثّل عائقاً إبستيمولوجياً في التّفكيرِ و الرّؤية في مسألة اللّغة ذاتها، بل قد يكونُ سبباً رئيساً في تعطيلِ الدّرس اللّساني الحديث، و نحنُ أمامَ هذه الرّؤية الضيّقة إن صحّ القول، جعلتنا نستذكر "ميلادَ حظرٍ" فرضته الجمعية اللسانية بباريس المؤسسة سنة **1866**، بجزء من شهرتها للمادة**2** مِن نِظامها الأساسي الأوّل حيث وردَ فيها :"لا تقبلُ الجمعيةُ أيّ مداخلةٍ تتعلّق بأصل اللّغة"[12]، و كأنّ الأمر نفسه أُرِيدَ تطبيقهُ و إسقاطُه في مسألة البحث في التراث اللّغوي، و أُرِيدَ لهذا الباب هُو كذلك أن يُغلقَ تماماً، **لكن** سنتبيّنُ مِن خلالِ المُقترح و التّصوّر المُتَوَكِّلي، أنّ هذا الزّعم هُوَ زعمٌ نِسْبِيٌّ و سطحي ليسَ لهُ ما يُبرّرُه إن لم نقُل بأنّه ينافي وجه الصّواب.

يقترحُ أحمد المتوكّل منطلقاً منهجيّاً يسعى مِن خلالِه إلى قراءةِ التّراث اللّغوي، كَوْنُ هذا العمل يعدّ أولى خطوات الممارسة اللّسانية و المقوّمات المنهجية، لإقامةِ حوارٍ إبستيمي بين مُدوّنتيْن أثناء تحكيم النّظرية اللّسانية، و بنائها وِفق مقاربة لظواهر لغويةٍ ما، و بناءً على ما سبق يقترح المتوكّل نموذجاً معرفيّاً لمقاربة التراث، تختزله الخُطاطة الآتية :

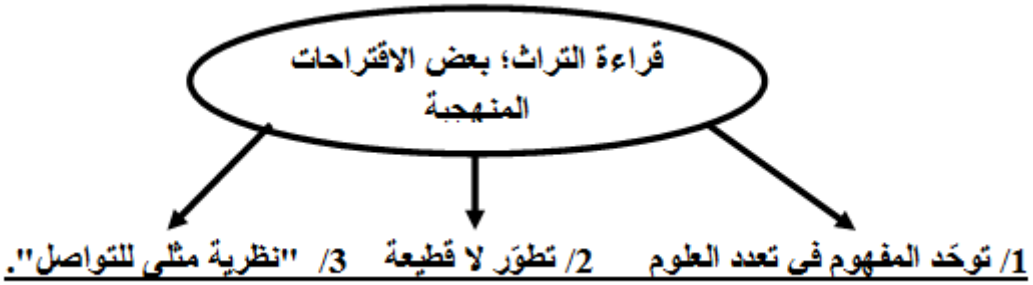

فيما يخصّ المُنطلق المنهجي الأوّل يرى أحمد المتوكّل بأنّ المفاهيمَ المُعتمدة في "علوم اللّغة العربية " مِنْ نحوٍ وصرفٍ و بلاغةٍ، وفقه اللّغة و أصول الفقه و التّفسير، تُنْزَعُ إلى

التَوَحُّد و إن تعدّدت هذه العلوم، إذ الهدفُ ليس التّعريفُ بها بل لاسكتشاف النّسق النّظري الّذي يؤطّرها جميعها و يؤالِفُ بينها مهما اختلفت موضوعاً و منْهَجاً، بوصف موادها الّتي تخصّها و أدواتهما و مفاهيمها مُكوِّنات لمقاربةٍ واحدة للخطاب، تستَمِدُ مفاهيمها و منهجها مِن جهاز نظري واحد، عُنِيَتْ كتب فقه اللّغة على الخُصوص برصده و تبْيانِه [13]، أمّا المُقترح الثّاني فيقصدُ به "رفع مفهوم القطيعة المعرفية عن علاقة اللّسانيات الحديثة بالفكر اللّغوي القديم، و اعتبار المنحى الوظيفي العربي الحديث امتداداً طبيعياً للدّراسات البلاغية و الأصولية و النّحوية العربية القديمة"[14]

و قد بيّن أحمد المتوكّل أنّ فكرة القطيعة لم تلبث أن فندتها دراسات إستيمولوجية لسانية مثلا عمال اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي **1966**، و كورودا**1972**، و سيميائية غريماس **1966**. فحقائق مثل هذه تُبيّن أنّ اللّسانيات الحديثة ليست إلاّ حقبةً مِن حقب تطوّر فكرٍ لغويّ واحد بدأ حين بدأ الإنسان يُفكّر في اللّغة و سيمتَدّ امتدادَ التفكير باللّغة [15] و هذه أولى الرّدود على الزّعم الّذي أوْردناهُ سابِقاً، وقد ننزاحُ قليلاً لنضيفَ شيئاً آخر و نقول: ألم يكُن ظهور النّحو العقلاني ابتداءً مِن القرن الخامس عشر وبعده النّحو المُقارن في القرن التاسع عشر مُستحيلاً لولا عملية استقراء واستنطاق التراث اللّغوي السَنْسْكِريتي؟[16]، نبقى في المقترح الثّاني لِنُبيّن أطروحة التّطوّر في مقابل أطروحة القطيعة؛ حيث حاوَل المتوكّل استكشاف إمكانات عقد حوارٍ معرفيّ بين النّظرية الدّلالية العربية المستخلصة، بعد استخلاصِه لمقوّمات التنظير، و تحديده لمعالم منهجية عامة، مع نظريات لسانية حديثة خاصةً تلك النّظريات الموجّهة تداوُلِياً مثل نظرية الأفعال اللّغوية ونموذج الفرضية الإنجازية، و ذلك لإتاحة استثمار نتاج لغوي قديم في ضوء نموذج لساني حديث على وجه التنظير[17]، أمّا فيما يخصّ المقتَرح الأخير فيمكن القولُ بأنّه: اقتصارُ دراسةٍ ما في ممارستها التنظيرية أثناء البحث في مدوّنة لغوية قد تسبق فترة الدّراسة نفسها بفترةٍ مِن الزّمن، حيث تقتصرُ هذه الدّراسة على البحث في تلك المدوّنة "نعني به النصوص التراثية" مُحاولةً منها تحميلَه ما لا يحتمل في الدّرس اللّساني الحديث، و هذا هُو النّمط الغالب، و المشهورُ في عملية الإسقاط، و هُوَ ما اصطلح عليه المتوكّل بـ"إسقاطُ وجود"، والمتوكّل نفسه يوضّح مفهومَ الإسقاط إذ يقول:"أمّا الإسقاطُ بحسب فهمنا له في حقل اللّغويات؛ فهو قراءةُ نظريةٍ ما مِن خلال نظريةٍ أخرى"[18]، و يميّزُ بيْنَ نوعيْنِ مِن الإسقاط، "إسقاطُ وجود" و "إسقاطُ تقويم"، أمّا الأوّل فقد عرّجنا عليه قبل قليل ومِن أمثلة ذلك كأن يُقالَ مثلاً إنّ مفهوم تحوّل النّمط

الّذي تحدّث عنهُ بوستوييفسكي موجودٌ بالخصائص الصّورية نفسها في المدوّنة اللّغوية القديمة، أو كأن نُقابِلَ مفهومَ توزيع النّعت الظّرفي الّذي تحدّث عنه فيرناندیز لاغونيا و دي ميغل بمفهوم الوضْع و الاستعمال، و الحمل على الترتيب عِند شهاب الدّين القَرافي في تفريقهِ بين الدّلالة باللّفظ، و دلالة اللّفظ و ذلك أثناء حديثهِ عن عمليّة التّخاطُب، أمّا إسقاطُ التّقويم:" فأن تُنتقد نظريةٌ ما سلباً أو إيجاباً انطلاقاً مِن نظريةٍ أخرى، مِثالُ ذلك أن يُعابَ على نظريةٍ صوريةٍ أنّها لا تعتمد الدّلالة و التداوُل في رصد البِنية الصرفية–التركيبية أو أن يُعاب في المقابِل على نظريةٍ وظيفية الأخذ بهذين البُعديْن في وصف خصائص العبارات اللّغوية وتفسيرها".[19]

بعدَ هذا المقترح الّذي قدّمناهُ، نوَدُّ أنْ نُشيرَ الآن إلى أنّ المحطّات الأولى الّتي قامَ عليْها مشرُوع أحمد المتوكّل، تمظهرت في بحوثه الأولى المتمثّلة في إعادة قراءة نظرية النّظم عند عبد القاهر الجُرجاني، إضافةً مِنه إلى تقديمِ رؤيَتِه و تأمّلاتِه حولَ نظرية المعنى في الفكر اللّغوي القديم، و معالجته لبعض آراء السّكاكي في مفتاحِه، و كذا نلمَسُ وصفهُ و تفسيرَهُ لكثيرٍ مِن قضايا اللّغة العربية برؤيةٍ وظيفيّة، مِن خلالِ مُعالجته لبعض المسائل والافتراضات الوظيفية مثل مسألة "المتصل و المنقطع" و "المدْمَج و الملْحَق "، و مسألة "المركز و الرّبَض"[20]، قِياساً مع أهمّ النتائج و التّحليلات الّتي توصّل إليها الفكر اللّغوي العربيّ القديم مُركِّزاً في ذلك على أهمّ مُدوَنةٍ لغوية متنوّعة، تجسّدت في مؤلفات نحويةٍ مثل كِتابَيْ الاقتراح في علم أصول النّحو، و هَمْعُ الهوامع للسّيوطي جلال الدّين، و شرحُ المفصّل لِمُوَفّق الدّين بنُ يعيش، إضافةً إلى مؤلفات ابن هشامٍ الأنصاريّ مُركِّزاً على ثلاثيّته المشهورة: "أوْضَحُ المسالك– شرح شذور الذّهب – مُغني اللّبيبْ"، و أخرى أخذت منْحى أصوليّ مثل الموافقات للشّاطبي، و المستصفى للغزالي، حيث كانَ لهذه المدوّنات دورٌ مُهِمٌّ، و إثراءٌ نظريّ و منهجيّ في وصْفِ بِنْياتِ اللّغةِ وتفسيرها وتحليلِ مُكوّناتِها تحليلاً شُموليّاً مُتكامِلاً، و تجلّى ذلك كلّه مِن خلالِ مقاربته الّتي قام بها وِفق هذه المدوّنات المذكورة آنِفاً.

لا بأس أن نعرِضَ في هذا المدْخلِ نماذِجَ و أمثلة، نستَكْشفُ مِن خلالِها بعض مظاهر التّماثل و الاقتراضِ بَيْن الفكر اللّغويّ القديم و النّحو الوظيفي في مشروع أحمد المتوكّل:[21]

1/ التماثُل :

<u>أ – المظهر الاسْتِعماليّ للّغة و تَبَعِيّةُ بِنْيتِها لوظيفَةِ التّواصُل[22]:</u>

مِنَ المفاهيم الّتي ركّز عليْها كلٌّ مِن الفكر اللّغوي العربي القديم، و النّحو الوظيفي نجد أطروحة "وظيفةُ اللّغة "، حيث يرى أحمد المتوكّل أنّ مبدأَ وظيفة اللّغة هُو مبْدأٌ جوهريّ منصوصٌ عليه في ماهِيتِها مِن خلالِ مظهر استعمالها، مِن طرف مُتكلّميها الفِعْلِيّينَ و ذلك لتأديةِ أغراضٍ تواصليّة داخل المجتمع، " فوظيفَةُ اللّسان هي وظيفةُ إتاحةِ التّواصل بيْنَ البشر "[23] و هذا التصوّر يظهرُ بشكلٍ واضح عِنْد القدماءِ في تعريفِهم للّغة، حيث يرى ابنُ جنّي أنّ حدّ اللّغة هي : " أصْواتٌ يُعبّر بها كلّ قوْمٍ عن أغراضِهِم "[24]ويسوقُ لنا المتوكّل فكرةَ الآمديّ متمثّلةً في مفهُومِ الاحتياجِ عنْده؛ أي الحاجَةُ إلى نصْب و خلْقِ دلائِلَ تُحْدِثُ تواصُلاً بيْنَ المتخاطبينَ، حيثُ " تتيحُ لكلّ معرفَةٍ ما في ضميرِ غيْرِه مِن جهةٍ، و تُعينه على تحقيق أغراضهِ مِن جهَةٍ ثانية، حيثُ هي دلائلَ مؤلَّفة مِن أصواتٍ خصّ الله بها الكائناتُ البشرية "[25] و لعلّ مِن المبادئ المعرفية الثلاثة الّتي تقوم عليْها النظريّة الوظيفيّة المثْلى ذلك أنّ بِنْية اللّغات الطبيعيّة و وظيفتها التّواصليّة تربطُ بيْنهما علاقةٌ تبَعيّة حيثُ تحدّد الوظيفة خصائص البِنْية " [26] و ذلك عكس النّظريات غير الوظيفيّة الّتي تنطلق مِن مبدأ أنّ اللّغة مجرّد قواعد صوريّة، ذات نسق مجرّد يمكن وصف خصائصه دون اللّجوءِ إلى وظيفته [27] و يرى الوظيفيّون أنّ الوحدات الخِطابيّة التّامة باحتِوائها على مقولاتٍ صرفية–تركيبيّة، تتضمّن سلسلةً مِن العبارات اللّغوية بمختلف تحقّقاتها البِنْيوية، إنّما هي وسائلَ مسخّرة لتأدية غاياتٍ تواصليّة لتفسير خطابٍ معيّن بوصف بُعْدَيْه المقالي و المقامي، حيث يَتِمّ مقاربتهُ وِفْقَ المُوجّه التداولي الدلالي الّذي يحدّد الخصائص البنيويّة .

"فاللّغةُ إذن حسبَ المقاربةِ الوظيفيةِ قديمِها و حديثها، ليست بِنْيةً دون وظيفة، أو بِنْيةً لها وظيفة واحدة، بل اللّغة في نظر المقاربة الوظيفية هي بنيةٌ مسخّرة للقيامِ بعددٍ مِن الوظائف الاجتماعيّة مِن أهمّها وظيفة التّواصل، الّتي تسْتدعي عِنْد وصف خصائص العبارات اللّغوية، الأخذ بِعَيْن الاعتِبار لمقامِها التّداولي الّذي يمكِنُ أنْ تُسْتعمَل فيه، لأنّ دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابِعَةٌ لقصد المتكلّم و إرادَتِه."[28]

ب – التّماثلُ في المَوْضُوع:

مِن مُنْطلق المقاربة يتآلفُ كلٌّ مِن الفكر اللّغوي العربي القديم و النّحو الوظيفي كوْنُهما يشتركانِ معاً "في التّصدي للظواهر اللّغوية نفسها الّتي لها صلةٌ بالمعنى، و بمقاصد المتكلّم و أغراضه، و الّتي تسْتدعي مقاربة وظيفية خالصة، يُحْتفى فيها بالمظاهر التّداوليّة، و يُستندُ إليها عِنْد تفسير البِنْية الصّورية للعبارة اللّغوية، و تحديد حمولتها الدّلالية ."[29]، أمّا

على مستوى التّنظير فيشتركانِ بموجب المبدأ الّذي ذكرناهُ آنفاً؛ مبدأ تَبَعِيّة البِنْية للوظيفة، حوْل فرضية تحليل العبارة اللّغوية إلى مستوَياتٍ مختلفة باعتبارِها مُكوّناً مفعُولاً يسعى إلى ربْطِ **بِنْياتِها الحِمْليّة**[30]، فقد " ألْفيْنا المُفكّرينَ اللّغويينَ العرب على تبايُنِ مشارِبهم، يجنحونَ إلى الكشْفِ عن البِنْيات الغَرَضيّة الثّاوية في ذهن المتكلّم، السّابقة على الإنجاز اللّغوي، و المتحكّمة في البِنْيات الصّرفية–النّحوية–الدّلالية المقدرة الّتي تتحقق بعد ذلك في صورَةِ بِنْيات لفظية ظاهرة، وذلك عن رصْد زمرةٍ مِن الظّواهر كالأساليب الإنشائية الطّلبية ، و تعدد قراءات النّص الواحد، و ظاهرة المعنى في مظهرَيْها البيّن و الخفيّ و غيرها ، تلك الّتي تسْتوْجِبُ الإحاطةَ بها الرّبط بيْن البِنْية اللّفظية للعبارة اللّغوية ، و بيْنَ الهدف التّواصلي الّذي يؤمّه المتكلّم."[31]

ج– <u>التّماثل في المنهج :</u>

ينطلق أحمد المتوكّل مِن مفهومٍ ؛ أنّه لابُدّ للجهازِ الواصف أنْ يستجيبَ لشَرْطَيْنِ أساسِييْن:

الشّرطُ الأوّل: أنْ يتضمّن هذا الجهازُ مكوّنات تضطلعُ برصد الخصائص التّداوليّة و نوع ارتباطها بالخصائص الصّورية .

الشرط الثاني: أنْ يُصاغَ على أساسِ أنّ الجوانِب التّداوليّة تقومُ بدوْرٍ معيّن في تحديد العديد من الجوانب التّركيبيّة الصرفيّة [32] ، و بحسب ما يرى أحمد المتوكّل فإن اللّغويّين القُدامى امتلكوا منهجاً خاصاً قُورِبتْ به ظواهر متعدّدت الأبْعاد خاصةً منها الدّلالية و التداولية و تمّ عندهم ذلك أثناء تناولهم لمختلف ظواهر اللّغة العربية، حيثُ تشْبِهُ صياغتهم لهذه النماذج جهازاً واصفاً يُماثِلُ في ضبطِه مفهومَ النمذجة الّذي يقومُ عليه الجهاز الوظيفي، و قد بيّن في موْضعٍ مِن دراسَتِه حوْل المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم، أنّ طُرق تحليل العبارة اللّغوية في التّراث يُمكِن أن تُرْجَع إلى منهجيْنِ اثْنَيْن؛ منهجٌ مِن المعنى إلى اللّفظ عبْرَ قواعِد النّظم، و هوَ نموذَجٌ لإنْتاج العبارَة ، وهو منهجُ الجرجانيّ، أما المنْهَجُ الثّاني؛ فكوْنُه يعدّ نموذجاً للفهم و التأويل، حيث ينطلق مِن اللّفظ مُفرداً فمُركباً نحوَ المعنى، و يمثّله السّكاكيّ [33].

2/ الاقتِراض:

استطاع أحمد المتوكّل في مشروعه مِن خلال توظيفِ هذه الآليّة، إلى تَحْيِينِ بعض المفاهيمِ و التّحليلات ذات المنْحى الوظيفي الواردة عند اللّغويين العرب القُدماء، حيثُ أشارَ في معرض حديثه إلى إمكانِيَتَيْنِ مِن الاقتراض المفاهيمي؛ أولى هذه الإمكانات حينَ تقْتَرِضُ

نظريةٌ حديثةٌ مفاهيمها مِن نظريّة قديمةٍ محدّدة و مُخصّصة، ثانِياً حينما تُوَسِّعُ هذه النّظريّة اقتراضها المفاهيميّ، مِن مجموعَةٍ مِن النّظريات القديمةِ الّتي توحّدها رؤيةٌ واحدة و تنحو منحى موحّدا، كما اشْترطَ أيضاً في عملية نقل المفاهيم أن تكون هناكَ لغة واصفة مُحايدة، تتوحّد مفاهيمها في مصطلحاتٍ مخصّصة تفادِياً للوقوع في اضطرابٍ دلاليّ بيْن المصطلحاتِ في المنظومة اللّسانية نفْسِها [34]، و مِن المفاهيم الّتي حاوَل أحمد المتوكّل أنْ يسْتثمِرَها في مشروعِه، هو معالجته لظاهرة "البؤرة" حين اقترضَ مفهومها كونها "وظيفةٌ تداولية تستند إلى المكوّن الأبرز في الجملة"[35]، مستلهِماً مكوّناتها مِن مجموعة ظواهر عالجها اللّغويون العرب، كظاهرة التّخصيص و العِناية، و الاهتمام حيث "قاربها داخِلَ إطار النّحو الوظيفي ضِمْنَ إشكالية الرُّتْبَة، بوصفها وظيفة تداوليّة تتحكّم في تحديد المكوّنات داخِل الجملة في اللّغات الّتي تُعبّر عن الوظائف النّحوية، بواسطة الإعراب و مِن أجل دعْمِ تحليلِه اسْتَلْهمَ أرآء البلاغيّين حوْل ما أوْرَدُوه في باب التّقديمِ و التّأخير ."[36]، و في وقوفِه على بعض الاستِنتاجات بيْنَ ما ورَد في الفكر اللّغوي القديم، و ما اقترَح في إطار الأنْحاء المعاصرَة يرى المتوكّل " أنّ هذا الفِكْر يُشكّل مرحلةً مِن أهمّ مراحِل تطوّر الدّرس اللّساني الوظيفي، و أنّه لا يُعقل بالتّالي أن يؤرَّخ لهذا النّمط مِن المقاربات اللّسانية دونَ ذِكرٍ لِما وردَ في إنْتاج اللّغويّينَ العرب القُدماء ."[37]

ثانياً: التحليل التداوُلي لقضايا اللّغة في نظريّة النّحو الوَظيفي.

قامَ أحمد المتوكّل في إطار النّحو الوظيفي ، باقتراحِ جهازٍ واصفٍ يقدّم من خلاله رصداً لبعض قضايا اللّغة العربية ، مُحاوِلاً وصفها و تفسيرها مِن وجهة وظيفية ، حيث اقترح نماذج من التحليلات الوظيفية مصنّفا إياها إلى ثلاثة أقسامٍ : تحليلات مُعجمية و تركيبية و أخرى تداولية ، و هذه الأخيرة هي محلّ اهتمامنا في هذه الورقة البحثية .

- **التحليل التداوُلي :**

تناول أحمد المتوكّل في هذا الجانب ، " الوظائف المُسنَدة إلى إحدى وحدات البِنْية الحمليّة ، و المسندة أيضاً إلى إحدى وحدات المُستوى العلاقي مِن البنيّة التحتيّة في مقابل المستوى التمثيلي" حيث اهتمَ بتحديد الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، مُقدّماً مجموعةً مِن الاقتراحاتِ لِماَ تضمّنه نموذج سيمون دِكْ ، و هو ما أسهم أيضاً في تطوير نموذجه ، ذلك أنّ البنية البِنية التداوليّة الّتي تحكمها طبيعة التّواصل ، و شروط الآداء ، يمثّل أحد أوجه عمليّة التّواصل الّتي يركّز عليها نموذج النّحو الوظيفي ، و استناداً إلى مُقترح سيمون ديك

يميّز المتوكّل بينَ نوعينِ مِن الوظائف[38] التّداوليّة : وظائف داخليّة / وظائف خارجيّة ، أمّا الوظيفتانِ الدّاخليّتان فهما : البؤرة و المِحْوَر ، بكونهما تستندُ إلى مكوّناتٍ خارجة عنِ الحمل ، أمّا الوظيفتانِ الخارجيّتان فهما : المبتدأ و الذَيْلُ حيث تُسندان إلى عناصِرَ تنْتمي إلى الجُملة ذاتها ، و قد اقترحَ المتوكّل وظيفةً خامسة إضافةً إلى الوظائف المذكورة ، و هي وظيفة " المُنادى " حيث يقول مُعَلِّلاً وُرودَ هذه الوظيفة و إدماجها إلى الجهازِ التّداوليّ :" و نرى مِن أن تُضاف إلى الوظائف التّداوليّة الأربع المقترحة ، في إطار النّحو الوظيفي ، وظيفةً خامسةً **وظيفة المنادى** ، و يُزَكّي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة ، أنّ الوصف اللّغوي السّاعي إلى الكِفاية لا يُمْكِن أن يُغفِلَ المكوّن المنادى لورودِه في سائر اللّغات الطّبيعيّة ، و لغنى خصائصه في بعضها كاللّغة العربيّة ، على سبيل المثال ."[39]

أ/ الوظيفتان الدّاخليّتان :

1- **البؤرة** : التعريفُ السائد في النحو الوظيفي للبؤرة هُوَ ما اقترحه سيمون ديك ، والّذي يقومُ أساساً على فكرة أنّ وظيفة البؤرة تُسْنَدُ إلى المكوّن " الحامل للمعلومة والأكثر أهميّة ، أو بروزاً في الجُملة ."[40] و اقترحَ المتوكّل لوظيفة البؤرة ، قسمين مِن حيث طبيعة وظيفتها ، و مِن حيث مجالها ، أمّا مِن حيث طبيعة وظيفتها فقسّمها إلى:

1-1: بؤرة جديد : هي البؤرة المُسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة الّتي يجهلها المخاطب ؛ هي المعلومة الّتي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بينَ المتكلّم و المخاطب.

مثل : أ- **من** قابلت هذا الصّباح

ب- [قابلتُ] **هِنْداً**

1-2: بؤرة مقابلة : هي البؤرة الّتي تُسنَد إلى المكوّن الحامل للمعلومة الّتي يَشُكُّ المخاطب في ورودِها ، أو المعلومة الّتي يُنْكِر المخاطب وُرودها .[41]

أمّا مِن حيثُ مجالها فتنقسمُ إلى :

1-1: بؤرة مكوّن : وظيفة تداوليّة تُسند إلى مكوّن مِن مكوّنات الجملة

1-2:بؤرة جملة : وظيفة تداوليّة تُسند إلى الجملة برمّتها ، و ليس إلى مكوّن مِن مكوّناتها.[42]

2- **المحور:** تُسند هذه الوظيفة حسب مقتضيات المقام إلى الحدّ الدّال على الذّات الّتي تشكّل محطّ الحديث داخل الحمل .[43]

ب / الوظائف الخارجيّة :

1- **المُبتدأ** : " وظيفة تداوليّة تُسْنَد إلى ما يُحدّد مجال الخطاب الّذي يعتبر الحمل بالنّسبة إليه وارِداً ." [44] و وظيفته تبرز في تحديد مجال الخطاب باعتباره الدّور المكوّن المعني بهذا الأمر[45] ، و كمثال توضيحي لهذا التعريف ، نأخذ ما يلي :

زيْدٌ قامَ أبوهُ .

يُمكِنُ أن يمثل لبنية هذه الجملة تمثيلاً أولياً كما يأتي :

زيدٌ [مبتدأ] قامَ أبوه [حمل]

الجملة تتركّب إذن مِن رُكنينِ أساسِيَيْن :

- **حمل** [قامَ أبوه]
- **مبتدأ** [زيد] و هُوَ الّذي يُحدّد مجال الخطاب ، الّذي يعتبر مجال إسناد مجموع الجمل إليه وارِداً.[46]

2- **الذّيْل** : يُعرّفه المتوكّل بأنّه "المكوّن الّذي يقومُ بدور توضيح معلومةٍ واردة داخل الحمل قصد تصحيحها أو تعديلها"[47] ، وتقومُ هذه الوظيفة بتحديد الأدوار لمجموعة الوظائف الدّلالية، كما تُحدّد أيضاً الوظائف التركيبيّة الوجهية المُنطَلَق منها في وصف الواقعة الدّال عليها المحمول، و تحدّد في الآنِ نفسه العلاقات القائمة بينَ مكونات الجملة، بالنّظر إلى الوَضع التّخابري بين المتكلّم و المخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة [48].

3- **المنادى** : " وظيفة تُسْنَد إلى المكوّن الدّال على الكائن المُنادى في مقامٍ معيّن" [49] و ما يميّز هذه الوظيفة عن الوظائف الأخرى ، أنّها وظيفة تؤاسر المبتدأ و الذيل و البؤرة و المحور فإسنادها مرتبط بالمقام ، و ليس **المنادى** وظيفة دلالية كالمتقبل أو الأداة ، أو وظيفة تركيبيّة ، لأنه لا يقوم بأي دوْرٍ بالنّسبة للواقعة الّتي يدلّ عليها محمول الجملة ، كما لا تسهم هذه الوظيفة أيضاً في تحديد الوِجهة ، الّتي يُنطلق منها في تحديد الواقعة .[50]

وما يجب ذكرهُ في هذا المبحث التحليلي، أنّ المتوكّل اهتمَ في مشروعه اللّساني بمحاورة النّتاج اللّغوي العربي القديم و هي محاورةٌ اتّسمت بعلاقتين :

1- **<u>علاقة العارض المقوم المقارن</u>** : <u>حيث اهتم باستشفاف النّظرية الثاوية خلف ما وردَ في التراث ، نحواً و بلاغةً ، و أصولاً ومنطقاً و تفسيراً ، في بابِ الدّلالة بأنماطها حيث حاولَ</u>

إعادة تنظيم ما توصّل إليه ، و إعادة صياغته صياغةً تقرّبه ممّا يقابله في الفكر اللّساني الحديث ، و أن يقارنه بنظريات لسانية حديثة تؤاسره مِن حيثُ الموضوعات المبحوث عنها ، و مِن حيث نمط المقارنة المعتمدة.

2- **<u>علاقة المقترض:</u>** حيث مدّ بينَ الفكر اللّغوي العربي القديم ، و نموذج النّحو الوظيفي جسراً مَكَّنهُ و هُوَ بصدد معالجة قضايا تداوليّة في اللّغة العربيّة ، أنْ يستعيرَ مِن مؤلفات اللّغويينَ القُدماء ، ما مسَّت الحاجَةُ إليها و ما رآهُ وارِداً مُناسِباً.[51]

كما بيَّنَ أيضاً مِن خلالِ التحليل التداوُلي ، وفق مقاربته الوظيفية الّتي أجراها على المدوّنة اللّغوية ، أهمّ أرآء النّحاة مِن خلالِ دراستهم للمكوّنات الّتي تُسند إليها الوظائف التّداوليّة ، حيث ذكر ملاحظاته حولَ الجمل الاستفهامية المُصدَّرة بأداة الاستفهام و الجُمل الحَصْرِيَّة الداخلة عليها أداة الحصر [إنّما] ، حيث توصّل إلى أنّ أداة الاستفهام [هل] لا تدخلُ على الجُمَل الّتي تحتوي على مكوّن مُبَأرْ ، على الجمل الّتي يكونُ أحد مكوّناتِها مُسندة إلى وظيفة البؤرة سواءٌ أكانَ مُصَدَّراً في الجملة أم كان غير مُصَدَّر، أمّا بخصوص أداة الحصر [إنّما] فقد أشارَ إلى رأي اللّغويينَ بصددها ، فهي تدخل على الجُمَلِ لتأكيد مضمونها ، أو لتقوِيَة الحُكْم ، و هي إشارةٌ تُفيد أنَّ هذه الأداة تدخُل على الجُمَل المُبَأرة ، و على أحد مكوّناتها أيضاً ، كما أثبَتَ المتوكّل نفسُه في تناوله موقع المِحْوَر ، أنَّ المُكَوِّن المُتَصَدِّر لهذا النَمط مِنَ البِنْيات مكوّن داخلي تُسْنَدُ إليه بهذا الاعتبار وظيفة دلالية ، و وظيفة تركيبيّة ، و يأخذ بالتالي حالته الإعرابية الرّفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل المُسندة إليه ، و قد خلص من خلال بعض الأمثلة و القواعد الّتي ساقها أثناءَ عرضه لموقع المحور الفاعل وانتهى إلى أنّه يتنافى مع ما ذهب إليه النّحاة العرب القُدماء ، في أنّ ما أسْمَوهُ بالمبتدأ في هذا النّمط مِنَ البِنْيات ، اسمٌ معرّف بالضرورة ، و غيرها مِن الآراء الّتي استدركها على النّحاة حول بعض المفاهيم المُتباينة عن وظائف المركبات الاسميّة [52].

خاتمة و استنتاج :

ممّا يمكننا استخلاصه و استنتاجُه من كلّ ما سبق أنّ المقترح القرائي ، الّذي حاوَل مِن خلاله أحمد المتوكّل إعادة قراءة المدوّنات اللّغوية القديمة باختلاف أبعادِها و مستوياتِها ، و ربط بعض المفاهيم و الفرضيات الّتي توصّل إليها مِن خلال تحليله الوظيفي ، الّذي قاربَ به بعض المسائل الّتي أوردها علماء اللّغة ، ساعده في إيجاد رؤية نظرية تروم رصْدَ بعض القضايا اللّغوية ، و ذلك لبناء نموذج وظيفي يسعى مِن خلالِه إلى خلق نوعٍ مِنَ التكامُلِ بين

النماذج في إطارها النظري ، ذلك أنّ المنطلق الّذي نحاهُ " المتوكّل " يقومُ على استحداث نموذج لغويّ عربي يضطلع بوصف اللّغة العربية انطلاقاً مِنَ النظريات اللّغوية القديمة ، و دمجها في المقولات اللّسانية الحديثة معَ الإبقاء على هوية البحث اللّساني العربي القديم و كيانِه بوصفِه نظرية لسانية ذات خصائص متميّزة تقدّم هي الأخرى خطاباً علميّا حول اللّغة و أشكالِ دلالَتِها ، و ليست عالماً منغلقاً بتاريخيّته منقطعة عن الفكر الألسنيّ الحديث.

الهوامش

[1]: إستراتيجيّة التأويل مِن النصيّة إلى التفكيكيّة ، محمد بوعزة ، منشورات الاختلاف ، ط1، 2011، ص:13.

[2]: مباحث تأسيسية في اللسانيات ، عبد السلام المسدّي ،دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت–لبنان، ط2010 1، ص:10.

[3]: يُنظر:أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات ، حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي ، منشورات الاختلاف ،ط،20091،ص:39.

[4]: يُنظر، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات ، حافظ إسماعيلي علوي ، محمد املاخ منشورات الاختلاف ،ط1، 2009.ص:26.

: ينظر ، المرجع نفسه ، ص: 27.[5]

1:مباحث تأسيسية في اللسانيات ، ص:25.

2:* لسانيات التراث: مصطلحٌ أطلقه مصطفى غلفان ، يرادُ به : اللسانيات الّتي تهتمُ بدراسة الدرس اللغوي القديم مِن حيث هو تصوّرات و مفاهيم و طرائق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة و المنهجُ المعتمدُ فيها يسمى بمنهج القراءة أو إعادة قراءة التراث.، ينظر إلى:مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة تحليلية في في المصادر و الأسس النظرية و المنهجية دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت–لبنان، ط2010 1، ص18،وكتابه: اللسانيات العربيّة أسئلة المنهج،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع،ط2013 1،ص:184 183.

[8]: ينظر ، المرجع الأخير ، ص:

[9]: مباحث تأسيسية في اللسانيات: ص:28

[10]: ينظر، المرجع السابق ،ص:187.

[11]: أنظر،اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري ، أحمد المتوكّل ،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت–لبنان،ط2010 1ص:99.

[12]: أنظر ، مسألة أصل اللّغات ، سليفان أورو ، ترجمة دنيا العمري–مراجعة: عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت–لبنان، ط1، 2013،ص:75.

[13]: ينظر ، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم.الأصول و الامتداد ، أحمد المتوكّل ،ص: 166-167.

[14]:مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، أحمد المتوكّل، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت-لبنان،ط1، ص:7.

[15]: ينظر،أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، ص:39.

[16]: نذكر على سبيل المثال الانطلاقة الّتي قام بها دانيال جونز في دراسة النحو المقارن والتي كانت نواتها ؛نتائج البحث الّتي توصل إليها علماء و مترجمين إنجليز في أواخر القرن 18.فيما يتعلق بمجال التفكير و البحث التراثي في اللغات إلى اكتشاف اللغة البراهمية[brahmi].[السنسكريتية[sanskrit]]، و كذا تصوّرات لودلوف حول التقارب اللغوي و أعمال أدلونغ في تعزيز فرضيات القرابة المحتملة ، و إصدار بلاس بسان بترسبورغ لمعجمه حول مقارنة لغات العالم ،إضافةً إلى منعطف التطور الّذي حصل مع فون شليغل في اقتراحه تنميطاً تلاثياً للغات [لغات عازلة/إلصاقية/ تصريفية] و كذا قيام اللساني همبولت الّذي أخذ بالتصنيف الأخير و عدّه تنظيماً صورِياً للغات مشيراً إلى تراتبه الفلسفي ، حيث تشكلت عنده مدوّنة ثقافية بلغت درجة أعلى مِن حيث اكتمال تكوينها ، نظراً لتفوّق طاقتها التعبيريّة المزعومة ، للتفصيل أكثر: يُن النظريات اللسانية الكُبرى مِن النحو المُقارن إلى الذرائعية ، ماري آن بافو/ جورج إلياس رفاتي ، ترجمة محمد الراضي ، المنظمة العربية للترجمة ، الحمراء-بيروت .لبنان-، ص: 20.15.

[17]: ينظر ، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم.الأصول و الامتداد ، ص:167.

:المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم الأصول و الامتداد،ص:[18]168

: المصدرُ نفسه ،ص: 169.[19]

[20]: للتفصيلِ أكثر في هذه المسائل يُنْظر : مسائل النّحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، أحمد المتوكّل ، 2009.

[21]: اقتبسنا طريقة التقسيم عرضا من الباحث هشام فتح ، الفكر اللغوي العربي القديم و النحو الوظيفي ؛التماثل و الاقتراض في مشروع أحمد المتوكل،التداوليات و تحليل الخطاب -بحوث محكّمة- ،إشراف و تقديم: حافظ إسماعيلي علوي، منتصر أمين عبد الرّحيم، دار كنوز المعرفة للنّشر و التوزيع ، المملكة الأردنيّة الهاشميّة ،ط2014 1، ص:733.

[22]: مبدأ تبعيِّة البِنْية للوظيفة كانَ قريبا من تصور القُدماء لتَبَعيَّة اللّفظ للمعنى.

[23]: ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم.الأصول و الامتداد ، ص:205

[24] : الخصائص، ابن جنّي أبو الفتح عثمان ،تحقيق محمد علي النجار،عالم الكتب،بيروت-لبنان2006،ج1،ص:87.

[25] : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم الأصول و الامتداد، بتصرف ، ص: 206.

[26] : مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ،ص: 08.

[27] : اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري ، ص: 15.

[28] : التداوليات و تحليل الخطاب –بحوث محكّمة ص:733.

[29] : المرجع نفسه ، ص: 734.

[30] :**بنية حملية**:بنية دلالية– منطقية تتكون مِنَ الإطار الحملي مضافا إليه مخصصات محموله و مخصصات حدوده ، و تشكل مصدر اشتقاق للعبارة اللغوية أي دخلاً لقواعد إسناد الوظائف " التداولية و التركيبية" ثم لقواعد التعبير .[ميليطان:59.]

[31]: التعجّب في اللّغة العربيّة مِن الفكر اللّغوي القديم إلى النّحو الوظيفي ، نعيمة الزهري ،منشورات الاختلاف ،ط2014 1.،ص:30.

[32]: أنظر : قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية؛ البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ، أحمد المتوكل ،دار الأمان–الرباط ط1–2006،ص:15.

[33] : ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي القديم الأصول و الامتداد،ص: 209.

[34] : يُنظر، التداوليات و تحليل الخطاب ، ص: 744–746.

[35] : نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ، محمد حسن مليطان ، منشورات الاختلاف ،ط1، 2014،ص:56.

[36]: التداوليات و تحليل الخطاب ، ص: .746

[37] : اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري ، ص:47.

[38] : تعرّف **الوظيفة** لسانيا حسب معجم ديبوا بأنّها الدّور الّذي تؤدّيه الوحدة اللّسانية في البنية التركيبيّة للملفوظ ، و مهمّة الوظائف تكمن في تحديد وضعيّات مكوّنات الجملة.، يُنظر :في اللسانيات التداولية؛محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ، خليفة بوجادي ،بتصرف،ص:94.

[39] : الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة ، أحمد المتوكّل ، دار الثّقافة للنشر و التوزيع– الدار البيضاء/ المغرب ،ط1، 1985. ص: 160.

[40] : المصدر نفسه ، ص:28.

[41] : يُنظر المصدر السابق ، ص: 28 29.

[42] : نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ، ص57 58.، و يُنظر : الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة ، ص: 31 35.

[43] : اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ، ص:252.

[44] : نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ، ص124.

[45] : يُنظر ، الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة ، ص: 115.

[46] : المصدر السابق ، ص: 115 116.

[47] : اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ، ص:240.

[48]: يُنظر ، الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة ، ص: 145 146.

[49] : المصدر نفسه ، ص:161.

[50] : يُنظر ، المصدر السابق ، ص: 161-162.

[51] : اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة ، ص:353.

[52] : يُنظر ، المرجع السّابق ، ص: 353-358.

فهرست المصادِر و المراجع :

1- أحمد المتوكّل :

- الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة، الدار البيضاء، دار الثقافة،ط1 ،1985.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي؛ الأصول و الامتداد ، دار الأمان ، الرباط- المغرب،ط1،2006.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ؛ البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ، دار الأمان ، الرباط-المغرب،ط2،2006.
- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ،ط1،2009.
- اللسانيات الوظيفية ؛ مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ،ط1،2010.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف الجزائر،ط1، 2013.

2- حافظ إسماعيلي علوي:

- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ؛ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي و إشكالاته ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ،ط1،2009.
- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، منشورات الاختلاف، الجزائر،ط1،2009.
- قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات ، منشورات الاختلاف، الجزائر،ط1،2009.

التداوليات و تحليل الخطاب؛ بحوث محكّمة، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع -المملكة الأردنية الهاشمية،ط1،2014.

3- ماري آن بافو : النظريات اللسانية الكُبرى مِن النحو المُقارن إلى الذرائعية ،ترجمة : محمد الراضي ، المنظمة العربية للترجمة ، الحمراء-بيروت .لبنان،ط1،2012.

4- محمد الحسين مليطان : نظرية النحو الوظيفي ؛ الأسس و النماذج و المفاهيم ، منشورات الاختلاف-الجزائر،ط1،2014.

5- نعيمة الزهري : التعجب في اللّغة العربية مِنَ الفكر اللّغوي القديم إلى النحو الوظيفي ، منشورات الاختلاف - الجزائر ،ط1-2014.

6- **سليفان أورو:** مسألة أصل اللغات ، ترجمة: دنيا العمري، مراجعة: عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ،ط2013،1

7- **عبد السلام المسدي** : مباحث تأسيسية في اللسانيات ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت- لبنان ،ط2010،1.

التأليف المعجمي- المظاهر والتأصيل-

الدكتور: ياسين بغورة

جامعة برج بوعريريج

ملخص:

نزل القرآن الكريم بلسان العرب جميعا، ولم يشعر العرب في البداية بحاجة إلى جمع اللغة لفهم ألفاظ النص القرآني، غير أن اتساع رقعة الدولة الإسلامية بسبب الفتوح أدى إلى الاختلاط والسؤال عن معاني بعض الألفاظ الموجودة في القرآن الكريم، هكذا بدأ التأريخ للمعجم العربي، ومهدت لفكرة المعجمية كذلك حياة البداوة التي بدأت تزحف إليها حياة الحواضر التي أفسدت اللسان العربي وأوقعته في اللحن، فاهتم العلماء آنذاك، بجمع وتدوين رسائل لغوية تمتاز بطبعها البدائي البعيد عن النسق والترتيب، وسرعان ما تم تصنيفها في شكل موضوعات، ثم تمحيصها عن طريق عزل الفصيح منها مقابل اللين، باعتماد مقاييس جغرافية وزمنية، وهذه العناية لا شك أنها تحافظ على المخزون اللغوي العربي، هكذا كان ميلاد حركة علمية في صميم وأفق الدراسات اللغوية عند العرب إنها حركة جمع اللغة، وبعد هذه المرحلة تمكن علماء العربية من وضع المعاجم، وقسموها حسب اهتماماتها قسمين معاجم الألفاظ ومعاجم الموضوعات.

Résumé:

Comme le saint coran est révélé en la langue arabe que connaissaient à l'époque tous les Arabes, ces derniers n'avaient pas senti ,au début , la nécessité d'en regrouper les termes pour pouvoir comprendre les termes du texte coranique mais avec l'étendue de l'état islamique grâce aux conquêtes islamiques où les Arabes se sont mêlés avec les autochtones des pays conquis et à cause de la vie urbaine qui prenait le dessus sur la vie nomade , le problème de

la compréhension du sens de certains mots coraniques commencent à se poser. A partir de cette date, le dictionnaire de la langue arabe commence à exister et à niveler le terrain à l'idée de la lexicographie. Alors les scientifiques commençaient à s'intéresser à regrouper et à écrire des essais langagiers rudimentaires sans ni ordre ni classement mais ils se sont rapidement rattrapés et ont procédé à les classer sous forme de sujet et à les examiner en séparant les mots relevant de l'arabe standard des mots de l'arabe dialectale en s'appuyant sur des critères géographiques et chronologiques. Ce grand intérêt qui préservait sans aucun doute le lexique de la langue arabe a donné naissance à un mouvement scientifique du regroupement des mots de la langue formant ainsi le cœur des études langagières chez les Arabes et suit à cela, les savants arabes ont pu mettre en place des dictionnaires qu'ils ont divisé ,suivant le thème de recherche, en deux catégories à savoir des dictionnaires des termes et d'autres des sujets.

Mots-clés : Rédaction, Dictionnaire, termes, sens.

1- مراحل تأليف المعاجم في الثقافة العربية:

مرّ المعجم العربي بمراحل متعددة في تطوره حتى بلغ ما هو عليه الآن ولم يطلق عليه اسم "معجم" في مراحله الأولى.

أ المرحلة الأولى: مرحلة الوقوف عند غريب القرآن.

ارتبط انطلاق المعجمية العربية بالعناية بالقرآن الكريم ومحاولة الوقوف عند غريبه، والمقصود بغريب القرآن أو الحديث ؛ اللفظ الغامض، البعيد الفهم " كما أن الغريب من

الناس هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل" [1]، وكان أول كتاب في غريب القرآن لعبد الله بن عباس الملقب بحبر الأمة وترجمان القرآن، وغريب الحديث، وأسفرت عن كتب في غريب الحديث" إذ يذكر أبو السعادات ابن الأثير في مقدمة كتابه (النهاية في غريب الحديث) أنّ أبا عبيدة معمر ابن المثنى هو أوّل من ألف في غريب الحديث ولم يصل إلينا كتابه، تلاه النّضر بن شميل المازني بعده كتابا في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة وشرح فيه وبسّط، على صغر حجمه" [2].

ثمّ توالت بعد ذلك المؤلفات في غريب القرآن، من أصحابها : أبو عمرو الشيباني والأصمعي وأبو زيد الأنصاري، أبي عبيد القاسم بن سلاّم..إلخ.

كما شهدت هذه المرحلة، نشأة العلوم العربية والإسلامية وتدوين معظمها كالفقه، الأصول، علوم القرآن، الحديث، النحو، وألف بعد ذلك أبّان بن تغلب بن رباح البكري كتابه" الغريب في القرآن" كما ألف فيها أيضا : يحي بن المبارك اليزيدي، النّضل بن شميل، الأصمعي، الأخفش، محمد بن سلام الجمحي، ابن قتية، وغيرهم...

هذه الأرضية أعطت انطلاقة لحركة التأليف التي توسعت وتطورت، وتضاعفت جهود اللغويين في دراساتهم اللغوية واهتموا بمتن اللغة ومفرداتها، فوضعوا كتبا في المصطلحات الفقهية، وحاولوا إعطاء مفاهيم فقهية بعيدة عن المعاني البسيطة التي كانت متداولة في الجاهلية مثل : الصلاة التي كان معناها الدعاء، والزكاة بمعنى الطهارة، لكنهم أعطوها مفاهيم جديدة بمجيء الإسلام والبحث في معاني القرآن الكريم، وأصبحت تلك المصطلحات فرائض وعبادات بطرائق معروفة، وظهرت بعض الكتب في هذه الفترة تعد بمثابة معاجم في هذا الميدان منها:(الزّاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي) للأزهري (المغرب في تفسير المعرب) للمطرزي، (تهذيب الأسماء واللغات) النووي...وغيرها.

ب- المرحلة الثالثة: مشافهة الأعراب وجمع المادة المعجمية

تميزت هذه المرحلة، برحيل علماء اللّغة إلى البادية لمشافهة الأعراب وجمع المادة المعجمية من مصادرها الأصلية وتصنيفها في مواضيع و إصدارها في رسائل تضم مفردات متعلقة بخلق الإنسان والحيوان والنبات والحرب والأسلحة، "الثابت الذي لا جدال فيه أن

الذين دونوا اللغة العربية وقعدوها لم يكتفوا باللغة الأدبية، الشعر والخطابة، بل أضافوا لذلك ما جمعوا من الأعراب إذ قصدوهم في بواديهم وأكثروا من النقل عنهم والتسجيل لكلامهم حتى أصبحت كلمة –فصاحة– إذا أطلقت انصرف الذهن إلى لغة الأعراب تركيبا ومعجما وبلاغة وأسلوبا"[3]، وكانت رسائلهم تحمل عناوين مثل: كتاب الخيل، كتاب الإبل، كتاب الطير، وهي بمثابة معاجم مختصة يصنفها عدد غير قليل من أئمة اللغة مثل الكيسائي والأصمعي .. ولم تحمل هذه المؤلفات كلمة معجم وإنما–كتاب–، والجدير بالذكر أن علماء العربية آنذاك حددوا القبائل العربية التي يأخذون عنها اللغة، وهي القبائل الموثوقة، غير المتاخمة لغير العرب، فلم يأخذوا عن لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، وقضاعة وغسان وإياد، لمجاورتهم أهل الشام، وتغلب لاختلاطهم بغير العرب، واليمن لمخالطتهم الهند، فاتجهوا إلى القبائل الفصيحة مثل: قيس، تميم، أسد، هذيل...[4]

كما اتسمت هذه المرحلة بظهور المعاجم العامة المتكاملة وتؤرخ عادة بكتاب" العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي و " البارع في اللّغة " للمفضل الظبي، و"جمهرة اللغة " لابن دريد " تهذيب اللغة" لأبي منصور الأزهري، والجدير بالذكر في هذه المرحلة وما تلاها أنّ المعجميين العرب فضلوا إطلاق اسم علم على معاجمهم مثل المحيط، والمعباب، والقاموس، ولا نجد كلمة معجم في عناوين مثل التصانيف إلا في أواخر القرن الرابع الهجري في "المعجم استعجم من أسماء البلاد و المواقع" لأبي عبيد البكري، وهو معجم خاص مختص وقد استمر هذا التقليد في إعطاء المؤلفين اسم علم لمعجمهم حتّى النهضة العربية الحديثة، فأصدر بعد ذلك بطرس البستاني معجمه " محيط المحيط" ومختصره "قطر المحيط" ونشر لويس معلوف معجمه "المنجد"، هكذا إذن يتبين اهتمام الثقافة العربية الحديثة بقضايا المعجم ويظهر ذلك جليّا في انفراد اللغويين اللبنانيين واهتمامهم اهتماما خاصا بالمعجم العربي تأليفا ونقدا [5] وتميّز اللبنانيون بريادتهم لهذا النوع من البحث اللغوي حيث دارت الحركة المعجمية في لبنان وغيره من الأقطار العربية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حول المحاور التالية:

التنبيه إلى أخطاء المعجميين العرب القدامى سواء بما تعلق بترتيب الكلمات وشرح معانيها واستدراك ما فات المعاجم العربية من كلمات، ومحاولة وضع معجم عربي حديث ينمي المعاجم العربية القديمة ويطورها ويكون وافيا بحاجيات العصر الحديث ومقتضياته وقد صاحب هذا حركة نشر واسعة للمعاجم[6].

وتابع مجمع اللّغة العربية بالقاهرة هذه المسيرة في البحث عن المعجم العربي الحديث يتجاوز نقائض المعاجم العربية القديمة ويجعلها مواكبة للحياة العصرية، ففي سنة 1970 أصدر الجزء الأوّل من المعجم الكبير، وصدر الجزء الثاني منه في بداية الثمانينات، وكانت مادته من الشعر والنثر والحديث الشريف والأقوال المشهورة والمأثورة، واهتم بالألفاظ الحديثة نتيجة التطورات الحاصلة ورقي العلم،" لقد نحي في هذه المعاجم العربية في استخلاص معاني عامة ومشتركة تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة وتشبه إلى حد كبير ما سمّاه ابن فارس الأصول أو المقاييس وقدمها في صدر كل مادة مع ترقيتها وقسمت المادة نفسها إلى أقسام بحسب معانيها التي استنبطت منها و أعطى كل قسم الرقم الذي وضعه تحت معناه في صدر المادة"[7] .

و أهم عمل معجمي قدمه مجمّع اللغة العربية هو "المعجم الوسيط" الصادر سنة 1960 ويعتمد هذا المعجم على مادة اللّغة قديمها وحديثها " يضع ألفاظ القرن العشرين إلى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عصور اللغة، ويتبين أن اللغة العربية وحدة تضم أطرافها" [8] ويحتوي هذا المعجم على مصطلحات علمية شائعة وحديثة لا يستهان بها.

" فتح باب الوضع للمحدثين برسائله المعروفة من اشتقاق وارتجال، إطلاق القياس ليشمل ما قيس وما لم يقس، تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طرائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من أرباب الحرف والصّناعات، الاعتداد بالألفاظ المولدة، وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء"[9] وحملت معاجم ثنائية اللّغة أسماء مثل " المورد" و"المنهل" وما إلى ذلك، إضافة إلى كثير من المؤلفين أصبحوا يستعملون كلمة معجم في عناوين مؤلفاتهم المعجمية.

2- تصنيفات المعاجم العربية:

افتتن العرب كثيرا بأشكال المعاجم وطرق تبويبها نتيجة اهتمامهم البالغ بها حتّى تقررت طرق وضعها ولم تسر جميعا على نظام واحد في ترتيب ألفاظ اللغة ومواردها، وإذا تتبعناها وجدناها نظما متعددة تتفق حينا وتختلف حينا آخر، لكننا نجد هذه المعاجم على اختلافها فإنها تتفق في جانبي اهتمامها إما على اللفظ وإما على المعنى ولا تخرج عن هذين النطاقين (اللفظ أو المعنى) هكذا إذن تشعبت للغويين مناهج عملهم فمنهم من اختار جمع الموارد حسب الألفاظ مرتبا إياها ترتيبه الخاص، ومنهم من رأى جمع الموارد بحسب الموضوعات مبوبا لها بحسب المعاني، واختلفت لدى الطائفتين طرق التّرتيب.

فذهبت الطائفة الأولى إلى ترتيب الألفاظ على مخارج الحروف، أو على الحروف الهجائية، ناظرة إلى الحرف الأوّل للفظة أو الحرف الأخير لها، أو لكليهما، وتسمى (معجمات الألفاظ).

وذهبت الطائفة الثانية إلى إيراد الألفاظ الخاصة بالموضوع المعقود له الباب و الاستشهاد لكل منهما أو لبعضها، أو إلى إيراد النصوص الشعرية الخاصة بالباب واستخراج الألفاظ منها وشرحها وتسمى معجمات المعاني.

أ- معاجم الألفاظ:

تسمى المعجمات العامة ويدعوها ويقصد بها: "تلك التي تعالج اللفظة، تضبطها وتبين أصلها، ومشتقاتها، وتشرح مدلولها وتتخذ لها نهجا في ترتيب الألفاظ اعتمادا على الترتيب الهجائي، سواء أتى بحسب نظام مخارج الحروف كما صنع الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلاميذه، أم سار بحسب الأبجدية في ترتيبها المألوف، ولذلك سميت بالمعجمات العامة لجمعها بين نظام التقليبات الصوتية والنظام الألفبائي (نظام الأبنية) والنظام القافية (الفصل والباب) والنظام الألفبائي (الهجائي) بحسب الحرف الأول والثاني والثالث"[10] وهي كذلك "المعاجم التي تتناول ألفاظ اللغة العربية بشرح معانيها وبيان دلالاتها وأوجه استعمالها معززة بالشواهد من كلام العرب أو القرآن الكريم أو الحديث الشريف، وقد تشير إلى قياس أو اختلاف اللهجات أو القراءات أو قاعدة نحوية أو صرفية"[11].

- **تطور معجمات الألفاظ:**

اختلف العلماء في بناء معجماتهم اللغوية لاختلاف وجهة تناول كل لغوي للمراحل المذكورة سابقا، فعرفوا تنافسا شديدا أدّى بهم إلى الاختلاف وغدت المكتبة العربية غنية بمعجمات كثيرة ومتنوعة تناولت الألفاظ القديمة والحديثة، وأساس تبويب هذه المعجمات هو الحروف الهجائية.

وقد مرّ المعجم العربي في تطوره بأربع مدارس اتبعها المعجميون في ترتيب المواد بحسب هذه المعجمات وهي :

"**1**- مدرسة النظام الصوتي ونظام التقليبات : وتضم هذه المدرسة:

- ❖ العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي
- ❖ البارع : لأبي علي القالي
- ❖ التهذيب: للأزهري
- ❖ المحيط: للصاحب بن عباد
- ❖ المحكم : لابن سيده الأندلسي "[12]

2- مدرسة النظام الألفبائي (الهجائي) بحسب الحرف الأوّل والثاني مع الاحتفاظ بنظام الأبنية، وتضم هذه المدرسة :

- ❖ جمهرة اللغة لابن دريد
- ❖ مقاييس اللغة لابن فارس
- ❖ المجمل لابن فارس

3- مدرسة القافية (الهجائي) بحسب الحرفين الأول والأخير وتسمى طريقة الباب والفصل، وتضم هذه المدرسة ما يأتي:

- ❖ الصحاح للجوهري
- ❖ العباب للصفاني
- ❖ لسان العرب لابن منظور
- ❖ القاموس المحيط للفيروز أبادي

❖ تاج العروس للزبيدي

4- مدرسة النظام الألفبائي (الهجائي) بحسب الحرف الأول والثاني والثالث بعد تجريد الكلمة من الزوائد: وتضم هذه المدرسة ما يأتي:

1- الجيم: لأبي عمرو الشيباني

2- أساس البلاغة: للزّمخشري

3- المصباح المنير: للفيومي

4- محيط المحيط: للبستاني

5- أقرب الموارد : للشرتوني

6- المنجد: للأب لويس معلوف

7- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية (القاهرة)[13]

إنّ الناظر لهذه المعجمات العامة تتبيّن له ثلاثة أسس كان لها أثرها في تطوير هذا النوع من المعجمات:

أولا: اختيار الترتيب الهجائي مادّة لترتيب مواد المعجم، وأوّل من اهتدى إلى هذا الأساس، الخليل بن أحمد الفراهيدي " وقد مال الخليل إلى اعتماد هذا الترتيب الذي لم يكن معروفا في زمانه، بل هو مِن ابتكاره لأنّه يعتمد على أساس واضح هو مخارج الحروف من جهاز النّطق عند الإنسان ابتداء من أقصى الحلق ووصولا إلى الشفتين"[14] .

وقد هداه عقله الثاقب، ونظرته العلمية الدقيقة إلى اختيار الأبجدية الصوتية، إذ رتّب الحروف الهجائية مجموعات بحسب مخارجها من أعضاء الصوت، مبتدئا بأقصاها من الحلق إلى أسفلها من الشفتين.

ثانيا: الاشتقاق الكبير وهو حصر مشتقات المادة اللغوية بعد تغيير مواضع حروفها فالمادة الثنائية مثلا : (ق،د) إذا غير موضع حرفيها صارت (د،ق) وكذلك تشتق منها مواد أخرى بتكرار أحد طرفيها أو تكرارها معا، وكذلك سائر المواد، وهذا ما رآه ابن جني.

ثالثا: عدد الحروف التي يتكون منها بناء المادة، واختلاف نظرات العلماء بحسب العدد، فالخليل رأى الأبنية أربعة وهي: الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وقسم كتابه إلى هذه

الأقسام الأربعة،وزاد بناء خامسا فسماه (اللّفيف) ووضعه بعد بناء الثلاثي الصحيح، ورأى الأزهري وجها آخر يجعل الأبنية ستة، وهي الثنائي المضاعف والثنائي الصحيح والثلاثي المهموز والثلاثي المعتل والرباعي والخماسي[15].

لقد حرص أصحاب معاجم الألفاظ كل الحرص على ذكر الألفاظ الصحيحة دون سواها وأن تكون موثوقة الرّواية عند العرب، لذلك نجد الجوهري يسمي معجمه الصّحاح، وقد سار على نهجه مجموعة من اللغويين ممن ألفوا في المعاجم مثل: ابن المنظور والفيروز أبادي، وقد نقل بعض الرواة أنّ الجوهري رأى أن من سبقه من مؤلفي المعاجم كالخليل وابن دريد ذكروا في معاجمهم بعض الألفاظ التي لم تثبت صحتها.[16]

ب- معاجم الموضوعات:

وتسمى معاجم الموضوع الواحد، وقد اضطلع بهذا النوع من التأليف جماعة من اللغويين عاشوا في القرن الثاني للهجرة، أي أنهم عاصروا الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب العين، وأشهر من ألف في هذا النوع : أبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب، " ما تلحن فيه العامة، الإنسان، الزرع، الشوارد، معاني القرآن، غريب الحديث" .

أبو زيد الأنصاري صاحب " النوادر، والمطر، والمياه، وخلق الإنسان والشجر و غريب الأسماء"، الأصمعي صاحب الكتابات في " غريب الحديث، والإبل، والأضداد والنحل و الإنسان والمترادفات، والنبات والخيل"، أبو عبيد القاسم بن سلاّم صاحب" الغريب في القرآن والغريب المصنف، وغريب الحديث والأنساب".

وقد جمع هؤلاء أسماء وصفات كل إنسان أو حيوان أو حشرة أو نبات أو بئر أو مطر أو سلاح أو درع، محاولين توضيح معاني المفردات الخاصة بكل مجال على حِدة، أو نقول إنّهم اقتصروا على المفردات الصعبة أو (الغريب) وذلك بالشرح والتفسير.[17]

فنرى أنّ أبا عبيدة كتب عن الخيل و أبو زيد عن المطر والأصمعي عن خلق الإنسان، والخيل، والنبات والشجر والنخل والكرم والوحوش، وأبو عبيدة يكتب عن النعم والبهائم والوحش والسباع والطير وحشرات الأرض.

وجاء في تعريفها أنها " معجمات جامعة لمادة اللغة، مرتبة بحسب الموضوعات، حيث تحصي المفردات الموضوعة لمختلف المعاني بعد ترتيبها بطريقة خاصة وتحت كل معنى منها تندرج الألفاظ التي تستعمل للتعبير عن هذا المعنى " [18].

إذن معجمات المعاني لا تفيد العثور على كلمة ومحاولة شرحها ولكنها تفيد من يدور في ذهنه معنى من المعاني أو يفكر في موضوع ما ويريد أن يجمع الألفاظ المتعلقة بذلك الموضوع أو ذلك المعنى، فهي ترتبط بسياق معيّن وحيّز من الألفاظ التي تنتمي إلى معنى واحد.

والجدير بالذّكر أنّ الباحثين لم يقفوا عند هذا النوع من المعاجم وقفة متمعنة ولم يعطوها حقها الكامل، حيث أنّ ما شغلهم أكثر هو المعجم العربي بالكامل، وبالمعنى الشامل لكلمة معجم، لذا فإنّهم دائما يركزون على الخليل بن أحمد الفراهيدي ومعجمه " العين "، وهذا الاهتمام شغلهم عن مؤلفات متزامنة مع عين الخليل [19].

وهذا النوع من المعجمات يفيد المترجمين والكتّاب و الشعراء والناشئين لأنه يمدهم بالألفاظ المناسبة لمعنى من المعاني يجول في خواطرهم، ولكنهم يقفون حائرين لا يدركون كيف يعبرون عنه بدقة ولا يجدون ما يقابله من الألفاظ، وهكذا نرى أن فكرة المعجمات خطرت لأصحاب هذه الطبقة وكانت بدايتها في شكل معجمات متوسطة الحجم ومرتبة حسب المعاني، وشابهت إلى حد كبير الرسائل اللغوية التي ظهرت قبل هذه الحقبة، فالتأثر بها كان جليا وواضحا، ونرى أنّهم كانوا يعودون إليها ويكونون منها معجما، ولم يخطر لأحد أن يرتب تلك الألفاظ التي اختارها وجمعها ترتيبا هجائيا.[20]

" فمعجم المعاني لا يقوم على الألفاظ الهجائية، وإنّما يسعى إلى تصنيف مفردات اللّغة في مجموعات أو زمر، أو أبواب كلية بحسب معانيها المتشابهة ومدلولاتها المتقاربة"[21].

وبداية هذا النوع تعود على القرن الثاني الهجري، وكانت بداياته في شكل رسائل صغيرة وكتب أو أبواب من كتب تشمل ألفاظا تدور في فلك أو حلقة واحدة، كما فعل أبو زيد الأنصاري في كتاب المطر، والأصمعي، و أبو عبيد ..إلخ ثم تطور التأليف في هذا الموضوع من المعجمات، بحيث أصبح المعجم يشتمل على أكثر من موضوع.

ومن أهم الكتب التي وصلت إلينا في هذه المرحلة:

(الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، (كتاب الألفاظ) لابن السكيت، (الألفاظ الكتابية) للهمذاني، (متخيّر الألفاظ) لابن فارس، (التلخيص في معرفة أسماء الأشياء) لأبي هلال العسكري،(مبادئ اللغة) للإسكافي، (فقه اللغة) للثعالبي، (المخصص) لابن سيدة.[22]

1 أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987، ص 124

2 محمد علي سلطاني، التذكرة في المعاجم العربية، ط1، دار العصماء، دمشق، سوريا، 2010، ص 08.

3 عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، الرباط، منشورات عكاظ، ط1، 1989، ص48

4 ينظر، عبد العزيز أحمد علام في علم اللغة العام، ط1، مكتبة المتنبي، السعودية، 2006، ص182

5 ينظر: أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، ص 125

6 ينظر، حسين نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ج1، ص 73

7 حسين نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره، ص73.

8 إبراهيم مذكور، تقديم المعجم الوسيط، ص 09

9 المرجع نفسه، ص 10.

10 محمد علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية، دراسة منهجية، ص91.

11 هاني الصحاني، موضوعات لغوية، ط1، دار العصماء، دمشق سوريا، 2008، ص 05

12 محمد علي سلطاني، التذكرة في المعاجم العربية، ص 14

13 ينظر، محمد علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية، ص 42، 43

14 محمد علي سلطاني، التذكرة في المعاجم العربية، ص 42، 43

15 ينظر، محمد علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية، ص 44.

16 ينظر، هاني الصحاني، موضوعات لغوية، ص 18.

17 ينظر، يسري عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربية، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991، ص 57.

18 محمد علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية، ص 138.

19 ينظر، يسري عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربية، ص 60.

20 ينظر، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5، مكتبة الأنجلو مصرية، 1984، ص 230.

21 الرديني، المعجمات العر بية، ص 139.

22 ينظر، الرديني، المعجمات العربية، ص 139.

المراجع المعتمدة:

1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5، مكتبة الأنجلو مصرية، 1984.
2- إبراهيم مذكور، تقديم المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط1، 1960.
3- أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987.
4- حسين نصار، المعجم العربي،-نشأته وتطوره-دار مصر للطباعة، ج1.
5- محمد علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية-دراسة منهجية-ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2006.
6- محمد علي سلطاني، التذكرة في المعاجم العربية، ط1، دار العصماء، دمشق، سوريا، 2010.
7- عبد العزيز أحمد علام، في علم اللغة العام، ط1، مكتبة المتنبي، السعودية، 2006.
8- عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، الرباط، منشورات عكاظ، ط1، 1989.
9- هاني الصحاني، موضوعات لغوية، ط1، دار العصماء، دمشق، سوريا، 2008.
10- يسري عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربية، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991.

بنية المصطلح النقدي وأبعاده المعرفية - مقاربة مفهومية في الإشكالات المصطلحية بين الأنساق المعرفية وأنساق التّشكّل-

أ. ربيحة أعمارة – جامعة سطيف(02)

الملخص:

كان لتطور الخطاب النقدي الغربي – وانفجار الثورة اللسانية في القرن العشرين – أثره الكبير على النقد العربي، إذ اجتاحت الإبدالات المعرفية الساحة النقدية العربية، وتمّت بذلك عملية تحديث النقد وتجديد آلياته النقدية، وِفق إواليات متعددة أسهمت في تفعيل حركة التفاعل، ونقل المعارف من بينها: حركة المثاقفة والترجمة والتعريب، حيث سعى العديد من النقاد والباحثين إلى تمثل المعارف النقدية ونقلها إلى النقد العربي، إلا أنّ حركة انتقال المعارف وأقلمتها اتخذت لها مسالك عديدة، وقد اتسمت هذه الأخيرة بالعشوائية والاضطراب المصطلحي وقلّما خضعت للإبداع والتأصيل والأهم من ذلك التقليب المعرفي والدراسة الأركيولوجية، الأمر الذي انعكس سلبا على مقروئية الخطاب النقدي العربي وزاد من تشفيره وتلغيزه، إذ أضحى خطاب المصطلح يعاني من أزمة حقيقة بقيت مواكبة له منذ أن قرّر انفتاحه على النقد الغربي، خاصة وأن هذا الأخير استقى مواد جهازه المصطلحي والمفهومي عامة، من حقول إبستيمية ذات أرومات غربية مختلفة، متصلة اتصالا مباشرا بالجذور المعرفية والأنساق الثقافية للفكر الغربي، وانطلاقا مما سبق تسعى هذه الدراسة إلى تقديم عينات عن ممارستنا النقدية الراهنة للمصطلح مع محاولة الإحاطة ببنيات المصطلح ومختلف أبعاده الإبيستمية والحواضن الثقافية التي نشأ في كنفها قبل أن تتّم عملية أقلمته ونقله إلى النقد العربي، فضلا عن ذكر أسباب الأزمة المصطلحية ورصد تجلياتها في الخطاب النقدي العربي، على المستوى السطحي وعلى المستوى العميق.

كلمات مفتاحية:

المصطلح– المصطلح النقدي– النقد العربي– النقد الغربي– المثاقفة– الترجمة.

مقدمة:

خلّفت موجة انفتاح النقد العربي على المشهد النقد الغربي الحديث، العديد من الإشكالات المعرفية والمنهجية، التي انعكست بشكل واضح على خطاب المصطلح، لذا تُثار قضية فوضى المصطلح وإشكالاته في الأوساط النقدية العربية بين الحين والآخر، والتي تعزى في إحدى تجلياتها إلى الترجمة، إذ كان لهذه الأخيرة الدور الكبير في تفعيل الخلاف وتحقيق اللبس المعرفي، حتى وإن أسهمت في تنشيط الحركة النقدية على مستوى التأليف، إلا أن ذلك لم يمنعها من خلخلة الثوابت وترسيخ الفوضى،

الناتجة عن غياب كل من الوعي المصطلحي والتدقيق المعرفي وكذا الخلفيات الإبيستمية وبالتالي غياب المنهجيات الواضحة في الوضع المصطلحي، وتشابُك الطرائق واتسامها بالذاتية.

ولأجل ذلك تسعى الدراسة إلى التعريف ببعض قضايا المصطلح، ومشكلاته اللغوية والمفهومية والمعرفية، محاولةٌ الإجابة عن بعض الأسئلة التي انطلقت من فرضيات متباينة تروم توكيدها، من بينها أن الأزمة المصطلحية بمختلف أشكالها نابعة أساسا عن الالتباس المعرفي، وغياب البحث الأركيولوجي وما المكون الشكلي الذي يتبدّى به المصطلح إلا مظهر من مظاهر هذا اللبس، ومن بين هذه الأسئلة نذكر الآتي:

ما المقصود بالمصطلح النقدي؟ وممّ يتكون؟ وما الذي جعل قضيته قضية إشكالية في الأوساط النقدية؟ وهل أسباب الأزمة المصطلحية في النقد الجديد تعود إلى بنية المصطلح أم إلى الالتباس المعرفي؟ وبمعنى آخر ما الذي أسهم في تفعيل أزمة المصطلح وخلخلة الخطاب النقدي وبالتالي جهازه المصطلحي والمفهومي؟ وهل إشكالية المصطلح في النقد الجديد مجرد قضية مفتعلة أم أنها قضية متحققة فعلا؟ وكيف تَمَظْهَرَتْ على مستوى الخطاب؟ ...الخ. كل هذه الأسئلة وغيرها من التساؤلات تهدف المداخلة للإجابة عنها، من خلال عناصر البحث التي تتغيا الإحاطة بمختلف قضايا المصطلح، وأهم التحديات التي تواجهه، مع طرح بعض الحلول والآفاق التي تسهم في التخفيف من حدة الأزمة المصطلحية.

أولا- في بنية المصطلح النقدي:

توطئة:

إن المتأمل في المشهد النقدي العربي يلحظ بأن الاهتمام الجاد بالمصطلح النقدي وقضاياه، قد تأخر لقلة العناية بقضايا المناهج المعرفية الحديثة والتراث النقدي العربي في الوقت نفسه، ويتبدى ذلك في أحوال فقر الحوار بين التراث النقدي وتراث الإنسانية[1]، على أن الاهتمام بالمصطلح وقضاياه المعرفية تزايد بشكل كبير، وتزايد الوعي النقدي العربي به، مع الثورة اللسانية والنقدية التي شهدها القرن العشرين، والتي مثلت مرحلة الستينيات أبرز منعطفاتها وبؤرها المتفجرة، كما مثّلت هذه المرحلة محضنا معرفيا لتشكُّل الجهاز المصطلحي والمفهومي لخطاب النقد، على اعتبار أن الدرس النقدي متح كثيرا من معطيات الدرس اللساني في استقاء منظومته المصطلحية.

لكن هذا الطرح لا يعني أبدا انعدام جذور التفكير المصطلحي، ومصادرة الجهود العربية في علم المصطلح العربي فقد "عرف العرب القدماء المصطلح، وخبروا خفاياه وجوانبه المختلفة، كما لمسوا أهميته وفوائده في بناء النهضة العلمية التي سعوا إليها، ووقفوا على طرائق وضعه بما أفادوه من الترجمات عن اللغات الأخرى، وبلغت اللغة العربية قمة التطور والمرونة في التعبير عن كل المستجدات من النظريات العلمية والآراء الفلسفية، حتى أصبحت الواسطة الكافية للتعبير عن كل مناحي الفكر العلمي والتقني في تلك العصور[2]، إلا أن الاكتمال المعرفي لعلم المصطلح، والاهتمام بمختلف قضاياه استوى على عوده حديثا، وتعددت تقاناته المنهجية التي واكبت بدورها التطور المعلوماتي وأنظمة الرقمنة.

1- مفهوم المصطلح النقدي:

المصطلح term(e) هو علامة لغوية خاصة تتشكل من وحدة مركبة من دال و مدلول، ويجمع علماء المصطلح على تحديد مفهومه بوصفه " مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بالمصطلحات[3].

وتمثّل المصطلحات في أية معرفة مفاتيحا للعلوم، لا بل الأبعد من ذلك مفاتيحا للعقل البشري، إذ عن طريقها يتم التواصل والتحاور، انطلاقا من أنه لا معرفة بدون مصطلحات، نظرا لما تمارسه السلطة الاصطلاحية من دور فعّال في تحديد المنظومات المعرفية، وتحقيق الانتظام والضبط النظري والمنهجي كون "الحقول الإبيستمية تتحدّد بتحدّد دلالات مصطلحاتها واستقرار مفاهيمها. وبقدر رواج المصطلح وشيوعه، يحقق العلم أو الحقل المعرفي ثبات منهجيته"[4]؛ لأن التحكم في المصطلح وصياغته ومختلف أشكال وضعه، هو في الأخير تحكّم في المعرفة، وفي مختلف أنساقها، لذلك لا يمكن تجاهل نسقية المصطلح – وانتظامه ضمن محيطه المعرفي، الذي يُشكِّل فيه المصطلح بنية صغرى من مجموع بناه الكلية– أثناء النقل أو أثناء الوضع، من أجل القبض على كل تجليات المفهوم المعرفية ومثلما ينطبق هذا الفعل على كل المصطلحات، ينطبق كذلك على المصطلح النقدي الذي يستقي مواد جهازه المفهومي من حقول معرفية متباينة ينبغي الإحاطة بها.

وتتباين مفاهيم المصطلح النقدي عن المصطلح العلمي أو العام، كون المصطلح النقدي هاهنا يحمل خصائص العلم الذي يحتويه، ويتميز بموجبه بسِمات شعرية جمالية إنزياحية تنأى به عن إطار المصطلح العام، الذي ينتمي إليه ويشكل جزءا منه، وينهل من رصيده اللغوي، من أجل تنمية جهازه المصطلحي، فمفهوم المصطلح النقدي يتحدد بكونه "رمز لغوي **(مفرد أو مركّب)** أحادي الدلالة، منزاح نسبيا عن دلالته المعجمية الأولى، يعبّر عن مفهوم نقدي محدّد وواضح، متّفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي، أو يرجى منه ذلك"[5]. فالمصطلح هو اللّفظ الّذي يسمّي مفهوما محددا داخل تخصّص معين ويعني المصطلح النقدي من هذا المنطلق – تحديدا– مجموع الألفاظ الاصطلاحية لتخصّص النقد، ولا يلزم من ذلك أن تكون التسمية ثابتة في جميع الأعصر ولا في جميع البيئات ولا لدى جميع الاتّجاهات – مثلا– أن يسمي اللّفظ مفهوما نقديا لدى اتّجاه نقدي ما ليعتبر من ألفاظ ذلك الاتّجاه النقدية[6]، على اعتبار أن المصطلحَ لصيق بالتخصص ويتباين مفهومه حتى ضمن هذا التخصص المعرفي الدقيق نفسه من جهة، ومن جهة أخرى فإن المصطلح أثناء عملية ارتحاله ومهاجرة مفاهيمه من بيئة إلى أخرى تتغير دلالاته وفق التغير الزمكاني والمعرفي؛ لأن لكل مصطلح تاريخيته الخاصة التي يخضع فيها للتبدّل المعرفي والشكلي وفق ما يُستجد في الساحة النقدية.

2- مكونات المصطلح النقدي وتحققاتها:

يتكوّن المصطلح بعامة والنقدي بخاصة من عناصر أساسية تشكل بنيته الكلية المتمثلة في: الشكل؛ والذي تجسّده التسمية، والمفهوم وهناك من يضيف إليهما الميدان*، هذا الأخير الذي يمثل بالنسبة للمصطلح المرجع والمرجعية.

والمصطلح في أبسط تجلياته صورة مصغّرة عن المفهوم؛ لأنه عبارة عن أيقونة أو مماثل يمثل حضوره غيابا للمفاهيم المكثفة التي تستوعبها التسمية وتعبر عنها بوضوح وبدقة وشفافية وبأقل لفظ، بعدّه "علامة لغوية تقوم على ركنين أساسيين لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري عن مدلولها المضموني أو حدّها عن مفهومها، أحدهما الشكل(Forme) أو التسمية (Dénomination) والآخر المعنى (Sens) أو المفهوم (Notion) أو التصور(Concept) يوحّدهما التحديد أو التعريف (Définition) أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني"[7].

وهذا ما قالت به أيضا الباحثة والمصطلحية (ماريا تيريزا كابري Maria Teresa cabré) حين رأت بأن "المصطلحات عبارة عن علامات تشكل وحدات ذات وجهين: اللفظة التي تعبر عن التسمية والتصور أو المفهوم الذي تمثله التسمية"[8]، إلا أن ذلك لا يعدم أبدا انتظام التسمية والمفهوم داخل حقل معرفي ينتميان إليه، وهو الميدان العلمي، فالميدان هو الآخر ركن أساسي من أركان المصطلح، فلكل "مصطلح شكل Forme of a Term ومفهوم Concept وميدان Subjectfield"[9].

وعليه فإن المصطلح دليل لغوي ذو أبعاد ثلاثة: ويتم تحليله بالنظر إلى صورته ومعناه والإحالة التي يمثلها، فصورة المصطلح تسمح بولوج نسق اللغة وقواعد تكوين الكلمات فيها، ويتيح المعنى الذي يعبر عنه بلوغ النسق الدلالي للغة، وليس هذا المعنى وحدة منعزلة في ذهن المتكلم بل إنه يرتبط بمعان أخرى يتقاسم معها علاقة ما، ويندمج في مجموعات دلالية مرتبة. وتخضع الإحالة التي تمثلها المفاهيم الموجودة في الواقع في صورة أشياء(مادية أو غير مادية) لترتيب محدد يوجه المصطلحي عندما يريد صورنة حقله المعرفي[10]، وكل هذه المكونات تمثل مؤشرات تسهم في ضبط اشتغال المصطلحات وتحديد مفاهيمها بدقة، لأن المصطلح النقدي يقوم على اللغة والمعرفة والمنهجية، وأن هذه المكونات لا تنفصل عن مختلف الحواضن الثقافية والمرجعيات المعرفية التي أسهمت في تشكيله، ويعدّ المصطلح

النقدي بكل تمثلاته، مستوىً للتجلي الطبيعي الناتج عن تظافر النظرية النقدية والمنهج النقدي، كونه مفتاحا نظريا منهجيا يعبّر بدقة عن إنتمائه المعرفي والفلسفي. الأمر الذي يُثبت بأن للمصطلح عُدّة طويلة، لا بد له أن ينطوي عليها أو على الأقل أن يُحقّق البعض منها، وإلا فلا يمكن منحه صفة الاصطلاحية، إنْ جُرِّد منها.

3- خصوصيات المصطلح وشروط مقبوليته:

بغض النظر عن خصوصيات المصطلح التي يحملها شكله، فإن قضية تداول المصطلح أمر من الضروري بمكان، من أجل إثبات اصطلاحية المصطلح ومقبوليته؛ لأن تداولية المصطلح هي التي تثبت بقاءَه وأحقيته، وهي التي تعبّر أيضا عن أفضلية سماته، ومنه فإن المصطلح، ينبغي له ألا يخلو من بعض المواصفات الداخلية والخارجية** المتحكمة في صناعته، فللمصطلح مجموعة من الأبعاد والخصائص التي يستميز بها عن غيره من الكلمات العادية، لذا ينبغي أن تكون المصطلحات دالة بعيدة عن اللغز والغموض إذ يشترط فيها الوضوح، بعكس الكلمات التي تكتسب معانٍ مجازية وتحمل العديد من الشحنات المفهومية، أو بصفة أدق تتسم بتعدد المعاني بحسب تنوع السياقات "لأن المصطلح العلمي خالٍ من الشعور والخصائص الذاتية للمتكلم عكس الكلمة "[11].

وإذا ما انتقلنا إلى أوجه العلاقة بين دلالات المصطلح المستعارة، فنجد الكثير من الدارسين يرون بضرورة وجود وشائج عميقة تجمع بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية، إلا أن مدار ضبط المصطلح لا يقتصر على هذا الحد وحده، فيكفي مثلا وجود أدنى رابط يجمع بين المعنيين، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح في شكله كل خصائص المفهوم الذي يُعبّر عنه، بل يكفي أن يعبّر عن صفة واحدة لأنه يتميز بخصوصية التوظيف، كونه لغة خاصة مكتفية بذاتها، حتى وإن كانت تنهل من المعجم العام أو اللغة العامة.

ومن بين السّمات الأساسية التي لابد من توافرها في المصطلح أيضا، أحادية المفهوم في ميدان التخصص، وهذه الخاصية هي التي" تمنع وجود الترادف من جهة، ومن جهة أخرى فهي تمنع الالتباس الذي ينتج عن تعدد المعاني"[12].

كما يشترط لصحة المصطلح؛ السلامة اللغوية معنى ومبنى، إذ لا يكون المصطلح "مصطلحا بالمعنى المتعارف ما لم يكن مؤديا للمفهوم العلمي المقصود وسليما في الوقت

نفسه من الناحية اللغوية مبنىً ومعنىً، أي دقة علمية ودقة لغوية وهما صنوان لا يفترقان في مجال تحديد فهم(المصطلح)"[13]، لأن كل هذه الخصائص هي التي تحدد المصطلح الجيد من غيره وبذلك تكون "الدقة، والإيجاز، وسهولة اللفظ، وقابليته للاشتقاق، وصحته لغويا، وشيوعه في الاستعمال"[14]، من أبرز مقوماته، على اعتبار أن هذه الخصوصيات تعد من أبرز السمات التي تحدّد وتحقق اصطلاحية المصطلح، وإن كان من الصعوبة بمكان تحري الدقة في الاصطلاح، بحيث يصعب وجود مصطلح جامع للدقة العلمية مع الدقة اللغوية، ولا نقول إن ذلك محال ولكننا نقول إنه من النادر أن نجد مصطلحاً تتوفر فيه متطلبات الدقة العلمية، فما من لغة إلا تعاني من لبس أو غموض أو نقص في الدقة في مجال المصطلحات[15]، وإن كان أمر أحادية المصطلح دليل من دلائل أفضليته، فإن ذلك لا يعدم أبدا الأشكال الأخرى التي يتجلى من خلالها، إذ قد يكون عبارة عن لفظة، وقد يحدث أن يكون مركبا مصطلحيا أو عبارة اصطلاحية أو رمزا...الخ، ولا ينقص من مقوماته الجمالية شيئا.

ثانيا- أسئلة المصطلح في زمن اللامصطلح وللاصطلاح:

1. سؤال المرجعيات- بين الحضور والغياب:

تشكّلت المصطلحات النقدية الجديدة من خليط من المصطلحات والمفاهيم التي استمدت تصوراتها من حقول معرفية متباينة، نظرا للسمة الانفتاحية التي اتسم بها خطاب ما بعد الحداثة، كونه خطابا عبر نوعي بيني عابر للتخصصات، لكنه في جوهره قائم على مرجعيات فكرية ومنتظم ضمن نسقية معرفية خاصة، ولعل الأمر المُلاحظ على مستوى تجلي الخطاب النقدي أثناء الممارسات النقدية هو قلة "العناية بأصول المصطلح وتقليبه على ظهر وعلى بطن، حتى يتبيّن مدلوله اللغوي والحضاري قبل نقله إلى مستوى المفهوم في اللغة العربية"[16].

فالمصطلح يخضع للمحيط الذي انبثق منه سواء أكان الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، أو البيئة الثقافية التي نشأ فيها، فهو عبارة عن مفهوم مثقل بحمولات تاريخية ومعرفية ووظيفية، ذات مسار خاص، وعندما يكون الوعي المصطلحي غائبا فإن ذلك يعني غياب الحدود الاصطلاحية، وتبدّد المفاهيم وتلاشي حدود المصطلح في حد ذاته الأمر الذي ينزل المصطلح إلى مصاف الكلمات العادية.

وربما يعود كل ذلك إلى التعامل مع مختلف المصطلحات النقدية ببساطة واستسهال، واجتثاث الأمر الذي جعل منها مصطلحات مسطحة الدلالة في نظر مستعمليها، إلا أنها في الواقع ليست معزولة عن مرجعياتها ومبتورة من سياقاتها، ومن المسلم به "أن المصطلح في علاقته بمدلوله ومرجعه أقل اعتباطية من ألفاظ اللغة الطبيعية لأنه يدخل في شبكة يأخذ بعضها برقاب بعض. وما لم ينزل المصطلح في تلك الشبكة فإنه يبقى مبتور الدّلالة"[17]، نظرا لعزله عن جهازه المفهومي التي انتظم فيه لأن أيّ مفهوم يمثّل في حقيقته، خلاصة أفكار ونظريات وفلسفات معرفية في النسق المعرفي الذي أوجده وينتمي إلى بنائه الفكري، إذ غالبا ما يتجاوز المفهوم بناءه اللفظي ويتخطى جذره اللغوي؛ ليعكس كوامن فلسفة الأمة التي أنتجته، ودفائن تراكمات فكرها ومعرفتها، وما استبطنته ذاكرتها[18]. وهذا ما لا يجب أن يغيب عن الأذهان حين التعامل مع المصطلحات النقدية الجديدة؛ التي هي مصطلحات فكرية فلسفية بالدرجة الأولى، تعكس كوامن الفلسفة الغربية.

ولا يعني ذلك البتة الانغلاق على الذات والقبول بالقطيعة المعرفية مع الآخر، لأنه مختلف عنا فالدعوة إلى القطيعة مع الفكر النقدي المعاصر بحجة أنه لا ينبع من ثقافتنا القومية؛ هي دعوة إلى القطيعة مع التفكير العلمي في الظاهرة الأدبية، وإنما يكمن مدار الأمر كله، إلى ضرورة تقصي ما عند الذات وغربلة ما عند الآخر، ومن ثمة تأتي عملية الأقلمة والأرضنة، بعد تهْيئَة الأرضية الخصبة لإنتاج المفاهيم والمصطلحات، بعيدا عن الخلط المرجعي و"المصطلحي الكبير الذي نقع فيه والذي لم يضع في حسبانه أنه لا وجود لمصطلحات خارج نسقية فكرية معينة وأن المصطلح نفسه هو بنية معرفية داخل سياقات معرفية، ولا يمكن تصور وجود مصطلح خارج سياقاته تلك، وهذا ما يجعلنا نقترح إيجاد بنية معرفية قابلة لاستيعاب البنية المعرفية لغيرنا بمعنى الدخول إلى التراث لإخراج السياقات المعرفية المتعددة التي يمثلها المصطلح المستعمل"[19]، وغير خاف ما لهذه العمليات من صعوبة، إذ يلقى الباحثون في علم المصطلح صعوبة كبيرة في ترجمة المصطلحات النقدية، لأن أي خطأ في ترجمة المصطلح المرجعي، يؤدي إلى نقل مغلوط ومقلوب، وبالتالي يحول دون عملية تمثله ومَفْهمته مما قد يؤدي إلى تقويض كل أساسات النظرية النقدية أو تشويهها، فلَإِنْ كان من المتعارف عليه أن ثمة من المصطلحات ما هو من قبيل المشترك الإنساني، كما هو الشأن في العلوم المادية بشقيها النظري والتطبيقي، وأنه بالإمكان

تخليصها من كل خصوصية ثقافية فإن قسما آخر مهما لا ينفك يرفل في خصوصيته الثقافية، ولعل هذا ألصق بطبيعة العلوم الإنسانية[20].

- **وهم سطحية خطاب المصطلح:**

بمعنى التعامل بسطحية مع النظريات الغربية، ولعل هذا الإشكال راجع بطبيعة الحال إلى كوننا نرتكب إثما لا يغتفر، وهو نقل المصطلح النقدي الغربي (الفلسفي) إلى ثقافتنا العربية التي تختلف عن الثقافة الغربية، وذلك لأننا "حينما ننقل نحن الحداثيّين العرب المصطلح النقدي الجديد في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنّه يفرغ من دلالته ويفقد القدرة على أن يحدّد معنى. فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدّى إلى الفوضى والاضطراب، إذ إنّ القيم المعرفية القادمة مع المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانا مع القيم المعرفية التي طوّرها الفكر العربي المختلف".[21]

ولعل المتتبع لخطاب المصطلح يلحظ سمة العشوائية والاستسهال في التعامل مع المصطلحات النقدية الغربية، ذات الأرومات المعرفية المتباينة، وكأن أمر توليد المصطلح والخوض في شؤونه، هو من قبيل البديهيات، إذ غاب عن الأذهان بأن هناك " صراع بين سلطتين لا يمكن الاستغناء عنهما: سلطة المصطلح وسلطة المعرفة. الأمر الذي يجعل صنع المصطلح وصياغته من الأمور العلمية الصعبة والمعقدة في آن واحد أمام تراث اصطلاحي عربي نقدي ثر، وثروة هائلة من المصطلحات الأجنبية الحديثة التي تعج بها الساحة الأدبية والنقدية في الوطن العربي وفي أنحاء شتى من العالم المعاصر"[22]، لذا ينبغي الحرص على ضرورة الوعي المصطلحي والبحث عن تشكلاته الظاهرة والمضمرة، نظرا لأن المهمة الأساسية لتطوير المعرفة هي :" استنشاء الوعي المصطلحي ثم الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي في غير ملاطفة لحقيقة اللغة بالمجاز، وفي غير إذعان لما تواتر وشاع ثم اطَّرد من انزلاقات ذهنية تحرف العلم عن مسالكه، ومن متلابسات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوغ بين ظن بالتقدير ويقين بالاعتبار"[23]، وذلك لِمَا للاشتغال بالمصطلح من قوة تكثيفية تأطيرية، تبرز مدى قوة إدراك المشتغل بخطورة الاستعمال الاعتباطي له، وتُلحّ على ضرورة ضبط مفاتيح العلوم، لأن التحكم في المصطلح هو تحكم في المعرفة، ويدل على القدرة على ضبط أنساقها، والتمكن من إبراز الانسجام القائم بين المنهج والمصطلح، وانسجامه أيضا مع النظرية النقدية التي أنتجته في ضوء علاقة من التلاحم المعرفي.

- **غياب البحث الجينالوجي:**

لا شك أن حضور الدرس الجينالوجي الحفري في دراسة المصطلح، يسهم لا محالة في إضاءة العديد من الجوانب المضمرة التي تحيط بخطاب المصطلح، على اعتبار أنه مبحث تاريخي يهتم بالبحث والتأريخ لحياة المصطلحات وإبدالاتها المعرفية؛ التي تسهم في تغييرها إما بتضيق حدودها وإما بتوسعيها أو إلغائها واستنبات مصطلحات أخرى تنوب عنها.

فالتفكير في المصطلح لا يتوقف" بعد استقرار استعماله، إذ لا بُدّ من مراجعة مناسبته للاستعمال بين الحين والآخر، لأنّ التطور العلمي والدلالي قد يأتي بجديد يوجب إبداله، أو التفريع عليه، وكذلك الرغبة في ابتداع الأقرب والأصح للمعنى ما يوجب التفكير بتغييره، أو في التخلّص منه، فقد تنتهي صلاحيته، وتضعف دلالته بظهور دلالات جديدة، تكون سبباً لهذا التفكير"[24]، كون الانغلاق على المصطلحات والنظرة القارة إليها تؤدي إلى إساءة فهمها، وتضييق حدودها باختزال كل ما استجد في منظومتها المفهومية، في ما شاع مسبقا، ومنه فإن الأمر يقتضي البحث في مختلف أبعاد المصطلح ومظاهره على اعتبار أن " المصطلح وحدة ذات مظاهر ثلاثة: مظهر لغوي، ومظهر معرفي، ومظهر اتصالي"[25]، ولكل واحد من هذه الأبعاد أهميته في بلورة المصطلح وتشكيله وإشاعته على الألسن.

2- سؤال الاختلاف: من الخلاف اللامنهجي إلى الاختلاف المنهجي:

لا شك أن الخلاف في فهم المصطلح والتلقي المتباين للنقد الأجنبي، هو ما عمّق الأزمة وتباينت بموجبه كيفيات اشتغال المصطلح في المدونة النقدية العربية؛ لأن الاختلاف المنهجي القائم على الضوابط المعرفية أمر لا بد منه، وإن كان الأصل في المصطلح الاتفاق إلا أن ذلك لا يعني" البتة جمود الدلالة أو بقاءها كما هي بل إن عامل التجديد أمر قائم، وإلا انغلق المعنى واستنزفت الدلالة وسجنت اللغة، فيقل عطاؤها، ولا تقوى على تجديد نفسها. لذا فالاختلاف- فيما نرى- هو الذي يسمح للغة بالانفتاح على غيرها مجددة مصطلحاتها بل إن الاختلاف لا يكون حول وضع المصطلح ذاته وحسب، بل يتعداه إلى المصطلحات الموجودة بين الحقول المعرفية المختلفة، أو حتى على مستوى الحقل المعرفي الواحد، وقد يكون الاختلاف بين القديم والجديد"[26]، أما أن يكون الخلاف والاتفاق حول قضايا هي من اليقينيات، أو أخرى هي من المتباينات، فإن الأمر هاهنا يستدعي إعادة النظر، وفي هذا الصدد يقّر (سعيد يقطين) بأنه" بدون الاستيعاب الدقيق لا يمكننا التمييز بين(الاختلاف) بين المجتهدين، من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة بالمصطلحات والمفاهيم

ودلالاتها التي تختلف باختلاف الإطار المرجعي الذي تعتمده "[27]، ولعل هذا ما ذهب إليه الناقد عبد الملك مرتاض حين رأى بأن الكثير من المصطلحات لا يفهمها حتى الذين يروجون لها في كتاباتهم، بقوله: إنني أتهم؟ لماذا لأن هذه المصطلحات في الغرب نفسه، في فرنسا نفسها، تجد النقاد غير متفقين عليها، فكيف إذن يجيز أحدنا لنفسه أن يترجم باجتهاد هذا المصطلح أو ذاك، ثم يتعصب له ويروج له ويعممه في الكتابات العربية المعاصرة[28]، ويحدث هذا الأمر نتيجة الفهم المقلوب لمقاصد المصطلحات، والخلط بين النظريات والاتجاهات، التي يُنظر إليها على أساس من الوحدة وهي متعددة، وبذلك تُصَبُّ كلها في قالب واحد ينتظمها النقد الغربي في كُلِّيَتِه، دون تحسّس أوجه التفارق بين الحقول. فضلا على أن الاختلاف حاصل حتى في التخصص الدقيق نفسه، مثلما نجد ذلك قائما في السرديات بين التوجه البنيوي والتوجه السيميائي، لذلك فإن تعدد المصطلح في المنبع أمر قائم لا مفر منه، ولا يمكن تجاهله؛ لأن المصطلحات "بإمكانها أن تكون متعددة دلاليا. كما أن خاصيتها ككلمة أو مصطلح يمكن تنشيطها وفقا للخصائص الذريعية للمقامات التي تُستعمل فيها"[29]، بعدّها وحدات دينامية تنتقل من مجال معرفي إلى آخر.

ثالثا: قضايا وإشكالات المصطلح النقدي بين الأنساق المعرفية والأنساق الشكلية:

1- توطئة:

إن المقصود من وراء هذا الطرح؛ هو معرفة الأسباب والعوامل التي تقف أمام المصطلح من ملابسات معرفية مرتبطة بالمرجعيات، وأخرى مرتبطة ببنية المصطلح، لأنه وبالرغم من كل ما قيل في أزمة المصطلح إلا أن الذي يغيب عن الأذهان في كل ذلك هو: مشكلة **التداخل المرجعي والالتباس المعرفي** وهذا – الأخير– ما التفت إليه الناقد عبد السلام المسدي في كتابه (الأدب وخطاب النقد)، حين رأى بأن الكثير من الإشكالات التي تثار في النقد هي من قبيل الافتعال؛ لأنها بالدرجة الأولى ناتجة عن الالتباس المعرفي، وتعدد الفهوم، وما الغموض الذي يتخلل النقد الجديد إلا علامة دالة على قصور الفهم والاستيعاب والنظرة السطحية ونتيجة حتمية للالتباس، ومن ثمة وجب تبرئة المصطلح في بعض الحالات، فالكثير من الباحثين "يلقون بمسؤولية الغموض وتعقد الخطاب النقدي على كاهل (المصطلح) بشكل قطعي وبظن حاسم وبلفظ مدين يشي بموقف راجم لا يتيح استئنافا ولا يرحم بتعقيب"[30]، وبذلك فإن التعامل مع هذه القضايا ينبغي أن يكون بشيء من الوعي

المعرفي والمرونة الفكرية، حتى يتسنى فرز وغربلة الجيد من الرديء والحقيقي من الزائف، حين الحديث عن لغة النقد الاصطلاحية وقضاياها، إذ لا ينبغي أن تقوم المعرفة على الحقائق المطلقة الوثوقية؛ وقد تكون زعزعة الثوابت الواهية هاهنا أمر من الأهمية بمكان، لإعادة مفهمة النقد وخطاب المصطلح الذي أثقلت كاهله العديد من القضايا التي هو منها براء، والمسألة هاهنا أعقد مما تبدو عليه، لأنها قضية إعادة بناء العقل النقدي وفحص ثوابته ومرتكزاته، وهي فكرية وحضارية بالدرجة الأولى، وما المصطلح إلا أحد تجلياتها.

2- واقع المصطلحات النقدية العربية:

إن الاضطراب المنهجي في وضع المصطلح العربي، لا يزال بدوره عاجز ا عن اكتساب

حيز دلالي دقيق مضبوط ما لم يعتمد على مصطلح أعجمي كمرجع يدعمه ويقوي ركائزه، فقد باتت ولادة المصطلح – باستثناء القليل- رهينة بولادته في النقد الغربي، وبات الاعتماد على الترجمة والتعريب أكثر من الاعتماد على المجاز والتوليد والإنتاج الذاتي، وكأن المصطلح النقدي لا يحيا بدون النفس الغربي ولعل هذا ما استرعى انتباه الباحث المصطلحي المغربي الشاهد البوشيخي، حين اطلع على مشهد الخطاب -عامة والنقدي خاصة- العربي، فرأى أن أغلب المحاولات تتجه خارج الإطار المعرفي العربي ويممت وجهها نحو الغرب، على نحو أصبح معه "الاهتمام بالمسألة المصطلحية اليوم، حيثما كان، في أمتنا، قد ولّى وجهه، كليةً أو كان، شطر المصطلح الوافد، لا تشذ- أو لا تكاد تشذ- عن ذلك مؤسسة أو فرد؛ من مجامع إلى جامعات، ومن معاهد ومراكز إلى لجن ومنظمات، كلها تتسابق، بتنسيق أو بدون تنسيق متنافسة في تلقي المصطلح الوافد"[31] ، بدافع الحاجة المعرفية وبدافع حاجات أخرى غير معرفية، ولذلك تنوعت أشكال التفاعل مع الوافد من لدن النقاد والباحثين، وقد قسّمهم البوشيخي إلى ثلاثة أصناف؛ بقوله:" ومن رجالها من يستقبله استقبال الفاتح المنقذ، بقلبه وقالبه، معنى ومبنى. ومن رجالها من يُلبسه الزِّي العربي كيفما كان لاعتبارات شتى دون أيِّ مس لمفهومه. ومن رجالها- وهم القلة النادرة- من يقفونه في حدود الأمة الحضارية للسؤال، والتثبت من الهوية، وحسن النية، ودرجة النفع، وقد يتعقبونه في مختلف المجالات والتخصصات التي قد يكون عشش فيها، أو باض وفرخ بغير حق. فإن سُوِّيت وضعيته – كما يقولون- فذاك. وإلا طُهِّر فكر الأمة منه فإنه رجس" [32].

ولعل ما ذكره يفي بحدود المشكلات الاصطلاحية ويرصد واقع المصطلح في المشهد النقدي العربي، الذي اختلفت فاعليات تلقيه بحسب طرائق التعامل مع الوافد، الأمر الذي انعكست فيه هذه الجهود على النقد، وتباينت فيه مستويات ودرجات الوعي المصطلحي، حسب الكفايات التي يتميز بها كل واحد أثناء عمليات التمثل والنقل انطلاقا من طرائق الترجمة التي تقوم في أبعد مستوياتها على التأويل والتقريب، ثم عمليات الأقلمة والتأصيل.. الأمر الذي جعل نقدنا المعاصر، عبارة عن نسخة ثانية مشوهة عن منجزات النقد الغربي ولعل هذا ما أسهم في تأزيم النقد العربي، وأثّر كثيرا على "جهازه الاصطلاحي وما اعتراه من بلبلة واضطراب واهتزاز وفوضى، وما مورس عليه من تغييب قسري بالانتقال السريع إلى عصر الاستهلاك الاصطلاحي الوافد وإخضاع اللغة ليس للحاجات المعرفية الملحة بل تحويلها إلى مجرد أداة للنقل التعسفي، والترجمة العضلية المبتسرة التي تعمق نسق التخلف العلمي والحضاري. وتبقى الثقافة الوطنية معلقة في الفراغ متموضعة في سياق الوهم بإيجاد منظومة اصطلاحية للنقد الأدبي العربي اتكاء على الحداثة الغربية تحت ذريعة الملاقحة، إلا أن المثقف العربي الصاحي، يكتشف أنه أمام بضاعة غربية مهربة انتهت صلاحيتها، ومنتوج كاسد استورد عشوائياً وأقحم في مجالنا اللغوي والأدبي عبر شبكة التهريب الثقافي"[33].

ولا يمكن في هذا الصدد إنكار بعض المحاولات الجادة من لدن بعض النقاد*** والمصطلحيين الذين حملوا مشعل الانتاج الذاتي وكلفوا بصناعة مصطلح عربي نقدي، وسعوا إلى إيجاد بدائل معرفية من خلال العودة إلى خزّان التراث والنهل من معينه، وبالتالي محاولة التأسيس على ضوئه لنظريات نقدية عربية، تمتح من التراث ومن منجزات الحداثة الغربية بكثير من الوعي المعرفي.

3- الأسباب والتجليات المباشرة والغير المباشرة لفوضى المصطلح:

يمكن أن نعزو انغلاق الخطاب ودخوله في فوضى معرفية، إلى متعلقات الانفتاح اللامشروط الذي خلل الثوابت النقدية العربية خاصة في مرحلة الستينيات – وما قبلها بكثير أي عصر النهضة–هذه المرحلة التي تمثل نقلة نوعية في مسار النقد المعاصر، بحيث "أثارت الثورة اللسانية والنقدية التي شهدها هذا القرن والتي مثّلت الستينات أبرز منعطفاتها وبؤرها المتفجّرة مشكلات كبيرة في مجال وضع المصطلح اللساني والنقدي وترجمته

وتعريبه...، فقد ظهرت إلى الوجود العشرات من المصطلحات الجديدة التي لم تكن مألوفة أو معروفة من قبل بالنّسبة للمعجم اللساني والنقدي والعربي"[34]، وأصبحت اللّغة النقدية العربيّة بذلك متلقية لما ينتجه الآخرون بدلا من أن تكون رافدة لها، ولهذا ظهرت مشكلات عدّة مصاحبة لوضع المصطلحات العربية عموما والنقدية خصوصا وتعالت الأصوات رافعة شعار إشكالية المصطلح، والتي مهّدت لها العديد من المسببات المباشرة والغير مباشرة التي أسهمت في تفعيلها وتوسيع الشروخ المعرفية، نذكر من بينها:

أ- غياب النظرية النقدية العربية وفقدان الإبداع:

وتعد هذه النقطة من أبرز القضايا الجوهرية التي تناسلت منها الكثير من الإشكالات، مثل غياب المنهج، والإنتاج المعرفي... فقد باتت ظاهرة غياب الإنتاج النقدي النظرياتي، ظاهرة ملازمة لخطابنا النقدي حيث تكشف الدراسات النقدية بتشعبها الواسع وتعددها، جاهزية النظريات والمناهج والمصطلحات النقدية والتسابق في نقلها، ولعل ذلك يعود إلى فقدان الناقد العربي القدرة على إبداع المصطلح من باطن النصوص بما يتواءم وطبيعة النص العربي، ونقص الرغبة في إشباع الحاجات المعرفية، بالإضافة إلى قلة الاعتماد على الوسائل الفقه مصطلحية في توليد المصطلح، وهذا التراكم السلبي هو ما أدى إلى تبعية النقد العربي للنقد الغربي بشكل آلي، في جو يقتل روح الإبداع المصطلحي والاجتهاد، الأمر الذي بموجبه فَقَدَ المصطلح النقدي هيبته، لغياب النظرية النقدية العربية التي تحتويه، ولا بد والحال هذه إلا الاعتراف بأن "الفكر العربي يعيش حالة من التبعية للفكر الغربي، حيث استمد الباحث أو الناقد العربي المفاهيم النقدية دفعة واحدة دون أن يعرف ويفهم مراحل الحركة النقدية الأجنبية وحيثياتها، متجاهلاً نشأتها الطبيعية"[35]، والواضح من خلال هذا الفعل أن الإنتاج والتوليد يتجه إلى خارج اللغة ولا ينبع من داخلها، كما لا يخضع لتلبية الحاجات المعرفية، كونه أعلن منذ البداية احتواءَه لكل ما يصدر عن الغرب.

وربما تكمن صعوبة التنظير عندنا كعرب والتأسيس لنظريات نقدية وعلم المصطلح إلى "أن تأسيس علم المصطلح عندنا ليس أحادي المصدر، لأن الوحدة الجغرافية والسياسية متصدعة عند الناطقين بالعربية، بل إن بعض الناطقين بالعربية يتنكرون لانتمائهم العربي ويقاومون فكرة تأسيس علم مصطلح عربي. وإننا نتساءل: بما أن لغة العرب واحدة لماذا لم يؤسس العرب مجمعاً واحداً للغتهم؟[36]، وقد يصدق هذا الرأي على وجاهته، فلمَ والحال هذه

وجود المجمع العراقي والمجمع الأردني والجزائري...الخ؟ إن كان في الأصل يوجد مكتب لتنسيق التعريب، يضطلع بشؤون المصطلح في اللسان العربي.

ب-الأسباب المعرفية والمنهجية والتواصلية لإشكالية المصطلح النقدي:

ومن أسباب الفوضى المصطلحية أيضا، نجد قضية التغاضي والتجاهل لما هو سائد وجارٍ في اللسان العربي من مصطلحات؛ بالقفز على ما وُضع، والافتقار إلى التضافر الجماعي والنسق الحلقي على اعتبار أن قيمة المصطلح وتداوليته تكمن في التواضع على الاستعمال، هذا الأخير الذي يعدُّ المنبع الأول الذي يجب أن يعود إليه واضع المصطلح، والباحث المصطلحي خاصة.

إذ لا يمكن للمصطلحي أن يتجاهل ما وضع من مصطلحات، واستقر بالفعل على ألسنة المستعملين للغة وخاصة الأساتذة والباحثين وسائر العلماء، وهو يحاول أن يضع لفظا جديدا في مقابل مصطلح أجنبي؟ ولا يمكن أن يدّعي أن هذا المفهوم أو ذاك لا يوجد له مقابل أصلا ما لم يتحرَ الدقة والبحث، فكثيرا ما يكون قد وُضع في جهة أخرى أو بلد آخر مقابل عربي ولا يلتفت إلى ذلك الواضع، ولا عذر لمحاولات الوضع أبدا إلا إذا كان قد اطّلع على ذلك، ويريد أن يتدارك نقصا في المصطلح الجديد وبذلك يكون السبب الرئيسي للبلبلة المصطلحية راجع إلى هذا التجاهل، وقد لا تنفع بعد الفعل أية محاولة للتنسيق[37]، وخاصة إن استقر بعض المصطلحات وثبتت تداوليتها على هناتها.

وقد ولّد هذا الفعل العشوائي- ظاهرة التعدد المصطلحي، التي تعد مظهرا من مظاهر الغير صحية في النقد العربي الحديث، وتعكس الوعي المتذبذب للمصطلح، والأعمق من ذلك للمعرفة، وهذا المشكل يعد في بعض أوجهه أيضا مشكل لغوي ناتج عن عدم توحيد الرؤية المصطلحية، وعدم وجود منهج واضح يحد من غلواء التعدد، فقد اختلف النقاد العرب والمصطلحيين في ترجمة المصطلح النقدي الغربي نتيجة الاجتهاد الفردي في نقل المفاهيم الغربية، فالبعض ينقل والبعض يترجم ويعرّب، وكل ناقد يختار الكلمات التي يرى بأنها تحمل دلالات المصطلح الأصلية، وعليه فإن "أزمة المصطلح تنحدر من أزمة الباحثين أنفسهم واختلافهم حول كيفية استعمال الوسائل التوليدية وضرورة اللجوء إلى وسيلة أو أخرى. إن الوضع اليوم يستدعي التعجيل بتطبيق قواعد التوليد، والخروج من مجال الانغلاق والتقليد إلى مجال الابتكار والإبداع، وذلك بتفعيل وتنشيط جميع وسائل التوليد التي تنهض

باللغة وتطورها وتحد من تفاقم مشكل المصطلح الذي تعاني منه العربية"[38]، ولعل هذه الظاهرة السلبية راجعة في بعض مظاهرها إلى:

أ- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي، أي تعدد الألفاظ الدالة على مدلول واحد.
ب-تعدد اللغات الأجنبية للمصطلح الأجنبي التي تؤخذ عنها المصطلحات.
ت-تعدد الجهات التي تضع المقابلات العربية في البلدان العربية.
ث- تعدد الأساليب و الوسائل المتبعة في وضع المقابلات.
ج- تعدد الحقول المعرفية التي تستعمل نفس المصطلح[39].

وإذا كانت المصطلحات تشكل أعمدة وركائز ومقاليد للعلم، فإن تعاملنا الساذج العشوائي جعل منها مغاليق علمية بحيث أصبحت تسهم في تشفير وتلغيز الخطاب النقدي؛ لأنها استعملت كغايات لا كأدوات منهجية وأصبحت تشكّل "أول عقبة تقف في وجه الباحث مهما تقدمت دراساته -هي المصطلحات -التي عوض أن تكون عامل مساعدا على الإسراع في وتيرة البحث العلمي أصبحت نفسها العائق الذي يجب تجاوزه بفك اللغز وهذا ما يؤدي أحيانا إلى تأخير البحث إن لم يكن سببا في نفور الباحث المبتدئ ولقد كان بالإمكان تجاوز هذه العقبات لولا تلك العشوائية أو العفوية التي لازمت المصطلح أثناء وضعه أو ترجمته. كما أرجع بعضهم هذه الفوضى والاضطرابات التي تصاحب المصطلح في النقد العربي الحديث إلى حداثة الدراسات اللسانية عند العرب وبالتالي فذلك- عندهم-أمر طبيعي حتمي يصاحب جل العلوم وهي في مرحلة إرساء القواعد والأسس...ولما عمت العفوية واستفحلت الفوضى في التعامل مع المصطلح أصبحت الحاجة ماسة إلى قيود نظرية ومنهجية لتوليد وتوالد المفردات"[40]، فقد تكون الفوضى مقبولة في بداية انتقال النظريات النقدية، لكن أن تبقى قائمة فهذا أمر غير مقبول.

دون أن ننسى في هذا المقام الإشكالية الثنائية المتلازمة الأصالة والمعاصرة، من خلال ما تتجاذبه كل واحدة منهما وما تطرحه من مسائل، وربما أمكننا القول أن البعض من إشكالات المصطلح النقدي ما هي أيضا إلا إحدى مخلفات هذه الثنائية الإشكالية.

رابعا- آفاق وحلول:

لا شك أن الوقت قد حان لإيلاء إشكالية المصطلح النقدي ما تستحق من العناية والاهتمام، عن طريق وضع إستراتيجية فعّالة بديلة على الصعيدين، القطري والقومي لتجاوز هذه السلبيات المصطلحية. ويمكن القول بأن: أحسن وسيلة لمعالجة مشكلة المصطلح تنحصر في وضع القضية في محيطها التاريخي واللغوي، للتمكّن من تحليل مظاهرها وأسبابها ولندرك أهميتها كيفاً وكماً، وذلك ما يساعدنا أولاً بإقرار بوجود قضية تسمى قضية المصطلحات، إذ أنه لا يكفي أن تختلف المصطلحات عن بعضها بعضاً لنثبت أن الفوضى متفشية في معاجمنا واستعمالاتنا الحديثة[41]، فالتعدد والاختلاف المنهجي– مثلما ذكرنا سابقا– القائم على ثوابت معرفية، يمثّل حالة صحية، إن كان لا يَخِلُّ بالعملية المعرفية والتواصلية.

– خلق وحدات بحث متخصصة في قضايا المصطلح، على صعيد مختلف الجامعات وإشراكها في المجهود القومي المبذول في هذا الاتجاه.

– الاهتمام بتكوين المصطلحيين وفق ما استجد في الدرس المصطلحي.

– الحد من التعامل العشوائي واللامنهجي أثناء عملية نحت المصطلحات أو صناعتها.

– توظيف المصطلح التراثي حسب الحاجة، وبحسب ملاءمته للمعطيات الحداثية دون المساس بخصوصية كل منهما.

– الاهتمام بالمبحث الأركيولوجي – الحفري– أثناء دراسة المصطلحات، أو نقلها، للتأريخ لمسيرتها والتأسيس للمعجم التاريخي لمصطلحات النقد العربي الذي قال به الباحث المصطلحي المغربي الشاهد البوشيخي ودعا إليه في أكثر من موضع في دراساته.

– ضرورة البحث في المرجعيات والأطر المعرفية للمصطلح النقدي الجديد، مع تقصي العناصر المشكّلة للمصطلح، من خلال تتبع تفريعاته المتعددة، وأجزائه الصغرى المشكلة له، وهذا بغية الإمساك بمكوناته الداخلية التي تنظمه وتكوّنه.

– العمل على تحقيق التواصل المعرفي والحلقي والتنسيق بين النقاد والمصطلحيين، إذ لا يمكن انكار جهود الآخرين، وقطع الصلة مع ما هو شائع ومتداول. فمن العبث إضاعة الوقت واستنزاف الطاقات والجهود في وضع مصطلحات جديدة لمفاهيم سبق أن عرفتها لغتنا، كما أنّه من الأفضل استخدام المصطلحات التي يتوفر عليها تراثنا، من أجل استمرارية العربية ووصل حاضرها بماضيها.

خاتمة:

- ✓ ما نخلص إليه في الأخير، أن المصطلح يمتلك عدة معرفية طويلة تتوزع بين الجانب المعرفي الفلسفي والجانب الشكلي اللغوي والجانب المنهجي وأخيرا التواصلي، وكل بعد من هذه الأبعاد يتسم بمواصفات خاصة تسهم جميعا في إضاءة المصطلح وتشكيل حدوده.
- ✓ تتنازع السلطة المصطلحية العديد من المشاكل التي هي في الأساس خلاصة لبعض المسببات التي أسهمت في تشكيلها وعرقلة حركيتها، وحالت دون التمثل الصحيح لها، ومن أعقد هذه المشاكل مشكلة الوعي المصطلحي والمعرفي، وقضية الأصالة والمعاصرة التي تتعدد تمظهراتها.
- ✓ يمارس المصطلح هجرة وظيفية تتحرّر فيها الجوانب الشكلية، وتشتغل فيها الجوانب المفهومية في خطابات الترجمة التي تتسم بالتأويلية، وقد خلّفت هذه الممارسة العديد من الإشكالات المصطلحية نتيجة الاجتهاد الفردي، الذي وسم مصطلحاتنا النقدية بالغموض والتداخل والتضارب المفهومي الذي تتباين أشكاله بتباين الباحثين، أو حتى عند الباحث الواحد الذي يسعى إلى زعزعة الثوابت. كأن يعدل الناقد نفسه عن مصطلحاته التي تبنّاها ودافع عنها، إلى ابتكار بدائل مصطلحية أخرى، وكل ذلك بعد أن كُتِب للمصطلحات الأولى الاستقرار والتداول وبعدما أن حظيت بمقبولية واستحسان القراء والمتلقين.
- ✓ نختم بأن مشكلة المصطلح والكثير من القضايا التي انجرت عنه، ما هي إلا مشكلة من مشاكل الحضارة وأمراض الثقافة بالدرجة الأولى، طرفاها هما التابع والمتبوع أو المركز والهامش، فضلا على أنها ناتجة في العديد من أوجهها عن الالتباس المعرفي.

الهوامش والإحالات.

[1] عبد الله أبو هيف، المصطلح السردي، تعريبا وترجمة-في النقد الأدبي العربي الحديث، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد28، العدد1، 2006، ص28.

[2] إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد97، آذار2005 السنة الرابعة والعشرون، ص25.

[3] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، دت، ص12.

[4] نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (دراسة في النقد العربي الحديث)، ج1، دار هومة، الجزائر، دط، 2010 ص13.

[5] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار منشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2008 ص24.

[6] ينظر: أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 2002، دط، ص 278.

[*] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم في مقال له بمجلة فصول موسوم بـ: أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول القاهرة، المجلد7 العددان 3و4، أبريل- سبتمبر1987، ص163.

[7] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص27، 28.

[8] *Maria Teresa cabré, la terminologie théorie méthode et application, traduite, Monique c. comier et Johan humbley, les presses de l'université d'Ottawa, Canda, Armand colin, France, imprimé et relié ou canada, 1ER édition. 1998,* P168.

[9] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، أزمة المصطلح في النقد القصصي، ص163.

[10] ينظر: خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1،2011، ص63.

[**] هذه التسميات من ابتكار الباحثة، تمّ التوصل إليها انطلاقا من التنقيب في السّمات والشروط والمقاييس الواجب توافرها في المصطلح، لذا اجتهدنا في أن نطلق عليها تسمية مواصفات داخلية وأخرى خارجية، وإن كان مثل هذا التقسيم العام لا يقارب كل جوانب المصطلح، فهناك البعد التداولي والبعد التواضعي والبعد الفقهلغوي...، ونعني بالمواصفات الداخلية؛ مختلف الجوانب والقضايا المتعلقة بالمصطلح في حد ذاته، مثل قضية طول أو قصر المصطلح- مفرد أو مركب- والسلامة اللغوية، والمعايير الجمالية الشعرية، وكذا إواليات فقه المصطلح ...أما المواصفات الخارجية؛ فهي كل الجوانب التي تلامس المصطلح وتكون لها سلطة في توجيهه وإثبات انتشاره، مثل المعايير التداولية، والمواءمة الإبداعية مع التخصص وغير ذلك. ونخال هذه السمات والشروط تكاد تُلِّم بجوانب المصطلح وحتى الوظائف المعرفية التي تُرتجى من وراء وضعه.

[11] خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1 2013، ص69.

[12] *Bernd Spilner, terminologie et connotation, collection étude de sémantique lexicale, paris, 1994, p57.*

[13] محمد حسين علي زعين، المصطلح اللغوي قراءة في تأصيل المفاهيم، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ع45، السنة23، سبتمبر 2013، ص129.

[14] علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ط1، 2008 ص273.

[15] ينظر: محمد حسين علي زعين، المصطلح اللغوي قراءة في تأصيل المفاهيم، ص130.

[16] عبد الملك مرتاض، نظرية النّص الأدبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2010، ص 420.

[17] سليم ريدان، في المصطلح النقدي حول الموشحات بحثا عن الغائب في نصّ الموشّح، المعنى وتشكله، ج1، أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب منوبة في 17-18و19 نوفمبر1999 تكريما للأستاذ عبد القادر المهيري، منشورات كلية الآداب منوبة، 2003، سلسلة الندوات مج18، ص451.

[18] لحسن دحو، اغتراب المصطلح: أزمة مفهوم وتغريب هوية، مجلة مقاليد، ورقلة، العدد1، جوان2011، ص164.

[19] عقاب بلخير، نسقية المصطلح وبدائله المعرفية (دراسة نقدية)، دار الأوطان، الجزائر، ط1، 2011، ص113.

[20] لحسن دحو، اغتراب المصطلح: أزمة مفهوم وتغريب هوية، ص166.

[21] عبد العزيز حمّودة، المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ابريل، 1998، ص 55.

[22]عناد غزوان، أصداء دراسات أدبية نقدية: دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص145.

[23]عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، مارس 2004، ص140

[24] مهدي صالح سلطان الشعري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب-جامعة بغداد، بغداد، دط، 2012، ص65.

[25]خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص56.

[26]علي خذري، المصطلح النقدي والمرجعية اللغوية والبلاغية، المرجعيات في النقد والأدب واللغة، مؤتمر النقد الدولي الثالث عشر، 27-29 تموز2010، مج1، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة اليرموك، إربد- الأردن، عالم الكتب الحديث إربد، ط1، 2011، ص463.

[27]سعيد يقطين، السرد والسرديات والاختلاف(وهم النظرية السردية العربية)، الملتقى الدولي للسرديات القراءة وفاعلية الاختلاف في النص السردي، المركز الجامعي بشار، 3-4 نوفمبر 2007، ص17.

[28] ينظر: جهاد فاضل، أسئلة النقد، حوارات مع النقاد العرب، الدار العربية للكتاب ، دم، دط، دت، ص220.

[29]خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص153.

[30] عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص ص 139، 140.

[31] الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية 02، فاس، 1423، ص09.

[32] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[33]عمار بوساحة، تحت أنقاض حداثة اليباب.. بحث عن مفقود اسمه المصطلح النقدي العربي، الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع413، 2005، ص 76.

*** ومن بين هؤلاء النقاد نجد عبد الملك مرتاض الذي دعا في جل كتاباته تقريبا- نظرية النقد، ونظرية الرواية، ونظرية النص الأدبي فضلا عن بعض المقالات- إلى ضرورة التأصيل المعرفي والتأسيس

المصطلحي العربي، والسعيد بوطاجين في كتابه السرد ووهم المرجع والترجمة والمصطلح، والناقد سعيد يقطين في مشروع النقدي السردي، وعبد الفتاح كيليطو وعبد الله أبو هيف، وعبد الله إبراهيم...الخ.

[34] فاضل ثامر، اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994، ص169.

[35] ميلود عبيد منقور، إشكالية المصطلح النقدي(مصطلحات السيميائية السردية نموذجاً)، التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص49.

[36] محمد الهادي عياد، التأسيس في الفكر العربي، مجلة التراث العربي، ع 81- 82، اتحاد الكتاب العرب، دمشق السنة21، أكتوبر-مارس2001، ص153.

[37] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية المؤسسة الوطنية للفنون للمطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، ع7، السنة الثالثة، جوان 2008، ص14.

[38] أمينة فنان، من قضايا توليد المصطلح، ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، محمد الوادي، ج1، ص84.

[39] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[40] بن معمر بوخضرة، إشكالية معالجة المصطلح في الترجمة، مجلة مقاليد، ع1، جوان2011، ص27.

[41] ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1986، دط ، ص100.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية:

1. إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد97 السنة 24، آذار2005.
2. أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، دط، 2002.
3. أمينة فنان، من قضايا توليد المصطلح، ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، محمد الوادي، ج1.
4. بن معمر بوخضرة، إشكالية معالجة المصطلح في الترجمة، مجلة مقاليد، ع1، جوان2011.
5. جهاد فاضل، أسئلة النقد، حوارات مع النقاد العرب، الدار العربية للكتاب ، دم، دط، دت.
6. خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
7. خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1، 2013.

8. سعيد يقطين، السرد والسرديات والاختلاف(وهم النظرية السردية العربية)، الملتقى الدولي للسرديات القراءة وفاعلية الاختلاف في النص السردي، المركز الجامعي بشار، 3-4 نوفمبر 2007.
9. سليم ريدان، في المصطلح النقدي حول الموشحات بحثا عن الغائب في نصّ الموشّح، المعنى وتشكله، ج1 أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب منوبة في 17-18و19 نوفمبر 1999 تكريما للأستاذ عبد القادر المهيري منشورات كلية الآداب منوبة، 2003، سلسلة الندوات مج18.
10. عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية المؤسسة الوطنية للفنون للمطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، ع7، السنة الثالثة، جوان 2008.
11. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم في مقال له بمجلة فصول موسوم بـ: أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول القاهرة، المجلد7، العددان 3و4، أبريل- سبتمبر 1987.
12. عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1 مارس 2004.
13. عبد العزيز حمّودة، المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ابريل، 1998.
14. عبد الله أبو هيف، المصطلح السردي، تعريبا وترجمة-في النقد الأدبي العربي الحديث، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد28، العدد1 2006 .
15. عبد الملك مرتاض، نظرية النّص الأدبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2 2010.
16. عقاب بلخير، نسقية المصطلح وبدائله المعرفية (دراسة نقدية)، دار الأوطان، الجزائر، ط1 2011.
17. علي خذري، المصطلح النقدي والمرجعية اللغوية والبلاغية، المرجعيات في النقد والأدب واللغة مؤتمر النقد الدولي الثالث عشر، 27-29 تموز 2010، مج1، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة اليرموك، إربد- الأردن، عالم الكتب الحديث إربد، ط1، 2011.
18. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1 2008 ص273.
19. عمار بوساحة، تحت أنقاض حداثة اليباب.. بحث عن مفقود اسمه المصطلح النقدي العربي الموقف الأدبي اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع413، 2005.
20. عناد غزوان، أصداء دراسات أدبية نقدية: دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000.
21. الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية 02، فاس، 1423.
22. فاضل ثامر، اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.
23. لحسن دحو، اغتراب المصطلح: أزمة مفهوم وتغريب هوية، مجلة مقاليد، ورقلة، العدد1 جوان2011.

24. محمد حسين علي زعين، المصطلح اللغوي قراءة في تأصيل المفاهيم، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ع45 السنة23، سبتمبر 2013.
25. محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، دط، 1986.
26. محمد الهادي عياد، التأسيس في الفكر العربي، مجلة التراث العربي، ع 81– 82، اتحاد الكتاب العرب، دمشق السنة21، أكتوبر–مارس2001.
27. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، دت.
28. مهدي صالح سلطان الشعري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب–جامعة بغداد، بغداد دط، 2012.
29. ميلود عبيد منقور، إشكالية المصطلح النقدي(مصطلحات السيميائية السردية نموذجاً)، التراث العربي منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
30. نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (دراسة في النقد العربي الحديث)، ج1، دار هومة الجزائر، دط 2010.
31. يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار منشورات الاختلاف الجزائر ط1، 2008.

ثانيا– المراجع الأجنبية:

32. Bernd Spilner, terminologie et connotation, collection étude de sémantique lexicale, paris, 1994.
33. Maria Teresa cabré, la terminologie théorie méthode application, traduite, Monique c. comier et Johan humbley, les presses de l'université d'Ottawa, Canda, Armand colin, France, imprimé et relié ou canada, 1ER édition. 1998.

المسألة اللغوية في الجزائر. مواقف وأفكار "خولة طالب الإبراهيمي" نموذجا

الأستاذ: مقران شطة

المدرسة العليا للأساتذة . سطيف

ملخص:

لقد كان الخوض في الوضع اللغوي في كثير من الدول العربية إلى وقت غير بعيد غير متاح للجميع باستثناء بعض السياسيين اليساريين المعارضين، حيث عُدَّ هذا الموضوع مسألة سياسية طرقُها يمسّ ويخلُّ بالوحدة الوطنية وإثارته تشكل خطرا عليها وعلى الهوية الثقافية واللغوية لهذه المجتمعات. وفي العقود الأخيرة مع انفتاح الأنظمة الحاكمة في هذه المجتمعات واعتمادها الديمقراطية. إلى حد ما . في ممارساتها السياسية صار هذا الموضوع متاحا للجميع ساسة ومثقفين ومؤرخين ومتخصصين، حتى المواطنون البسطاء يمكنهم الإدلاء بآرائهم في هذه المسألة رسميا أو في أحاديث شعبية.

وسنحاول في هذا المقال أن نتطرق لهذا الموضوع ونسلِّط عليه ضوءا كاشفا ببسطنا القول فيما يُصطلح عليه عند الكثيرين بـ " المسألة اللغوية"، وقد اخترنا لطرق هذا الموضوع اللسانية الجزائرية "خولة طالب الإبراهيمي" لجرأتها في المناقشة والطرح.

1/المسألـة اللغوية:

لم نعثر في مطالعاتنا لهذا الموضوع على تحديد دقيق لمدلول "المسألة اللغوية" لكننا استطعنا أن نجمع بعض الحدود التي ترسمه، فنقول عنها هي: مجموعة من القضايا والمشاكل التي تصاحب الممارسات اللغوية لمجتمع معين، كالتعريب والتعليم، والتخطيط اللغوي، والتعدد اللغوي... تتخذُ هذه المسألة من الواقع اللغوي لبعض المجتمعات وضعا يستدعي إثارة النقاش فيها بمشاركة عدة أطراف قصد إيجاد حلول لها.هذا وليست المسألة اللغوية حكرا على جماعة معينة من النخبة أو المثقفين أو المختصين بل يجب على كل مواطن يتمتع بكامل صفات

المواطنة الإدلاءُ برأيه في هذه المسألة ففي كثير من المرات تتنازل الحكومات على إبداء قرارات في هذا الجانب وتشركُ الشعب فيها سواء عن طريق ممثليه في المجالس البرلمانية أو بانتخابات واستفتاءات شعبية وذلك نظرا لما تحظى به هذه المسألة من أهمية في واقعنا الحالي أو مستقبلا من حيث الانسجام الاجتماعي والتكامل الوطني الـهادئ، "فالمسالة اللغوية مسألة أمن ثقافي وانسجام اجتماعي وعلى كل مواطن – جزائري– ضمان أمنه اللغوي والثقافي وانسجامه الاجتماعي، والإدلاء برأيه في ما يجب أن يكون عليه الوضع اللغوي الآمن، وفي اقتراح السياسة اللغوية في التخطيط اللغوي المنشود"[1].

أبعاد المسألة اللغوية:

وتتخذ هذه المسألة عدة أبعاد اجتماعية نفسية سياسية تربوية... لكنها عند الكثيرين سياسية بامتياز؛ فهذا الباحث الجزائري " أحمد عزوز" يرى أن "المسألة اللغوية في جوهرها ومقامها الأول سياسية"[2] وينقل لنا قولا لعبد الله العروي[3] مستدلا به على ما قال: "المسألة سياسية في الأساس قبل أن تتحول إلى قضية ثقافية أو لغوية أو تاريخية أو أخلاقية، سلاح في مسابقة بين النخب والقيادات"[4].

ربما يكون للجانب التاريخي لهذه المسألة أثر في طبعها بالسياسية، لكن وجهات نظر الأطراف المناقشة لهذه المسألة تختلف وصفا وتحليلا؛ فنظرة السياسي ليست هي نظرة المؤرخ أو المثقف أو اللغوي أو حتى المواطن العادي. لا شك أن طَبْعَ المسألة اللغوية بالمسألة السياسية لم يكن ارتجاليا، بل يجب أن تتوفر هناك مجموعة من الشروط لطرق هذه المسألة كالتخصص مثلا والدراية الواسعة باللغة المراد دراستها، ورغم هذه الشروط الموضوعية يبقى تدخل القرار السياسي قائما، لأن المختص لا يعني أنه نزيه في الميول الفردية[5].

لقد توفرت مجموعة من الأسباب أدت إلى طرق هذه المسألة بشكل مستفيض خاصة بعد استقلال أغلب الدول العربية من الاستعمار الأوربي وانفتاح هذه الدول على العالم بكل تمظهراته الثقافية والفكرية واللغوية بفعل العولمة. أخذت هذه الأسباب عدة أبعاد:

ـ **سياسيا:** مطالب بعض الأحزاب والحركات الداعية إلى عدالة لغوية ترتقي بموجبها بعض اللغات إلى لغات وطنية أو رسمية ونستشهد لذلك على حركة الأمازيغ في الجزائر.

ـ **اجتماعيا:** مطالب شعبية ملحة للاهتمام بلغاتها التي تحفظ لها تاريخها وهويتها الثقافية.

ـ **تربويا:** ظهور بعض المشاكل التي أعاقت وتعيق تعلم اللغات وتعليمها في ظل وجود واستعمال لغات أخرى في الفضاء اللغوي لمجتمع ما.

ـ **نفسيا:** دعوة الكثير من المثقفين والباحثين والأكاديميين إلى تعزيز الهوية اللغوية ومن ثم الوحدة الوطنية بعد استشعارهم الخطر من جهتها.

ـ **أكاديميا ومعرفيا:** ظهور مجموعة من المختصين في اللسانيات واللسانيات الاجتماعية وهو العلم الذي يؤطر المختص الباحث في المسألة اللغوية.

2/ <u>المسألة اللغوية في الجزائر:</u>

عُرفَت المسألة اللغوية في الجزائر باتصالها بالعديد من القضايا والمشاكل المتصلة باللغة والتي بدأت بقضية التعريب منذ استقلال الجزائر سنة 1962، ثم استحوذت الأمازيغية على اهتمام كبير من الأطراف المشاركة في بحث المسألة اللغوية في الجزائر ابتداء من سنة 1980 فيما يُعرف بالربيع الأمازيغي وحتى ترسيم الأمازيغية لغة وطنية ودسترتها بترقيتها إلى لغة رسمية سنة 2016... كما صاحبت هذه القضايا قضايا أخرى كالتعليم والترجمة والهوية اللغوية في ظل التعدد والازدواج اللغوي، كما أثيرت قضية على قيمة كبيرة من الأهمية تتعلق بالتعليم بالعامية في السنوات الأخيرة.

وقد أسهمت في طرح هذه القضايا والمشاكل وطفوّها إلى السطح بعد الاستقلال مباشرة بشكل جزئي وفي العقود الأخيرة باستفاضة عدة أسباب نذكر منها:

- وجود مجموعة من الأداءات اللغوية المتعددة والمتنوعة في الجزائر (فصحى، لهجات عربية محلية ، أمازيغية، فرنسية..)
- مخلفات الاستعمار بغرس روح التفرقة اللغوية.
- فشل سياسات التعريب.
- إيديولوجيا بعض الأحزاب والحركات السياسية.
- تكوُّن نخبة من الباحثين في اللسانيات بعد سنة 1965.

وقد تعرَّض لهذه المسألة في الجزائر مجموعة من الساسة على غرار حزب "جبهة القوى الاشتراكية" وحزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" ومن المثقفين "أحمد بن نعمان" الذي أفاض مع المؤرخ "عثمان سعدي" في قضية التعريب والدفاع عن اللغة العربية، وفي البحث اللغوي اللساني هناك مجموعة من الباحثين المختصين بدءا من عبد الرحمان الحاج صالح وعبد المالك مرتاض الذي أعد رسالة بعنوان " العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى" سنة 1981 وعبد الجليل مرتاض وصالح بلعيد الذي أسس في هذا الجانب مخبرا أسماه الممارسات اللغوية وله مؤلفات عديدة تتصل اتصالا وثيقا بالمسألة اللغوية...

3/مواقف وأفكار خولة طالب الإبراهيمي في المسألة اللغوية في الجزائر :

كان حضور المرأة في مجالات كثيرة منافسا حضور الرجل، لكن حضورها في المسألة اللغوية كان قليلا إن لم نقل منعدما، فهناك في مجال السياسة حديث محتشم في هذه المسألة عند الأمينة العامة لحزب العمال الجزائري "لويزة حنون" وعضوة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والوزيرة السابقة لثقافة "خليدة تومي". وخارج السياسة لفت انتباهنا الحضور القوي للباحثة اللسانية "خولة طالب الإبراهيمي".

خولة طالب الإبراهيمي:

تنتسب اللسانية "خولة طالب الإبراهيمي" 22 فيفري1954/ الجزائر إلى عائلة علم ودين وثقافة وفكر فجدُّها رائد من رواد النهضة الجزائرية الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين بعد عبد الحميد بن باديس. حملت الباحثة مشروعا طموحا منذ بداية مسيرتها في البحث العلمي يتعلق بجعل اللغة العربية لغة علمية وحية كباقي اللغات، بدأت تدريس مادة اللسانيات سنة1974 معيدة مساعدة لأستاذها عبد الرحمان الحاج صالح الذي تعترف له بالفضل الكبير في تكوينها في العلوم اللغوية في معهد اللغة العربية وآدابها بجامعة الجزائر، تحصلت على شهادة الماجستير من جامعة الجزائر سنة 1977 بموضوع في التعليمية، وفي سنة 1978 كان لها الشرف العظيم بتولي الإشراف الكامل على تدريس اللسانيات بالجامعة نفسها حيث كلفها أستاذها عبدالرحمان الحاج صالح بإلقاء المحاضرات على طلبة الليسانس. للباحثة مجموعة من الكتب والمقالات المتخصصة في المسالة اللغوية على غرار "مبادئ في اللسانيات"، و"الجزائريون والمسألة اللغوية" وهو في الأصل أطروحة دكتوراه للباحثة ناقشتها سنة 1991 بجامعة (ستندال بـ غرونبل) قام بنقلها إلى العربية المترجم الجزائري "محمد يحياتن"، و"مبادئ لمقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري"، بالإضافة إلى مجموعة من المقالات المنشورة هنا وهناك بالعربية والفرنسية، ولها ترجمات رائقة في هذا الجانب. وتشرف الباحثة على مخبر بحث مختص بجامعة الجزائر يطرح عدة قضايا لغوية تخص اللغات المتعددة على مستوى القطر الوطني سواء فيما يرتبط بمستوى معالجة اللغة ووصفها أو فيما يتعلق بتعليمية اللغة وما يسمى بعلم الاجتماع اللغوي.

توصيف خولة طالب الإبراهيمي للمسألة اللغوية :

لا ترى "خولة طالب الابراهيمي" حرجا في وصف الوضع اللغوي في الجزائر بالتعدد بل ترى أنه علينا أن نعرف كيف نتعامل مع هذا الواقع المتعدد والاعتراف به، وتذهب إلى أن

إشكالية اللغة في الجزائر عانت من التسييس والإيديولوجيا ولم يُنظر إليها على أنها قضية مصيرية مرتبطة بإشكالية "من نحن؟ من نكون؟ وكيف تكونت اللغة في الجزائر؟ مستبعدة الطابع السياسي للمسألة فهي ترى أن المسألة اللغوية في الجزائر مشكلة ثقافية ولغوية وليست مشكلة عرق أو جنس

وفي حديثها عن مسببات هذه المسألة ترى أن المشهد اللغوي في الجزائر نتاج حراك تاريخي شهدته منطقة المغرب العربي عموما، فلقد توافدت شعوب وأقوام وأعراق على المنطقة تركت كلها بصماتها على الثقافة بما فيها اللغة. وبعد أن عادت بالمسألة إلى جذورها وأسبابها لمَّحت إلى تدخل المتكلمين في إحداث المشاكل المتصلة بهذه المسألة عندما قالت العربية والأمازيغية عرفتا بتعايشهما لأكثر من عشرة قرون أما المسألة اللغوية بالمفهوم الحديث فلم تظهر إلا مع الجزائر المعاصرة وظهر معها التشنج[6].

وفي جواب على سؤال طُرح عليها في أحد الحوارات دعت إلى الاعتراف بظاهرة التعدد اللغوي واستثمارها علميا وصرحت أن التعددية لا تلغ الوطنية، "ليست المسألة في أنني أؤمن أو لا، بل المسألة أنني تعاملت علميا مع واقع لغوي في الجزائر موجود ولا يمكن تجاهله وحقيقة لا بد من الاعتراف بها، وهي أن المجتمع الجزائري متعدد لغويا ونتاج ظروف تاريخية موضوعية"[7]

ومن خلال مطالعاتنا لبعض بحوث "خولة طالب الابراهيمي" والحوارات التي أجريت معها لمحنا تميُّز خطابها اللغوي في هذه المسألة ببعض الخصائص التي قد لا توجد في غيرها.

موضوعيتها واحتكامها للدليل العلمي والابتعاد عن التسييس والايدولوجيا: حيث ترى أنه "لابد أن نقدم للمتلقي نظرة عقلانية مبنية على وقائع وأدوات علمية موضوعية قدر الإمكان لتفادي الوقوع في انتماءات حزبية أو عقائدية أو بالأحرى سياسية بحتة."[8]

العمل التطبيقي والميداني: فهي في كل أعمالها تقريبا نحت منحى ميدانيا تطبيقيا، ففي أحد مقالاتها أرادت أن تفهم وأن تشاهد معالم الجزائر التعددية والجزائر المتعددة اللغات مركزة على الممارسات الفعلية للمتكلمين، فاختارت الاستماع الى شباب حي باب الواد من خلال الاستماع إلى بعض تسجيلات الحصة الإذاعية « sans pitié » "دون شفقة "، الحصة المشهورة للقناة الإذاعية الثالثة، كما طلبت من إحدى طالباتها في قسم الماجستير و القاطنة بباب الوادي أن تتكفل بدلا عنها بتسجيل شباب هذا الحي.[9]

اطلاعها الواسع وتمكنها من اللغات الأجنبية.

تركيزها دائما على المجتمع والجماعة اللغوية.

خلفيتها اللسانية في الدراسة:فهي لا تتهيب الخوض في دراسة اللهجات.

بعض مظاهر المسألة اللغوية عند خولة طالب الإبراهيمي:

دفاعها عن التنوع والتعدد اللغوي من وجهة نظر اجتماعية: ترى الباحثة أن اللغة نشاطٌ مؤسس اجتماعيا وهو بهذا الاعتبار ليس كيانا موحدا بل التنوع من طبيعته وجزء من كيانه، وينظم هذا التنوع في المجتمع على محورين؛ الأول أفقي محور الزمان والمكان حيث أن مختلف لغات العالم تعرف التنوع اللهجي الذي تتداخل فيه العوامل الاجتماعية بالتاريخية والجغرافية، ولا ينحصر هذا الجانب في الجانب الصوتي فقط بل يشمل مستويات اللغة الأخرى. أما المحور الثاني عمودي، محور التنوع الاجتماعي يساير انتظام المجتمعات في مستويات وطبقات اجتماعية[10].

الأمازيغية والتخطيط اللغوي لها: رغم أن خولة طالب الابراهيمي ليست متكلمة باللغة الأمازيغية لكنها كانت تشارك في النقاشات التي تدور حول هذه اللغة، فقد نبهت إلى انعدام وجود لغة أمازيغية موحدة، لغة تعتبر معيارا لغويا شاملا. كالفصحى بالنسبة للعرب في الوقت الحالي. ودعت إلى تجاوز هذا التحدي بالعمل أولا على حل مشاكل الأمازيغية الداخلية أولا بأول.، وذلك بتعليم كل لغة على حدة وتوفير معيار لساني ونحوي على الأقل يجمع عليه الناطقون بالأمازيغية.[11]

لم تتوقف خولة طالب الابراهيمي عند توصيف الوضع اللغوي للأمازيغية بل كانت من أشد المدافعين عن كتابة الأمازيغية بالرسم العربي و حججها في ذلك تربوية و تاريخية، ففي تاريخ المغرب الأوسط قامت دول أمازيغية الأصل، موحدين و مرابطين و دويلات و مماليك أخرى كتبت اللغة الأمازيغية بالرسم العربي، حتى ترجمات القرآن الكريم إلى الأمازيغية كانت بلغة الضاد، ومن الناحية اللسانية، العلمية و التاريخية فإن الأمازيغية و العربية لغتان من نفس الفصيلة السامية الحامية و عليه فإن القرابة الجينية، تمثل عاملا مسهلا لاستعمال الرسم العربي، و كحجة تاريخية ثانية يمكن الإشارة إلى وجود لغات لا تنتمي للفصيلة السامية الحامية، و مع ذلك تكتب بالرسم العربي كالفارسية و الأردية و العصملية التي لم يكن يشكل الحرف العربي عائقا في كتابتها، أما عن العوامل التربوية، فيمكن القول بأنه عند التحاق الطفل الجزائري بالمدرسة، يتعلم اللغة العربية منذ السنة الأولى، لذا من الأنسب تعليمه الأمازيغية بالحرف

العربي، حتى لا نشغل ذهنه بتعلم حروف أخرى خاصة و أنه سيلتقي باللاتينية بعد سنوات قليلة من تمدرسه، كما أن الأحرف العربية ستجعله يشعر بالقرابة الموجودة بين اللغتين، و ستساهم في توطيد العلاقة الوطنية بين مختلف الجزائريين، و أيضا تحبيذ تعلّم اللغة الأمازيغية لغير الناطقين بها من الجزائريين[12].

في التعليم:

أعدت الباحثة بحثا علميا نالت به شهادة الماجستير يتصل بتعليم اللغة وكان عنوانه كالآتي: طريقة تعليم البنى التركيبية العربية في المدارس المتوسطة الجزائري (دراسة تحليلية ميدانية) بجامعة الجزائر سنة 1977، أعادت نشر ملخص عنه في مجلة اللسانيات التي كانت تصدر عن معهد العلوم اللسانية والصوتية آنذاك في عددها الخامس، "يحلل هذا البحث طريقة اكتساب وتعليم التراكيب العربية في المدارس المتوسطة الجزائرية. وذلك من خلال بحث ميداني متمثل في جمع مدونتين؛ الأولى صائتة تصور مدى امتلاك التلاميذ للأداء الشفاهي، أما الثانية فتتمثل في عينة من كتابات التلاميذ"[13]. يعدُّ هذا البحث مصدرا مهما في الدراسات التي تشتغل على تعليمية اللغة في الجزائر، حيث نُوقشت العديد من الرسائل في هذا الجانب وكان حضور خولة طالب الابراهيمي قويا إما مرجعيا ببحثها أو تأطيرا ومناقشة بإشرافها على تلك البحوث.

على أن اللافت للانتباه في مواقف "خولة طالب الابراهيمي" في مجال تعليم اللغة هو انخراطها في النقاش الذي أثير مؤخرا حول التوصيات التي خرجت بها الندوة الوزارية لوزارة التربية وتصريحات وزيرة التربية نورية بن غبريط بإدراج التعليم بالعامية في المرحلة الابتدائية، لاقى هذا الاقتراح معارضة شديدة من غالبية المجتمع لكن الباحثة خرجت برأيها المساند لمقترح التعليم بالعامية، ورأت أن التعليم بالعامية في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي مهم، لكن ليس بالضرورة تطبيقه بصفة رسمية، حيث تصبح اللغة الأم للطفل أرضية لتقبل اللغة المكتوبة الجديدة عليه وهي اللغة العربية وتدريس هذه الأخيرة بطريقة طبيعية جدا بناء على مكتسبات الطفل.وأضافت الإبراهيمي في حوار مع موقع الكتروني بأن التعليم باللغة العامية يجب أن يأتي في إطار تسهيل الفهم وتأقلم التلميذ مع اللغة العربية فقط، وكمحاولة للتخفيف عن الطفل الذي ولج إلى عالم مختلف عنه بعد أن تعلم لغة أمه الدارجة ليصطدم بواقع اللغة العربية، مطالبة بتحيين اللغة العربية في محاولة إيصالها إلى التلميذ إلى حين تأقلمه[14].

في التعريب: ترى خولة طالب الابراهيمي وهي تستعرض كرونولوجيا التعريب في الجزائر ان هناك التباسا بين السياسة اللغوية والتعريب، إذ لم يستفد التعريب أبدا من تخطيط حقيقي لقد عُومل بطريقة شوفينية وامتزج بصفة واضحة بالايديولوجيا التي طبعت البلاد. لم تتوقف الباحثة عند هذا التوصيف للمشكلة بل إنها ذكرت بعض أسباب الفشل والتي نذكر منها، الصراعات المتعددة الناتجة عن التسيير اللاديمقراطي للقضية، وجعل التعريب وسيلة للوصول إلى السلطة، كما أنه لم يُنظَر إليها كورشة واسعة للتهيئة اللغوية توفَر لها كل الوسائل من أجل إنجاحها[15]

تصورها الديناميكي للواقع لممارسات اللغوية: رافعت خولة طالب الابراهيمي في مجموعة من بحوثها من أجل تصور ديناميكي لواقع الممارسات اللغوية للناطقين بالغة العربية بالعمل على تجاوز السجال المعهود والمفتعل بين اللغة العربية الفصحى وعامياتها. وتقترح تصورا مخالفا تماما للممارسات الفعلية يوضِّح من خلال سلم تواصلي العلاقات التي تربط مستويات الأداء في اللغة العربية وكذلك يعطي للغات الأخرى المتواجدة في الفضاء اللغوي لأي بلد عربي مكانا خاصا (يتعلق الأمر بالنسبة للجزائر بالأمازيغية بمختلف تنوعاتها واللغة الفرنسية ضمن اللغات الأجنبية) فنخرج بهذا النموذج من الخطاطة الثنائية إلى تصور الاستمرارية بين المستويات اللغوية مثلما تتجسد في الواقع. يظهر هذا التصور قدرة المتكلمين على الجمع بين كفاءة الانسجام الوضعي وكفاءة التعدد والتنوع.[16]

الهـــــوامش

1 – صالح بلعيد، المازيغيات في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو– الجزائر، 2011، ص 23، 24.

2 – أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2014، ص84.

3 – عبد الله العروي، مؤرخ وروائي مغربي له دراسات في النقد الإيديولوجي وتاريخ الأفكار والأنظمة

4 – نقلا عن: أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية، ص84.

5 – صالح بلعيد، المازيغيات في خطر، ص26.

6 – ينظر: حوار مع خولة طالب الإبراهيمي في منتدى الإذاعة الثقافية منشور بجريدة المساء الجزائرية للعدد: 27 ماي 2009.

7 – حوار مع خولة طالب الإبراهيمي، جريدة الشروق، الجزائر، عدد 09 أفريل 2010.

8– حوار أجراه معها عبد القادر كعبان، مدونة أحمد طوسون على الشبكة العنكبوتية.

9 ـ خولة طالب الابراهيمي، أحنا أولاد دزاير نتاع الصح، ملاحظات حول لغة شباب باب الوادي، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، الجزائر، عدد 18 19، 2002

10 – خولة طالب الابراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، ط2، 2006، ص173.

11 ـ حوار مع خولة طالب الابراهيمي، موقع بلا فرنسية الالكتروني (عبدالفتاح الفاتحي)، 18 جوان 2009.

12 ـ حوار مع خولة طالب الابراهيمي، جريد النصر، الجزائر، عدد 01 مارس 2016

13 – محمد يحياتن، البحث اللغوي في المغرب العربي – دليل بيبليوغرافي (1968– 1986)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص52.

14 حوار مع خولة طالب الإبراهيمي، جريدة الخبر، الجزائر، عدد 11 أوت 2015

15 – ينظر: محمد هاشمي,المحيط اللغوي واثره في اكتساب الطفل اللغة العربية, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2005– 2006، ص18، 19.

16 – خولة طالب الابراهيمي، نحو تصور ديناميكي لواقع الممارسات اللغوية للمتكلمين الناطقين باللغة العربية، ضمن أعمال الندوة الدولية الفصحى وعامياتها، المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر 2007، مشورات المجلس، 2008، ص99، 100.

إشكالية ترجمة المصطلح اللّساني في الدراسات العربية

أ.حنان فلاح

جامعة مولود معمري تيزي وزو

تعدّ اللّسانيات من بين الحقول المعرفية التي تهدف إلى خدمة مختلف قضايا اللغة العربية على مستوى الصوت والصرف والدلالة والتركيب إلاّ أنّ الدرس اللّساني العربي وإن قطع أشواطا إلاّ أنّه لا يزال يعاني بعض الصعوبات والعراقيل التي تعود في أغلبها إلى إشكالية ترجمة المصطلح اللّساني؛ الأمر الذي أدّى إلى ظهور فوضى في تناوله وتوظيفه من قبل العديد من الدارسين والمشتغلين عليه، وخلق العديد من التساؤلات حول أيّ المصطلحات أحقّ بالأخذ والاستعمال.

وانطلاقا من هذا سنحاول الوقوف عند المصطلح اللّساني والبحث عن حلول للحدّ من إشكالية ترجمته وتوظيفه في الدّراسات العربية بوصفه النواة الصلبة والقاعدة الأساس لجُلّ المناهج النّصانية الرائجة الآن في ساحة النقد المعاصر من بنيوية وأسلوبية وسيميائية وغيرها، وباعتباره أيضا مسألة معرفية ومفهومية شاملة لا يُقتصر فيها على حقل دون آخر أو اختصاص دون غيره، بل يمتد حجمها إلى أبعد ما يمكن تصوّره؛ إذ يشمل النقد الأدبي واللّسانيات، والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، والأنتروبولوجيا إلى درجة يمكن وصفه بأنّه عتبة كلّ علم.

ولكن حريٌّ بنا أوّلا أن نقف عند بعض المصطلحات المفاتيح قبل التطرق إلى الحديث عن واقع المصطلح اللّساني الذي شهد العديد من الترجمات التي كانت سببا في تولّد وخلق إشكالات معرفية ومفهومية ومنهجية ترتبت عنها تعقيدات والتباسات انعكست على الجهاز المفاهيمي للمصطلح المنقول عن الأصول الأجنبية وكيفية توظيفه في مختلف الدراسات العربية.

أوّلا: ضبط المفاهيم

المصطلح: ويعرّف بأنّه ثمرة معرفية لمادة لغوية في تخصص ما، وكأنّه صورة مكثّفة للعلاقة العضوية الماثلة بين العقل واللغة، باعتباره _المصطلح_ نواة مركزية في كلّ حقل، يشيع من خلالها المجال المعرفي لهذا الحقل، مما يجعل بعض الباحثين يراه بمثابة بنية دلالية وسيميائية وتداولية مشتركة بين ثقافات الأمم على اختلاف ألسنتها وتصوّراتها الفكرية، تملك هذه البنية ذات الطبيعة التجريدية أحيانا القدرة على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما.[1]

اللّسانيات: وهو علم يدرس اللغة دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية؛ ولفظة علم أو الدراسة العلمية هو اتباع طريقة منهجية وفق أسس موضوعية يمكن التّحقق منها وإثباتها وإخضاع كلّ الظواهر اللّغوية لمناهج البحث العلمي، خلافا لما كان عليه الحال من قبل إذ كانت العلوم في أوروبا من قبل تتصف بالذاتية والتخمين والتأمل العقلي البعيد عن الموضوعية في أغلب الأحيان.[2]

الترجمة: وهي على حدّ قول **محمد مدني:** "نشاط ثقافي معرفي ظهر مع حاجة الإنسان إلى البحث عن وسيلة يحقّق بها التفاهم بين اللغات الثقافية المختلفة."[3]

وهناك من يعرّفها بأنّها: "التعبير بلغة ثانية عن المعاني التي تمّ التعبير عنها بلغة أولى، أي نقل المعاني من لغة المصدر إلى لغة الهدف."[4]

ثانيا: واقع ترجمة المصطلح اللّساني وتوظيفه في الدراسات العربية.

تعدّ إشكالية التعامل مع المصطلحات من أعقد الإشكاليات الجوهرية في الثقافة العربية، وهي مرتبطة بإشكالية انتقال النظرية وحِراك المفاهيم والأفكار التي تشكّل المسار الطبيعي للعمليات الذهنية التي تتعامل مع قواعد المعرفة والنظرية وهو ما أكدّ عليه الباحث والناقد **سعيد يقطين** قائلا: "عندما نكون نحن العرب في وضع استعمال هذه المصطلحات ونقلها إلى لغتنا واستعمالنا النقدي لها، فإنّنا لا ننقل فقط الكلمات ولكن علاوة على ذلك مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخية ومعرفية واستعمالية"[5]

وقد بدأ الاهتمام باللّسانيات في المغرب العربي تزامنا مع ظهور ترجمة **صالح القرمادي** لكتاب **جان كانتينو** "**دروس في علم الأصوات العربية**" في تونس حيث استعمل مصطلح "**علم اللّغات**" في مقابل **Linguistique** وسُميّ المتخصص في هذا العلم باللّغوي.[6] هذا وقد كان أيضا لنشاط الأستاذ **عبد الرحمان الحاج صالح** في مجال اللسانيات والصوتيات في جامعة الجزائر أثره البالغ في بلورة ذلك العلم.

ولكنّ النّاظر المتفحص لواقع تلك المصطلحات اللّسانية يجدها تتسم بطابعها العشوائي في التّرجمة في بعض الأحيان، كأن يلجأ كلّ باحث إلى اقتراح قائمة المصطلحات بشكل فردي دون الاعتماد في ذلك على طريقة أو منهجية مدروسة في وضع المصطلحات حيث قادت هذه العشوائية إلى الكثير من النتائج السلبية أبرزها الاضطراب في وضع المصطلح والفوضى في توظيفه، وعدم تناسق المقابلات للمفردات الأجنبية؛ أي عدم التحكيم في توحيد المصطلحات و استعمال المصطلح في أكثر من مفهوم، أو إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد نتيجة تعدّد لغات المصدر المنقول منها والتي تنتمي إلى عائلات لغوية مختلفة عن عائلة اللغة العربية.

ولعلّ أفضل مثال يمكن أن ندعّم به نظرتنا هذه كتاب **دي سوسير** حول اللّسانيات "**Cours de linguistique générale**" الذي تمت ترجمته خمس مرّات وكلّ ترجمة جاءت بعنوان يختلف عن باقي الترجمات، فهناك الترجمة التونسية التي قام بها صالح القرمادي ومحمّد عجينة ومحمّد الشاوش وصدرت سنة 1985 بعنوان "**دروس في الألسنية العامة**"؛ ثمّ الترجمة السورية التي أنجزها كل من يوسف غازي ومجيد نصر الله سنة 1986 بعنوان "**محاضرات في الألسنية العامة**"، تليها الترجمة المصرية التي أنجزها أحمد نعيم الكراعين سنة 1985 بعنوان"**فصول في علم اللغة العام**"؛ بعدها الترجمة العراقية من طرف يوئيل يوسف عزيز سنة 1985 بعنوان "**علم اللغة العام**"، ثمّ الترجمة الأخيرة وهي الترجمة المغربية من قبل عبد القادر القنيني سنة 1987 بعنوان "**محاضرات في علم اللغة العام**"

ولعل السبب الكامن وراء تعدد هذه الترجمات يعود إلى انعدام عنصر التنسيق بين هؤلاء، فلو كان موجودا لاتجهت الجهود إلى ترجمة خمسة كتب بدلا من تلك الترجمات

التي قد تضلّل القارئ وتوهمه بالمفهوم الصحيح وهو ما أدّى إلى "انتشار الأخطاء المعرفية في اللّسان العربي وضخّه بمفاهيم ومصطلحات خاطئة التصوّر غير مدركة للصّواب ممّا زاد الأمور تعقيدا واضطرابا وتفرقة بين الباحثين في مجال الحقل الواحد؛ فتجد التنوّع المصطلحي لمفهوم واحد والمصطلح الواحد لمفاهيم متغيّرة ومتطوّرة."[7]

ومن الأمثلة الأخرى التي تؤكّد الفوضى التي يسبح فيها المصطلح اللّساني ما يتعلّق بتسمية العلم في حدّ ذاته "**Linguistique**" الذي ترجم بعدّة مصطلحات عربية حسب ما أوردها عبد السلام المسدي في "**قاموس اللسانيات**" وهي:" اللاّنغويستيك ، فقه اللّغة، علم اللّغة، علم اللّغة الحديث، علم اللّغة العام، علم اللّغة العام الحديث، علم فقه اللّغة، علم اللّغات، علم اللّغات العام، علوم اللّغة، علم اللّسان، علم اللّسان البشري، علم اللّسانة، الدراسات اللّغوية الحديثة، علم اللّغويات الحديث، الدراسات اللّغوية المعاصرة، اللّغويات الجديدة، اللّغويات، الألسنية، الألسنيات، اللّسنيات، اللّسانيات"[8]

ويرى محمّد رشاد الحمزاوي أنّ مصطلح "**الألسنية**" استعمل في بداية الأمر مقابلا لمصطلح **Dialectologie** ولم يظهر بمعنى "**الألسنية**" أو "**اللّسانيات**" إلاّ في حدود السبعينات من القرن العشرين ليدلّ على العلم الجديد فهما ومضمونا نظريا وتطبيقيا، فظهر عند أنيس فريحة، وريمون طحان سنة 1976، وأيضا عند ميشال زكرياء في كتابه "**الألسنية**" و"**علم اللغة الحديث**" سنة 1980، وبعد ذلك ظهر مصطلح "**ألسنيات**" مماثلا لصيغة لغويات، ثمّ ظهر في المغرب مصطلح "**اللّسنيات**" لكنّه سرعان ما اختفى ليحلّ محلّه مصطلح "**اللّسانيات**"، وكان ذلك في الجزائر سنة 1966."[9]

وقد تمّ الاتفاق في الدورة الرابعة للّسانيات سنة 1978 التي نظّمتها الجامعة التونسية على استعمال مصطلح "**اللسانيات**" والتّخلي عن غيره من المصطلحات التي تثير كثيرا من الغموض والالتباس، لكن على الرغم من إجماع الدارسين اللّسانيين العرب أنفسهم حول ضرورة تداول مصطلح "**اللّسانيات**" إلاّ أنّه ما فتئ عدد غير قليل لاسيما في مصر وسوريا والعراق يلجؤون إلى مصطلح "**فقه اللّغة**" و"**علم اللّغة**" دون مراعاة للعواقب النظرية والمنهجية من استعمال المصطلح القديم وما يثيره من التباس وغموض، ومع الوقت تغير

المشهد العربي فبعد أن امتد الإشعاع من المركز إلى الأطراف تغيّرت التوازنات وأصبحت الحركة في ذهاب وإياب بين الصدر وجناحيه، وهاهو مصطلح "**اللّسانيات**" يحاصر مصطلح "**علم اللغة**"؛ ففي سوريا انتشر استخدام "**اللّسانيات**" بفضل جهود الباحثين القديرين د.مازن الوعر ود.منذر العياشي، وقد بدأ رواجه منذ احتضان جامعة دمشق "**الدورة العالمية للّسانيات**" في عامين متتاليين 1980 و 1981، وفي العراق أخذ مصطلح "**اللّسانيات**" طريقه إلى الانتشار بفضل ترجمات مجيد الماشطة، وأمّا في المملكة العربية السعودية فالفضل يعود للدكتور حمزة المزيني في إسباغ الكفاءة المعرفية على مصطلح "**اللّسانيات**" ويعود أيضاً للكِتاب الدّوري "**علامات في النقد الادبي**" الذي يصدره النادي الأدبي بجدة بإدارة الأستاذ عبدالفتاح أبو مدين بل إنّ درجة من الوعي الغامض بدأت تلوح في الأفق الثقافي كأنها تقول همساً إنّ المادة العلمية المكتوبة تحت مصطلح "**اللسانيات**" هي أحدث فكرياً وأرقى معرفياً من التي تكتب تحت اسم "**علم اللّغة**".[10]

هذا ولم تسلم أيضا المنظومة الاصطلاحية المكوّنة لهذا العلم من التعدّد والفوضى، حيث شهدت هي الأخرى العديد من التّرجمات نذكر منها ما يشيع تداوله وتوظيفه في الساحات الأكاديمية على النحو التالي:

المصطلح اللّساني الغربي	ترجماته المختلفة في الدراسات العربية
Langue	اللغة، اللسان
Langage	لغة، لسان، كلام
Parole	لفظ، كلام
Synchronie	آنية، الوضع الآني
Diachronie	تزمنية، زمانية، تاريخية، زمنية، زماني، تطوري، متعاقب، تعاقبي
Syntagmatique	تركيبي، سياقي، نسقي ركنية، تركيبي
Paradigmatique	ترابطي، جدولي استبدالي، تصريفي
Singe	الدليل، العلامة، الإشارة

Arbitraire	الاعتباطية، الكيفية
Structuralisme	البُنوية، بِنوية، بنيوي
Simantic/ Sémantique	علم الدلالة، دلاليّة، دلالي، دلاليات
Phonéme/Phoneme	صوتم، صوتيم
Compétence	قدرة، كفاءة، جدارة، استحقاق، فعالية، قابلية

ولعلّ السبب الكامن وراء هذا الاختلاف والتخالف بين الباحثين والمترجمين وأهل الاختصاصات في وضع المصطلح اللّساني يتجلى فيما أشار إليه عبد السلام المسدي قائلا:" فاختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي وطبيعة الجدّة التي تكسو المعرفة اللّسانية المعاصرة، وتراكيب الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثمّ طفرة الوضع المفهومي وما ينشأ عنه من توليد مطّرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللّسانية وتكاثر المناهج التي يتوسّل بها كلّ حزب من المنتصرين للنظرة الواحدة أحيانا، كلّ ذلك قد تضافر فعقّد المصطلح اللّساني فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل.[11]

هذا ويعدّ تفاوت المدارك من باحث إلى آخر ومن بلد إلى آخر بسبب اللّغة والتكوين، وعدم اتفاق المختصين حول السّابقة الواحدة أو اللاّحقة الواحدة لتباين الثقافة والمنطق واللّغة أو لضغوط غير لسانية[12] من الأسباب المؤدية إلى خلق فوضى في المصطلح اللّساني حسب ما أشار إليه السعيد بوطاجين، بالإضافة إلى تعدّد البيئات المشتغلة بالدرس اللّساني وعدم التنسيق بينها بسبب غياب الخطة الاستراتيجية حول وظيفة الترجمة وكذا ندرة المؤسسات المهتمة بها.

ومن بين الأسباب الأخرى التي كانت سببا في خلق فوضى في ترجمة المصطلح اللّساني غياب المرجعية، وهو ما أشار إليه **حفناوي بعلي** قائلا: "ونقصد بغياب المرجعية إقدام المترجم على ترجمة النص النقدي في غياب مرجعيته؛ أي عدم الإلمام بالسياق التاريخي وبالأسس النظرية للنص المترجم مع العلم أنّ كلّ ما يعبر عنه النقد من أفكار ونظريات واتجاهات هو حلقة من حلقات السياق الثقافي والاجتماعي للغة المصدر."[13]

دون أن ننسى الحداثة وما بعد الحداثة وما حام حولهما من مناهج نقدية وهو ما تطرّق إليه عبد العزيز حمودة في كتابه "**المرايا المقعّرة**" قائلا: "ترجمة النظريات النقدية خاصة الحداثية وما بعد الحداثية تمثّل أعلى درجات التحدي لقدرات المترجم لغويا وذهنيا؛ فالمترجم يجد نفسه يتعامل مع مصطلحات لغوية مفردة أو مركبة لم يحدث الاتفاق على دلالتها بين أبناء الثقافة الواحدة وأحيانا بين أبناء الثقافة التي أفرزتها"[14]

وكذا الازدواجية اللّغوية التي تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه المصطلحات العلمية عامة واللّسانية خاصة، ويظهر ذلك جليا من خلال ترجمات المثقفين العرب الذين درسوا بلغات أجنبية؛ فمثلا الدّارس باللّغة الفرنسية يستعمل مصطلح الفونيتيك لترجمة مصطلح Phonétique بخلاف الدارس باللّغة الإنجليزية الذي يستخدم مصطلح الفوناتيك ترجمة لمصطلح Phonétic رغم أنّ هناك ما يقابله باللّغة العربية وهو علم الأصوات، فاختلاف مصادر التكوين العلمي اللّساني يؤثّر سلباعلى توحيد المصطلح، لأنّ لجوء العربي إلى اقتراض المصطلح مرّتين؛ مرة من اللّغة الفرنسية، ومرة من اللّغة الإنجليزية يفضي إلى مصطلحين عربيّين لمفهوم واحد ومنه إلى ازدواجية في المصطلح.[15]

كانت هذه أبرز الأسباب الكامنة وراء خلق العديد من المصطلحات جرّاء الترجمات المتعدّدة؛ الأمر الذي دفع بالبعض إلى السّعي لإيجاد حلول من أجل الحد من تلك الفوضى المصطلحية والتساؤل عمّا إذا كانت هناك حقّا حلول ناجعة من شأنها أن تحدّ من تلك الإشكالات المطروحة حول ترجمة المصطلح اللّساني وتوظيفه أم لا؟

ثالثا: الحلول المقترحة للحدّ من إشكالية ترجمة المصطلح اللّساني

من خلال اطلاعنا على مختلف الحلول التي قدّمتها مختلف الدراسات المتعلقّة بالمصطلح اللّساني عموما وإشكالات ترجمته وجدناها تشترك في الدعوة إلى توحيد ذلك المصطلح عن طريق المجامع اللّغوية، **لكن يا ترى لو أخذنا بهذا الحل وسلّمنا به أهل سيعصمنا هو الآخر من الوقوع في إشكالات أخرى؟** خاصة وأنّ هناك من المجامع من يرى ضرورة اللّجوء إلى التراث في وضع المصطلح، وهناك من يُهاجم إحياء الألفاظ القديمة وإطلاقها على متصوّر مستحدث ومنهم من يُحذّر ذلك؛ من هنا ارتأينا تقديم هذه الحلول:

*دراسة المصطلحات دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي وتطبيق مبادئ التقيّيس وشروط المصطلح المفضل عليها تليها عمليّة تسجيل نسبة شيوع كلّ منها أي المستخدمين له تقريبا وسنة بدء استخدامه ثمّ الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعدّدة على أساس المعلومات المتوافرة لاختيار المصطلح المفضّل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة ثم توثيقه للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أوّلا ثمّ تطبيق مبادئ التقييس عليها واختيار المفضّل، واستبعاد المستهجن وهي عملية فرضية.[16]

*حصر مصطلحات التخصص الدقيق الواحد على المستوى القطري أوّلا توسعا للمستوى الإقليمي إلى القومي حسب ما أشار إليه علي توفيق أحمد في حديثه عن قضية توحيد المصطلح وأنّه من الأفضل نشر المصطلح المفضل على ثلاث مستويات:

المستوى القطري: إذ نجد تعددا في استخدام بعض المصطلحات بين أبناء القطر العربي الواحد لغير سبب.

المستوى الإقليمي: ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية التي يوجد بينها تشابه أو تقارب مثلا في الظروف اللغوية أو التاريخية أو الجغرافية كأقطار المغرب العربي مثلا ثمّ على مستوى أقطار المشرق العربي ثمّ على مستوى دول الجزيرة العربية مثلا إن كان ذلك مفيدا.

المستوى القومي: وهو توحيد استخدام المصطلح المفضّل في جميع أقطار الوطن العربي.[17] لأنّ العمل الترجمي الدقيق يتطلّب التّخصص حتى يستطيع المترجم أن يسيطر

على المفهوم ويمتلك ناصيته ويحسن استغلاله في إعادة إنتاج مصطلحات ملائمة ومتطابقة مع المفهوم الذي أسند إليها في الخطاب الأصلي.[18] ولذلك نرى التدرج في مستوى التنسيق قطريا وإقليميا وقوميا كفيلا بالوصول إلى الهدف المنشود؛ ذلك أنّه إذا توحّدت المصطلحات في الوطن العربي في معجم واحد أحادي اللغة أمكننا ذلك من الإسهام في تقدّم البحث اللساني في الأقطار العربية وحل مشكلة التعدد أو التخفيف من حدتها على الأقل، فإذا حاز كلّ باحث على معجم لساني موّحد ساعد ذلك على فهم الدرس اللساني.

*كتابة المصطلح اللّساني الأجنبي بجانب المترجم والابتعاد عن المصطلحات التراثية وغيرها على نحو ما أشار إليه محمود السّعران في كتابه **'علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي'** قائلا:" وكان أوّل ما راعيته إثبات المصطلح الإنجليزي بحرفه وانتقاء اللفظ العربي المقابل له بحيث لا يوقع في الخطأ أو الاختلاط؛ فنأيت عن اختيار المصطلح اللغوي العربي القديم ترجمة لبعض المصطلح الانجليزي_كما صنع جماعة_ وآثرت حيث لا أجد المقابل العربي الملائم أن استعمل المصطلح الأوروبي وذلك كي لا يختلط التصوّر العربي القديم بالتصوّر الأوروبي الحديث وكي ينفسح المجال ويسلم أمام الباحث العربي حيث يؤرّخ الدراسات اللّغوية العربية ويقوّمها جنبا إلى جنب دون إيقاع في البلبلة ودون إيهامه بغير المراد."[19]

*ترجمة الكتب الأساسية في علم اللّغة "اللّسانيات" إلى العربية وفي المجالات المتصلة به مع التخطيط لحصر المصطلحات داخل كلّ تخصص دقيق وإيجاد المقابل العربي لكل منها.[20]

هذا بالإضافة إلى:

*الدعوة إلى بناء مصطلح لساني وفق أسس وضوابط علمية محدّدة من خلال منهجية وفق قواعد اللغة العربية.

*تحديد أسباب الاضطراب للترجمة اللسانية وتعدد المصطلح من باحث لآخر على الرغم من انتمائهم إلى بيئة وعصر واحد.

*تأسيس ورشات دائمة للترجمة وفق خطة واضحة المعالم تخضع لها المؤسسة.

*اعتماد الدقة في المصطلح اللّساني العربي حتى لا يكون المقابل متعددا.

*تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والترجمة المتخصصة من أجل سد الفراغ المهول الذي يعانيه وطننا العربي بصفة عامة وبلدنا الجزائر بصفة خاصة، فمثلا في الجزائر ينبغي التنسيق بين الجامعات الوطنية بعقد الندوات واللقاءات العلمية لتوحيد مصطلحات تخصص اللّسانيات لأنّه في الجامعات الجزائرية تختلف المصطلحات اللّسانية المقدّمة للطالب ما يجعل الطالب في لبس وغموض من فهم المعنى الحقيقي للمصطلح الأجنبي.

*إعادة النّظر في المصطلح اللّساني نظرة ذاتية تقويمية لا انتماء لها لشرق أو لغرب إلاّ إذا أيّدته الحجة العلمية الدامغة.

*القيام بمشاريع مؤسساتية في المصطلح (بحوث، ملتقيات، مؤتمرات، دورات علمية) قائمة على فكر استشرافي فاعل.

*التسامي في البحث العلمي الذي يقتضي العمل الجماعي المؤسساتي النابذ للسطحية والعمل الفردي، والداعي إلى التفكير التكاملي على مستوى الأفراد على مستوى الأفراد والمؤسسات لخدمة مشروع علمي وطني يتجاوز الفردانية.

وسنختم دراستنا هذه بعبارة فلسفية تحملنا على مراجعة حيثيات المسائل الفرعية المؤلفّة لجزئيات القضية الكلية مفادها أنّ" **كلّ وعي هو وعي بشيء ما**"، وعليه لابد علينا أوّلا فهم المصطلح واستيعابه قبل ترجمة لأنّ الفهم الصحيح للمصطلح يترتب عنه الفهم الجيد للعلم على نحو ما أشار إليه **عبد السلام المسدي** قائلا:"مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما يتميّز به كل واحد عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطلق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتّى كأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلاّ محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال."[21]

وهو ما يقتضي مراجعة على مستوى البحث المؤسساتي المهيكل على مستويات خلايا علمية تشكّلها معاهد البحث وأقسام الجامعات، يتدرّج فيها البحث في المصطلح حتى يبلغ خليّة رأس الهرم الماثل في مجمع الترجمة والمصطلحيات بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها.

الهوامش

1: ينظر، إبراهيم أحمد ملحم، الخطاب النقدي وأثره في التراث نحو قراءة تقابلية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص323/324.

2 : ينظر، نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، دط، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2003، ص67.

3: محمد مدني، النقد وترجمة النص المسرحي، دط، دار الهدى، دب، ص19.

4: جورج مونان، علم اللغة والترجمة، تر.أحمد زكريا ابراهيم، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، القاهرة، 2002، ص43.

5: سعيد يقطين، المصطلح السردي العربي قضايا واقراحات، مجلّة نزوى، عمان، ع 21، 2000،ص62.

6: ينظر، محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دط، دار غريب، القاهرة، 1993، ص222.

7: خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2013، ص27/28.

8: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، دط، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص55.

9: ينظر، محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، دت، ص21.

10: ينظر، عبد السلام المسدي، علم اللغة أم اللّسانيات، جريدة الرياض، المملكة العربيى السعودية، 28 أفريل 2005، العدد13457، يوم 2017/12/23/601622http://www.alriyadh.com.

11: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ، ص55.

12: ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2009، ص28.

13: حفناوي بعلي، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي، مصطلح الشعرية في الخطاب العربي، ع 4، 5 أفريل جويلية 2005،ص56.

14: عبد العزيز حمودة، المرايا المقعّرة نحو نظرية نقدية عربي، دط، عالم المعرفة، مطابع الوطن، الكويت، أغسطس2001، ص117.

15: ينظر، علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2008، ص197/198.

16: علي توفيق الحمد، المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، مجلة جامع الخليل للبحوث، جامعة اليرموك، مج 2، ع1، 2005، أربد الأردن، ص10.

17: علي توفيق الحمد، الاصطلاح العربي شروطه وتوحيده، مج2، ، جامعة الخليل للبحوث، اليرموك، إربد، ع1، الأردن، ص12.

18: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص88.

19: محمود السعران، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، دط، دار النهضة العربية، بيروت، دت، ص7.

20: محمود فهمي حجازي، ص225.

21: عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدّة، بيروت لبنان، 2010، ص43.

أسلوبية القضايا الصرفية في كتاب "سر الفصاحة".

الدكتورة نور الهدى حسني
جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في بعض القضايا الصرفية التي عرضها ابن سنان الخفاجي(ت466هـ) في كتابه سر الفصاحة، حين حديثه عن معايير الفصاحة وشروطها في البلاغة العربية فنحاول معالجة قضايا الصرف والعدول فيه من منظور علم الأسلوب الحديث.

تمهيد:

تأتي هذه الدراسة في إطار محاولة رصد بعض الأفكار الأسلوبية التي كانت حاضرة في بلاغتنا العربية من خلال مؤلف هو أكثر مؤلفات عصره اهتماما برصد شروط فصاحة اللفظ سواء أكان مفردا أم مركبا، وبيان أهمية ذلك ضمن السياق اللغوي العام؛ إنه كتاب "سر الفصاحة" لـ"ابن سنان الخفاجي(466هـ)"، وهو كتاب بلاغي مهم ظهر في القرن الرابع الهجري يضم كثيرا من الفنون البيانية العربية ويستشهد لها بشواهد قرآنية وشعرية تبحث في إعجاز القرآن الكريم، محاولا تقديم رؤيته ونظرته للبلاغة واللغة والنقد، فبحث قضاياها بأساليب يمتزج فيها الوصف بالتحليل والجدل والتعليل، وبروح علمية وأدبية، فكان الكتاب وصفا مركَّزًا لكثير من وجوه النظر في اللغة البلاغة والنقد والأدب العربي.

ويقف هذا المؤلّف في طليعة الكتب البلاغية والنقدية العربية التي أولت لدراسة الصوت والصرف والنحو والدلالة وشروط تأليف اللفظ والتركيب عناية خاصة.

وهذا ما اعتنت به الأسلوبية الحديثة التي مجّدت الانزياح الفعال للبنى والسياقات اللغوية والأدبية في النصوص التي تعبر مباحثها اللغوية عن مختلف الأبعاد التعبيرية والنفسية والتأثيرية الأسلوبية؛ لذا يمكننا القول أن مدار القيم الأسلوبية وموطنها هو النص المجسد لكل مستويات اللغة ومن بينها المستوى الصرفي مجال دراستنا هذه.

واللغة العربية إحدى اللغات التي تعتمد التصرف في بناها وتراكيبها، وهي إحدى خصائصها التي تميزها عن غيرها من اللغات، فهي لغة اشتقاقية معربة في معظم أحوالها لأنها تبحث عن المفردة التي تتماشى والمقاصد التي يريد المتكلم بثها في كلامه، ويسمى الجانب اللغوي الذي يعنى بهذه الظاهرة علم الصرف، أو المستوى الصرفي الذي يعتبر المستوى الثاني من مستويات التحليل اللغوية، وهو إحدى فروع اللسانيات الحديثة[1]، ؛ إذ أنه يُعنى بالبحث في بنى الكلمة وأوزانها واشتقاقاتها، وصيغها، ويصطلح علماء اللغة على هذا الدرس اسم "المورفولوجيا (morphologie)وهي: "ذلك العلم الذي يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية"[2]، وينطوي التعريف الصرفي اللساني للصناعة اللفظية على اتجاهين[3]:

***الأول**: وصف القواعد المتحكمة في بنية الكلمة، مع وصف التراكيب المورفولوجية للوحدة اللغوية، والبحث في أشكالها وفقا للعدد، والجنس، والزمن، والأشخاص، والإعراب.

***الثاني**: وصف القواعد المتحكمة في البنى الداخلية للكلمات المنتظمة داخل التركيب، مع مراعاة الترتيب الداخلي المنطقي والمنظم.

وقد اتجه كل من تودوروف (Todorov) وديكرو (Ducrot) إلى دراسة هذا الجانب اللغوي، وتوصلا إلى أن مصطلح المورفولوجيا يعني ذلك العلم الذي "يبحث في كيفية حدوث الوحدات المعنوية الدالة صوتيا بحسب السياق الذي تظهر فيه"[4]، ثم انتهى الباحثون بعد ذلك إلى إمكانية دمج هذا المستوى مع المستوى النحوي الذي يتشابك معه في كثير من القواعد حيث إنه يدخل في تصرف الصيغ وأوزانها ومشتقاتها من الناحية الإعرابية وعلى مستوى البنى الداخلية، واصطلحوا على ذلك باسم: "المورفولوجيا والتركيب" (Morfo-syntaxe) نظرا للتداخل في قضايا كل اتجاه منهما بقضايا الاتجاه الآخر.

أما الجانب الصّرفي العربي فهو يبحث في البنى الخارجية للكلمة ودراسة أشكالها، والحقيقة أن أغراض هذه الدراسة كانت موجهة منذ بداية الأمر إلى البحث في الأبعاد الدلالية والصّرفية، وقد جعلت هذه الفكرة مدار الدراسات اللغوية القديمة والحديثة؛ فقد أورد محمد أحمد قدّور مقولة لـ"ابن جني" من كتابه "المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني" يؤكّد فيها على مثل ذلك إذ يقول: "فالتّصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنّحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة...وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة"[5].

ونشير إلى أن "ابن الأثير" كان قد قسّم كتابه " المثل السائر" إلى مبحثين مهمين هما: الحديث في اللفظة المفردة واللفظة المركبة، وقد اقتفى أثر "ابن سنان" في كثير من القضايا التي نحن بصدد عرضها، وما يهمنا هو ما يحتاجه صاحب الكلام من أجل هذه الصناعة، كما لخص أغراض ذلك في ثلاثة عناصر هي: الاختيار، والنظم أو الصياغة، والغرض، وخصّ الأولين منهما بالفصاحة، بينما جعل الثالث وقفا على البلاغة[6]، وقد استفاد من آراء "ابن سنان" في هذه القضية كثيرا فاقتفى أثره من خلال تتبّع القضايا التي رصدها، وعلّق عليها بصورة تجاوز فيه حدود ما وقف عنده "ابن سنان".

وهذه القضايا الصرفية تأتي على رأس القوائم الأسلوبية التي جعلت اللّفظ محور درسها والتركيب بؤرة عملها وتطبيقاتها، وعنت بجانب اختيار الكلمة السليمة التي يحسن بها التركيب ويفضل بها الكلام المتميز بأسلوبه عن سائر الكلام العام، لتلي ذلك مرحلة التأليف التي تربط بين هذه الوحدات اللغوية وتخرج بها في صورة فن جميل باعث على القراءة والتحليل، مشحونا بأغراض المخاطب وإفاداته؛ لأن الأسلوبية "تشترط في المحور الاختياري حسن التّخير، والانتقاء، وفي المحور التآلفي حسن الائتلاف، والتوزيع؛ لأن الشعرية بنظرهم إنّما تتجلى عند حسن إسقاط محور الإدراج على محور التعاقب"[7].

وقد عرض " ابن سنان" في هذا الكتاب بعض القضايا التي تمسّ الجانب الصرفي، وظهر ذلك في القسم الذي تحدث فيه عن الشروط الواجب توافُرها في كل من اللفظة المفردة والتركيب ، ومن هذه القضايا:

*أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف.

*أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو قليل أو نحوها.

حيث جعل من مثل هذه الظواهر اللغوية التي تخرج بالكلمة من صيغتها الصرفية التي تتواءم وموضوع الكلام إلى صيغ أخرى لحاجة في نفس المخاطب والمقاصد التداولية التي يسعى إلى طرحها شروطا حاصلة في الكلام حتّى يكون فصيحا، وأفكار "الخفاجي" وإن وردت على نحو من التبسيط والسهولة في طرح القضايا إلاّ أنها لم تقدّم الأسس والقواعد الأولى التي لابد أن يلم بها الباحث؛ فعلى المنهج نفسه يواصل "ابن سنان" ذكره للقضايا المتعلقة بفصاحة الكلمة دون أن يتعرّض لتعاريفها، أو تقسيماتها وأنواعها، فلم يذكر صيغ الأفعال أو الأسماء أو أوزان الاشتقاق ولو بالإشارة حتى عند شرحه للأبيات، واكتفى فقط بالتمييز بين الأسلوب الجيّد والقبيح منها؛ لأنه عدّ ذلك من باب الإطناب والتكرار المضني الذي اجتهد فيه أصحاب النحو قبله، وسنعرض بعض ما قاله في توضيحه لتلك القضايا.

1-البنية اللفظية ودلالاتها من خلال عدد حروف الكلمة.

(على مستوى اللفظ المفرد والمركب):

يقول "ابن سنان" في ذلك: "أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة"[8]؛ يشير "الخفاجي" في هذا القول إلى أنّ ابتغاء مثل هذا الأسلوب يؤثر على طبيعة الكلمة التي يوردها الشاعر في المعنى؛ إذ أنّ الكلمة الكثيرة الحروف تؤثر في سياق الحديث من عدة نواح:

- صعوبة النطق بها على اللسان.
- التأثير في موسيقى البيت بمخالفتها لباقي كلماته وزنا وعددا.
- تفقد حسن السمع لدى المتلقي.
- التأثير على المكونات الصوتية الأخرى.
- حدوث انفصال في مستوى الاستجابة من طرف المخاطَب.

وترجع أسباب جعل مثل هذه الأساليب أمرا خارجا عن حدود الفصاحة العربية للأمور التي سنها القدماء فيما يتعلّق بأوزان الكلمة؛ حيث عملوا بالكلمات الثلاثية منها لخفتها وتمكنها إذ أن من "عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات، وأن تجعلها في ثلاثة أحرف في أغلب الأمر"[9]، أمّا الأمثلة التي أوردها "ابن سنان" حول هذه الظاهرة فنلخصها في الجدول الآتي:

البيت		الكلمة		سبب القبح في الكلمات
يقول المتنبي10: إِنَّ الكَرِيمَ بِلاَ كِرَامٍ مِنْهُمُ مِثْلَ القُلُوبِ بِلَا سُوَيْدَاوَاتِهَا.		سويداواتها		*كثرة حروفها مع جمعها، وهو ما اختلف فيه معه "ابن الأثير" الذي يرى بأن "قبح هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها، وإنّما هو تقبيحها في ذاتها، وقد كانت – وهي مفردة– حسنة، فلمّا جمعت قبحت، لا بسبب الطول"15.وهو يعني بذلك كلمة "سويداء"والسبب هو صيغة الجمع المتصلة بالضمير.
يقول أبو تمام11: فَلِلْأَذْرِبِيجَانِ اخْتِيَالٌ بَعْدَ مَا كَانَتْ مُعَرَّسَ عِبْرَةٍ وَنِكَالَ. سَمُجَتْ وَنَبَّهَنَا عَلَى اسْتِسْمَاجِهَا مَا حَوْلَنَا مِنْ نَضْرَةٍ وَجَمَالِ. وقوله: أَنِلْهُ بِاسْتِمَاعِكَهُ مَحَلًا يَفُوتُ عُلُوُّهُ الطَّرْفَ طُمُوحَا12. ومنه قوله أيضا: وَإِلَى مُحَمَّدٍ ابْتَعَثْتُ قَصَائِدِي وَرَفَعْتُ لِلْمُسْتَنْشِدِينَ لِوَائِي13.		فللأذربيجان استسماجها. باستماعكه. للمستنشدين		*يقول "ابن سنان": " فقوله –فللأذربيجان– كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي غير عربية، ولكن هذا وجه قبحها، وكذلك قوله في البيت الثاني–استسماجها– رديء لكثرة الحروف، وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ والنادر"16، لكن كلمة "أذربيجان" هي اسم لبلد أو مكان فكيف يكون لنا أن نسمها بالخروج عن المعتاد في العربية، ومما يؤكد على هذا ما وضّحه من أنها كلمة غير عربية. *وفي لفظة " استماعكهُ " وقد كان يستطيع تعويضها بقوله: باستماعك له، فأورد الكلمة مركبة من: –حرف الجر، المصدر (استماع)، ضمير الخطاب (الكاف)، ضمير الغائب (الهاء). * والأمر نفسه مع لفظة " للمستنشدين" فهي جمع لكلمة استنشد – يستنشد– مستنشد إضافة إلى حروف (الجر، والجمع).
قول "أبي نصر بن نباتة"14 : فَإِيَّاكُمْ أَنْ تَكْشِفُوا عَنْ رُؤُوسِكُمْ أَلاَ إِنَّ مِغْنَاطِيسُهُنَّ الذَّوَائِبُ.		مغناطيسهن		*يقول"ابن سنان"عن كلمة (مغناطيسهن): "فمغناطيسهن كلمة غير مرضية لما ذكرته، وإن كان فيها أيضا عيوب أخر مما قدمناه"17،ويرجع سبب قبحها في هذا البيت إلى كثرة حروفها كما أنها قد جاءت على وزن (مفعاليلهن) مما زاد من صعوبتها وثقلها على اللسان، وإذا كانت الكلمة صعبة النطق وثقيلة الوزن في حالة الإفراد؛ فإن ذلك أمر مضاعف في حالة الجمع مما يصعب في أدائها، ويؤثر في فصاحة تعبيرها، رغم أنّ جميع حروفها مجهورة باستثناء حرفي (السين والهاء).

وعليه فإن ما يفسد اللفظة أو التركيب هو ثقل الكلمة الناتج عن كثرة حروفها التي ألّفت من غير ترتيب أو اختيار محكم، يضمن لها أن يكون وجودها داخل العبارة حسنا لها وإضافة مزية في القول؛ لذلك، فإنه يتطلّب على الشاعر أن يضع في حسبانه اعتبارات للوزن الصوتي الذي يشكله من خلال اختياره لمثل هذه الكلمات، مع استذكار أن القارئ لا يمكن أن يستحسن أي بيت شعري قبل تذوّق الإيقاعات الموسيقية التي تنضوي تحته ومن ثمة ينعم النظر في المعاني والأفكار التي نقلها، وإلى مثل هذا دعا أصحاب الأسلوبية اللسانية التي تجعل من عملية الربط بين النغمات الصوتية المتوازنة شغلها الشاغل.

وقد أشار "**أمادو ألونسو**"(amadeo alanso) إلى هذا عندما اعتبر أنه ليس من وسع الكاتب "أن يسجل على الورق كلمة واحدة دون أن يكون قد شعر بجسمها الموسيقي، وليس بوسع القارئ أن يدرك جملة أو عبارة أو حتى كلمة مفردة إلاّ إذا أعاد بخياله تكوينها الموسيقي"[18]، ونفهم من هذا القول أن جمهور البلاغيين العرب قديما قد أدركوا قيمة مثل هذه الاختيارات الصوتية وتأثيرها على وزن البيت الشعري بحيث تكون سببا في قبوله أو رفضه.

2-التصغير ودوره في الفصاحة:

يعتبر التّصغير من القضايا الصّرفية التي عني بها الدّرس الأسلوبي، بالقدر الذي عني بها "ابن سنان" في كتابه، والتصغير: "ظاهرة لغوية معروفة في أغلب اللّغات، يُقصد به تغييرٌ في بناء الكلمة على وفق صيغ خاصّة، والاسم المصغّر في العربيّة ملحق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى"[19]، وهذه الصّيغة تتقاطع مع باب الصّوت حيث يختصّ بصياغة الكلمة في أوزان اشتقاقية ثابتة تزيد العبارة جمالاً ودلالةً؛ ذلك أنّ التّصغير يختصّ بـ"تحويل الاسم المعرب إلى صيغة فُعيل، أو فُعيعل، أو فُعيعيل"[20] .

وقد اعتنى "ابن سنان" بهذه الظّاهرة اللغوية التي تتعلّق بالبنى الخارجية للكلمة؛ فأورده في معرض حديثه عن شروط فصاحة الكلمة، كما حدّد له أغراضا معينة لا يخرج عنها فقال: "أن تكون الكلمة مصغّرة في موضع عُبّر بها فيه عن شيء لطيفٍ أو خفيٍ أو قليل، أو ما يجري مجرى ذلك، فإنّي أراها تحسن به، ويجب ذكره في الأقسام المفصّلة، ولعلّ ذلك لموقع الاختصار بالتّصغير"[21]؛ وهو يشير إلى أنّ الاختصار الذي تحدثه اللّفظة المصغّرة في التّركيب يحقق بعض ملامح الفصاحة وذلك من خلال المساعدة في التّعبير عن الأغراض المقصودة في الكلام بأوجز الطّرق، وكذا للإفصاح عن المستويات الجمالية والدلالية للفظة المختارة، كما وضّح له أغراضا معينة منها: التلطيف- الإخفاء- التقليل، ولم

يشر في هذا التعريف إلى أغراض: التّحقير- التّقريب- التّقليل- التّعظيم (وفيه خلاف)- المبالغة.

إنّ "ابن سنان" يعتبر التّصغير صفة تتدخل في تصريف الكلمة وفق بنية صوتية تصدح بأغراض المخاطِب وتعبيراته، وللإشارة فإن "الخفاجي" مناهض للاتجاه القائل بأن من الدّلالات التي يحققها التصغير (التعظيم)؛ وعلى ذلك فقد تبنى رأي المدرسة البصرية التي رفضت الجمع بين دلالتي التعظيم والتحقير في صيغ التصغير[22].

هذا، ونشير إلى أنّ الأسلوبية قد أولت جانب الصياغة الصرفية حظًا من الدراسة؛ فاعتبر أسلوب التصغير في اللفظة بديلا عن إضافة السوابق واللواحق للكلمة، الأمر الذي قد يتسبب في طولها، وهو ما تنبذه جميع اللغات، ويضاف إلى ذلك ما يحققه التصغير من جماليات وجدانية[23].

كما أنه يشكّل حشوا لغويا على مستوى الصيغ الصرفية من خلال عملية التحويل التي تجري على مستوى المورفيمات والوحدات وهو ما يمثل أبعادا جمالية داخل النص وخاصة على مستوى البنية الإيقاعية بما يكتنفها من تكرار للوحدات الصوتية على نسق من التوازي التام للوحدة[24].

أمّا الأمثلة التي ذكرها "ابن سنان" فقد تراوحت بين ما استحسنه منها وبين ما اعتبره قبيحا مرفوضا يؤثر في فصاحة الكلمة، ونذكّر هنا بأنّ "ابن سنان" قد اكتفى بذكر الأمثلة على مستوى اللفظة فقط دون معاودة ذكرها في الأمثلة الدالة على التركيب؛ حيث عاب على الشاعر تكرار التصغير في البنية اللغوية، كما دعا إلى ضرورة التّوسط في توظيفه دون تكراره، حتى لا تنقلب محاسنه عليه يقول: "فإن قيل: كيف تحمدون التصغير في الكلمة على ما قدّمتموه، فإذا إنضاف إليه تصغير آخر قبح، وكلّ واحد منهما حسن في نفسه؟، قلنا: إنّ التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين، فنحن نكره تكراره كما نذم تكرار الكلمة الواحدة بعينها، وإن كانت مرضية غير ذميمة، والعلّة في الجميع واحدة"[25]، ويبقى التصغير أحد الأساليب التي يختص بها اللفظ فيضفي"نكتة بلاغية يزيد حسنه ويجمّل موقعه، ويوحي بأثر نفسي محبب"[26]، ومن أمثلته:

البيت الشعري[27]	الكلمة المصغرة	وزنها	الغرض من تصغيرها في البيت[28]	نوع التصغير
*قول الشريف الرّضي: يُوَلِّعُ الطَّلُّ بُرْدَيْنَا وَقَدْ نَسَمَتْ رُوَيْحَةُ الفَجْرِ بَيْنَ الضَّالِّ والسَّلَمِ.	رُويحة (ريح)	فُعضيلة	تلطيف المعنى من خلال التعبير عن النسيم الخفيف الضعيف بهذه الكلمة ، الأمر الذي أكسبها جانبا من العذوبة والتميز والبروز داخل البيت.	حسن
*وقوله: زَالَ وَأَبْقَى عِنْدَ وُرّاثِهِ جُذَيم مَالٍ عَرَّقَتْهُ الحُقُوقُ.	جُذيم (جذم)	فُعيل	غرض هذا التصغير التقليل في مقدار المال، يقول: "صغر لمّا أراد القلة" فعبّر عن غرض التقليل بصيغة (فُعَيل) دلالة على النقص في المقدار.	حسن
*قول أبي العلاء صاعد بن عيسى الكاتب: إِذَا لاَحَ مِنْ بَرْقِ الْعَقِيقِ وُمَيْضَةٌ تَذُقّ عَلَى لَمْحِ الْعُيُونِ الشَّوَائِمِ.	وُميضة (وميض)	فُعيلة	يقول: "أفلا تراه لمّا أراد أنها خفية تدقّ على من ينظرها حسن التصغير في العبارة عنها"، وهي بذلك عبّرت عن قيمتها داخل التركيب من خلال بنيتها الصوتية اللطيفة فجاءت موجزة التعبير قوية المعنى.	حسن
*قول أبي العلاء بن سليمان: إِذَا شَرِبَتْ رَأَيْتَ المَاءَ فِيهَا أُزَيْرِق لَيْسَ يَسْتُرُهُ الجِرَانُ.	أُزيرق (أزرق)	فُعيعل	يقول:" لمّا كان الماء قليلا يلوح ودونه حائل من أعناق الإبل وساتر على كلّ حال حسُن وروده مصغّرا"، ويرمي من خلال توظيف هذه الكلمة إلى الدلالة على لون الماء في أعناق الإبل إذا شربت فيظهر خفيا قليلا خلال شربها له.	حسن
*يقول المخزومي: وَغَابَ قُمَيْرٌ كُنْتُ أَرْجُو طُلُوعَهُ وَرَوَّحَ رُعْيَانٌ وَنَوَّمَ سُمَّرُ.	قُمير (قمر)	فُعيل	يقول: "فإنّما جعله قُميرا لأنه كان هلالا غير كامل. ويمكن الدلالة على ذلك بقوله- إنّه غاب في أول الليل وقت نوم السّمر- والقمر إذا كان هلالا غاب في ذلك الوقت بلا شك"، وقد جاء دلالة على الجمال والصغر، وحسن المنظر.	حسن

***يقول المتنبي29:** **إِذَا عَذَلُوا فِيهَا أَجَبْتُ بِأَنَّهُ** **حُبَيِّبَتَا قَلْبِي فُؤَادِي هِيَا جَمَلُ.** ***وقوله:** **أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ** **لُيَيْلَتَنَا المَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ30.**	**حُبيّبتا** **ليلتنا**	**فُعيّلتا** **فُعيلتنا**	***في البيت الأول هو تصغير قبيح لأنه خال من أي مزية قد تضيف إلى البيت معنى وليس إلاّ غزلا بالمحبوبة "جمل"، وعندما أراد تصغير لفظ (الحُبَيْبَة)المصغّر أصلا أفسد المعنى وخرج به عن الفصاحة.** ***وفي البيت الثاني ورد هذا التصغير للتعظيم، حيث أورد لفظة (اللُّيَيْلَة) دلالة على تعظيمها بصيغة التصغير وهو ما رفضه** **"ابن سنان" واعتبره خارجا عن الفصاحة في اللفظة.**	**قبيح** **قبيح**
***قول الشاعر:** **وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ يَدْخُلُ بَيْنَهُمْ** **دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ.**	**دُويهية**	**فُعيلة**	**نلاحظ أنّ هذه اللفظة قد وردت للدلالة على الهول والتعظيم من شأن هذا الدّاهية، إلاّ أنّ "ابن سنان" يرى أنه لا يمكن أن يجتمع غرضا التعظيم والتصغير في هذا الأسلوب، وجاءت كلمة "داهية" مصغرة رغبة في إخفائها داخل التركيب، للدلالة على قلّة المدة التي تستغرقها. وعلى ذلك فهي بعيدة عن أيّ سمة من سمات الفصاحة.**	**قبيح**
***يقول أبو نصر بن نُباتة:** **فَفِي الهَضَبَةِ الحَمْرَاءِ إِنْ كُنْتَ سَارِيًا** **أُغَيْبِرُ يَأْوِي فِي صُدُوعِ الشَوَاهِقِ.**	**أُغيبر**	**فُعيعل**	**يقول: "فإن تصغيره ها هنا مرضي على ما ذكرته، لأن الحية توصف بأنّها لا تغتذي إلاّ بالتّراب، فقد جفّ لحمها وذهبت الرّطوبة منها"، ولمّا أراد الشاعر إخفاءها داخل التركيب لجأ إلى تصغيرها، والشاعر –وإن أراد التعظيم من شأن الحية إلاّ أنّه لجأ إلى إخفائها داخل التركيب بالتصغير دلالة على خفاءها في الأرض.** **التركيب لجأ إلى تصغيرها.**	**حسن**

ومن خلال هذه الأمثلة نخلص إلى أنّ التصغير أسلوب لغوي صوتي ذو قيم جمالية على اللفظ وعلى التركيب، تتكافل جميعها لتحقيق الأبعاد البلاغية والجمالية التي ارتآها المتكلّم، فتجسّد صورا من المبالغة كالتقليل والتحقير والتعظيم في صور تجعل الفكر متذوقا مستشعرا لقيم التعبير السليم والمختصر الذي يظهر من خلال المعطيات اللفظية للمادة اللغوية التي تكون مكثفة المعنى داخل التركيب وإن كانت مصغرة.

نشير في آخر الأمر إلى أنّ التصغير هو أحد المزايا الأسلوبية التي تضفي على اللّفظة دلالات جمالية تفضل بها الكلمة عن غيرها، يضاف إلى ذلك ما تحققه أيضا من مزايا النغم الصوتي الذي يرد نتيجة للاختيار المتقن للوحدات اللغوية، لذا فإنّ "ابن سنان" اعتبر الكلمات شحنة لفظية تنضح بالإيقاعات الصوتية التي ينبغي أن "يراعى فيها الانسجام النغمي الذي يثير الطرب ويلفت الانتباه إلى الاستجابة التلقائية للموقف المراد، وهذا الأمر يتوالى على النسق حتّى إذا فرغ الأديب من عباراته يكون قد فرغ من توليفته الموسيقية الموحية للباعث النفسي"[31].

خاتمة:

نخلص في هذا العرض إلى جملة من النتائج أبرزها :

أن ابن سنان لم يفته التركيز على بعض القضايا الصوتية ذات البعد الأسلوبي في بلاغته لعل أهمّها ضرورة حسن التأليف بين الحروف والتنسيق بينها بما يجعلها خفيفة في النّطق فلا تسبب ثقلا في النطق، ثم يؤكد ابن سنان على الشّاعر أن يضع في حسبانه ضرورة مراعاة الوزن الصّوتي في بنية الشّعر قبل تذوّق الإيقاعات الموسيقية التي تنضوي تحته ومن ثمة يُنعم النظر في المعاني والأفكار التي نقلها، وهذا ما يركّز عليه علماء الأسلوبية اللسانية التي تجعل من عملية الربط بين النغمات الصوتية المتوازنة شغلها الشاغل.

يشكّل التصغير قيمة أسلوبية وبلاغية مهمة تحقق مبالغة في الفعل بالتحقير أو التعظيم حسب سياق الاستخدام مع عدم اعتراف ابن سنان بأداء الصيغة نفسها لمعنيين متضادّين، وجعل من شروط فصاحة اللفظة اتقان التعبير بصيف التصغير وحسن التأليف بين حروف صيغه فيلح على تصريف الكلمة وفق بنى تتناسب مع مقاصد المتكلم وأغراضه، وهذه العناية الصرفية بالتصغير نجدها محلّ تركيو الأسلوبية الحديثة اليوم.

الهوامش:

[1]– ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1996م، ص: 137.

[2]– عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006م، ص: 93، 94.

[3]– ينظر: رابح بوحوش، اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006م، ص: 103.

[4]– المرجع نفسه، ص: 103.

[5]– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص: 139.

[6]– ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د، ط)، الجزء الأول، ص: 163، 164.

[7]– رابح بوحوش، اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، ص: 104.

[8]– ابن سنان، سر الفصاحة، قدم له واعتنى به ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، كتاب ناشرون، بيروت، ط1، 2010م ، ص: 106، 107.

[9]– عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس هجري إشراف الدكتور محمد جواد النوري، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، 2003م، ص: 179.

[10]– المتنبي، الديوان ضبطه وصححه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، (د، س)، (د، ط)، ص: 230. ينظر: ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 107.

[11]– ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 107، 108.

[12]– أبو تمام، الديوان، ضبطه وشرحه وعلّق عليه شاهين عطية، المطبعة الأدبية، بيروت، 1889م، الجزء الأول، ص: 67. ينظر ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 107.

[13]– المصدر نفسه، ص: 13. ينظر: ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 107.

[14]– ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 107.

[15]– ابن الأثير، المثل السائر، الجزء الأول، ص: 204.

[16]– ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 107.

[17]– ابن سنان، سر الفصاحة، ص:107.

[18]– عمر إدريس عبد المطلب، نظرية الأسلوب عند ابن سنان، دراسة تحليلية بلاغية ونقدية –، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص: 101.

[19]– هادي نهر، الصرف الوافي –دراسات وصفية تطبيقية–، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م، ص: 237.

[20]– محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة "دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنّحوية والمعجمية "، دار النّشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2005م، ص: 94.

[21]– ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 108.

[22]– ينظر: هادي نهر، الصرف الوافي –دراسات وصفية تطبيقية–، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م ، ص: 238.

[23]– ينظر: بيار جيرو، الأسلوبية، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط2، 1994م؛ص: 61، 62.

[24]– ينظر: محمد صالح الضالع، الأسلوبية الصوتية، دار غريب، القاهرة، ط1، 2003م. ص: 35.

[25]– ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 127.

[26]– حسين جمعة، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م، ص: 36.

[27]– ابن سنان، سر الفصاحة، ص: 108– 110.

[28]– المصدر نفسه، ص: 108– 110.

[29]– المتنبي، ديوان المتنبي، الجزء الثالث، ص: 182.

[30]– المصدر نفسه، الجزء الأول، ص: 70.

[31]– عمر إدريس عبد المطلب، نظرية الأسلوب عند ابن سنان، ص:99.

مكتبة البحث:

1) **–أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1996م.**
2) **–ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د، ط)، الجزء الأول.**
3) **–بيار جيرو، الأسلوبية، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط2، 1994م.**
4) **–أبو تمام، الديوان، ضبطه وشرحه وعلّق عليه شاهين عطية، المطبعة الأدبية، بيروت، 1889م، الجزء الأول.**
5) **–حسين جمعة، في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية)، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م.**
6) **–رابح بوحوش، اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006م.**
7) **–ابن سنان، سر الفصاحة، قدم له واعتنى به ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، كتاب ناشرون، بيروت، ط1، 2010م.**

8) -عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس هجري إشراف الدكتور محمد جواد النوري، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، 2003م.
9) -عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006م.
10) -عمر إدريس عبد المطلب، نظرية الأسلوب عند ابن سنان، دراسة تحليلية بلاغية ونقدية -، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.
11) -المتنبي، الديوان ضبطه وصححه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، (دت)، (د، ط)، ص: 230. ينظر: ابن سنان، سر الفصاحة.
12) -محمد صالح الضالع، الأسلوبية الصوتية، دار غريب، القاهرة، ط1، 2003م.
13) -محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة "دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنّحوية والمعجمية"، دار النّشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2005م.
14) -هادي نهر، الصرف الوافي -دراسات وصفية تطبيقية-، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م .

تعليمية اللّغات بين معيارية اللّسانيات والتّجدد المنهجي.

صراع محمد

جامعة أحمد زبانة–غليزان/الجزائر.

لاسيما أنّ ما نعرفه اليوم عن الإنسان لازال محدودا بالمقارنة بما نعرفه عن عناصر البيئة الأخرى والعالم المادّي والطّبيعي، وحتّى هذا القليل المحدود من المعرفة العلمية بالإنسان غير معروف إلاّ للقلّة القليلة المتخصّصة، وعليه لا تعجب إن كنت قد وجدت الكثير من العامّة أو المثقّفين بصفة خاصّة يجيدون قيادة سيّارة، أو يبنون صرحا، أو يصلحون أجهزة أو يديرونها، لأنّهم حتما قد يجيدون التّفكير ويشعرون ويحلّلون المشاكل ويحلّونها وهذا ما كان أساسه علم النّفس لفهم الحياة الإنسانية بجوانبها المختلفة ويؤمنون أنّ هناك لا محدود في إثراء المعرفة وفق شروط تحكم السّلوك الإنساني وهذا جدير بتلك المعرفة إنّما هي نفع للفرد خاصّة والمجتمع عامّة.

ومن هذا المنطلق نرى أنّ دراسة علم النّفس يجب أن تكون صارمة ومشوّقة التي تفترضها قواعد المنهج العلميّ الذي أصبح اليوم هو مطمح العلوم الإنسانيّة والطبيعيّة، فممّا لا شكّ فيه أنّ اللّسانيات التّربويّة هي ثمرة اللّقاء بين علم اللّسانيات وعلم التّربيّة، وتهتمّ اللّسانيات التّربويّة بموضوع حقائق اللّسانيات العامّة بمناهجها ونتائج دراستها وتطبيق ذلك كلّه في مجال تعليمية اللّغات، فكما استطاعت اللّسانيات الوصفية أن تزيل عددا من الأوهام الشائعة التي ردّدتها القرون الماضية حول اللغة، تستطيع أن تسترشد بها لحلّ مشكلات لغويّة تربويّة كوضع البرامج وإصلاح القواعد وتبسيطها ، ورصد المفردات وتحقيقا للمنهج الذي التزمته في هذا العرض المبسّط هما محورين حول الموضوع، أوّلهما ما الغاية من اللّسانيات التربوية؟ وثانيها كيف سنتعلّم منها وماذا نحرّر أيّان نكتب؟ هذا المنعرج يؤول نحو بؤرة مشكلة: إلى أيّ مدى يمكن الاستفادة من معطيات الدّرس اللّساني التربوي خاصة واللّسانيات العامّة في تعليمية اللّغات؟ " Didactique des langues "

واللّبنة الأساسية لتحقيق تلك المعارف هي اللّغة، فيراها **تشّومسكي** تنظيما عقليا معقّدا وأنّها أداة تعبير وتفكير في آن واحد[1] ولتوظيف مهارة ما لتتعلّم لغة فإنّ تحقيق القدرات اللّغوية عند التّلميذ بحيث يتمكّن من ممارستها في وظائفها الطبيعية العلمية ممارسة صحيحة[2] . نستنتج من هذا الحدّ أنّ القدرات اللّغوية تقتضي الممارسة الفعلية في الحياة العملية ممارسة صحيحة، وهذا ما أقرّه الوظيفيّون بأن تتحوّل اللّغة إلى مهارة ولا تكون ذا شأن إن لم يتمكّن المتعلّم بصورة جيّدة، والتّمكّن يقتضي سلامة الأداء.

وممّا لا ريب فيه أنّ الوجه النّظري أساس أهمّ في بناء المهارات اللّغويّة، ولكن هذا الوجه ليس هو الغاية والسّبيل الأنجع وإنّما هو مساعد إلى الهدف الذي هو الممارسة العلمية والتّطبيق الحيّ، وما فطن إليه الأوائل من علماء ومفكّرين عرب أنّ ضرورة ولزومية العناية بالوجه التّطبيقي، وعدم الإكثار من الجانب النّظري إلاّ بمقدار الحجم الذي يخدم التّطبيق ، فقد ورد عن **ابن الأزرق** في كتابه الشّهير " بدائع السلك في طبائع الملك" ما مضمونه أنّ على المعلّمين –باعتبار الوجه النظري للعلم وسيلة– ألاّ يستبحروا فيه، ولا يستكثروا مسائله، وقوفا بالمتعلّم مع الغرض منه[3]، واستشهد لذلك بقول الإمام الغزالي فقال: مثله قول **الغزالي:** كلّ ما يطلب لغيره فلا ينبغي أن تجد فيه المطلوب وتستكثر منه[4]، وعاب على الذين لا يفقهون هذه الحقائق ووصفهم بانقطاع سند التّعليم في أفقهم[5]، وممّن خاضوا غمار العمل التّربوي بعد أن نهل من معين التربية السّليمة ما جعله في مصافّ المربيّن هو "ابن القيّم" – رحمة الله عليه–، فأفكاره التّربوية لم تكن مجرّد دروس نظرية بعيدة عن الواقع العلمي، وإنّما خاض غمارها فعلا، فوصف أنّه: ((موسوعة علمية هائلة وحافظ مدهش وباحث متعمّق ومؤلّف مكثر، وشحن المكتبة الإسلامية بالكثير من مؤلّفاته في عامّة علوم الشّريعة))[6]. وكان إمام المدرسة الجوزيه ولم تكن المدارس في ذلك العصر كمدارس التّعليم اليوم بل (...كانت الدّراسة بهذه المدارس أشبه ما تكون بالدّراسة الجامعية... من حيث طريقة التّدريس، ومستوى الدّراسة، ونظم التّلقّي)[7] .

ومهمّتنا في هذا الفصل أن نبرز أهمّ المعالم لهذه "التّربية" عسى أن ينفعنا بها ربّنا ونفيد بها مؤسّستنا التّربوية.

مفهوم التّربية:

ففي اللّغة: (ربّ) الولد ... وليه وتعهّده بما يغذّيه وينمّيه ويؤدّبه... و (ربّ القوم) : ترأّسهم وساسهم، وفي حديث ابن عبّاس مع ابن الزّبير: " لأن يربّني بنو عمّي أحبّ إليّ من أن يتربّني غيرهم". وربّ الشّيء ملكه (وربّ الشيء): أصلحه ومتّنه، ويقال ربّ الأمر[8].
الربّاني العالم المعلّم الذي يغدو الناس بصغار العلم قبل كبارها[9]، والمراد بصغار العلم ما وضّح من مسائله وبكباره ما دقّ منها[10].

ولبنة التّعريفات تحيل أنّ التّربية هي الإشراف على أمر الطّفل كما تعني تعهّد النّاس والتّدرج معهم في التّعليم والإشراف على أمورهم، وتعني أنّها مسؤولية المربي والقيم والمدبّر لأمر النّاس، وقد توصّلت الأبحاث اللّسانية والتّربوية على حدّ سواء إلى حقيقة غائبة مؤدّاها أنّ الحواجز بين هذه الاهتمامات التي أشرنا إليها سالفا هي حواجز وهمية لا وجود لها في أثر في الواقع أي أنّ: بين البنى اللّغوية الفطرية وبين طريقة اكتسابها علاقات قارّة وقوانين ضمنية لابدّ من استكشافها وإعادة صياغتها صياغة علمية دقيقة[11].

والذّي أفضى إلى هذا الرّبك الشّديد أنّ التربية قرينة العملية التّعليمية وفق أطر اللّسانيات (اللغوية) من حيث أنّها الدراسة العلمية الموضوعية للظاهرة اللّغوية حينئذ تصبح آلية إجرائية للعملية التّعليمية، بهدف توضيح الغايات والأهداف البيداغوجيّة من جهة وتذليل كلّ ما هو عائق وصعب، وعلى المعلّم اللّجوء إلى النّظرية اللّسانية لأنّه يتعامل مع نسق مكوّن من وحدات لغوية وهي المراد تعليمها.

في خضمّ هذه الدّراسة حول المرجعيّة اللّسانيّة يمكن أن نذكر أهم الأفكار التّربوية التّي يطرحها الفكر اللّسانيّ التّربويّ وهي مايلي:

- اعتبار الطّفل كائن يتميز بخصائص وحاجات تختلف عن حاجيات الكبير، فهو ليس رجلا صغيرا كما ينظر إليه في التّربية التّقليدية.
- اعتبار اللّعب مبدأ تربويّ أساسيّ في العمليّة التّعليمية.
- اعتبار النّشاط الذّاتي للأطفال أنّه حجز الزّاوية في العملية التّعليمية.
- مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال.
- مراعاة ميول ورغبات ودوافع الأطفال[12].

وفي ضوء هذا المنعرج يسعى معلّم اللّغة إلى جعل القواعد البيداغوجية وسيلة مساعدة في انتقاء المادّة اللّغوية (التّعليمية) بالاستناد على ما تقدّمه اللّسانيات من قواعد ويكون هدف

هذه القواعد بالدّرجة الأولى تسهيل عملية تعليم الكيفية التي تستعمل وفقها اللّغة داخل المجتمع[13].

وعليه فإنّ مسار إنجاح العملية البيداغوجية التّربوية يكون وفق ثلاث معالم رئيسية:

1- الكفاية اللّغويّة:

يكون المعلّم قد امتلك الكفاية بالفعل لغويّا، ممّا يسمح له باستعمال هذا الإجراء استعمالا صحيحا، وفرّق "تشومسكي" بين الكفاية والأداء وعدّ الفرق بينهما فرقا أساسيا، فلا يعدّ الأداء عنده انعكاسا للقابلية بل يعكسها تحت جملة من الشّروط المثالية التي تربط بين المتكلّم والسّامع[14].

2- الإلمام بمجال البحث:

يكون معلّم اللّغة على دراية بالتّطور الحاصل في مجال البحث اللّساني وذلك بالتّعرف على ما توصّلت إليه النظرية اللّسانية في ميدان وصف اللّغة وتحليلها.

3- مهارة تعليم اللّغة:

ولا يتحقّق ذلك إلا بالاعتماد على الشّرطين السّالفين بمعية الممارسة الفعلية للعمليّة التّعليميّة، والإطّلاع على النّتائج اللّاحقة في البحث اللّساني والتّربوي من جهة أخرى[15] .

ولزومية الشّروط الآنف ذكرها تقتضي ثلاث مرتكزات وهي (المتعلّم والأستاذ والوسيط أو ما يعرف بالطريقة والمعرفة التّعليمية).

المتعلّم: يمتلك قدرات وعادات، فهو مقدّم ومبرمج آليا للانتباه والاستيعاب، فدور المعلّم هو أن يحرص كلّ الحرص على الدّعم المستمّر والمكثّف للارتقاء الطبيعي لاستعداده للتّعليم.

أ- **الأستاذ:** وهو أن يكون مكوّنا لسانيا ونفسيا وتربويا بطريقة تجعل الأستاذ نفسه يقبل على تحديد المعلومة وتحسينها باستمرار، لأنّ الأستاذ كما يقال كالمهندس يجب أن يبذل جهدا إضافيا خاصّا يجعل معلوماته ومعارفه حاضرة حضورا يوميا في الميدان، ولا يتحقّق ذلك إلاّ بالتكوين المستمر[16].

ب- **الوسيط (الطريقة):** هي الوسيلة التّواصلية والتّبليغية للمحتوى المعرفي في العملية التّعليمية، لذلك فهي الإجراء العملي الذي يساعد على تحقيق الأهداف التّربوية لعملية التّعلّم، ولذلك يجب أن تكون الطّرائق التّعليمية قابلة في ذاتها للتّطور والارتقاء[17] .

وتمثّل العلاقة بين هذه العناصر الثّلاثة مثلث تعليمي Triangle didactique المبيّن في الشّكل التالي[18]:

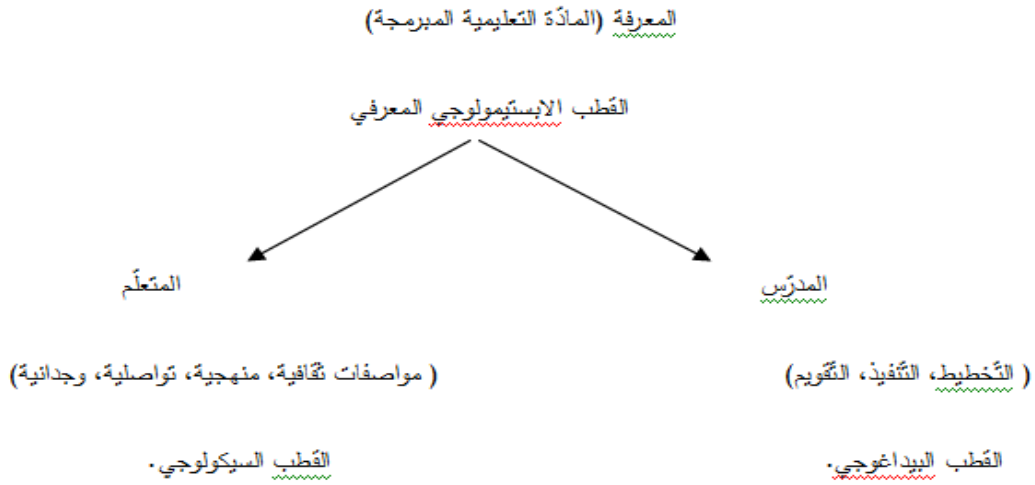

4- منهجية تعليم اللّغة:

إنّ مجمل هذه العناصر لا يمكن أن تحقّق التّفاعل الأمثل إلاّ وفق منهجية محدّدة والتي تشتمل على المسائل التالية:

أ- **التّحليل اللّساني للمادّة المدرسية:** لبناء استراتيجية التّعلّم عبر الممارسة اللّغوية المختصّة، وليس من خلال تلقينه قضايا اللّغة

ب- **اختيار المادّة التّعليمية:** على المعلّم اختيار المادة التي تناسب تلاميذه والتّي يحتاجونها في حياتهم وفق مستواهم والوقت المقرّر لذلك مستعينا في ذلك بنتائج الدّراسات اللّسانية الإحصائية لاختيار المسائل اللّغوية التي يجب انتقاؤها لتدريسها وفق الهدف المحدّد.

ت- **التدريج في تعليم المادّة اللّغوية:** يعدّ أمرا طبيعيا يخدم الاكتساب اللّغوي، ويتماشى مع طبيعته، لذلك فعلى معلّم اللّغة أن يحسن اختيار المادّة المقتضاة تعليمها عبر مراحل معيّنة.

وتتمثّل مهمّة معلّم اللّغة في دراسة المسائل المرتبطة ببعضها البعض، والمرتّبة في هيكل واحد بحيث تشكّل وحدة متكاملة متلاحمة، لذلك فلابدّ من إتّباع مراحل يمرّ خلالها البرنامج التّعليمي، وهذه المراحل تتكوّن من ثلاث عناصر أساسية:

أ- **السّهولة:** يقصد بها عملية الانتقال من السّهل إلى الأقلّ سهولة، هذا التّدرج يمكّن المتعلّم من اكتساب مهارات لغوية عالية، لأنّ سهولة التّركيب تؤدّي إلى سهولة

الإدراك وحسن الاستيعاب، فالإدراك مرتبط بالقواعد والتّحويلات الكامنة في التّركيب.

ب- الانتقال من العامّ إلى الخاصّ: هذا المبدأ يركّز على أن يكتسب المتعلّم من العناصر اللّغوية مهارة معيّنة أثناء العملية التّعليمية، فحواها هو الانتقال من الألفاظ المحسوسة قبل الألفاظ المجرّدة، والكلمات المفردة قبل كلمات الجمع، ومن التّراكيب البسيطة قبل المركّبة.

ت- تواتر المفردات: يقصد به مراعاة التّدرج في تعليم المفردات، وهذا المبدأ يجب أخذه بعين الاعتبار أثناء وضع البرنامج التّعليمي لأيّة لغة، بحيث ينتقل في المفردات من الألفاظ الأكثر تواتر في الأداء الفعلي للكلام، وتسمّى هذه الألفاظ ب: الألفاظ الأساسية[19].

ث- عرض المادّة اللّغوية: وهي اللّبنة وموضوع الفصل، ويراعي تقديم المادّة بصورة واضحة وبمختلف الوسائل لعرضها (الكتاب، الصّورة، التّسجيل...) وهذه المنهجية على علميتها ليست صارمة وهي تشتمل على تحديد شكل اللّغة، ومراحل تعليمها وترتيب هذه المراحل، غير أنّ وحدات العرض يجب أن تخضع لتقسيم الوقت بين الوحدات، كما تخضع بصورة مصداقية لتطوير إدراك اللّغة والتّعبير بها[20].

5- الأهداف التّعليمية وأنواعها:

لقد تفضّل الدكتور" رشدي طعيمة" بتعريف للهدف عن **"ميجر"** قائلا: "إنّ الهدف هو إيصال ما تقصد إليه، وذلك بصياغة تصف التّغير المطلوب لدى المتعلّم صياغة تبيّن ما الذي سيكون عليه المتكلّم حين يكون قد أتمّ بنجاح خبرة التّعلّم، إنّه وصف لنمط السّلوك أو الأداء الذي نريد أن يقدر المتعلّم على بيانه"[21].

6- طرائق التّدريس:

- مفهوم الطّريقة: الطّريقة هي جملة المراحل والخطوات التي تستند على مجموعة من الفرضيات اللّسانية والنّفسية والبيداغوجية، بغية تنفيذ أهداف التّعليم وغاياته.

وقد عرف التّربويون طرق التّدريس بتعريفات متعدّدة منها مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها المعلّم والطّالب أثناء الدّرس من أجل بلوغ أهدافه.

أو هي: "ما يتّبعه المعلّم من خطوات متسلسلة مترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحدّدة مسبقا".

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإنّ الطّريقة تعتمد على عدّة أمور منها:

-تحديد الأهداف الرامي إلى تحقيقها.

-مراعاة جملة من الجوانب:

-الجانب اللّساني الذي يراعى فيه المضمون والدّلالة، دور العناصر غير اللّغوية، المواقف... ،والجانب البيداغوجي الذي تراعى فيه أمور كالعرض والربط والاستنباط والاستقراء والتّطبيقات... ،والجانب النّفسي يراعى فيه إدراك المعاني من خلال المعطيات المقدّمة، ولا يمكن أن نتكلّم عن صلاحية طريقة ما، إلا إذا كان هناك انسجام بين مبادئها العامّة وأغراضها والتّقنيات التي تستعملها.

كما تعرف الطّريقة بأنّها المجموعة البيداغوجية المسخّرة لعملية التّعليم، كالوثائق البيداغوجية المختلفة، الوسائل، الكّتاب المدرسي.

وفيما يلي عرض لأهمّ طرائق التّدريس:

أ- الطّريقة الاستقرائية:

هذه الطّريقة تجعل المتكلّم يبحث ويستقري طلبا للحقيقة لكونها تنطلق من الجزيئات لتصل إلى القضايا الكليّة، وهي الطّريقة الأنسب للمرحلة الأساسية وفيما يتمّ تعويد المتعلّم على التّفكير السّليم والمنطقي بالفحص والمقارنة ثمّ استنباط القاعدة، تمتاز هذه الطّريقة بما يلي:

-تكسب الفعل حدّة ومرانا وفعالية متجدّدة، لأنّ القانون الذي يصل إليه الطّالب يترك أثرا فعالا.

-تعوّد الطّالب الاعتماد على نفسه للكشف عن الحلول.

-تعوّد الطّالب على حبّ البحث.

ب- الطريقة القياسية:

على نقيض الطّريقة الاستقرائية تقوم الطريقة القياسية، والتي تنطلق بدورها من الكلّيات للوصول إلى الجزئيات، وتستند هذه الطّريقة إلى القياس، وهو انتقال الفكر من الحقيقة العامّة إلى الحقيقة الجزئية، من المبادئ إلى النتائج وهي إحدى طرق التّفكير التي يتّبعها العقل في الوصول من المعلوم إلى المجهول وهذه الطّريقة لا تصلح للمراحل الأولى من التّعليم الأساسي لاعتمادها على التّجريد بينما يعتمد التّلميذ على المحسوس أكثر من المجرّد.

ت- الطّريقة الحوارية:

تقوم على الحوار بين المعلّم والمتعلّم، قصد تفاعل متبادل داخل الصفّ الدّراسي من جرّاء المناقشة والحوار بالأسئلة والأجوبة، للوصول إلى حقيقة من الحقائق، كما تساعد هذه النّظرية في التّدريب على التّخمين والحدس الذّهني، لتنمية الجوانب العقلية ومن محاسن هذه الطّريقة أنّها:

-تشيّع جوّا من الحيوية في الصّف فتكسّر وتدفع الملل وتثير الدّافعية للتّعلّم.

-تفسح المجال أمام المعلّم لتنمية انتباه التّلاميذ وتفكيرهم المستقبل.

-الاعتماد على الأسئلة والأجوبة تجعل التّلاميذ يشعرون بأنّهم قد ساهموا في سير الدّرس.

-تثبّت المعلومات في ذهن المتعلّم.

ث-الطّريقة الإلقائيّة:

هي طريقة تقليدية، وهي الطّريقة التي يكون فيها المدرّس هو المتكلّم الوحيد في حجرة الدّرس، أمّا الطّلاب فيستمعون منصتين لما يلقى عليهم، وقد يسجّلون بعض النّقاط للرّجوع إليها فيما بعد. وتستخدم هذه الطّريقة في المحاضرات خاصّة، وهذه الطّريقة تنسجم مع نظرية الملكات التي تعتمد بشكل رئيسيّ على الحفظ والتّلقّي والتّسميع ويستحسن لو طرح المعلّم المشكلة في البداية لاستشارة الطّلاب ويقوم بفسح المجال بعد نهاية الدّراسة لأسئلة المتمدرسين، غير أنّ هذه الطّريقة غير مناسبة للتّلاميذ في المراحل الأولى من التّعليم، ورغم الانتقادات التي وجّهت لهذه الطّريقة كونها تجعل المتعلّم سلبيا من عملية التعلّم وتمنعه من اكتساب المهارات والمعارف، إلاّ أنّه قد أحصي لها عدّة مزايا من بينها:

-تعطي للمعلّم الفرصة لتعديل بعض القضايا أثناء الدّرس.

-تعطي التلاميذ الفرصة لكي تتكوّن لديهم الخبرات والمهارات المتعلّقة بالإصغاء والاستماع الجيّد.

-تختصر وقتا ثمينا على التّلاميذ في الصّف[22].

7- الوسائل التّعليمية:

وقد عرّفها "محمّد وطّاس" نقلا عن "إبراهيم مطاوع" قائلا: " الوسائل التّعليمية هي كلّ أداة يستخدمها المدرس لتحسين عملية التّعلم والتّعليم وتوضيح معاني كلمات الدّرس أي لتوضيح المعاني أو شرح الأفكار وتدريب التّلاميذ على المهارات أو تعويدهم على العادات

وتنمية الاتّجاهات وغرس القيم دون أن يعتمد المدرّس أساسا على الألفاظ والرّموز والأرقام"[23].

وتعدّ الوسائل التّعليمية عنصرا هامّا في طرائق التّعليم، فيجب أن تكون هادفة، دافعة إلى التّعلّم مسيّرة لحوصلة ملائمة لأنماط وخصوصيات كلّ مادّة[24].

وفيما يلي نعرض أهمّ استخدامات الوسائل التّعليمية:

-استثارة المتعلّمين: يسهم استخدام الوسائل التعليمية في تحفيز المتعلّمين واستثارة الدّافعية إليهم وإشباع حاجاتهم للتّعلّم.

-تتغلّب على اللفظة وعيوبها: فهي تساعد على فهم معنى بعض الألفاظ التي تستخدم أثناء الشرح من خلال تزويد المتعلّم بأساس مادي محسوس.

-ترسيخ المعلومات وتعميقها: تتّصف الوسائل التّعليمية النّاجحة بأنّها تقدّم للمتعلّم خبرات حيّة قويّة التأثير، فالمتعلّم عن طريق التّوضيحات العلمية والرحلات وغيرها من الوسائل التعليمية على أساس من الحفظ والتّلقين وسرعان ما ينسى عكس التّعليم الذي تستخدم فيه الوسائل التعليمية استخداما جيّدا وصحيحا، فإنّه يبقى في ذاكرة الإنسان.

-التّنويع والتّجديد: تتيح الوسائل التّعليمية فرص التجديد والتّنويع في الأنشطة مما يدفع الملل في نفوس المتعلّمين.

-التّغلب على الحدود الزّمنية والمكانية: إنّ الوسيلة التّعليمية تقرّب المسافة الزّمنية والمكانية وتجعل المتعلّم قادرا على مشاهدة تفاصيل ودقائق يستحيل علية مشاهدتها مثل الأفلام التّصويرية للبحار والاستكشافات العلمية والنموّ لدى الكائنات.

-تحويل المعلومة النظرية إلى أنماط سلوكية: إنّ معرفتنا أنّ الأمانة فضيلة وسمة من سمات المؤمن، لا يكفي بل على المتعلّم بعد معرفته لها أن يترجم هذه المعرفة إلى نمط سلوكي في حياته، هنا يتجلّى دور الوسيلة في تحويل المفاهيم المجرّدة إلى سلوك يمارس في الواقع، وذلك عن طريق قصّة تمثّل أمام المتعلّمين.

-توفير الجهد والمال: أثبتت التّجارب أنّ استخدام الوسائل في التّعلّم يقلّل من الوقت والجهد على المتعلّم بنسبة 40% خاصّة إذا تكرّرت الوسيلة مرارا واستخدمت.

-تقوية العلاقة بين المعلّم والمتعلّم: إنّ استخدام المعلّم الوسائل التّعليمية يقرّبه إلى الدّارس ممّا يقوّي ثقته بمعلّمه.

-المساعدة على تدريب الحواسّ وتنشيطها وتسيير عملية التّعلّم: برهنت التجارب أنّ التّعلم يجري في الدّماغ عن طريق الحواسّ التّي تزوّده بالمعلومات، وثبت أنّ هذه الحواسّ ليست على درجة واحدة في قدرتها على تجميع المعلومة وتزوديها بالدّماغ.

-تنمية الثّروة اللّغوية لدى المتعلّم: تقوم الوسائل التّعليمية بدور مهمّ في زيادة الثّروة اللّغوية للمتعلّم من ألفاظ جديدة بما تقدّمه من خبرات، حيث تثير اهتمامهم وانتباههم.

-تسهيل المعلومة وتيسير عملية التّعلّم: تساعد الوسيلة على اختيار المعلومة وتمييزها من خلال اشتراك أكثر من حاسّة ممّا يساعد على سرعة الإدراك والفهم.

-تنمية الملاحظة والنّقد: يؤدّي استخدام الوسيلة على دقّة الملاحظة وتنمية النّقد من خلا العرض.

مساهمتها في معالجة انخفاض المستوى العلمي لدى المعلّمين: إذ أنّ الوسيلة المعدّة من قبل أخصائيين تربويين تدفع المعلّم إلى مواكبة هذه الوسيلة والتّزوّد بالمادة بشكل سليم وصحيح.

-تنمّي في المتعلّم حب الاستطلاع.

-تساعد على استمرارية المعلومات وبشكل واضح في أذهان المتعلّمين.

-الوسيلة تأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية.

-تساهم في تعليم أعداد متزايدة من الطّلاب خاصّة في هذا الوقت الذي يعيش فيه النّاس انفجارا سكانيا ممّا جعل عدد التّلاميذ يزداد عاما بعد عام داخل الصفّ[25].

8-تدريس مهارات اللّغة:

أ -تدريس الاستماع: المسألة تتضح إذا فهمنا معنى (الرّكن) و معنى (الشّرط) فالرّكن لازم للوجود، أما الشّرط فلازم للإتمام والإكمال. و منه يكون السّمع ركن للاستماع، والإنصات شرط للاستماع، و عليه فلا يتحقق الاستماع والإنصات من غير سمع كما أنّ الاستماع قد يكون بإنصات و بغير إنصات ذلك حسب أهمية المسموع؛ لذلك فعند قراءة القرآن يطلب مواصلة الاستماع بالإنصات يقول تبارك وتعالى:﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلّكم ترحمون**204**﴾ الأية من سورة الأعراف ، الفرق بينهما فرق في الدّرجة فقط وليس في طبيعة المهارة[26]

*المعلّم والاستماع: إنّ الاستماع الغرضي يحتاج من المعلّم أيضا معرفة بعض الأمور منها:

-أنّ فهم غرض المتحدّث يعدّ أمرا أساسيا.

-أنّ الاستماع الدّقيق يقوم على الرّغبة في الفهم.

-أنّ الاستماع الجيّد يتطلّب القدرة على تركيب الفكرة الرئيسية وإعادة تكوينها.

-أنّ الفهم في الاستماع يتطلّب القدرة على التّمييز بين النقاط الرئيسية والفرعية، ومعرفة مغزى تحقّق الغرض من التّفاصيل والموضّحات[27].

ب-تدريس الخط والكتابة:

الكتابة تصوير اللّفظ بحروف الهجاء، فقد كانت الكتابة قليلة بين العرب في الجاهلية وعند مجيء الإسلام عرفت انتشارا واسعا، أمّا الخطّ فقد حظي تعليمه بعناية المربّين المسلمين، وبعد انتشار مكاتب التّعليم أصبح معلّم الكتّاب مطالبا بتعليم الصبيان الكتابة وتحسين الخط، وكان شرط تحسين الخطّ من الأمور المعتبرة في تقدير حدقة المعلّم.

وفي تعليم الكتابة فرّق المربّون بين الخط والرسم، فالرّسم هو: العلم الباحث في كيفية تصوير ألفاظ القرآن عند الكتابة على نحو ما في المصحف العثماني، ببيان ما يثبت وما يحذف وما يزداد من الحروف، وما يوصل من الكلمة وما إلى ذلك ويدخل تعلّمه ضمن القراءات القرآنية، أمّا الخطّ فيخصّص لتعلّم قواعد الخطّ العربي المطلق بأشكاله.

*الكتابة: تدريس الكتابة يهدف إلى تكوين المهارات الآتية:

-تكوين العبارات والجمل والفقرات التي تعبّر عن المعاني والأفكار.

-رسم الحروف رسما يجعلها سهلة في القراءة.

-كتابة الكلمة كتابة توافق قواعد الإملاء.

-اختيار الأفكار التي يجب أن يشتمل عليها كلّ لون من ألوان الكتابة التي يحتاج إلى استعمالها.

-القدرة على تنظيم هذه الأفكار تنظيما تقتضيه طبيعة كلّ لون من ألوان الكتابة[28] .

*الخطّ: ولعل أنّ أبرز مصوّر للمنطوق هو تلك المرامي والحفريات التي تكون بطرق ووسائل مختلفة ومتعددة، يركن إليها صاحبها أثناء الحاجة.

1- أهميّه تدريس الخطّ:

-الارتياح النّفسي عند قراءة النصّ المكتوب بخط واضح وجميل.

-قد يكون الخطّ مجالا لتعليم الطّالب بعض المثل والقيم الأخلاقية، وذلك إذا تمّ اختيار المادّة المناسبة من القرآن والسّنّة والشّعر.

-يكسب الخط من خلال الصّفات الخلقية والتّربوية: النّظافة، الترتيب والتّنظيم والصّبر، والانتباه والموازنة.

2- الهدف من تدريس الخطّ:

-يعزّز المثل والقيم الإسلامية لدى المتعلّمين.

-يجيد الكتابة بيسر وسهولة.

-ينمّي الذوق الفنّي والحسّ الجمالي.

-يكشف تعليم الخطّ عن الموهوبين ويشجّع على الإبداع[29].

3- تدريس النّحو:

إنّ تدريس النّحو أمر لابدّ منه تعلّما وصناعة، فمعرفة النّظريات العامّة عن اللّغة ليس بالأمر الهامّ، وإنّما الأمر الهامّ هو مراعاتها عند الاستخدام، وفي هذا المعنى يصرّح **ابن جنّي** أنّ: " النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتّثنية والجمع، والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ بها إليه"[30].

ومن هنا نتبيّن أنّ تعليمية النّحو تنقسم إلى قسمين:

أ-النّحو العلمي التّحليليّ: يقوم على نظرية لغوية تستند الدّقة في الوصف والتّفسير، ويعدّه هذا الراحل اليوم، المغفور ذنبه "عبد الرّحمن الحاج صالح" أنّه نشاط قائم بدراسة أهدافه القريبة الخاصّة به هي الاكتشاف المستمّر والخلق والإبداع وهذا هو الأساس.

2-النّحو التّربوي التّعليمي: يتمثّل في المستوى الوظيفي النّافع لتقويم اللّسان وسلامة الخطاب وأداء الغرض، وترجمة الحاجة فهو يركّز على ما يحتاجه المتعلّم، يختار المادّة المناسبة من مجموع ما يقدّمه النّحو العلمي، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التّعليم وظروف العمليّة التّعليمية، فالنّحو التّربويّ يقوم على أسس لغويّة ونفسيّة وتربويّة وليس مجرّد تلخيص للنّحو العلميّ[31].

أهداف تدريس علم النّحو:

-زيادة الثّروة اللّغوية وصحّة الأداء وتقويم اللّسان، بمعنى تطبيق القواعد النّحوية عمليّا (قراءة، كتابة ومحادثة).

-التّعرّف على أوضاع وصيغ اللّغة بفضل دراسة القواعد النّحوية المختلفة وبيان التّغيرات الطّارئة.

-تدريب المتعلّمين على دقّة التّفكير والتّعليل والاستنباط بالاستناد على قوّة النّحو في التّرتيب وتنظيم المعلومات.

-إدراك موقع النّحو من النّظام اللّغوي العامّ، وإدراك الصّلة العضوية بين النّحو الوظيفي وفروع اللّغات الأخرى[32].

وفي ضوء هذا الطّرح الموجز حول اللّسانيات التّربوية بصفتها المحطّة الأخيرة في الحديث عن المرجعيات التّعليميّة التّعلمية، فإنّها تحاول من خلال إرهاصاتها إيجاد حلّ للمشاكل اللّغوية التّربوية، ماذا يجب أن نعلّم؟ وكيف نعلّم؟ بمزيّة الاعتناء بالمحتوى اللّغوي كمّا وكيفا، بالإضافة إلى اعتنائها بطريقة تبليغ المحتوى أو طرائق التّدريس. كما تبحث في سبيل تعليم مهارات اللّغة، وهذا بمثابة إثبات لجذورها التّأصيلية في التّراث العربي عامّة، وما تفرّد به "ابن خلدون" خاصّة، بغرض اكتشاف الملامح التّعليمية للّغة المتمثّلة في المعلّم والمتعلّم والمادّة. فعلى قدر جودة التّعليم وملكة المعلّم يكون حذق المتعلّم في حصوله على ملكة التّعلّم.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**
- **ابن الأزرق:** طبائع السلك في بدائع الملك، تحقيق: د.علي سامي النشّار، منشورات وزارة الثّقافة والفنون العراقية، 1978.
- **ابن جنيّ:** الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **ابن حجر العسقلاني:** فتح الباري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، محمّد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، المكتبة السّلفية.
- **ابن منظور:** لسان العرب، "مادّة ربب" طبعة مصوّرة عن بولاق، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والنّشر، الدار المصرية للتّأليف والتّرجمة.

- **أحمد حساني:** دراسات في اللّسانيات التّطبيقية- حقل تعليمية اللّغات- ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009.
- **بكر بن عبد الله أبو زيد:** التّقريب لفقه ابن القيّم الجوزيه، مطابع دار الهلال للأوفست، ط1، سنة 1401هـ.
- **حسن شحّاتة:** تعليم اللّغة العربية بين النظرية والتّطبيق، الدّار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط6، 2004.
- **حسني عبد الباري عصر:** قضايا في تعليم اللّغة العربية وتدريسها، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (د.ط)، 1999.
- **داوود عبده:** نحو تعليم اللّغة العربية وظيفيا، مؤسّسة دار العلوم، الكويت، 1979.
- **رشدي أحمد طعيمة:** محمّد السيّد مناع: تدريس العربية في التّعليم العامّ، نظريات وتجارب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 2001. فتحي علي يونس-محمود كامل ناقة: أساسيات تعليم اللغة العربية، دار الثّقافة للطّباعة والنّشر، القاهرة، 1977.
- **رشدي طعيمة:** الأسس العامّة لمناهج تعليم اللّغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2.
- **صالح بلعيد:** دروس في اللّسانيات التّطبيقية، دار هومة، الجزائر، (د.ط)، 2000. وينظر أيضا: مجموعة من المؤلّفين، قراءات في طرائق التّدريس، مطابع عمّار قرفي، باتنة، الجزائر، ط1، 1994.
- **طاهر سليمان حمّودة:** ابن قيّم الجوزيه، دار الجامعات المصرية.
- **عبد الرحمان الحاج صالح:** أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربية، مجلّة اللّسانيات، العدد 4، 1974.
- **فيصل حسين طحيمر العليّ:** المرشد الفنّي لتدريس اللّغة العربية، مكتبة الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمان-الأردن، ط1، 1988.
- **مازن الوعر:** قضايا أساسية في علم اللّسانيات الحديثة، دار طلاس، ط1، 1988.
- **ماهر إسماعيل يوسف:** من الوسائل التّعليمية إلى تكنولوجيا التّعليم، مكتبة الشّقري، الرياض، ط1، 1994.
- **محمّد العيد رتيمة:** تعليم اللّغة العربية الأسس والإجراءات، الملتقى التّكويني لموجّهي التّعليم الأساسي المنعقد في المعهد الوطني (15-12 ماي 2000م) كليّة الآداب واللّغات، جامعة الجزائر.

- **محمد مصطفى زيدان:** نظريات التّعلّم وتطبيقاتها التّربوية، ديون المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1983.
- **محمّد وطّاس:** أهميّة الوسائل التّعليمية في عمليّة التّعلم عامّة والعربية للأجانب خاصّة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، الجزائر، عبد الكريم قريشي: مرتكزات التدريس الجيّد، مجلّة الأثر، العدد5، كليّة الأداب والعلوم الإنسانية- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، مارس2006.
- **المعجم الوسيط:** مجمع اللّغة العربية، مادة "ربّ"، ط2، سنة1392.
- **ميشال زكريا:** مباحث في النّظرية الألسنية وتعليم اللّغة ، بيروت، 1983.
- **نعوم تشومسكي:** جوانب من نظرية النحو، ترجمة: مرتضى جواد باقي، البصرة، 1985.
- **نوال زلاتي:** تعليم اللّغة، مجلّة اللّغة الأمّ، دار هومة، الجزائر، 2004.

الهوامش:

[1] : مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللّسانيات الحديثة، دار طلاس، ط1، 1988، ص13.

[2] : داوود عبده: نحو تعليم اللّغة العربية وظيفيا، مؤسّسة دار العلوم، الكويت، 1979، ص10.

[3] : ابن الأزرق: طبائع السلك في بدائع الملك، تحقيق: د.علي سامي النشّار، منشورات وزارة الثّقافة والفنون العراقية، 1978، ج2، ص363.

[4] : المرجع السّابق، ج2، ص363.

[5] : المرجع نفسه، ج2، ص363.

[6] : بكر بن عبد الله أبو زيد: التّقريب لفقه ابن القيّم الجوزيه، مطابع دار الهلال للأوفست، ط1، سنة 1401هـ، ، ص09.

[7] : طاهر سليمان حمّودة: ابن قيّم الجوزيه، دار الجامعات المصرية، ص20.

[8] : المعجم الوسيط مجمع اللّغة العربية، مادة "ربّ"، ط2، سنة1392.

[9] : ابن منظور: لسان العرب، "مادّة ربب" طبعة مصوّرة عن بولاق، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والنّشر، الدار المصرية للتّأليف والتّرجمة.

[10] : ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، محمّد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، المكتبة السّلفية، ج1، ص162.161.

[11]: أحمد حساني: دراسات في اللّسانيات التّطبيقية- حقل تعليمية اللّغات- ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009، ص139.

: ينظر: محمد مصطفى زيدان، نظريات التّعلّم وتطبيقاتها التّربوية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1983. [12]

[13]: ميشال زكريا: مباحث في النّظرية الألسنية وتعليم اللّغة ، بيروت، 1983، ص[12].

[14]: نعوم تشومسكي: جوانب من نظرية النحو، ترجمة: مرتضى جواد باقي، البصرة، 1985، ص[28].

[15]: عبد الرحمان الحاج صالح: أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربية، مجلّة اللّسانيات، العدد 4، 1974، ص[42].

[16]: محمّد وطّاس: أهميّة الوسائل التّعليمية في عمليّة التّعلم عامّة والعربية للأجانب خاصّة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، الجزائر، ص[20].

[17]: أحمد حساني: دراسات في اللّسانيات التّطبيقية– حقل تعليمية اللّغات – ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009، ص[142].

[18]: عبد الكريم قريشي: مرتكزات التدريس الجيّد، مجلّة الأثر، العدد5، كليّة الأداب والعلوم الإنسانية– جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، مارس2006، ص[256].

[19]: نوال زلاتي: تعليم اللّغة، مجلّة اللّغة الأمّ، دار هومة، الجزائر، 2004، ص[117-118].

[20]: محمّد العيد رتيمة: تعليم اللّغة العربية الأسس والإجراءات، الملتقى التّكويني لموجّهي التّعليم الأساسي المنعقد في المعهد الوطني (15–12 ماي 2000م) كليّة الآداب واللّغات، جامعة الجزائر.

[21]: رشدي طعيمة: الأسس العامّة لمناهج تعليم اللّغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، ص[29].

[22]: ينظر: صالح بلعيد: دروس في اللّسانيات التّطبيقية، دار هومة، الجزائر، (د.ط)، 2000، ص[58-62]، وينظر أيضا: مجموعة من المؤلّفين، قراءات في طرائق التّدريس، مطابع عمّار قرفي، باتنة، الجزائر، ط1، 1994، ص[83-86].

[23]: حسن شحّاتة: تعليم اللّغة العربية بين النظرية والتّطبيق، الدّار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط6، 2004، ص[24-36].

[24] : صالح بلعيد: دروس في اللّسانيات التّطبيقية، دار هومة، الجزائر، (د.ط)، 2000، ص[84].

[25]: ماهر إسماعيل يوسف: من الوسائل التّعليمية إلى تكنولوجيا التّعليم، مكتبة الشّقري، الرياض، ط1، 1994، ص [58-59].

[26]: حسني عبد الباري عصر: قضايا في تعليم اللّغة العربية وتدريسها، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (د.ط)، 1999، ص[121].

[27] : رشدي أحمد طعيمة، محمّد السيّد مناع: تدريس العربية في التّعليم العامّ، نظريات وتجارب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 2001، ص[48].

[28] : فتحي علي يونس–محمود كامل ناقة: أساسيات تعليم اللغة العربية، دار الثّقافة للطّباعة والنّشر، القاهرة، 1977، ص[255] .

[29] : رشدي أحمد طعيمة–محمّد السيّد مناع: تدريس اللّغة العربية والتّعليم العامّ: نظريات وتجارب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 2001 ، ص[165-166].

[30] : ابن جنيّ: الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ج1، (د.ط)، ص[34].

[31] : عبد الرّحمن الحاج صالح: أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربية، مجلّة اللّسانيات، العدد الرابع، معهد العلوم اللّسانية والصّوتية، جامعة الجزائر، 1973–1974، ص[22].

[32]: فيصل حسين طحيمر العليّ: المرشد الفنّي لتدريس اللّغة العربية، مكتبة الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمان–الأردن، ط1، 1988، ص[210].

القاعدة النحوية بين اللغة و المنهج

د.الأمين ملاوي
جامعة بسكرة

أولا – مصطلحات و مفاهيم:

تستعمل القاعدة في اللغة استعمالات متعددة،لكنها كلها تدور حول معنى واحد هو:الأصل و الأساس.جاء في لسان العرب((و القاعدة:أصل الأس،والقواعد:الأساس،و قواعد البيت:إساسه.(...) قال الزجاج:القواعد أساطين البناء التي تعمده، (...) و قواعد الحساب:أصولها المعترضة في أفاق السماء،شبهت بقواعد البناء)).[1]

و هكذا، فالمعنى العام الذي تتمحور حوله الاستعمالات اللغوية لكلمة قاعدة هو الأصل و الأساس.سواء أكان ذلك في الحسيات كما مر،أم في المعنويات .كقواعد الإسلام وقواعد العلم،و غير ذلك.فقواعد الأمر أصوله و أسسه التي تبنى عليها فروعه و جزئياته التي لا تتناهى.

تلكم هي نماذج من التعريفات اللغوية حوتها بطون المعجمات العربية،في تتبعها لاستخدامات القاعدة.و مهما تقاربت أو اختلف،فقاسمها يبدو كأنه قطب مركزي يجذب إليه ما حوله من عناصر لصلة معينة،و لعل هذا الأمر هو ما يسوغ العلاقة بين التعريفات اللغوية و الاصطلاحية.

و الاصطلاح موكول به التعريف ضمن العلم الذي يتضمنه بدلالتي التعميم و التجريد،وهما علامتا استقامة التعريف بحيث يشمل معارف أخرى،لذلك نجد هذا الاصطلاح متقاربا في المنظومة الثقافية الإسلامية على سعة المنتج و تميّز الموضوع،و لعل كتب الأصوليين و الفلاسفة لها النصيب الموفور عما سواها لارتباطها بمنهج الاستدلال فقها و منطقا.

تتوزع القاعدة في الاصطلاح على ثلاث كلمات مفاتيح رئيسة،هي:القضية،والأمر،و الحكم.فاعتبار القاعدة قضية ورد في تعريفات عديدة،منها:

القاعدة،هي:((قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها))[2].

و ما اعتبارها أمرا،فمذكور في تعريفات عديدة،منها ما نقله ابن النجار عن السبكي ،و هو قوله:((أمر كلي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها)).[3]و أما اعتبارها حكما،فهي:

((حكم أكثري ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه)).[4]أو هي: ((حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه)).[5]

تحيل التعريفات السابقة على أحكام تفصيلية خاصة بالقاعدة ،نتتبعها في العناصر التالية:

- اعتبار القاعدة:قضية/أمر /حكم/
- نعت هذه الكلمات المفاتيح بالكلية أو الكلي.
- اشتمالها على جزئيات تندرج تحتها.

و القواعد بمعنى القضية الكلية التي يتعرف بها أحكام جزئياتها تقابل في القوانين الوضعية ما يسمى بالمبادئ القانونية،و قد عبر أصحاب القانون عن المبدأ ((بأنه ما يصلح لتطبيقات لا حد لها،بينما القاعدة القانونية الفردية هي ما وضع لعدد معين من الأعمال و الوقائع،و المبدأ بهذه الصفة أعلى وأعم من القاعدة الفردية(..)و يقوم بدور هام عند تفسير القاعدة الغامضة إذ يرجع إلى المبدأ الذي تعتبر القاعدة الفردية تطبيقا له)).[6]

و بمنهج المناظرة فقد اعترض البعض على الأمر مقدما عليه القضية،مستدلا على ذلك بأن ((التعبير بالقضية الكلية هو أولى بقولهم أمر كلي لأنه يوهم إرادة المفهوم الكلي،و هو ما لا يمنع تصوره الشركة بل قد توهمه البعض))[7]

و الذي يبدو مرجع الاختلاف،هو العلاقة بين الحكم و القاعدة،فالذين عرفوا القاعدة بأنها قضية أو أمر لاحظوا أن القاعدة ليست هي ذات الحكم،و إنما هي مشتملة على الحكم و وسيلة للتعبير عنه.و من عرفها بأنها حكم لاحظ أن القاعدة هي ذات الحكم،و لعلهم أرادوا بذلك القاعدة الفقهية[8]. و المراد بالجزئيات موضوع القاعدة.

و اختلفت التعريفات بين الحكم الكلي،و الحكم الأكثري الغالب.و يعود هذا إلى طبيعة القاعدة :منطقية،أو أصولية،أو فقهية،أو نحوية،..و الحق الذي ينبغي أن يصار إليه القول بأن القواعد منها ماهو كلي ينطبق على جميع الجزئيات،و منها ما هو أغلبي ينطبق على أغلب الجزئيات،و منها ما هو دون ذلك ينطبق على جزئيات كثيرة دون أن يصل إلى الكلية أو الأغلبية.[9]و اختصر الكفوي ذلك بقوله:((القاعدة أكثرية لا كلية)).[10]

إن ثراء كتب المناطقة و الأصوليين بتعريفات القاعدة و شروحها، مفتقد في الكتب النحوية.فقد ضنت بهذا الأمر و هي سخية بغيره.و لعل مرد ذلك سعي النحاة إلى مباشرة الحكم النحوي بعيدا عن التنظير ،تساوقا مع هدفهم في تحصين الألسنة من

اللحن.و قد وردت القاعدة في كتب التراث و لها دلالات بينتها مترادفاتها.و قد أشارت دراسات إلى أن القياس في المراحل المتقدمة من النظر النحوي كان يعني القاعدة،لكون عمدة القياس هو اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية و مسموعة، و اعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها.[11]

و إذا كان القياس عملية جمع الأشباه بوصفها جهات الاشتراك،فإن القواعد هي ذاتها القواعد المشتركة،و من ثم كان منهج النحاة لا يفصل بين القاعدة و كيفية الوصول إليها،بل يمارس نشاطا ذهنيا يبيح له اكتشاف القواعد التي تتحكم في مجموع الأشباه الملاحظة.((هذه العملية الذهنية هي التي يعنيها النحاة بقولهم: إنما النحو قياس يتبع.و بوصفهم لابن أبي إسحاق بأنه كان أشد تجريدا للقياس،أي أشد قدرة على استنباط القواعد،و كذلك بوصفهم للخليل بأنه كان غاية في استخراج مسائل النحو،و تصحيح القياس))[12].و تصحيح القياس،و تجريده،إنما هو عملية استخراج مسائل النحو أو قواعده.[13]

و تذهب الدراسة ذاتها إلى أن ما يسمى بالعلل الأولى ما هي إلا مظهر من مظاهر القواعد،بل هي القاعدة الناتجة عن الشروط التي يوجد حكم من الأحكام بوجودها.[14]و هي بذلك جملة الأحكام التي يبينها النحوي،و يلتزم بها المتكلم،ويقتفيها المتعلم.

دلالتا القياس و العلة على القاعدة إنما هو بالاستنباط و التأويل،ودلالة الأصل أوفر حضورا في استعمال القدامى .و ما أصول ابن السراج إلا جملة القواعد النحوية المستقرأة من العربية بيانا و توجيها.و يبدو ذلك أكثر وضوحا في نص الزجاجي،إذ يقول: ((و هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة و الاحتجاج له،وذكر أسراره و كشف المستغلق من لطائفه و غوامضه دون الأصول.لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا. و لم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا جميعها،و إنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها)).[15]و جلي ظاهر النص في تمييزه بين الأصول و العلل،بعدما استقرت المصطلحات النحوية و استحكمت العلل في المنهج النحوي في القرن الرابع الهجري.فالعلل أمر تال للأصول و ما هذه الأخيرة إلا القواعد النحوية التي وردت في معظم التأليف النحوي.

يعد مصطلح الأصول من المصطلحات المبكرة ظهورا في النحو العربي،و استخدم لأكثر من مفهوم نحوي،من بينها دلالته على القاعدة،إذ ورد بمعنى النحو نفسه (القواعد

النحوية) ،نستدل على ذلك بما رواه السيوطي عن أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ)،((قال(يعني أبا الأسود): دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مطرقا متفكرا،فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟قال:إني سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية.فقلت إن فعلت هذا أحييتنا،وبقيت فينا هذه اللغة،ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلي صحيفة فيها:بسم الله الرحمن الرحيم ،الكلام كله اسم و فعل و حرف...))[16]

و تردد هذه الرواية في بعض كتب التراث في نسبة أصول النحو لأبي الأسود الدؤلي يجعل من استخدام هذا المصطلح للدلالة على قواعد النحو أمرا أكثر قبولا.

و في السياق نفسه،قول خلف الأحمر(ت180هـ): ((لما رأيت النحويين و أصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل و كثرة العلل،و أغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر و الطرق العربية و المأخذ الذي يخف عليه المبتدئ حفظه و يعمل في عقله و يحيط به فهمه فأمعنت النظر و الفكر في كتاب أؤلفه و أجمع فيه الأصول و الأدوات و العوامل على أصول المبتدئين،ليستغني به المتعلم عن التطويل.فعملت هذه الأوراق و لم أدع فيها أصلا و لا أداة و لا حجة و لا دلالة إلا أمليتها فيها،فمن قرأها و حفظها و ناظر عليها علم أصول النحو كله ،مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه،أو شعر ينشده،أو خطبة أو رسالة إن ألفها.)).[17]

و نجد ذلك أيضا فيما قاله العكبري (ت616هـ): ((و هذا مختصر أذكر فيه أصول النحو ما تمس الحاجة إليه، ومن علل كل باب ما يعرفك أكثر فروعه المرتبة عليه)).[18]

و نجد ذلك – أيضا– جليا في شرح الرضي لتعريف ابن الحاجب علم الصرف، في قوله: ((..قوله بأصول:يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات)).[19]

ارتبطت القاعدة في التراث النحوي بالمطرد و الشائع من الأحكام حتى غدت دلالة عليها.مما حدا مجمع اللغة العربية حديثا أن يقرر بأن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين و الصرفيين،و هي:القياس،و الأصل،و المطرد،والغالب،و الأكثر،والكثير،و الباب،والقاعدة ألفاظ متساوية في الدلالة على ما ينقاس.[20]

و منه نخلص إلى أن القواعد النحوية في كتب التراث غلبت على جملة الأحكام المستنبطة،و الشروط المحددة،والضوابط الموصلة إلى معرفة الكلام العربي.

و إذا كان الأقدمون وجدوا في بيان الأحكام أولوية ،وعن المقدمات النظرية استغناء.فالمحدثون – على محاولاتهم تدارك ذلك – ليسوا ببعيدين عن النظر القديم.فجمّة هي كتب النحو التي ألفت اتّباعا و ابتداعا،و نزر قليل منها انبرى لتقديم تعريفات نظرية للقاعدة النحوية،و ما اقترح من تعريفات فاجتهاد تحكمه مرجعيتان،هما:

– أولاهما:اجتهاد في ضوء المركزية النحوية التراثية.

– و أخراهما:جنوح إلى المناهج اللسانية الحديثة، و لا سيما ما يعرف بالوصفية.و من أمثلة المرجعيتين التعريفات التالية:

القاعدة النحوية،هي : ((حكم كلي يستنبط من نماذج كثيرة من كلام العرب،لكي يطبق على ما يماثل هذه النماذج من كلامنا،و ذلك كقول النحويين:الفاعل مرفوع،فهم قد استنبطوا هذه القاعدة من استقرائهم لكلام العرب،حيث وجدوا أن الفاعل مرفوع فيه،فاتفقوا على تطبيق هذه القاعدة على كل ما يجد من كلام العرب)).[21]

القاعدة النحوية: ((.. حكم كلي استنبطه النحاة بعد استقراء كلام العرب،واستخلاص الظواهر اللغوية،وحاولوا بعد ذلك تطبيق هذا الحكم على نصوص اللغة جميعا)).[22]

القاعدة النحوية: ((بمعناها الواسع ،جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيبي و تعد قانونا أو معيارا ينبغي القياس عليه و توليد الكلام في ضوئه،و يمكن متعلم اللغة من غايته))[23]

القاعدة النحوية: ((في الدراسة الوصفية،هي: وصف جهات الاشتراك في حالات الاستعمال الفعلية،و القاعدة بهذا المعنى تسمح بوجود ما يخالفها لأنها تعترف بتطور اللغة)).[24]

ثانيا – بناء القاعدة النحوية:

للقاعدة النحوية عناصر ثلاثة،هي محددات و شروط لما يجب أن تكون عليه ،ضمانا لاحتجاز الحد و سلامة تطبيقاته،و هي: العموم،والتجريد،و إحكام الصياغة.

1/العموم: يحيل نعت القاعدة بالكلية على الاطراد،و هو أصلها حقيقة.و موجب ذلك أن تنطبق على كل جزئياتها دون تخلف أية جزئية منها.فتكون جامعة لما تحتها من عناصر مانعة غيرها من الاشتراك،متمكنة من استيعاب عناصر أخرى توافقها في الحكم((فتكون بذلك متتابعة يتبع بعض فروعها بعضا في الحكم الجامع،مستمرة التتابع غير متوقفة،جارية في سريانها و انطباقها.أي كلما جد من الحوادث ما هو نظير

لجزئياتها إلا و اندرج معها في حكمها الجامع،مستقيمة غير مختلة بشذوذ بعض أفرادها)).[25]

و الاطراد سبيل يضمن للقاعدة صدقها في مصادرها و تطبيقاتها،و يمنحها الضبط و العموم المنسق،فإذا ما كانت ذات شعب و صور فقدت أخص صفاتها في الضبط الجامع.[26]لدلك سعى النحاة إلى أن تكون القواعد المستنبطة مطردة،و تلك هي الغاية المطلوبة.

و عدد أحد الدارسين المحدثين أسبابا رآها مدعاة النحاة إلى محاولة اطراد قواعدهم،مجملة في عناصر ثلاثة،هي[27]:

- ✓ ربط النحاة هدف الدراسة بتعليم اللغة و ليست دراستها لذاتها،ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت قواعدهم أكثر اطرادا.
- ✓ موقف النحاة من اللحن و الانحراف اللغوي كان وراء محاولتهم وضع قواعد مطردة تضمن حدودا فاصلة بين الخطأ و الصواب.
- ✓ اعتماد النحاة على القياس المنطقي في التقعيد،واتخاذهم له أساسا في ضمان اطراد القواعد.

و في سبيل تحقيق اطراد القاعدة النحوية،اتبع النحاة عدة طرق،منها[28]:

- بناء قواعدهم على الكثير الوارد عن العرب.
- تحديد المادة اللغوية زمانا و مكانا ضمانا للتجانس.
- اعتبار القواعد قوانين تثبت المطرد و تسوغ الشارد عنها.

و من غير الميسور أن نخلص إلى قواعد مطردة اطرادا كاملا،و لاسيما في النحو.لانفتاح المدونة اللغوية المعتمدة.فالوصول إلى الاطراد مرهون بمجال النص حصرا و امتدادا،حيث يوفر النص المغلق الضبط و القيد بين الجمع و المنع،وهذا ما يلاحظ في كثير من القواعد الفقهية دون النحوية. لذلك آثرنا أن تكون القاعدة عامة لا كلية،إذ يوحي العموم بالشيوع الظاهر و لا ينفي عنه المتفرد. و يحيل الكلي على الشمول و الاستغراق.و قريب من العموم الاستيعاب،فهو مصطلح له دلالة عملية على قدرة الاحتواء دون الحصر و الغلق.يتدرج بين المطرد و الغالب و الشائع و الأكثر و الكثير.فيكون العموم في القاعدة النحوية على درجات بحسب استيعابها لجزئياتها المكونة لها.

و عموم القاعدة جبر لما يخالفها في بعض جزئياتها بوساطة التعميم.فالعموم سلوك لغوي و التعميم جهد نحوي.و ما ألجأ النحاة إلى تعميم القواعد أمران:

– أولهما متعلق بطبيعة اللغة البشرية ذاتها،ومنطقها في تنظيم الدوال،و تنضيد العناصر ،وتشكيلالعلاقات،فهي تؤطرها في شبكة من الأنظمة ليست بالضرورة مرتبة حسابيا.

– آخرهما متعلق بمنهج النحاة في إنباء القواعد على استقراء جزئي.مما يعني عدم ضبط القاعدة لكل أفراد الظاهرة. لذا يكون التعميم تعويضا منهجيا عند عدم القدرة على الاستقراء التام.((و لولا عملية التعميم لما أمكن أن يوجد العلم،أو لانحصرت وظيفته في تكديس ملاحظات، أو تجارب متفرقة لا تربطها صلة،و لا أمكن التنبؤ أو التكهن بالمستقبل.لأن هذا التنبؤ يعتمد على الأقل على أوجه الشبه بين الظروف التي تحدث فيها الظواهر،و تلك هي الخطوة الأولى في التعميم))[29] .

2/التجريد:

معنى التجريد في القاعدة أن تكون مشتملة على حكم مجرد عن الارتباط بجزئية بعينها،و بعبارة أخرى((أن يكون الحكم الذي تقوم على أساسه القاعدة موضوعيا جامعا مستوعبا صالحا للانطباق على كل أو أغلب الجزئيات المعلولة بعلته من غير أن يكون خاصا ببعضها دون البعض.لأنه إذا كان خاصا بعين الجزئية لا بموضوعها و علتها لم تقم حينئذ قاعدة،و إنما يصح أن ينعقد به الحد أو ما أشبه ذلك)).[30]

فالتجريد هو الذي يمنح استحقاق القاعدة الصبغة الكلية،بتدرج هرمي تتسع فيه الجزئيات في قاعدته بالتمظهر و التمثيل لترتبط بالظواهر،و تنحصر الكليات في قمته على شكل مبادئ لترتبط بالنماذج.و مثال ذلك:لا يجمع بين علامتين متفقتين . و عبر عنها ابن جني بقوله: ((محال اجتماع حرفين لمعنى واحد))[31]. تتفرع عنها القواعد التالية:

– ((حرف الجر لا يدخل على حرف الجر)).[32]– ((استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين)).[33]

– ((لا يدخل قسم على قسم)).[34]– ((لا يجوز الجمع بين استفهامين)).[35]– ((لا يجمع بين علامتي تثنية)).[36]– ((لا يجمع بين حرفي عطف)).[37]– ((لم يجز أن يجمع تعريفين في اسم)).[38]

– ((لا يدخل تأنيث على تأنيث)).[39]

و لا يلزم التجريد أن يفصل بينه و بين نماذجه المتعينة بوسائط هي منزلة بين المجرد و المثال،تدنو من الأول في صفته و تعلو عن الثاني في عمومها،بل قد تشتق القواعد من قاعدة كلية مجردة إلى تطبيقاتها المباشرة.و قد نمثل لذلك بقاعدة: ((العوض و المعوض لا يجتمعان.))[40] حيث تباشرها تطبيقاتها دون قواعد فرعية أخرى،و من هذه التطبيقات:

– الميم في اللهم عوض من حرف النداء و لذا لا يجوز الجمع بينهما.[41]

– التاء في يا أبت و يا أمت عوض من ياء الإضافة فلا يجمع بينهما .[42]

– عدم جواز الجمع بين إذا الفجائية و الفاء الرابطة للجواب،نحو:إن تقم فإذا زيد قائم لأنها عوض منها فلا يجتمعان.[43]

– عدم جواز إظهار الفعل في التحذير إذا كرر الاسم نحو: الأسد الأسد لأن احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما.[44]

– واو القسم كالعوض من الفعل بخلاف الباء فإنها ليست عوضا منه، ومن ثم جاز:أقسمت بالله و لم يجز أقسمت و الله.[45]

3/إحكام الصياغة:

لصياغة القاعدة النحوية دور في قوة دلالتها على الحكم،و مدى استيعابها للجزئيات و انطباقها على الأمثلة التي تتحقق فيها. و يتعين بذلك أن تصاغ في أوجز العبارات و أدقها و أقدرها على تحديد الشمول أو العموم أو الاستغراق.فالقاعدة إذا ما صيغت بعبارة موجزة ذات دلالة شاملة و مجردة استحقت بصفة الشمول انضواء جزئيات تحتها، حيث يضمن لها التجريد التعالي على النماذج و الأمثلة،و إذا استطاعت القاعدة أن تقدم الحكم مباشرة تعيينا لذاته كانت كلية.

و ترتبط الصياغة أيضا بسياق ورود القاعدة ،فيحكم على كليتها أو جزئيتها من خلال صياغتها خارج السياق و ليس من خلال دلالتها في سياقها،لأنه ليس شرط لمعرفة كلية القاعدة أو جزئيتها الرجوع إلى سياقها لصعوبة تحقق ذلك،و لأن بعض القواعد تكون كلية في سياقها جزئية خارجه،و لأن القاعدة التي تكون كلية بصياغتها خارج سياقها تكون كلية أيضا في سياقها.و مثال ذلك:قاعدة:((الفعل يعمل بعد الحذف كما يعمل قبل الحذف،فتدل بسياقها على أن الفعل يعمل إذا حذف منه بعض حروفه عمله إذا لم يحذف منه،و بناء على ذلك تكون القاعدة صادقة في دلالتها.وتدل خارج السياق على

أن الفعل يعمل بعد حذفه عمله إذا لم يحذف،و بناء على ذلك لا تطرد صدق دلالتها،لأن من الأفعال ما لا تعمل بعد حذفها عملها إذا لم تحذف كالفعل (ليس)))[46]،و لذلك كانت القاعدة مرتبطة بسياقها،لا تفهم إلا من خلاله.فهي جزئية.

و إذا ما فصلت القاعدة الأحكام إلى تعريفات و شروط تنزلت إلى مرتبة الضوابط و الرسوم و الحدود.

ثالثا– مميزات القاعدة النحوية:

يمكن أن نوجز العناصر المتقدمة على شكل محددات شكلية و دلالية هي مميزات القاعدة و خصائصها العامة،وبيانها كما يلي:

- القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة،ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردا.[47]
- بناء على العنصر الأول فالقواعد النحوية لها ذاتيتها الخاصة المكتشفة بالملاحظة.
- صفة العموم في مقابل صفتي الكلية و الشمول((و معنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها و ليس من المحتم أن تشملها جميعا فلا يشذ عنها شيء و قد عبر بعض أصحاب المناهج في الماضي عن ذلك بقولهم:إن الشذوذ يبرر القاعدة،و من قواعد أصول النحو العربي قاعدة تقول الشذوذ لا ينافي الفصاحة)).[48]
- نسبية القواعد و انتفاء أبديتها ،و ارتباطها بالتطور اللغوي يمنحها((معنى الاحتمالية أو النسبية التي تجعلها قابلة للمراجعة و التفسير و التعديل ،و تسلب منها الإطلاقية.وفي الحق أن المنطق الحديث لا يرى أن القواعد التي يهتدي إلى الكشف عنها ثابتة دائما بل يعترف بأن هذه القواعد رهن الحال التي يصل إليها كل علم في وقتها.و لا يعيب العلوم نسبيتها،فإن هذه من طبيعتها كما أنها دليل على حيويتها و تقدمها)).[49]

و في ضوء هذه الصفة فرّق أحد الباحثين المحدثين بين نوعين من القواعد :

– النوع الأول: هو الذي يعتمد فيه الباحث اللغوي على وصف الظواهر اللغوية بعد استقرائها ،و يراعي الباحث في هذا النوع أهم صفات اللغة و هي أنها متطورة

من زمن إلى أخر.و لا بد من ملاحظة هذا التطور بالوصف لسلوك اللغة في كل مرحلة من مراحل تطورها.

- و النوع الثاني من القواعد النحوية هو الذي يعتبر فيه الباحث القاعدة قانونا عاما يجب أن تخضع له الظواهر اللغوية في كل أزمنة تطورها.[50]

❖ يرى د.تمام حسان أن القاعدة جزء من المنهج و ليست جزءا من اللغة.[51]و الذي يبدو صوابا خلاف ذلك، حيث يجنح إلى التفريق بين نوعين من القواعد :القواعد التي ترتبط بالأحكام النحوية الخاصة بأبواب النحو. و القواعد التي كانت وراء منهج النحاة في الوصول إلى الأحكام و توجيهها.

فالقاعدة في ضوء النوع الأول جزء من اللغة حيث تمثل النظام النحوي للغة،بل القواعد هي الجانب المضمر من القانون المتحكم في النظام المتكشف بالملاحظة والاستنباط.فلا دخل للمنهج مثلا في اعتبار الحال وصفا مشتقا منصوبا يبين هيئة ما قبله،بل حسبه من تلك القاعدة تتبعها بالملاحظة ثم صياغتها.

فالقاعدة رهينة الاستعمال اللغوي صادرة عنه ممثلة لأحكامه،وهي بذلك((جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة،و هو الجزء الضابط لخواصها و المرشد إلى كيفيات توظيفها،وهي بهذا المفهوم لا تيسر و لا تسهل بالحذف أو الإهمال أو الاستغناء عن بعض جوانبها.ذلك أنها تسري في جسم اللغة و لا تنفك عنها شئنا أم لم نشأ.و مجموعة القواعد هي التي تستحق اسم النحو))[52].أما القواعد التي تساق لتوجيه حكم نحوي أو الاستدلال له أو تعليله أو الاحتجاج به ،فهي صنيع النحاة لبيان أنظمة اللغة،وبالتالي تعد جزءا من المنهج لا من اللغة.

و حمل تأرجح القاعدة بين اللغة و المنهج أحد الدارسين إلى أن يفرق بين القواعد النحوية و ما أسماه صناعة النحو،في قوله: ((ثمة فارق كبير بين قواعد النحو و صناعة النحو،فالقواعد هي الأسس الدائمة المستقرة و المبادئ العامة المجردة التي قام عليها النحو العربي منذ النشأة الأولى، و لا نراها تتغير و لا مهيأة للتغيير في لغتنا العربية ،و إنما تواجهنا في صلابة و عناد بفضل القرآن الكريم.أما صناعة النحو فنعني بها تلك الإضافات الجاهدة الممتدة التي تدور في فلك تلك القواعد في تبصر مقتصد حينا و في تعسف أحيانا ،مما تضخمت به كتب المتأخرين من النحويين في الشروح على المتون ثم في الحواشي ثم في التذييلات على الحواشي و هكذا)).[53]

- ضرورة ضبط صياغة القاعدة بما يحقق لها الإيجاز و صدق الدلالة و الكفاية في تمثيل العناصر. وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن المستحسن تطعيمها بنماذج كشواهد تطبيقية زيادة في الإيضاح و دعما لصدق الحكم

رابعا- أضرب القواعد النحوية:

ضرورة التفريق بين القاعدة و التقعيد شرعية للبحث عن ضوابط منهجية حكمت التقعيد و وجهته ،و هي بدورها قواعد أو أسس تشترك مع القاعدة في المصطلح و تختلف عنها في الدلالة،موجبها التباين بين المادة اللغوية و البحث فيها. فالمتداول في كتب النحو التعليمية هو شيوع القواعد الضابطة للنظام اللغوي،و المتمثلة في أبواب النحو و مسائله و قضاياه. و في مقابل هذه تشيع في كتب الخلاف و الأصول و إعراب القرآن،وتقلّ في النموذج النحوي قواعد أخر لا تتعلق بأبواب نحوية و لا بمسائل جزئية.و إنما هي: ((مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي أي مجموع القواعد و الأسس التي يرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح و التضعيف و الرفض ،لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكن المحلل من تحديد الوجه المناسب و تتعلق بقضايا السماع و الأصل أو أراء النحاة أو المعنى أو القياس))[54]

و دأب الدارسون المحدثون على تسميتها بقواعد التوجيه[55]،و يبدو أن أول من استخدم هذا المصطلح هو د.تمام حسان،حيث قال: ((المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا التي تستعمل لاستنباط الحكم)).[56]و علل تسميتها بقوله: ((و إنما آثرت أن اسمي هذه القواعد (قواعد توجيه) لارتباطها بالتعليل و بتوجيه الأحكام عند التأويل و اعتبار وجه منها أولى من الأخر بالقبول)).[57]

و لما كان منهج التقعيد النحوي في عمومه مظهرا من مظاهر المنظومة الاستدلالية قي الفكر الإسلامي القديم،فقد أطلق على قواعد التوجيه مصطلح القواعد الكلية في النحو لتكون في مقابل القواعد الكلية في الفقه. و كونها ضوابط منهجية يجعلها دستورا للنحاة ((و الذين يعرفون الفرق بين الدستور و القانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه و

مـا نعرفـه باسـم قواعـد النحـو أي قواعـد الأبواب.فقواعـد التوجيـه عامـة و قواعـد الأبـواب خاصة)).[58]

إن مصـطلح التوجيـه يجعـل مـن تلـك القواعـد مقصـورة علـى وظيفـة واحـدة مـن وظـائف متعـددةالتي تتكفـل ببياتهـا،فهي تسـتخدم فـي إثبـات الحكـم،و كيفيـة الاسـتدلال،و التـرجيح،و المفاضلة،و التأويل،و التوجيه.لذلك فتسميتها:قواعد الاستدلال،لها من تطابق المصطلح على مفهومه ما ليس للشائع. وذلك من باب تسمية الشيء بأبرز صفاته.و تقع وسطا بين مبادئ التقعيد و القواعد الفرعيـة،أو قواعـد المسـائل. و الحـديث عنهـا فـي موضـع مسـتقل،يعد تتمـة لهذا المقال.

الهوامش:

[1]لسان العرب،لابن منظور،دار صادر،بيروت،مادة قعد، 361/3

[2]القولة الشافية بشرح القواعد الكافية،العربي بن السنوسي القيرواني،ت:عبد الحسين الفتلي،عالم الكتب،ط1989،1،ص35.

[3]شرح الكوكب المنير في أصول الفقه،ت:محمد الزحيلي،مكتبة العبيكان،1،30/1997.

[4]غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه و النظائر،أحمد بن محمد الحموي ،دار الكتب العلمية،1،51/1985.

[5]شرح التصريح على التوضيح،خالد الأزهري،دار الفكر،(د.ت)140/1.

[6]التنظير الفقهي،جمال الدين عطية،مطبعة المدينة،القاهرة،ط1987،1،ص213.

[7]الكليات،الكفوي،ت:عدناندرويش،مؤسسة الرسالة،1993،ص1005.

ينظر:نظرية التقعيد الفقهي و أثرها في اختلاف الفقهاء،محمدالروكي،دار الصفاء،الجزائر،ط2000،1،ص78-79.[8]

[9]ينظر:علم القواعد الشرعية،نور الدين مختار الخادمي،مكتبة الرشد،الرياض،ط2005،1،ص19.

[10]الكليات،ص1005.

[11]ينظر: أصول التفكير النحوي،علي أبو المكارم،دار غريب،2007،ص27.

[12]الأسس المنهجية للنحو العربي، ،حسام أحمد قاسم،دار الآفاق العربية،القاهرة،2007،ص25.

[13]ينظر:نفسه،ص26.

[14]ينظر:نفسه،ص15-52

[15]الإيضاح في علل النحو،ت:مازن المبارك،دار النفائس،1996،ص38.

[16]سبب وضع علم العربية،ت:مروان العطية،دار الهجرة،بيروت،1988،ص33.

[17]مقدمة في النحو،خلفالأحمر،ت:عز الدين التنوخي،وزارة الثقافة،دمشق،1961،ص33-34.

[18]اللباب في علل البناء و الإعراب،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،2009،ص43

[19]شرح شافية ابن الحاجب،ت:محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية،1،1975/1.

[20]مجلة مجمع اللغة العربية،ج/4-1937،ص86.

[21]في علم النحو،أمين السيد،دار المعارف،1،1986/14.

[22]القاعدة النحوية و السماع بين النظرية و التطبيق ،إبراهيم محمد السيد منصور،(رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم،القاهرة،2000)ص13.

[23]القاعدة النحوية،محمود حسن الجاسم،دار الفكر،دمشق،2007،ص28.

[24]الاطراد و الشذوذ في النحو العربي،محمد أحمد العمروسي،(رسالة ماجستير،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،1978)ص34.

[25]نظرية التقعيد الفقهي،ص71.

[26]ينظر:مناهج تجديد في النحو و البلاغة و التفسير و الأدب ،أمين الخولي،الهيئة المصرية للكتاب،1998،ص57

[27]ينظر:الاطراد و الشذوذ في النحو العربي،ص35-36.

[28]ينظر:نفسه،ص36.

[29]نظريات في مناهج البحث العلمي،عبد المقصود عبد الغني،مكتبة الزهراء،القاهرة،1993،ص241

[30]نظرية التقعيد الفقهي،ص72

[31]الخصائص،ت:محمد علي النجار،دار الهدى،ط2،184/2

[32]البيان في غريب إعراب القرآن،ابن الأنباري،ت:جودة مبروك محمد،مكتبة الآداب،2،424/2007.

[33]اللامات ،الزجاجي،ت:مازن المبارك،دار الفكر،1985،ص64.

[34]سر صناعة الإعراب،ابن جني،ت:أحمد فريد أحمد،المكتبة التوفيقية،القاهرة،401/1

[35]أمالي ابن الشجري،ت:محمودالطناحي،مكتبة الخانجي،2،13/1992.

[36]البيان في غريب إعراب القرآن،56/1

[37]الأزهية في علم الحروف،الهروي،ت:عبد المعين الملوحي،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،1981،ص151..

[38]المقتصد في شرح الإيضاح،الجرجاني،ت:كاظم بحر المرجان،وزارة الثقافة العراقية،1،547/1982.

[39]المسائل البصريات،الفارسي،ت:محمد الشاطر أحمد ،مطبعة المدني،القاهرة1،819/1985.

[40]اللامات،ص84.

[41] ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف،ابن الأنباري،ت:محمد محي الدين عبد الحميد،دار إحياء التراث العربي،341/1.

[42]ينظر:الكتاب،سيبويه،ت:عبد السلام هارون،دار الجيل،ط2،211/1.

[43]ينظر::الأشباه و النظائر في النحو،السيوطي،ت:فايزترحيني،دار الكتاب العربي،1،261/1984.

[44]ينظر:نفسه،163/1.

ينظر :نفسه،166/1.[45]

1قواعد التوجيه في النحو العربي،عبد الله الخولي،(رسالة دكتوراه، ،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،1997)ص296-297

[47]ينظر: اللغة بين المعيارية و الوصفية،تمام حسان،عالم الكتب،158،2007.

[48]نفسه: ص158.

[49]التقعيد النحوي بين السماع و القياس،محمود عبد السلام أحمد شرف الدين، (رسالة ماجستير،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،1968)ص15.

[50]الاطراد و الشذوذ في النحو العربي،ص18.

[51]اللغة بين المعيارية و الوصفية.ص158

[52]التفكير العلمي في النحو العربي.حسن خميس الملخ،دار الشروق،الأردن،2002،ص39.

[53]النحو العربي الأصالة و التأثيرات الأجنبية،عاطف عبد العزيز معوض،كتاب المؤتمر الدولي2:المستشرقون و الدراسات العربية و الإسلامية،كلية دار العلوم،جامعة المنيا،2006،ص952

[54]القاعدة النحوية ،ص35.

ينظر :قواعد التوجيه في النحو العربي،ص12.[55]

[56]الأصول ،دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،تمام حسان،عالم الكتب،2000،ص189-190

[57]نفسه،ص190

نفسه،ص190.[58]